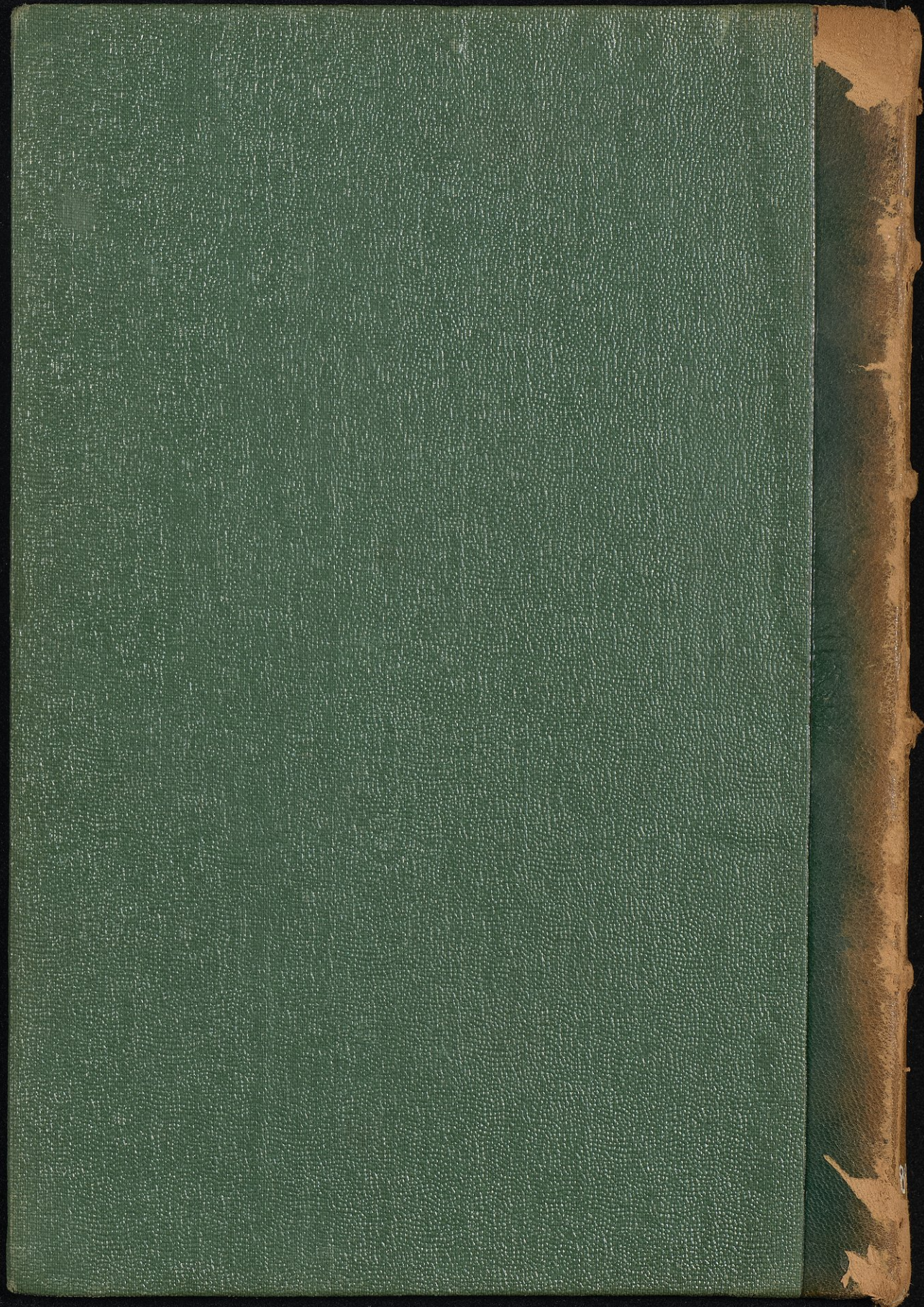






Columbia University  
in the City of New York

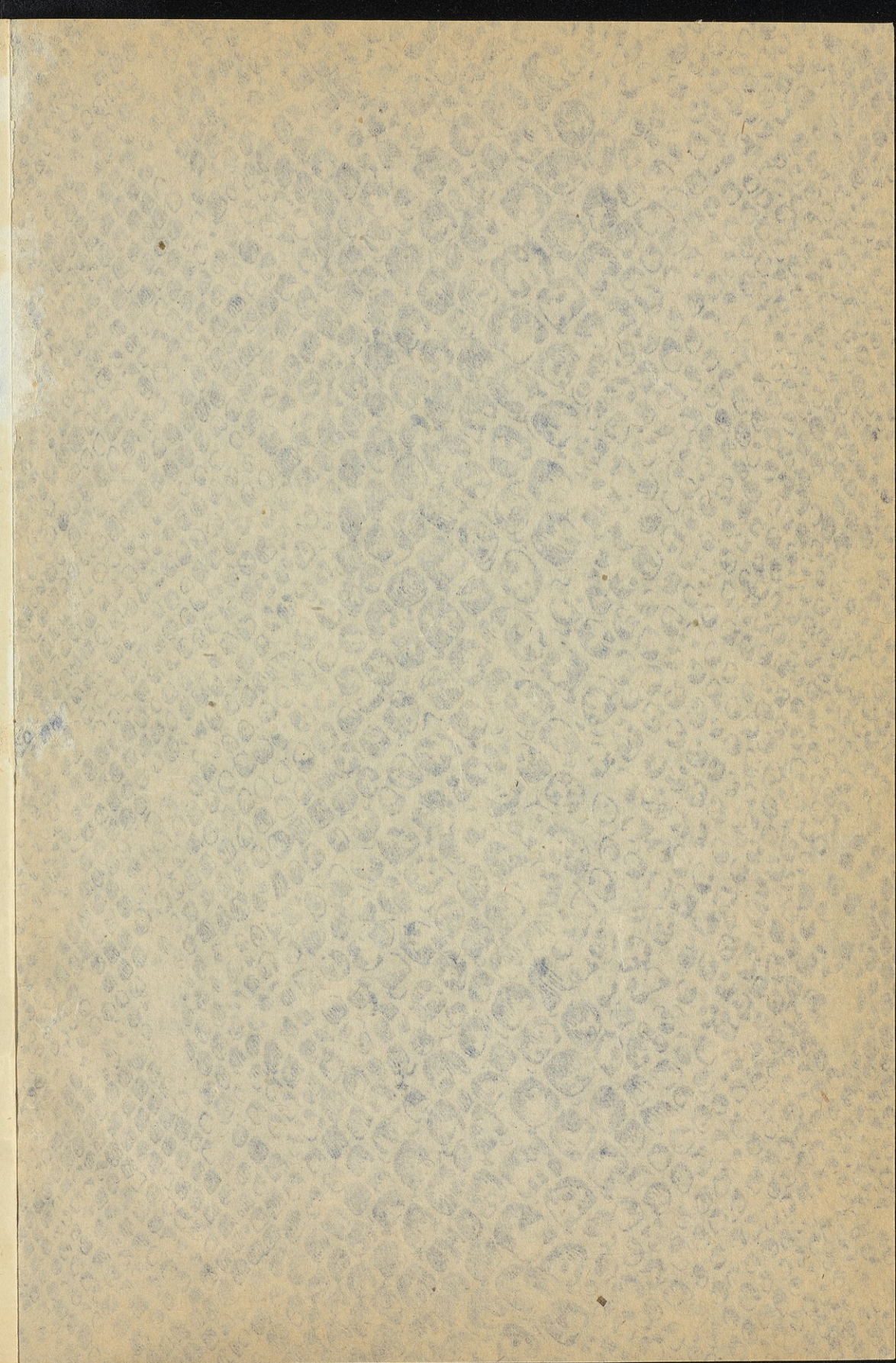
THE LIBRARIES













Col 800  
596



## مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوى

### (أ) مبتكرات

- ( ١ ) الزمان الوجودى
- ( ٢ ) هموم الشباب
- ( ٣ ) مرآة نفسى [ ديوان شعر ]
- ( ٤ ) الحور والنور
- ( ٣ ) شخصيات قلقة فى الإسلام
- ( ٤ ) الإنسانية والوجودية فى الفكر العربى
- ( ٥ ) أرسطو عند العرب
- ( ٦ ) المثل العقلية الأفلاطونية
- ( ٧ ) منطق أرسطو فى ٥ أجزاء
- ( ٨ ) شهيدة العشق الإلهى
- ( ٩ ) شطحات الصوفية
- ( ١٠ ) روح الحضارة العربية
- ( ١١ ) الإنسان الكامل فى الإسلام
- ( ١٢ ) فلوطرخس : الآراء الطبيعية
- ( ١٣ ) التوحيدى : الإشارات الإلهية
- ( ١٤ ) أفلوطين عند العرب

### (ب) دراسات أوربية

- ( ١ ) الموت والعبقريّة
- ( ٢ ) قلوب الفلاسفة

### خلاصة الفكر الأوروبى

- ( ١ ) نيتشه
- ( ٢ ) اشبنجلر
- ( ٣ ) شوينهور
- ( ٤ ) أفلاطون
- ( ٥ ) أرسطو
- ( ٦ ) ربيع الفكر اليونانى
- ( ٧ ) خريف الفكر اليونانى
- ( ٨ ) بروجسون

### (ج) دراسات إسلامية

- ( ١ ) التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية
- ( ٢ ) من تاريخ الإلحاد فى الإسلام

### (د) ترجمات : الروائع المائة

- ( ١ ) أيسندورف : من حياة حائز بائر
- ( ٢ ) فوكيه : أندين
- ( ٣ ) جيته : الديوان الشرقى ( فى جزئين )
- ( ٤ ) بيرن : أسفار اتشيلد هارولد
- ( ٥ ) جيته : الأنساب المختارة
- ( ٦ ) نيتشه : زرادشت
- ( ٧ ) هيلدرن : هير يون
- ( ٨ ) رلكه : صحائف مالتى برجه

### الناشر

مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة



دراسات إسلامية

— ٧ —

# منطق البرهان

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثاني

الناشر :

مكتبة النهضة المصرية، ٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

القاهرة  
مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٩



893.1991

Ar 44

v. 2

519576



## فهرس الكتاب

صفحة

- (١٦) الضلالة والجهل الناشئان عن  
مقدمات بغير أوساط ... ٣٥٦-٣٦١
- (١٧) الجهل والضلالة الناشئان عن  
مقدمات ذوات أوساط ... ٣٦٢-٣٦٥
- (١٨) الجهل سلب العلم ... ٣٦٥
- (١٩) هل مبادئ البرهان محدودة  
العدد أو لا محدودة ... ٣٦٦-٣٦٩
- (٢٠) عدد الأوساط غير لا محدود ... ٣٧٠
- (٢١) في البراهين السالبة ليست  
المستسطات بلا نهاية ... ٣٧١-٣٧٣
- (٢٢) عدد الحدود متناه في البراهين  
الموجبة ... ٣٧٣-٣٨١
- (٢٣) لوازم ... ٣٨١-٣٨٤
- (٢٤) فضل البرهان الكلى ... ٣٨٤-٣٩٠
- (٢٥) فضل البرهان الموجب ... ٣٩٠-٣٩٣
- (٢٦) فضل البرهان المباشر على البرهان  
السائق إلى المحال ... ٣٩٣-٣٩٤
- (٢٧) شروط العلم الفاضل ... ٣٩٥
- (٢٨) وحدة العلوم وتوقعها ... ٣٩٥-٣٩٦
- (٢٩) تعدد البراهين ... ٣٩٦-٣٩٧
- (٣٠) الأشياء التي بالاتفاق لا تكون  
موضع البرهان ... ٣٩٧
- (٣١) امتناع البرهان بطريق الحس ... ٣٩٧-٣٩٩
- (٣٢) تعدد المبادئ ... ٣٩٩-٤٠٢

## كتاب التحليلات الثانية « كتاب البرهان »

صفحة

- نقل أبي بشر متى بن يونس ٣٠٧-٤٦٥
- المقالة الأولى من كتاب البرهان
- (نظرية البرهان) ٣٠٩-٤٠٦
- (١) ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود ٣٠٩-٣١٢
- (٢) العلم والبرهان ... ٣١٢-٣١٧
- (٣) نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان ٣١٧-٣٢١
- (٤) تعريف ما هو بالكل وبالذات  
والكل ... ٣٢١-٣٢٥
- (٥) الأغلاط في كلية البرهان ... ٣٢٥-٣٢٨
- (٦) الضرورة في مبادئ البرهان ... ٣٢٨-٣٣٢
- (٧) عدم إمكان الانتقال من جنس  
إلى آخر ... ٣٣٢-٣٣٤
- (٨) البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا ٣٣٤-٣٣٥
- (٩) المبادئ الخاصة والتي لا يمكن  
البرهنة عليها في البرهان ... ٣٣٥-٣٣٨
- (١٠) المبادئ المختلفة ... ٣٣٨-٣٤٢
- (١١) المصادر ... ٣٤٢-٣٤٤
- (١٢) السؤال العلبي ... ٣٤٤-٣٤٨
- (١٣) العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعللة ٣٤٩-٣٥٣
- (١٤) فضل الشكل الأول ... ٣٥٣-٣٥٤
- (١٥) القضا بالسالبة غير ذوات الأوساط ٣٥٤-٣٥٦



صفحة

- (١٧) هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج  
معلولا واحدا؟ ... ٤٥٨ — ٤٦١  
(١٨) العلة القريبة هي العلة الحقيقية ٤٦١ — ٤٦٢  
(١٩) إدراك المبادئ ... ٤٦٢ — ٤٦٥

## كتاب الطوبيقا

نقل أبي عثمان الدمشقي ٤٦٧ — ٦٧٢

## المقالة الأولى من كتاب الطوبيقا

- (الجدل وموضوعه — الحجج) ٤٦٩ — ٥٠١  
(١) غرض هذا البحث ... ٤٦٩ — ٤٧١  
(٢) فائدة الجدل ... ٤٧٢  
(٣) المهارة في الجدل ... ٤٧٣  
(٤) نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي ٤٧٣ — ٤٧٤  
(٥) دراسة عناصر الجدل تفصيلا ٤٧٤ — ٤٧٨  
(٦) دراسة الألفاظ المحمولة ... ٤٧٨ — ٤٧٩  
(٧) على كم نحو يقال الشيء بعينه ... ٤٧٩ — ٤٨٠  
(٨) براهين الألفاظ المحمولة ... ٤٨١  
(٩) المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة ٤٨٢  
(١٠) القضايا الجدلية ... ٤٨٣ — ٤٨٤  
(١١) المسألة الجدلية والوضع الجدلي ٤٨٥ — ٤٨٧  
(١٢) البرهان والاستقراء الجدليان ... ٤٨٧ — ٤٨٨  
(١٣) الآلات التي يستخرج بها القياس ٤٨٨  
(١٤) اختيار القضايا ... ٤٨٨ — ٤٩٠  
(١٥) البحث عن الألفاظ المشتركة ... ٤٩٠ — ٤٩٨

صفحة

- (٣٣) العلم والظن ... ٤٠٢ — ٤٠٦  
(٣٤) الذكاء ... ٤٠٦

## المقالة الثانية من كتاب البرهان

(نظرية الحد والعلة) ٤٠٧ — ٤٦٥

- (١) أنواع المطالب ... ٤٠٧ — ٤٠٨  
(٢) كل طلب هو للاوسط ... ٤٠٩ — ٤١١  
(٣) الفرق بين الحد والبرهان ... ٤١١ — ٤١٤  
(٤) لا برهان على الماهية ... ٤١٥ — ٤١٧  
(٥) الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها  
بالقسمة ... ٤١٧ — ٤٢٠  
(٦) لا يمكن البرهنة على الماهية  
بالقياس الشرطي ... ٤٢٠ — ٤٢٢  
(٧) الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية ٤٢٢ — ٤٢٥  
(٨) الصلة بين الحد والبرهان ... ٤٢٥ — ٤٢٨  
(٩) لا برهان على وجود المبادئ  
وماهيتها ... ٤٢٨ — ٤٢٩  
(١٠) أنواع الحد ... ٤٢٩ — ٤٣٠  
(١١) العلل المختلفة مأخوذة أوساطا ٤٣٠ — ٤٣٤  
(١٢) معية العلة والمعلول ... ٤٣٥ — ٤٤١  
(١٣) حد الجوهر بطريق التركيب —  
استعمال القسمة ... ٤٤١ — ٤٥٢  
(١٤) تحديد الأجناس ... ٤٥٢ — ٤٥٣  
(١٥) اتحاد الأوساط في مسائل عديدة ٤٥٣ — ٤٥٤  
(١٦) الصلة بين العلة والمعلول ... ٤٥٤ — ٤٥٨



صفحة

- ( ٤ ) تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة ... ٥٤٥
- ( ٥ ) تعميم المواضع السالفة ... ٥٤٦—٥٤٥
- ( ٦ ) تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخاص ... ٥٥١—٥٤٧

## المقالة الرابعة منه

- (المواضع المشتركة للجنس) ٥٨٣—٥٥٢
- ( ١ ) مواضع ... ٥٥٦—٥٥٢
- ( ٢ ) مواضع أخرى ... ٥٦٢—٥٥٧
- ( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥٦٦—٥٦٢
- ( ٤ ) مواضع أخرى ... ٥٧١—٥٦٦
- ( ٥ ) مواضع أخرى ... ٥٧٧—٥٧٢
- ( ٦ ) مواضع أخرى ... ٥٨٣—٥٧٧

## المقالة الخامسة منه

- (المواضع المشتركة للخاصة) ٦٢٣—٥٨٤
- ( ١ ) في الخاصة وأنواعها ... ٥٨٧—٥٨٤
- ( ٢ ) مواضع ... ٥٩٣—٥٨٧
- ( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥٩٨—٥٩٣
- ( ٤ ) مواضع أخرى ... ٦٠٥—٥٩٨
- ( ٥ ) مواضع أخرى ... ٦١٠—٦٠٥
- ( ٦ ) مواضع أخرى ... ٦١٣—٦١٠
- ( ٧ ) مواضع أخرى ... ٦١٧—٦١٣
- ( ٨ ) مواضع أخرى ... ٦٢١—٦١٧
- ( ٩ ) مواضع أخرى ... ٦٢٣—٦٢٢

صفحة

- (١٦) البحث عن الاختلافات ... ٤٩٨
- (١٧) البحث عن المشابه ... ٤٩٩—٤٩٨
- (١٨) الانتفاع بآلات الجدول الثلاثة الأخيرة ... ٥٠١—٤٩٩

## المقالة الثانية منه

- (مواضع العرض المشتركة) ٥٣١—٥٠٢
- ( ١ ) استهلال عام ... ٥٠٣—٥٠٢
- ( ٢ ) مواضع ... ٥٠٧—٥٠٤
- ( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥١١—٥٠٧
- ( ٤ ) مواضع أخرى ... ٥١٤—٥١١
- ( ٥ ) مواضع أخرى ... ٥١٦—٥١٤
- ( ٦ ) مواضع أخرى ... ٥١٨—٥١٦
- ( ٧ ) مواضع أخرى ... ٥٢٢—٥١٨
- ( ٨ ) مواضع أخرى ... ٥٢٤—٥٢٢
- ( ٩ ) مواضع أخرى ... ٥٢٦—٥٢٤
- ( ١٠ ) مواضع أخرى ... ٥٢٨—٥٢٦
- ( ١١ ) مواضع أخرى ... ٥٣١—٥٢٨

## المقالة الثالثة منه

- (تلاوة مواضع العرض) ٥٥١—٥٣٣
- ( ١ ) مواضع ... ٥٣٧—٥٣٣
- ( ٢ ) مواضع أخرى ... ٥٤٢—٥٣٧
- ( ٣ ) مواضع أخرى ... ٥٤٥—٥٤٢



( و )

| صفحة                               | المقالة السادسة منه                          |
|------------------------------------|----------------------------------------------|
| ( ٧ ) مواضع أخرى ... .. ٦٤٨ — ٦٥٠  | (المواضع المشتركة للحد) ٦٢٤ — ٦٧٢            |
| ( ٨ ) مواضع أخرى ... .. ٦٥٠ — ٦٥٣  | ( ١ ) تقسيم عام لمشاكل الحد ... .. ٦٢٤ — ٦٢٥ |
| ( ٩ ) مواضع أخرى ... .. ٦٥٣ — ٦٥٦  | ( ٢ ) غموض الحد ... .. ٦٢٥ — ٦٢٧             |
| ( ١٠ ) مواضع أخرى ... .. ٦٥٧ — ٦٥٩ | ( ٣ ) إسهاب الحد ... .. ٦٢٨ — ٦٣١            |
| ( ١١ ) مواضع أخرى ... .. ٦٦٠ — ٦٦٢ | ( ٤ ) مواضع أخرى ... .. ٦٣٢ — ٦٣٧            |
| ( ١٢ ) مواضع أخرى ... .. ٦٦٢ — ٦٦٤ | ( ٥ ) مواضع أخرى ... .. ٦٣٧ — ٦٣٩            |
| ( ١٣ ) مواضع أخرى ... .. ٦٦٥ — ٦٦٩ | ( ٦ ) مواضع أخرى ... .. ٦٣٩ — ٦٤٧            |
| ( ١٤ ) مواضع أخرى ... .. ٦٧٠ — ٦٧٢ |                                              |



# كتاب التحليلات الثانية

نقل أبي بشر متى بن يونس



# تجلیات کلیات

در بیان



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب « أنولوطيقا الأواخر » ، وهو المعروف بكتاب « البرهان »  
لأرسطوطالس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي إلى العربي  
من نقل اسحق بن حنين إلى السرياني

### المقالة الأولى

< نظرية البرهان >

قال أرسطوطالس :

١

< ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود >

١٧١ كل تعليم وكل تعلم ذهني إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود . وهذا  
يكون لنا ظاهراً ، إذا ما نحن نظرنّا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية<sup>(١)</sup>  
بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأخر . وعلى  
هذا المثال يجري الأمر في الأقاويل أيضاً ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي<sup>(٢)</sup>  
تكون باستقراء ، فإن كلاً العلمين إنما يجعلان التعليم بأشياء متقدمة المعرفة :  
فبعضها يقتضِب اقتضاباً على < أساس : إما أن الخصوم<sup>(٣)</sup> > فهموا ، وبعضها<sup>(٤)</sup>

(١) أي الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت

تم عن طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كلى .

(٤) نزم في الأصل ، أكلناه وفقاً للأصل اليوناني .



يبين الكلى من قبل ظهور الجزئى . — وكذلك تُقنع < المجبج > الخطبية ،  
 وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة — وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأ > ثنوميا  
 أى القياس الإضمارى ، وهو < أيضا قياس . وقد تجب ضرورة ما يُقدّم  
 فيُعرف على جهتين : فبعد > ضها تحتاج من < الضرورة إلى أن تتقدّم  
 فتتصور أنها موجودة ، وبعضها الأولى أن نفهم فيها على ماذا يدل القول .  
 وبعض الأشياء قد تدعو الضرورة إلى أن يُتقدّم فيعرف من أمرها كلا  
 الصنفين . مثال ذلك أن فى كل شىء قد يصدق إما الموجبة وإما السالبة ،  
 فإنه موجود ، وأما فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشىء ،  
 وأما فى الوحدة فكلا الصنفين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك  
 أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

وقد يتعرف الإنسان بعض الأشياء ، وقد كان [ ١٩٢ ب ] عرفه  
 قديما ، وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفها معاً ، مثال ذلك  
 جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التى هو مُقنّن لمعرفتها . فإنه أما  
 أن « كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين » فقد كان تقدّم فعلم ، وأما أن  
 « هذا المرسوم فى نصف الدائرة وهو مثلث » فقد نتعرفه ونعلمه مع

- 
- (١) فوقها : فيأخذ . (٢) ف ( = فوقها ) : أى المجهول .  
 (٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعوا (٥) ف : على المقدمات .  
 (٦) ف : مثال على المحمول فى المقول . (٧) ف : مثال على المفروض .  
 (٨) ف : من قبل .



إحضارنا إياه ( فإنه قد توجد بعض الأشياء تعلمها إنما يكون بهذا النحو ،  
وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هي جميع ما كان من الأشياء  
الجزئية وليس يقال على موضوع <sup>(١)</sup> فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل القياس ،  
٢٥ فاعله قد يجب أن يقول إنا بنحو ما نعرفه ؛ وأما بنحو آخر فلا . وذلك أن  
الذي لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق ، فكيف يعلم أن زواياه مساوية  
لقائمتين على الإطلاق ؟ لكن من البين أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلية ،  
وأما على الإطلاق فلا يعلم . وإلا فقد تلزم الحيرة المذكورة في كتاب «مانن»  
٣٠ وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئاً ، وإما أن يكون إنما يتعلم الأشياء  
التي يعلمها . وليس ينبغي أن نقول في هذا كما قال القوم الذين راموا أن  
يحلوها ، فإنهم قالوا : أترك تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا  
> قال < <sup>(٨)</sup> إني لأعلم ذلك ، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها  
> موجودة <sup>(٨)</sup> < ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا  
> إنه ليس كل ثنائية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم <sup>(٩)</sup>  
أنها ثنائية ه > <sup>(٨)</sup> < كذا . على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد  
٧١ ب

(١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذي كان  
كلامه فيه . (٢) هامش : أى حيث هو تحت الكل . (٣) ف :  
أى من حيث هو مشهور . (٤) ف : بالكلية . (٥) ف : أى بالحقيقة .  
(٦) عند هذا الموضع في الهامش : «أى المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاوره أفلاطون ،  
راجع محاوره مينون ٨٠ هـ و «التحليلات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ٦٧ أ وما يتلوه .  
(٧) عند هذا الموضع في الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .  
(٨) خرم في الأصل المخطوط . (٩) ص : التي . (١٠) ما : مفعول «يعلمون» .



أخذوا برهانه . والبرهان الذى حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق فى كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضِب ولا مقدّمة واحدة هذه حالها ، أعنى : «العدد الذى تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذى أنت عارف به» ، لكن على الإطلاق <sup>(١)</sup> . لكن لا شىء فيما أظن يمنع أن يكون الأمر الذى يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [ ١١٩٣ ] ولا يعلمه من جهة \* . ذلك أن القبيح الشنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحو ما ؛ لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذى به يعلمه كما هو الأمر .

٢

< العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق <sup>(٢)</sup> ، > لا على طريق السوفسطائيين < <sup>(٣)</sup> الذى هو بطريق العَرَض ، متى ظُنَّ بنا أنا قد تعرّفنا العلة التى من أجلها الأمر ، وأنها هى العلة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البين أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشىء أن هذه حاله ؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا المعنى <sup>(٤)</sup> . فإذا ما لنا العلم به > وجوداً <sup>(٥)</sup> < لا يمكن > أن يكون <sup>(٦)</sup> < على جهة أخرى .

(١) ف بالأمر : أى على الكلى .

\* عند هذا الموضع بالهامش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أى بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تأكّت حروفه . (٤) ف بالأمر :

أى المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) خرم فى المخطوط .



- فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فلإنا نخبر عنه بأخرية. وقد نقول إننا نعلم  
 علماً يقيناً بالبرهان أيضاً ، وأعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني ؛ وأعني<sup>(١)</sup>  
 بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا . — فإن كان معنى أن يعلم هو على<sup>(٢)</sup>  
 ما وضعنا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة ،  
 وأوائل غير ذات وسط ، وأن يكون أعرف من النتيجة ، وأكثر تقدماً  
 منها ، وأن يكون عللها . وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضاً .  
 > على أن <<sup>(٣)</sup> الذي قد مر من القياس قد يكون من غير هذه أيضاً ،  
 وأما البرهان فلا يكون ، > لأنه لن يكون محصلاً لليقين < . أما أن تكون<sup>(٤)</sup>  
 القضايا صادقة فقد يلزم من قبل أنه لا سبيل إلى أن يعلم < ما ليس <  
 بوجود ، مثال ذلك أن القطر > مشأ < رك للضلع . وأما أن البرهان  
 من أوائل غير مبرهنة ، > فذلك < أنه لم يكن يوجد السبيل إلى أن تعلم إذا<sup>(٥)</sup>  
 لم يكن عليها برهان . وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق  
 العرض ، إنما هو أن تقتني البرهان عليها . — > ثم < وأن يكون عللاً أيضاً  
 وأن يكون أعرف وأقدم : أما علل فمن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة .  
 وأما أنها أقدم فإن كانت عللاً ؛ وأما أنها أعرف فلا بنحو واحد ، أعني

(١) ف : العلى . (٢) ف بالأخر : من طريق ما هو موجود .

(٣) خرم في المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أى أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون

البرهان .



بأن يفهمها، لكن بأن تعلم أنها موجودة - . وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف  
هو على ضربين : وذلك أنه ليس أن يكون [ ١٩٣ ب ] الشيء متقدماً عند  
الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحداً بعينه ؛ ولا أيضاً أن  
يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحداً بعينه .  
وأعني بالتي هي < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التي تكون > أقرب  
إلى الحس . وأما التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق < فإنها > هي  
الأشياء التي هي أكثر بعداً منه . والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه  
هي الأمور الكلية خاصة . والتي هي أقرب ما يكون منه هي الأشياء  
الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضاً .

١٧٢

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أني إنما أعني  
بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط .  
وغير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها . فأما المقدمة فهي  
أحد جزئي < القول > ، أعني < جعل > الحكم واحداً على واحد . وأما  
الديالكتيكية ، أعني الجدلية ، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة :  
أيها كان . وأما الأبودكتيكية ، أي البرهانية ، فهي أحد جزئي المناقضة  
مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة .  
وأما المناقضة فهي أنطيثاسس ، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته .

١٠

(١) ص : واحد . (٢) ف : أي على الحقيقة . (٣) ص : فهي .

(٤) خرم في المخطوط فأكلنا بواسطة الأصل اليوناني .



وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجب ؛ وأما ما كان<sup>(١)</sup>  
من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان  
لا سبيل إلى أن تبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن  
يع  $\langle$  يق  $\rangle$  بل شيئًا ما ، فإنني أسميه وُضْعًا . وأما  $\langle$  ما كا  $\rangle$  ن منها<sup>(٢)</sup>  
١٥ لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم  $\langle$  حاصلًا عليه فهو  $\rangle$  أكسيوما ،  
أعني  $\langle$  الشيء  $\rangle$  المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء  $\langle$  من هذا<sup>(٣)</sup>  
الجنس  $\rangle$  ، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة .  
وأما الوضع فإنني أسمى ما يقتضِب أي جزء من جزئي الحكم كان —  
٢٠ وهو أن الشيء موجود أو غير موجود — أيو بائيس<sup>(٤)</sup> ، أعني الأصل الموضوع ؛  
وأما ما كان غير هذا فالتحديد<sup>(٥)</sup> . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب  
العدد  $\langle$  قد  $\rangle$  يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعًا ، وليس هو أصلًا<sup>(٦)</sup>  
موضوعًا . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو  
واحدًا بعينه .

٢٥ ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلمه من طريق ما لنا [ ١١٩٤ ]  
عليه ، مثل هذا القياس الذي نسميه أبودكسيس<sup>(٦)</sup> ، أعني البرهان ، وهذا هو

(١) أي ما يحل فيه شيء على شيء أو محمول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محمولًا عن

موضوع فهو سلب . (٢) وضع = these ؛ أكسيوما : αξίωμα

(٣) خرم في المخطوط . (٤) hypothèse = ὑπόθεσις

(٥) ف : تحديد . (٦) άπόδειξις



موجود بأن هذه موجودة ، أغنى التي منها يكون السلوجسموس نفسه ،  
فقد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقط : إما بجمعها ،  
وإما ببعضها — لكن أن نكون عارفين بها أكثر . وذلك أن ما من أجله  
يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً : مثال ذلك محبتنا للذى من أجله  
يجب أكثر<sup>(١)</sup>.

فإن كنا إذن إيماناً نعلم ونتيقن ونصدق من أجل الأوائل ، فتصديقنا  
وتيقننا لها أكثر، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إيماناً هو > عن طريقها .  
إلا أنه < غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها  
بالأشياء التي يتفق له لا أن يعلمها ، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل ،  
ولا يكون حاله من أمرها كما لو اتفق له أن يعرفها<sup>(٢)</sup> . وهذا قد يلزم إن  
لم يتقدم الإنسان فيعرفها من التي إيماناً يصدق بها من أجل البرهان . فقد  
يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجمعها أو ببعضها — أكثر  
من النتيجة .

فإن كان عازماً على اقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرفه  
وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرفه وتصديقه لما يتبين منها ، بل ألا<sup>(٥)</sup>

(١) ش : الذى من أجله نحب إياه نحب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : + ... + نقل الفاضل يحيى : فغير ممكن أن يصدق إنسان بأشياء لم يتقوله  
لا أن يعلمها ، ولا أيضاً أن يكون فيها بحال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه  
بالأمور التي يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .



يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للبادئ . وهذه هي الأشياء التي منها ٧٢ ب  
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب  
على من كان عالما على الإطلاق ألا يشوب تصديقه تغير .<sup>(١)</sup>

٣

< نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان >

- ٥ . فأما قومٌ فقد يظنون أنه — < لما > كان قد يجب أن تعلم  
الأوائل — فإنه ليس < تمكن ا > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه  
قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذان الرأيان  
ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضرورى . فإنه : أما أولئك فإنهم لما  
وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر ، ولا يوجبون التصاعد إلى  
ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قبل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر  
تأخرا من الأشياء التي هي أكثر تقدما من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا  
مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية لها).<sup>(٢)</sup>  
١٠ . فإن كانت متقدمة وقد توجد [ ١٩٤ ب ] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،<sup>(٣)</sup>

(١) من : تأكلت حروفها . (٢) ص : أنه .

(٣) ف : أى بغير برهان .

(٤) فوقها بالآخر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .



إذ كان ليس عليها برهان . وهذا هو الذى يقولون إنه وجدته فقط معنى العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل ، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى عن هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن تعلم على الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون بنحو الأصل الموضوع<sup>(١)</sup> ، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقرون ويدعون بوجود العلم . وذلك أنهم يقولون<sup>(٢)</sup> إن العلم إنما هو بالبرهان فقط ، غير أنهم يقولون<sup>(٣)</sup> إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورا ولبعض الأشياء ببعض .

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهانا ، لكن العلم الذى من غير توسط هو غير مبرهن . ( فأما أن هذا واجب ضرورة فهو بين . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التى هى أكثر  $\langle$  تقد  $\rangle$  ما والأشياء التى منها البرهان ، وقد تقف المتوسطات وقتا ما : فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة ) . فهذا القول نقول فى هذه على هذا النحو ؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم<sup>(٥)</sup> هو الذى به تُتعرَّف الحدود .

- 
- |                    |                    |
|--------------------|--------------------|
| (١) ف : على طريق . | (٢) ف : إلا أنهم . |
| (٣) ف : فانه .     | (٤) ص : برهان .    |
| (٥) ف : المعرفة .  |                    |



فأما أنه غير ممكن أن يتبين شيء على < شيء بالبرهان بالمعنى الـ > أدق  
 فبَيِّن ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدماً  
 < وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى  
 أشياء بعينها أكثر تقدماً < وأكثر تأخراً > إلا < عند ما نسأل متى  
 > يمكن < أن تكون : أما هذه فعندنا ، وأما هذه فعلى الإطلاق  
 — أنه > بهذه تكون الطريقة < التي يصير بها الشيء معروفا بالاستقراء .  
 ٣٠ وإن كان هذا هكذا ، لا يكون تحديد < نا > بالمعنى العلم على الإطلاق  
 جرى على الصواب ، لكن يكون مضاعفاً من قِبَل أن البرهان الآخر لا يكون  
 على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف .

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان بالدور ليس هذا الذي خبرنا  
 به الآن فقط ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئاً آخر ، غير أن هذا موجود بأن  
 هذا الشيء نفسه موجود — وعلى هذا القياس قد يسهل أن يتبين كل شيء .  
 ٣٥ ومن البين أن هذا لازم إذا [ ١٩٥ ] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه  
 لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس<sup>(٢)</sup> قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن  
 يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضاً بين أن يقال إنه يكون بأشياء  
 يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان متى كانت آ

(١) غير واضحة في المخطوط ، ويقصد : أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان — بالمعنى

المطلق — دورياً ، فهذا بين ... (٢) ف : النحو .

(٣) ف : يعني القياس .



موجودة ، كانت <sup>(١)</sup> ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت هذه موجودة  
فـ > موجودة ، فإنه إذا كانت آ موجودة قد تكون > موجودة . فإن  
كان متى كانت آ موجودة تكون ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت  
> ب < موجودة فـ آ موجودة ( فإن هذا هو البرهان بالدور ) ، فلتوضع  
١٧٣ > آ مكان > . وإذن فإن قولنا إن < كانت ب موجودة تكون آ  
موجودة ، هو > القول بأنه إذا كانت ب موجودة فإن > موجودة < ،  
وهذا هو أن يقال إنه متى كانت آ موجودة > فإن > < موجودة .  
وـ > وآ هما شيء واحد بعينه . فقد يلزم إذن القائلين < إن البرهان <  
يكون دورا > ألا يقولوا < أشياء أخرى غير أنه إذا كانت آ موجودة  
> فإن آ موجودة ، وبهذا < قد يسهل أن يتبين البرهان على  
كل شيء .

> وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا في < الأشياء التي يلزم  
بعض > بها بعضا ، مثل الصفات الحقيقية . كذلك قد أثبتنا <sup>(٣)</sup> أننا إذا قنعنا  
بأن نضع حدا < واحدا ، أنه لا عندما توضع حدود > على نحو خاص < ،  
ولا أيضا عندما يوضع وضع واحد > < يلزم شيء آخر ، وأنه إنما يمكن  
١٠ أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نقيس . فإن كانت آ لازمة  
لـ ب و > ، وكان هذان لازمين بعضهما بعضا ولازمين لـ آ ، فعلى هذا

(١) ف : فـ ب . (٢) ف : ومتى .

(٣) راجع التحليلات الأولى ، ١٢ ، ف ٢٥ .



النحو قد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها  
 في الشكل الأول عاما يبين في الأقاويل في القياس<sup>(١)</sup> . وقد يبين أيضا أن  
 ١٥ في الشكلين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء  
 المأخوذة . فأما الأشياء [ ١٩٥ ب ] التي لا تنعكس فتحمل<sup>(٢)</sup> ، فالسبيل  
 أن تتبين دورا<sup>(٣)</sup> . ولذلك لما كانت أمثال هذه في البراهين يسيرة<sup>(٣)</sup> ، فمن البين  
 الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض — فإن من قبل  
 هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء — هو قول باطل وغير ممكن .  
 ٢٠

#### ٤

### < تعريف ما هو بالكل وبالذات والكل >

ولما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على  
 خلاف ما هو عليه، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون  
 بالعلم البرهاني . والعلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا  
 برهانه : فالبرهان إذاً هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية . فقد ينبغي  
 إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أي الأشياء يكون البرهان . — ولنفصل أولا  
 لماذا نقول : < محمول على كل الموضوع ، و > لماذا < هو بذاته ،  
 ٢٥ ولماذا هو يقال بالكل > .

(١) أي أننا قد بينا ذلك في كتبنا الخاصة بالبحث في القياس .

(٢) ش : التي لا تنكأ في الجمل . — فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور .



< أما > ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض  
 < دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أولاً كان في وقت ما  
 موجوداً وفي وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل  
 إنسان ، فإنه إن كان القول في هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه  
 حيوان > أيضاً صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك  
 صادق في نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة في كل خط ، < فالأمر  
 على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتي بالمعاندة ، فتعاند  
 بها القول بأنه < إذا كان الحمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه > موجود  
 في شيء ما ، أو أنه ليس بموجود في وقت ما .

٣٠

و < ماهو » بذاته هو أولاً « > الأشياء الموجودة فيها هو الشيء :  
 مثال ذلك في المثلث الخط ، وفي الخط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو  
 في هذه الأشياء .

٣٥

والأشياء التي توجد في القول المخبر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من  
 الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ماهي . مثال  
 ذلك : الاستقامة<sup>(٢)</sup> والانحناء موجودان للخط ، والفرد والزوج للعدد ، والأول  
 والمركب ؛ والمتساوي الأضلاع [ ١١٩٦ ] والمختلف الطول ؛ وجميع هذه قد  
 توجد في القول المخبر ماهي : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . وكذلك

٤٠

٧٣ ب

(١) هُوَ = ماهية = essence . (٢) مشكولة في الأصل .



في تلك الأشياء الأخر الباقية أيضا ، فإننى أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها<sup>(١)</sup> للجزئيات والآحاد ؛ فأما جميع الأشياء التى ليست موجودة على أحد هذين الضربين فهى أعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

- وأيضا ما لا يقال على شىء آخر موضوع ، مثال ذلك > بالنسبة إلى  
 من < يمشى إنما هو الذى يمشى ، وهو شىء آخر . وكذلك الأبيض أيضا .  
 وأما الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هى موجودة  
 من حيث هى شىء آخر . — فالأشياء التى لا تقال على شىء موضوع أقول  
 إنها بذاتها ، وأما التى هى على موضوع فهى أعراض<sup>(٢)</sup> .
- وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه  
 بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعرض . مثال ذلك إن كان عندما  
 يمشى إنسان ما حدث البرق ، فذلك عرض<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك أنه ليس إنما حدث  
 البرق من أجل أنه يمشى ، لكن إنما نقول إن هذا عرض واتفق . فأما إن  
 كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما يُخَرَّ  
 يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قبل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس  
 إنما عرض واتفق أنه عندما يخرم يموت<sup>(٤)</sup> .

(١) ش : موجودة للجزئيات للاحاد بذاتها ... (غير واضح) .

(٢) ف : أى فى موضوع . (٣) فى الصلب : بر ، والتصحيح بالهامش بخط أحدث .

(٤) غير واضحة نلزم فى الأصل .



والتي تقال في المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة . مثال ذلك في الخط : إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفي العدد : إما الفرد وإما الزوج . وذلك أن المضاد إما عدم وإما تقيض في ذلك الجنس نفسه : مثال ذلك : الزوج هو ما لم يكن في العدد فردا من قبل [ ١٩٦ ب ] أنه قد يلزم لزوما . فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة . فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها . فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته .

وأما الكلي فأعني به الأمر الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود .<sup>(٢)</sup> فمن البين إذن أن جميع الأشياء التي هـ < كلية > هي موجودة للأمر من الاضطرار . وقولي « بذاته » وقولي « بما هو موجود » هما > أشياء واحدة < بأعيانها . مثال ذلك : أن النقطة موجودة للخط بذاتها والاستقامة أيضا ، وذلك أنهما موجودان له بما هو خط . والتساوي أيضا للزاويتين القائميتين هو شيء موجود للثلاث بما هو مثلث ، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين بذاته . < والمحمول إن كان هو > الكلي، فينبذ يكون موجودا — متى وجد — في أي شيء اتفق<sup>(٥)</sup> ، ويتبين أنه موجود

(١) ف : الشيء . (٢) ف : أي أول . (٣) ف : بذاته .

(٤) ف : المساواة . (٥) ف : كان



في الأول أيضا . مثال ذلك أن يكون التساوى للقائمتين ، لا للشكل على  
طريق الكلية . هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتبين أن للشكل زاويتين  
مساويتين لقائمتين ، لكن ليس في أى شكل اتفق ، ولا أيضا يستعمل هذا  
المعنى المبرهن في أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا  
مساوية لقائمتين ، لكن ليس ذلك أولا ، لكن إنما ذلك أولا للثلاث .  
فالأمر الذى أى شئ اتفق منه هو الأول مما يتبين أن له زوايا مساوية  
لقائمتين أو شئ  $\langle$  يثا آخر ،  $\rangle$  أى شئ كان . فهذا هو موجود أولا على  
طريق الكلى . والبرهان  $\langle$  بذاته  $\rangle^{(١)}$  على طريق الكلى هو لهذا . وأما  
تلك الآخر فذلك على نحو ما ، لا بذاته ، لوجود ذلك المتساوى السابقين ليس  
هو على طريق الكلى ، لكن ذلك قد يقصد  $\rangle^{(٢)}$  .

٥

### < الأغلاط في كلية البرهان >

وقد ينبغى ألا تُخْتَدَع ويغيب عنا أنا مرات كثيرة قد يعرض أن نقول  
بأن نظن أنه ليس الأمر الذى يبين أولا كلى ، أو عندما نظن أنه قد تبرهن  
الأول الكلى برهانا . وقد تُخْتَدَع هذه الخدعة ويغنى عنا هذا المعنى : إما بأنه  
لا يوجد ولا شئ واحدا يقتضيه هو أعلى [ ١٩٧ ] غير الأشياء الجزئية

- |                              |                                             |
|------------------------------|---------------------------------------------|
| (١) غير واضحة في الأصل .     | (٢) غير واضحة تماما ويمكن أن تقرأ : بوجود . |
| (٣) ف : أى بأن يوجد لغيره .  | (٤) تحتها : الأولى .                        |
| (٥) كذا ! فهل صوابه : يغيب ؟ | (٦) ص : واحد .                              |



والوحيدة ، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع  
غير مسمى ؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل في الجزء في الأشياء  
التي يتبين فيها . وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى  
الشكل ، غير أنه ليس هو لهذا أولا على طريق الكلية . وأعني بقولي لهذا  
أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أول على طريق الكلية .  
فإن بين الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتقي ، فقد يظن أن البرهان هو لهذا  
الشيء من قبل أنه موجود في جميع المستقيمة . وليس الأمر هكذا ، لأنه  
ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا ، لكن  
من قبل أنها متساوية كيفما اتفق . — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوي  
الساقين ، لقد كان لظان أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوي  
الساقين ، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبديل متناسبا أيضا بما هي أعداد  
وبما هي خطوط وبما هي مجسمات وبما هي أزمنة ، كما كان بيننا على  
كل واحد منها على انفراده . فكان يمكن في كلها أن يتبين أمرها ببرهان  
واحد ، لكن أما كان ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها ،  
أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات ، وهي مختلفة بالنوع ، وإنما  
كان يقتضيه كل واحد منها على انفراده . < وأما البرهان الآن > فبما هو  
كلي يتبين . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هي خطوط أو بما هي أعداد ،  
لكن من قبل الأمر الذي من أجله يضعونه أنه كلي ولهذا السبب . ولا



إنَّ بَيْنَ إنسانٍ أيضاً في واحدٍ واحدٍ من المثلثات برهان واحد أو براهين مختلفة أن كل واحد من المتساوي الأضلاع على انفراده وغير المتساوي الأضلاع والمتساوي الساقين زوايا كل واحد منها مساوية لقائمتين ، يكون قد يعلم أن المثلث زواياه الثلاث [ ١٩٧ ب ] مساوية لقائمتين إلا أن يكون على ذلك النحو السوفسطائي ، ولا أيضاً على المثلث بأسره ، ولا أيضاً يعلم أنه ولا مثلث واحداً آخر خارج عن هذه . وذلك أنه ليس يعلم ذلك من أمره من طريق أنه مثلث ولا أيضاً أن كل مثلث كذلك ، لكن إنما يعلم من طريق العدد . وأما بالنوع فليس كل ، ولا أيضاً إن كان لا يوجد ولا واحد لا نعلمه .

فمتى إذن لا نعلم على طريق الكلي ، ومتى يعلم على الإطلاق ؟ فنقول إنه من البين أن ذلك إن كان الوجود للمثلث والمتساوي الأضلاع أو لواحد واحد أو لجميعها واحداً بعينه . فأما إن لم يكن الوجود لها واحداً بعينه ، لكان الوجود قد يجب أن يكون معنى آخر ، فإنه لا يعلم .

فليت شعري ، البرهان إنما يوجد أولاً وبالكلية بما هو مثلث أو بما هو متساوي الساقين ؟ ومتى يكون من أجل هذا موجوداً أولاً ؟ وبالجملة لأي شيء هو البرهان ؟ فمن البين أن الأمر الذي إذا ارتفعت له يوجد أولاً .

(١) ص : مثلثا واحد .

(٢) ص : موجود .

(٣) ف : بالكلية .



مثال ذلك أن المثلث المتساوى الساقين المعمول من النحاس قد توجد  
 الزوايا مساوية لقائمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس  
 وأنه متساوى الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل  
 أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا  
 إذن أول ؟ — فإن كان ثانياً يكون مثلثا . فمن أجل هذا يوجد البرهان  
 لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلي هو لهذا .

٦

< الضرورة في مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية ( وذلك أن ما يعلمه  
 الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ) وكانت الأشياء  
 الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور ( إذ كان بعضها موجودا  
 في حدود الأمور ، وبعضها — وهى التى أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن  
 يوجد فى الأمور للأمور نفسها — موجودة فى حدود المحمولات عليها ) — فمن  
 البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شئ  
 إما أن يكون موجوداً بهذا النحو ، وإما أن يكون [ ١١٩٨ ] بالعرض .  
 والأشياء التى بالعرض ليست ضرورية .



فإما أن يكون ينبغي أن تُجرى القول على هذا النحو ، وإما أن نضع  
 مبدءا ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضرورى ، وإن كان شيء ما قد  
 يبين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقد يجب إذن  
 أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن  
 يقيس من مقدمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فإما أن يبين ، فلا سبيل  
 إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصة البرهان . والدليل على أن  
 البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما تأتي بها على الذين  
 يظنون أنهم قد بينوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا ، أو يمكن  
 بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

فظاهر بين من هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ  
 المبادئ متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم <sup>(١)</sup> فيهم عـته : مثل  
 ما يأتى به السوفسطائيون ، وهو أن الذى له علم يعلم ماهو العلم . وذلك أنه ليس  
 إنما تكون المقدمة مبدءا بأن تكون مقبولة أولا ، لكن من طريق أنها أولى  
 لذلك الجنس الذى عليه يكون البرهان . وليس كل حق هو مناسبا خاصيا <sup>(٢)</sup> .

وقد يتبين من هذه الأشياء أيضا أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء  
 الضرورية . وذلك أنه إن كان الذى ليس له عنده القول على لم الشيء — والبرهان <sup>(٣)</sup>

(١) ف : مقبولة . (٢) ص : مناسب خاص . (٣) ف : أى المعرفة بالعلة —  
 أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدى الى معرفة علمية .



موجود — ليس هو عالما . وهذا يكون بأن تكون  $\alpha$  موجودة  $\alpha$  من  
الضرورة ، وأما  $\beta$  التي هي أوسط وبتوسطه كان البرهان ليس هو من  
الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أجل الأوسط إذ  
كان هذا قد يمكن ألا يكون<sup>(١)</sup> ، وأما النتيجة فهي ضرورية . — وأيضا إن كان  
الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذي [١٩٨ ب]  
كان يعلمه من قبل باق ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قبل أنه  
ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصلًا له وباقيًا والأمر باق ،  
غير أنه لا يعلم . فإذا نولا فيما تقدم كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط  
قد فسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللازم هو ممكن ، إلا أنه غير  
ممكن أن يكون لنا علم بالأشياء التي هذه حالها .

١٧٥ أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط  
الذي به تثبت ليس هو ضروريا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على  
الضروري من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصدق أيضا من أشياء غير  
صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروريا ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ،  
كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضا دائما صادقة . فلتكن  
 $\alpha$  على  $\beta$  من الاضطرار ، وهذه على  $\gamma$  : ف  $\alpha$  إذن موجودة أيضا  $\beta$  من  
الاضطرار . فأما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فولا الأوسط<sup>(٢)</sup> أيضا يمكن أن

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامي أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروريا ...



- ١٠ يكون ضروريا. وإلا، فلتكن  $\neg$  موجودة لـ  $\neg$  ليس من الضرورة، ولـ  $\neg$  وهذه أيضا لـ  $\neg$  من الاضطرار: فإذن قد تكون موجودة لـ  $\neg$  من الاضطرار، لكن لم يوضع هذا. فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجودا من الاضطرار، فمن البين أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضا ضرورى. وإلا لم يكن بالذى نعلم، لا لم الشئ ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار، لكن إنما يظن ظنا أنه يعلم، وهو لا يعلم إذ كان ظانا بالأمر الذى ليس هو ضروريا أنه ضرورى وإلا يكون يظن ولا ظنا أيضا كان عنده من أمر الشئ أنه قد كان عالما أنه موجود بالأوساط<sup>(١)</sup>، أو كان عنده من أمره لم هو بالأوساط أيضا على مثال واحد.

- وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التى ليست موجودة بالذات على الجهة التى عليها حُدَّتْ وميّزَت الأشياء التى بالذات ليس عليها علم برهانى. وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية، إذ كان العرض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ. وذلك أنى ما أريد بقولى هذا عوضا هذه حاله. — على أنه لعل الإنسان أن يتشكك فيقول: إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة، فأى سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية؟ < إذ > أنه لا فرق فى ذلك أن يكون الإنسان

(١) الألف فى « أو » بالأحمر، علامة أنها تصحيح.



٢٥ عند ما يسأل أى شىء اتفق يصرّح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن من قبل أنه قد يلزم ضرورة أن يخبر بها ويصرح بها الذى يقول الأقاويل ، وأن يقولها قولاً حقاً إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .

٣٠ ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطراب فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد ، فن البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهذا السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطراب . ولا أيضاً لو كانت موجودة دائماً إلا أنها ليست بالذات : مثال ذلك المقاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ماهو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات ، ولا أيضاً لم هو . وذلك أن العلم بالشيء : ” لم هو ؟ ” هو أن نعلمه بالعلة . فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجوداً للثنائى أيضاً ، والأول للأوسط بالذات .

# ٧

## < عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن ننقل معانى الهندسة فنستعملها فى [ ١٩٩ ب ] صناعة العدد .

(١) الواو مضافة بالأحر . (٢) ف بالأحر : المعانى الهندسية .



- ٤٠ وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة : أحدها الشيء الذي يتبين ، وهو النتيجة ، وهذا هو الموجود لجنس ما بذاته ؛ والثاني العلوم المتعارفة . والعلوم المتعارفة هي التي منها هي ؛ والثالث الجنس الموضوع ، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته .  
٥٠ فالتى منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام < البرهان على الأعداد ، إذ كانت الأعظام ليست أعداداً . فاما < كيف > يمكن أن يكون هذا في بعض الأشياء ، فنحن نخبر > بذلك فيما بعد .

- أما < البرهان العددي فهو مُقْتَنٍ دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان ؛ وكذلك تلك < العلوم > الباقية . فقد يجب إذن ضرورةً متى عزم المبرهن أن ينقل البرهان ، أن يكون الجنس واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، وإما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى ، فذلك بين .  
١٠ وذلك أن الطرفين والأوسط قد لازم ضرورةً أن يكون من جنس واحد

(١) ف : الذي يوجد .

(٢) مضافة بالأحر .

(٣) تأكلت حروفها .

(٤) في الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحر : الاساط (الأوساط؟) .



بعينه . فإنها إن لم تكن بذاتها فهي أعراض . ولهذا السبب ليس لعلم الهندسة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعب واحد . ولا لعلم آخر أيضا ما لعلم آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي حال بعضها عن بعض هذه الحال ، وهي أن يكون أحد الشيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعاني المناظرية تحت الهندسة ، ومعاني تأليف اللحن تحت علم العدد . ولا أيضا إن وُجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو من مبادئ خاصة ، مثل أن نبين أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ، أو أنه مقابل للخط المستدير ، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسها الخاص مُقتنٍ ، لكن من قِبَل أنه شيء عام .

٨

< البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن البين الظاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية ، فمن الاضطرار أن تكون أيضا نتيجة [ ١٢٠٠ ] مثل هذا البرهان ، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة . فليس إذن برهان<sup>(١)</sup> على الأشياء الفاسدة ، ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العرض ، من قِبَل أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن في وقت ما ، وعلى جهة ما . ومتى كان البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية

(١) ف : ولا برهان إذن .



وتكون فاسدة ( أما فاسدة فمن قبل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية، فمن قبل أن هذا الشئ من الأشياء التي يكون <sup>(١)</sup> فيها هذا < موجودا، وهذا الآخر لا يكون موجودا > ولهذا السبب لا سبيل < إلى تحصيل > الكلية، لكن أنه الآن — وكذلك حالها في التحديد أيضا، من قبل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع <sup>(٢)</sup>، وإما أن تكون نتيجة مالم البرهان . — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر، فمن البين أن البراهين : أما من حيث هي لمثل هذا، هي موجودة دائما ؛ فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهي جزئية .  
والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الآخر الباقية .

٩

<المبادئ الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان>  
ولما كان بيننا ظاهراً أنه لا سبيل إلى أن يتبين كل واحد إلا من المبادئ التي لكل واحد، إذ كان الشئ الذي يتبين إنما هو موجود من طريق أن ذاك موجود، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قد تبين على هذا النحو

(١) تأكلت حروفها . — موجودا : ص : موجود .

(٢) ف : مختلفا .



٤٠ كما زام بروسن تربع الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عاقبة  
ليست متجانسة؛ وهذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قد  
١٧٦ تطابق هذه الأقاويل أشياء أخرى أيضا ليست متناسبة الجنس . فإذا لم  
يعلم من طريق أن ذاك موجود ، لكن بطريق العرض ؛ وإلا فما كان  
البرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [ ٢٠٠ ب ] .

وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من  
٥ مبادئه الخاصة به من طريق أن ذاك موجود : مثال ذلك أننا نعلم أن المثلث زواياه  
مساوية لثلاثين بأن يكون هذا الذي قيل موجودا له بذاته من مبادئه الخاصة  
به . فإن كان إذن هذا أيضا موجودا لما هو موجود بذاته ، فقد يجب ضرورة  
أن يكون الحد الأوسط مجانسا مناسباً ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن  
كذلك فكما تتبين معاني تأليف الجوهر بعلم العدد . وأمثال هذه قد تتبين  
١٠

(١) بروسن Bryson الميغاري الذي حاول تربيع الدائرة وهو بسبيل إيجاد مساحتها ، وذلك  
أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها ، فحصل من ذلك على  
مضلعات ، بين مساحتها تقوم مساحة تلك الدائرة ؛ ويقال إنه رأى حيناً أن مساحة الدائرة  
تعاود الوسط الحسابي بين مضلع مرسوم في داخلها وآخر محيط بها .

وقد نقده أرسطو على أساس أن بريسون قد اعتمد في برهانه على بديهية تقول إن الأشياء  
التي تكون — نسبياً — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هي تساوي هذه الأخرى . ويرى أرسطو  
أن هذه البديهية تنطبق لا على الأعظام وحدها ، بل وأيضاً على الأعداد ، فهي تنطبق لإذن على  
أشياء من أجناس مختلفة . ونقد أرسطو هذا تجده كذلك في ”التحليلات الأولى“ م ٢٥  
ص ٣٢١ ٦٩ ؛ و”سوفسطيقا“ ف ١١ ص ١٧١ ب س ١٦ ، و ٢١٧٢ ٢١ — ٧ .  
(٢) ف : بصناعة . — وتأليف الجوهر يقصد به التأليف الموسيق . (٣) ف : تبهرن .



بيانا على مثال واحد، غير أن < ثمت فرقا هو > أن البرهان على أنه موجود هو للعلم الأخير، إذ كان < النوع الذى هو موضوع له هو مميز مختلف >، وأما لم هو فهو شأن العلم الذى هو أعلى وهو < الذى > التأثيرات موجودة له بذاته . فإذن بين ظاهر من هذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن يد < يكون برها > ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد،  
١٥ لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شىء عام .

فإن كان هذا بيننا، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصة بكل واحد ، وإلا فقد تكون تلك مبادئ جميعها، < والعد > سم بتلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنما < يكون > يعلم أكثر < م > من كان يعلم من أسباب هى أعلى . فإنه إنما يعلم من التى هى أكثر تقدما متى لم يكن علمه من علل أيضا هى معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر، فعلمه أيضا أجود . وإن كان العلم إنما هو ذاك، فهو فى باب العلم أكثر وأجود أيضا . وأما البرهان فلا يطابق أن ينقل إلى جنس آخر، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للعالى الهندسية عند المناظيرية<sup>(٣)</sup> وفى المعانى العددية عند تأليف اللغون .  
٢٠  
٢٥

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا، أولا . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علما يقينا من مبادئ مناسبة

(١) تأكلت حروفهما . (٢) ف : أى مقدمات أول .

(٣) المناظيرية = optique .



خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [ ١٢٠١ ] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أول<sup>(١)</sup> . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة ومجانسة للأوائل .

٣٠

١٠

### < المبادئ المختلفة >

وأعني بالأوائل<sup>(٢)</sup> في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتي من هذه ، فذلك يقتضِب اقتضابا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذا ، فهو يقتضِب ذلك في المبادئ اقتضابا . وأما تلك الآخر فإن تبين : مثال ذلك أنه ما الوحدة أو المستقيم ، وما المثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذا أو العِظَم أيضا . وأما تلك الآخر فتبين .

٣٥

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فما تخص واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضها فأمور عامة ، والعامة هي على طريق التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم — فالخاص هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامة فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

٤٠

(١) مضمومة الهزمة في المخطوط .

(٢) ف بالأحرى : بالمبادئ .



فكل<sup>(١)</sup> واحد من هذه هو كافٍ بمبلغ ما يستعمل في ذلك الجنس و > ذلك أنه يكون < فعلا واحدا بعينه يفعل ، وإن لم يوجد في جميعها ، لكن في الأعظام فقط والعدد .

والأمور الخاصة هي تلك التي يُؤخذ أيضا أنها موجودة ؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد < ف > للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط . وذلك أنهم قد يأخذون هذه أنها موجودة وأنها هذا الشيء ؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثال ذلك : أما علم العدد فنأخذ ما هو الفرد وما هو الزوج ، أو ما المربع [ ٢٠١ ب ] أو ما المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فنأخذ ما هو الأصم<sup>(٢)</sup> والمنكسر أو المنعطف . وأما أنه موجود فيبينون ١٠ بيانا بالأمور العامة ومن الأشياء التي يبينون بها ؛ وكذلك علم النجوم . — وذلك أن كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء<sup>(٣)</sup> : أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة ( وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها<sup>(٤)</sup> ) ؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامة وهذه هي الأوائل التي منها يبينون<sup>(٥)</sup> ؛ والثالث التأثيرات ، وهي تلك التي يأخذون أخذها على ماذا يدل كل واحد منها . وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء من هذه : مثال ذلك :

(١) تأكل أولها . (٢) الأصم : irrationnel .

(٣) ف بالآخر : يؤخذ بثلاثة أشياء .

(٤) ف بالآخر : الشيء الذي . (٥) ف بالآخر : بذاته .

(٦) هنا وفي المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضا : يشتون .



أما الجنس ، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرا (١) وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحر في أنه ظاهر الوجود حالا واحدة ) ؛ ولا مانع يمنع أيضا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة . كما أنه ولا الأمور (٢) العامة أيضا : وذلك انه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية متساوية من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هذه الثلاثة في نفس الطبع بدون ذلك (٣) : أعني ما فيه يبرهن ، والأشياء التي عليها يبرهن ، والأشياء التي منها يبرهن .

٢٠

[وليس يوجد أصل (٥) ولا شيء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة أيضا ما هـ > و < من أجل ذاته ويظن أنه ضروري .  
وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذي في النفس ، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائما ، لكن القول الباطن ليس يعاند دائما . — بجميع التي يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذه لها هو مظنوننا عند المتعلم (٦) ، فإنما يضعها وضعها ، وهي أصل موضوع ، أعني الوضع لاعلى الإطلاق (٧) ، لكنها عند ذاك

٢٥

(١) تأكلت حروفها . (٢) تحتها : أمور ، وصلحت بالأحر فأضيف : أ < لا > مور .  
(٣) ش : ليس في السرياني ينقل إسحق هذه الألفاظ المعلم عليها موجودة (المعلم عليها هي : تبقى الباقية متساوية) .

- (٤) ف بالأحر : أي بدون ما هي في البرهان .  
(٥) ما بين المعقوفين مضروب عليه بالأحر . (٦) ص : مظنون .  
(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكلي وبالحقيقة .



٣٠ فقط . فأما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد، أو من حيث ظنه على ضد [١٢٠٢] ، فإنما يصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا المعنى (+) يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هي ما كان مقابلا لظن المتعلم ، وهذا هو الذي يأخذه الانسان وهو متبرهن من حيث لم يبينه . (٢)

٣٥ وأما الحدود فليست الأصل الموضوع ، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بموجود ، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدمات (٤) . والحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم ألا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلا موضوعا . (٥) ليكن > الأصل الموضوع هو أنه حينما < جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة ، (٦) هو لا المهندس أيضا يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما نقول في ماليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما نقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أى لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(+) ش : هذا الفصل المعلم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحبير للفصل المعلم

عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) . (٢) ش بالأحر : أى يحتاج إلى برهان .

(٣) ش بالأحر : يريد « بالأصل الموضوع » هاهنا المقدمات الأوائل .

(٤) ش بالأحر : أى إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة .

(٥) ف بالأحر : إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع .

(٦) أى : والمهندس أيضا لا يضع أشياء كاذبة ...



مستقيم وليس هو مستقيماً . والمهندس<sup>(١)</sup> ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق  
أن هذا الخط هو كما خبر عنه ، لكن بالأشياء التي يستدل عليها بهذه .  
وأيضاً المصادر والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على  
طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحد من هذين .

١٧٧

## ١١

### < المصادرات >

فأما وجود الصور<sup>(٣)</sup> ، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان  
البرهان مُزَمَّعاً أن يكون ، فليس هو شيئاً تدعو إليه الضرورة . وأما القول  
بأن الضرورة قد تدعو في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق ؛  
وإن لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا موجوداً . وإن لم يكن  
الكلي موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً ، فإذاً ولا البرهان أيضاً .  
فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولا على الكبير ، ليس على طريق  
الاتفاق في الاسم .

٥

فأما القول<sup>(٤)</sup> بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢] على شيء واحد بالإيجاب  
والسلب معاً ؛ فإنه ليس يأخذها<sup>(٦)</sup> ولا برهان واحد ، اللهم إلا أن تدعو

١٠

(١) ش : أى وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحرى : فرق آتريين المصادر والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلي وعلى الكلي ، وكأنه شك .

(٤) ش : هذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التي قوام البرهان منها إذا كانت

ظاهرة لا تحتاج إلى استثناء . (٥) ف بالأحرى : القصة . (٦) ف : أى لا يذكرها لشأنها .



الحاجة إلى أن يتيبين أن النتيجة هذه حالها . وقد يتيبين<sup>(٢)</sup> عندما يقتضون أن الأول  
قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ؛ وأما بالسلب فلا يصدق . وأما الأوسط  
فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود أو غير موجود ؛ وكذلك الثالث أيضا .  
وذلك أنه إن سلم<sup>(٤)</sup> أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول<sup>(٥)</sup>  
بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك على ما هو الإنسان ،  
إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لحيوان ، فيكون القول إذن صادقا  
في قالياس ، وإن كان في لاقالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو  
لا حيوان . والسبب<sup>(٧)</sup> في هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ،  
لكن على أشياء أخر ، من قبيل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذا ولا فرق  
في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا هو وليس هو .<sup>(٨)</sup>

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه  
البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دائما على طريق الكلية ، لكن

(١) ش : أى إيجاب شيء ما وسلب سلبه ، مثال قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو  
لا حيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أى الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأحر : أعطى .

(٦) ف : أى أنه حيوان . (٧) ش : أى في أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : المناقضة .

(١٠) ش : أى ليس في كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس ، فإنه

لا يشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة مناقضة  
لذلك الإيجاب .



بمبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ في جنس جنس ، وأعني في الجنس بمنزله  
ما هو في الجنس الذي نأتى فيه بالبراهين ، كما قيل فيما تقدم أيضا .

٢٥

وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضا في الأمور العامة ، وأعني بالعامة  
التي يستعملونها على أنهم منها يبينون ، لالما فيه يبينون ، ولا أيضا ما إياه يبينون .  
والجدل لجميعها ، وإن كان يوجد شيء ما يلتبس بالكلية ثنتين الأمور<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

العامة ، مثال ذلك أنه لكل شيء : إما موجبة وإما سالبة ، وإن نقص من  
المتساوية متساوية أوشىء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالها حالا  
أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا لجنس ما محدود ، وإلا لم يكن بالتى تُسأل  
ولا سؤالا . وذلك أن الذى يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت  
[١٢٠٣] أشياء متقابلة لا يتبين شيء واحد بعينه وقد يتبين هذا في «المقاييس»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

٣٠

## ١٢

### < السؤال العلمى >

إلا أنه إن كان السؤال القياسى والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحدا<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>  
بعينه ، وكانت المقدمات في واحد واحد من العلوم هى التى منها يكون القياس<sup>(٨)</sup>

٣٥

(١) ف : أى الموضوع . (٢) ف : أى المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شيء ما .

(٤) ش : أى يوضع ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات

الأولى » م ١ ف ١ وم ٢ ف ١٥ ص ٦٤ س ٨ وما يليه . (٦) ش : أى الجدلى .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أى السؤالات .



- في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مناسب<sup>(١)</sup>
- ٤٠ خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم . فمن البين إذا أنه ليس كل سؤال يوجد هندسيا ولا طبييا . وكذلك في تلك الأخر الباقية . لكن إما أن يكون من تلك التي منها نتبين معنى ما من التي عليها الهندسة، وإما التي منها بأعيانها يتبين من المعاني التي منها الهندسة بمنزلة المسائل المناظرية . وكذلك في تلك الأخر الباقية . والقول إنما ينبغى أن يقبل في هذه من مبادئ ونتائج هندسية .<sup>(٢)</sup>
- ٧٧ ب وأما القول في المبادئ فلا ينبغى للمهندس أن يوفى السبب بما هو مهندس ، وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضا .<sup>(٣)</sup>

- فليس ينبغى إذن أن يسأل كل واحدٍ من العلماء عن كل شيء، ولا أيضا ينبغى أن يجب عن كل ما يسأل في كل واحد به؛ لكن إنما يجب أن يجب عن أشياء محدودة متجاوزة في علمه . فإن وجد إنسان يجارى المهندس قولاً ما وينظر بما هو مهندس، فمن البين أن فعله هذا يكون فعلاً جميلاً متى كان بين شيئا ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل .<sup>(٤)</sup>

(١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم .

(٢) ف بالأخر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتي بالسؤال .

(٣) ف : والسبب . (٤) ف : يوفى .

(٥) ف : الكلمة . (٦) ف : منفردة . (٧) مضبوطة في المخطوط .

(٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط في تربيعة الدائرة بأن عمل شكلاً هلالياً .

(٩) ش : مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن في تربيعة الدائرة فإن أنطيفن أخذ أن الخط المستقيم

يطابق قوساً (ص : قوس) ، و < أ > برسن أخذ أن الصغير والكبير مستويان في الجنس .



ومن البين أنه ليس يكشف المهندس ولا تكسيها أيضا، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض<sup>(١)</sup> . فإذا لا سبيل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير مهندسين . وذلك أنه قد يضل الذي تجرى مناظرته مجرى رديئا . وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ، أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ — وفي واحد واحد من العلوم مسائل هي بلا علم هندسية ، فأيتها هي ؟ وترى الذي هو بلا علم هو قيس أم مغالطة ؟ وهو في الهندسة ، أم في صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال الموسيقي هو غير هندسي في الهندسة . وأما الظن بأن الخطوط المتوازية [ ٢٠٣ ب ] تلتقي فهو هندسي على جهة ما ، وغير هندسي على جهة أخرى . وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال في : لا وزن ، فيقال : لا هندسة<sup>(٢)</sup> — أما على نحو واحد فن قبل أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن ، وأما بنحو آخر فن قبل أنه مُقْتَنٍ له اقتناء رديئا . وهذا النحو من لا علم ، وهو من أمثال هذه المبادئ ، هو مضاد .

فأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال من قبل أن الحد الأوسط هو أبداً مضاعف<sup>(٥)</sup> ، وذلك أن آخر يحمل على هذا كله ، وهذا يقال

(١) ش : أى يعرض للمهندس ألا يكون معه علم الأمر الذى يسأل عنه مثل الطبيب مثلاً .  
(٢) ف : مخاطبته .

(٣) ش : فى السريانى : وأما بنحو واحد فغير هندسي من حيث هو غير مقتن لها بمنزلة غير اللحن ؛ وأما بنحو آخر فبأنه مُقْتَنٍ لها اقتناء رديئا .  
(٤) ش : أى كما يقع فى الجدل .  
(٥) ف بالأحر : أى ليس هو اسما مشتركا .  
(٦) ف بالأحر : أى الأكبر .



٣٠ على الآخر<sup>(١)</sup> كله<sup>(٢)</sup> ( وأما المحمول فلا يقال كل ) ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها  
في الدهن<sup>(٤)</sup> . وأما في الجدلية فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ فإن  
رسمه رسما كان ظاهرا . وما يرى الكلام المسمى باليونانية آ<sup>(٦)</sup> في أهو دائرة ؟  
فظاهر أنها ليست دائرة .

٣٥ وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعاندة إن كانت المقدمة استقرائية . فكما  
أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة<sup>(٧)</sup> — إذ كانت ليست على جميعها وكان  
القياس من المقدمات الكلية — ، فمن البين الظاهر أنه ولا المعاندة أيضا .  
وذلك أن المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعاندة التي يأتي  
بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

٤٠ وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأقاويل غير  
قياسية من قبل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما ، مثال ذلك بمنزلة ما كان  
يفعل قانس<sup>(٨)</sup> في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك  
١٧٨ أن النار تولدها سريع كما زعم ، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولد  
سريعا . فإنه على هذا النحو لا يكون قياس<sup>٩</sup> ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف  
تابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هو أسرع  
ما يكون في الحركة تابعا للنار .

(١) ف بالأحر : الأصغر . (٢) ف بالأحر : بإيجاب كلي .  
(٣) ف بالأحر : أي لا يقرن به سور . (٤) ف بالأحر : التوهم .  
(٥) ف بالأحر : الاقناعية . (٦) ش : كلام موزون . — يقصد شعر الملاحم :  
les vers épiques (٧) تحتها : إن (٨) قانس = Caeneus



فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضيت . وأحيانا قد يمكن [ ١٢٠٤ ] ذلك ، لكنه ليس هو مما يرى ويعتقد .

ولولم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب ، لقد كان التحليل بالعكس سهلا ، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوي . فلتكن  $\bar{A}$  بما هو موجود . وإذا كانت هذه موجودة ، فلتكن هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة — مثال ذلك الأشياء التي عليها  $\bar{B}$  : فمن هذه إذاً أين أن تلك موجودة . والأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر ، من قبل أنه لا يوجد فيها ولا عرض واحد ، لكن حدود ( وبهذا المعنى أيضا قد تحالف الأمور الجدلية ) .

وتزيد ويثنى لا بالأوسط ، لكن بأنهم يستأنفون فيقتضون : مثال ذلك :  $\bar{A}$  ،  $\bar{B}$  ، وهذه  $\bar{B}$  ، وهذه أيضا  $\bar{D}$  ، وعلى هذا النحو إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجانب أيضا بمنزلة  $\bar{A}$  على  $\bar{B}$  وعلى  $\bar{H}$  . مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضا المرسوم عليه  $\bar{A}$  ، والعدد الفرد الكمي الذي عليه  $\bar{D}$  ، والعدد الفرد الذي عليه  $\bar{H}$  : فـ  $\bar{A}$  إذن هو على  $\bar{H}$  . وليكن أيضا العدد الزوج ذوكم<sup>(٥)</sup> ما عليه  $\bar{D}$  ، والعدد الزوج الذي عليه  $\bar{H}$  ، فـ  $\bar{A}$  إذن هو على  $\bar{H}$  .

- 
- (١) ف : يقتض . (٢) ص : تزيد — أي أن البراهين تزيد .  
 (٣) ف : الأساط (كذا ! ) . (٤) ف : بأن يقتض زيادة .  
 (٥) ف : الكمي .



< العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة >

والعلم بأن الشيء موجود<sup>(١)</sup>، والعلم<sup>(٢)</sup> "بلم هو" قد يخالف بعضهما بعضاً : أما أولاً ففي علم واحد بعينه ؛ وفي هذا يكون على ضريين : أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط ( وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى<sup>(٣)</sup> ، والعلم بلم هو إنما يكون بالعلة الأولى ) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط ، لكن ليس العلة نفسها ، بل بالتى "عكس بالتساوى<sup>(٤)</sup> ، أو بأشياء هى أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التى تحمل بالتساوى أعرف من العلة<sup>(٥)</sup> ؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان : بمنزلة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منّا ، من قبل أنها تلمع<sup>(٦)</sup> . — ليكن الذى عليه > [ ٢٠٤ ب ] المتحيرة ، والذى عليه ب أنها لا تلمع ، والذى عليه أ أنها قريبة منّا ؛ فالقول بأن ب على ح حق ، وذلك أن المتحيرة لا تلمع . وكذلك أ على ب ، فإن الذى لا يلمع هو قريب منّا<sup>(٧)</sup> . وهذه فلتوجد بالاستقراء أو بالحس . فإذن موجودة احـ<sup>(٨)</sup> من الاضطراب<sup>(٩)</sup> . فقد تبين إذن أن الكواكب المتحيرة قريبة منا .

- |                                                                      |                                          |
|----------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| (١) ش : إذا عرفناه من معلوله .                                       | (٢) ش : إذا عرفناه من علته .             |
| (٣) ش : أى أن الفرق بينهما ، إذا كانا فى علم واحد ، يكون على ضريين . |                                          |
| (٤) ش : أى العلة القريبة .                                           | (٥) ش : يعنى المعلول .                   |
| (٦) ش : أى عندنا .                                                   | (٧) ف بالأحرى : لا تلمع .                |
| (٨) تأكلت حروفها .                                                   | (٩) ش : أى لزومها للتقدمات من الاضطراب . |



فهذا القياس ليس هو على "لم الشيء" ، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قربها منا أنها لا تلمع ، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع . وقد يمكن أن يتبين هذا بدال الآخر منها فيكون عند ذلك البرهان على "لم هو".

مثال ذلك : لتكن  $ح$  المتحيرة ، وليكن ما عليه  $ب$  قربها منا ، وليكن أنها لا تلمع ما عليه  $أ$  — ف  $ب$  موجودة  $أ$  ، وتكون أيضا  $أ$   $ح$  و  $أ$  أيضا —

٤٠

٧٨ ب

وهي أنها لا تلمع —  $أ$   $ب$  ؛ ويكون هذا القياس على "لم هو" ، إذ كان قد أخذت فيه العلة الأولى . وأيضا كما يبينون أن القمر كرى نير بذاته ، وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كرى يتريد أنه ،

٥

وذلك أن الذى يقبل التريد بهذا الضرب من القبول هو كرى ؛ والقمر يقبل هذا التريد ؛ فن البين أنه كرى . فعلى هذا النحو يكون قياس أنه . وأما

إذا وضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على « لم هو » ، وذلك أنه ليس إنما هو كرى بسبب تريده هذا الضرب من التريد ، لكن من قبل أنه كرى يقبل مثل هذه التريدات . فليكن القمر الذى عليه  $ح$  ، والكرى ما عليه  $ب$  ؛ وليكن التريدات ما عليه  $أ$  .

١٠

وأما الأشياء التى لا يرجع الأوسط فيها بالتساوى ، وكان الذى ليس هو

علة أعرف من العلة ؛ أما أن الشيء فقد يتبين ، وأما لم هو فلا . — وأيضا

(١) ش : أى موجود . (٢) ف بالأحر : بعكس هذه الحال .

(٣) ش : أى إذا كان الأوسط معلولا (ص : معلول) ، فليس يلزم إذا كانت علته موجودة أن يكون موجودا ، بل إذا كان هو موجودا أن تكون موجودة ، مثل الخشب والباب .

(٤) ش : أى موجود .



في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على أنَّ الشئ لا على « لَمْ هو » إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها — مثال ذلك : لَمْ لا يتنفس الحائط؟ فيقال : لأنه ليس [١٢٠٥] بحيوان. فلو كان هذا هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس — مثال ذلك إن كان السبب هو السبب في ألا يكون الشئ موجوداً، مثل أنه إن كان وجود الحار والبارد على غير اعتدال هو السبب في ألا يكون صحيحاً ، فوجودها معتدلة هو السبب في أن يكون صحيحاً .<sup>(٣)</sup>  
وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشئ موجوداً، فالسلب في ألا يكون موجوداً .

وأما في الأشياء التي وفيت على هذا النحو فليس ما قيل لازماً ، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون في الشكل الثاني — مثال ذلك : ليكن أ حيواناً ، وما عليه ب أنه يتنفس ، وما عليه ج الحائط . فإ وجود لكل ب إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان ؛

(١) ش : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد نظام الشكل الثاني . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعاً . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أضح الأفاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : ” إن كان لا يخبر بالعلة نفسها “ . قال لى الشيخ الفاضل يحيى بن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى في ذلك . (٢) ش : أى برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم . (٤) ش : قال : إنما قال يكون في الشكل الثاني ، وليس هذا مقصوداً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني .

في السرياني : مثال ذلك قول أفاخرسس أن بلد الصقالية لا يوجد فيه مغنيات ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً .



وَأَولا على شئ من حَ ، فَإِذْ بَ غير موجودة لشيء من حَ . فالخاطئ  
إِذْ بَ لا يتنفس .

وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى  
والغزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعدا كثيرا . مثال ذلك قول  
أناخرسس إنه ليس في بلد الصقالبة الغناء وآلاته ، إذ كان ليس قبلهم كروم .

٣٠

أما الخلافات بين القياس على « أَت » الشيء ، وبين القياس على « لِمَ »  
الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات . فأما في علمين مختلفين فيكون<sup>(١)</sup>  
على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما ، والعلم الآخر

٣٥

في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما عند  
الآخر هي هذه الحال التي أنا واصفها ، وهي أن يكون أحد العلمين تحت  
الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم

٤٠

تأليف اللحن عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد<sup>(٢)</sup>  
أن تكون هذه العلوم متواطئة [ ٢٠٥ ب ] أسماؤها بمنزلة علم النجوم التعاليمي

١٧٩

والذي تستعمله صناعة الملاحة ، وبمنزلة تأليف اللحن ، أعنى التعاليمي  
والسماعي . وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يُحسُّ بالأمر ، وأما العلم  
بلمَ هو فهو لأصحاب التعاليم ، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب ،  
وكثيرا ما لا يشعرون بأنه كالحال في الذين يبحثون عن الأمر البكلى ؛ فإنهم

(١) تأكلت حروفها . (٢) ش : إنما قال : « كاد » على طريق الاستظهار .

(٣) ش : لا علم لهم . (٤) ف : بالوجود .



- كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلّة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين  
يستعملون الصور، وهى شىء آخر فى الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما  
يستعملون الصور: وهى لا على شىء موضوع، وذلك أنه وإن كانت المقادير على  
شىء موضوع<sup>(١)</sup>، غير أنه ليس يستعملها من حيث هى على ذلك الأمر الموضوع .  
وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة،  
مثال ذلك أمر القوس الحادثة فى السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى  
الطبيعى، وأما لم هى فالنظر فى ذلك إلى صاحب علم المناظر: إما على الإطلاق<sup>(٢)</sup>  
وإما للذى هو فى التعاليم . — وكثير من العلوم التى ليس بعضها تحت بعض  
هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجرح المستدير:  
أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب، وأما لم ذلك فإلى المهندس .

#### ١٤

#### < فضل الشكل الأول >

- وأصح العلم وأشدّ يقينا من الأشكال هو الشكل الأول . أما أولا فمن  
قبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتى براهينها — مثال ذلك : علم العدد  
وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت أن تكون جميع العلوم التى نبحث عن  
« لم » الشىء هذا الشكل تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشىء  
إنما يكون بهذا الشكل : إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفى أشياء كثيرة  
(١) ف : يريد : فى ... (٢) ش : أى الذى نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر .  
(٣) ف : أبو بشر : إنما قال : « كادت » لأنه ربما تستعمل برهان الخلف ، وربما  
استعملت الشكل الثانى .



جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشد الأشكال يقيناً ، والعلم بلم الشيء هو أكثر تحقيقاً . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يتصيد<sup>(١)</sup> . وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما في الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكل ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيوانا [ ١٢٠٦ ] ذا رجلين بنحو ما<sup>(٢)</sup> .

٢٥

وأيضا فإن هذا الشكل ليس هو محتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فهذا الشكل يتصل ويتنى إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .  
فمن البين إذن أن الشكل الأول أحق الأشكال جدا في باب العلم .

٣٠

## ١٥

### < القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه قد يمكن<sup>(٣)</sup> أن تكون أ موجودة لـ ب بغير انقطاع<sup>(٤)</sup> ، كذلك قد يمكن ألا يوجد لها أيضا ، وأعني بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود

- 
- (١) ش : أبو بشر : لم يقل يتصيد ويستخرج بالشكل الأول فقط ، وهى تعنى أنه يتصيد على أنه حد للحدود ، ولكن يتبين جزء جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود ، والحد بأسره يتبين بالشكل الأول وحده فقط ، لاعلى أنه هو حد لذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له وجودا .  
(٢) ش : أى ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس ، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله .  
(٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوابل هذه حالها .

(٤) س : إنما تسمى المقدمة غير ذات الوسط بغير انقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيها شيء ثالث . — وف : وسط .







وكذلك إن كانت ب أيضا في كل الشيء، وكانت أ غير موجودة لب،  
فمن البين أن لا وجودها لها بغير انقطاع. وذلك أنه إن [ ٢٠٦ ب ] كان  
بينهما أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن يكون أحدها في كل الشيء ويكون  
قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني. فإن كان في الشكل الأول  
فب هي التي تكون في كل الشيء إذ كانت المقدمة التي هي عند هذه قد  
يجب أن تكون موجبة. وإن كان في الأوسط فأيهما<sup>(٢)</sup> اتفق<sup>(٣)</sup>. وذلك أن  
القياس قد يكون أيهما أخذت<sup>(٣)</sup> سالبة. وأما إن كانتا كلتاهما سالبتين،  
فلا يكون قياس. ٢٠

فمن البين إذا أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود لشيء آخر.  
فأما متى يكون وكيف ذلك فقد خبرنا به.

## ١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

وأما الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والمملكة،  
فهو خدعة وضلالة تكون بقياس. وهذا يكون في الأشياء التي هي موجودة  
٢٥

- (١) ش : يعني إذا كانت د ولا على شيء. من ب وعلى كل أ، فـ أ ولا على شيء من  
ب؛ فليس وجودها لها أولا. (٢) ش : أي الشكل ( = الثاني ).  
(٣) ف بالأحر : أي المقدمات. (٤) ف : بغير توسط.  
(٥) ف : مثل جهل الصبيان. (٦) ف : افهم : من خارج، أو بغير قياس.  
ش : أبو بشر : أي يعتقد ضد ما قد يبين بقياس.



أو غير موجودة ، أولاً على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق ، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .

أما الخدعة وضلالة الظن البسيط فهما بسيطان ، وأما الضلالة التي تكون بالقياس فهي كثيرة الفنون . — فلتكن أ غير موجودة لشيء من ب بغير

انقطاع . فإن قاس أن أ موجودة لـ ب عندما تأخذ ح الحد الأوسط ،

فقد يكون جاهلاً بقياس . فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين ،

وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت أ غير موجودة

لشيء من ح ، وح أيضاً غير موجودة لشيء من ب ، وقد أخذت كل واحدة

منهما بالعكس ، فقد تكون كلتاهما كاذبة ( وقد يمكن أن تكون حال ح عند

أ وعند ب حالاً لا تكون بهما تحت أ ولا تكون لـ ب بالكلية . فأما ب

فغير ممكن أن تكون في كل الشيء ، إذ كان قد قيل إن أ غير موجودة لها أولاً ،

وأما أ فليست من الاضطرار موجودة لجميع الأشياء بالكلية . فإذا قد

تكون كلتاهما [٢٠٧] كاذبة . وأيضاً قد يمكن أن توجد إحداهما صادقة ،

غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدمة أ ح . وذلك أن مقدمة ح ب

هي دائماً كاذبة من قبيل أن ب ليست ولا في شيء واحد . فأما أ ح فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أي ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحرى :

فأنواعها كثيرة . (٤) ف بالأحرى : مغفلاً عند علة مصلحا (غير واضحة في المخطوطة) .

(٥) ف بالأحرى : أي بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .

(٧) ف بالأحرى : بعكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .

(٩) ف بالأحرى : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .



يمكن؛ مثال ذلك إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  بغير انقطاع<sup>(١)</sup>؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة؛ وأما الأخرى فكاذبة. وذلك يكون متى كان شيء واحد بعينه مجموعاً على أكثر من واحد، وكان ولا واحد منهما ولا في واحدٍ منهما.

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود وإنما يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا النحو<sup>(٢)</sup>. وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر. وأما القياس على أنه ليس بموجود، فقد يكون في الشكل الأول والثاني. فليخبر أولاً على: كم ضرباً يكون في الشكل الأول؟ وبأى حال من أحوال المقدمات يكون؟

فنقول: إنه قد يمكن أن يكون قياس، والمقدمتان كلتاهما كاذبة<sup>(٤)</sup>، مثل أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{C}$  ولـ  $\bar{B}$  أيضاً بغير توسط: فإنه إن أخذت  $\bar{A}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{C}$ ، وأخذت  $\bar{C}$  لكل  $\bar{B}$ ، فالمقدمتان تكونان كاذبتين<sup>(٦)</sup>.

(١) ف بالأحر: محولة على  $\bar{C}$  و  $\bar{B}$ : أما لـ  $\bar{C}$  فبالإيجاب، وأما لـ  $\bar{B}$  فبالسلب.

(٢) ف بالأحر: أى من  $\bar{C}$  و  $\bar{B}$ .

(٣) ف بالأحر: يعنى الشكل الأول. (٤) ص: كاذبتان.

(٥) ش: الحدود المأخوذة لتصحيح هذا القول: الجوهر، وذو النفس، وغير ذى

النفس؛ — فالجوهر ولا على شيء من ذى النفس؛ وذو النفس على كل غير ذى النفس؛ فالجوهر ولا على شيء من غير ذى النفس.

(٦) ش: الحدود لهذا: الجوهر، والكمية، والإنسان.



وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة ، والأخرى صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة  $A \rightarrow B$  صادقة ، و  $B \rightarrow A$  كاذبة . أما أن  $A \rightarrow B$  صادقة فمن قبل أن  $A$  ليست بموجودة لجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون  $B \rightarrow A$  كاذبة من قبل أنه غير ممكن أن تكون  $B$  ، التي  $A$  غير موجودة لشيء منها ، موجودة لـ  $B$  . وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة  $A \rightarrow B$  حينئذ صادقة . ولو كانت أيضا مع ذلك كلتاها صادقة ، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن أن تكون  $B \rightarrow A$  أيضا صادقة [ ٢٠٧ ب ] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون  $B$  موجودة في  $B$  وفي  $A$  أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحداهما تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا  $A$  غير موجودة لشيء من  $B$  تكون هذه المقدمة كاذبة .

فمن البين إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداها كاذبة ، وإذا كانت كلتاها كاذبة . وأما في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان كلتاها كاذبة بـ  $A$  بـ  $B$  ، فغير ممكن . وذلك أنه إذا كانت  $A$  موجودة لكل

- 
- (١) ش : طريق آخريين به أن مقدمة  $B \rightarrow A$  كاذبة . (٢) ص : صادقتين .  
 (٣) ش : الحدود : الجوهر ، الحيوان ، والإنسان . (٤) ص : كاذبتين .  
 (٥) ش : الحسن (أى ابن الخمار) : قد تبين في المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدمتان كاذبتين في الشكل الثانى ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التى قصده أن يبينها هاتنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلتاها كاذبة (ص : كاذبتين) بالكلية .  
 قال لى الفاضل يحيى : إنما لم ننتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كلتيني إحداها (ص : أحدهما) موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قبل أن نظمهما هو نظم ضدتهما ، وهما صادقان ؛ وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياسيا .



بَ فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجودا لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر<sup>(١)</sup>. وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجودا لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مزعماً أن يكون قياساً.

٣٠

فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضده هذه الحال تكون حالهما عكس هذه الحال. وهذا غير ممكن. وأما بالجزء فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة — مثال ذلك أنه

(٢)

إن كانت حَ موجودة لـ أَ و لـ بَ أيضاً بالجزء وأخذت موجودة لكل أَ

٣٥

وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين، لكنه ليس

(٥) (٤)

بكلتيهما، بل بالجزء. وكذلك يكون وإن وضعت السالبة بالعكس. وقد

(٦)

يمكن أن تكون إحداهما كاذبة — أيهما كانت، وذلك أن ما هو موجود

(٧)

لكل أَ هو موجود لـ بَ أيضاً. فإن أخذت حَ موجودة لكل أَ وغير

٤٠

(١) ش : بيان ذلك إذا كانت أَ بالحقيقة موجودة لكل بَ فإما أن تكون جنساً لـ بَ أو نوعاً أو عرضاً غير مفارق، فظاهر أنه لا يوجد أمر مبايناً للجنس وموافقاً للنوع بالكلية وبالعكس.

(٢) ش : الحدود : ذو نفس ، الجوهر ، الجوهر الجسماني .

(٣) ص : بالجزء أخذت ...

(٤) ش : أي إن وضعت الكبرى ، بدلا من كونها صغرى .

(٥) ش : الحدود : الجوهر ، الحيوان ، الإنسان .

(٦) ف : يعني حَ .

(٧) ف : الموضوع الذي فرض صادقاً .



- موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون: أما حـ آ فصادقة، وأما حـ ب فكاذبة. ٨. ب
- وأيضا ما هو غير موجود لشيء من ب فإنه ليس هو أيضا موجودا لجميع آ. <sup>(١)</sup>
- وذلك أنه إن كان موجودا لـ آ فهو موجود لـ ب أيضا، لكنه لم يكن موجودا: فإن [١٢٠٨] أخذت حـ موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء من ب، تكون مقدمة بـ حـ صادقة، وتكون تلك الأخرى كاذبة. وكذلك تكون وإن بدلت السالبة: وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس يكون موجودا ولا لـ ب أيضا. فإن أخذت إذن حـ غير موجودة لشيء من آ، وموجودة لكل ب، فإنه تكون مقدمة حـ آ صادقة، والأخرى كاذبة. وأيضا أن يؤخذ ما هو موجود لكل ب غير موجود لشيء من آ <sup>(٢)</sup>
١٠. هو كذب، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل ب، فهي موجودة لـ آ ما أيضا. <sup>(٣)</sup> فإن أخذت إذن أن حـ موجودة لكل ب وغير موجودة لشيء من آ، تكون حـ ب صادقة، و حـ آ كاذبة. <sup>(٤)</sup>
- فمن البين إذن أن قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير متوسط، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين، وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة. <sup>(٥)</sup>
١٥. <sup>(٦)</sup>

(١) ش: إذا كانت الكبرى كاذبة.

(٢) ش: الحدود: الجوهر (أ)، والكمية (ح)، والإنسان (ب).

(٣) ش: يعنى إن وضعت الكبرى — بدلا من كونها موجبة كلية — سالبة كلية.

(٤) ش: الحدود: الجوهر (ح)، والحيوان (أ)، والإنسان (ب).

(٥) ما: أيّا كانت. (٦) تحتها: لها. (٧) ص: كاذبتين.



< الجهل والضلالة الناشئان عن مقدمات ذوات أوساط >

فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط<sup>(١)</sup> ، فإنه متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسباً ، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة . لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى فقط ، وأعني بالمتوسط المناسب ، المتوسط الذي به يكون قياس<sup>(٢)</sup> النقيض . فلتكن  $\alpha$  موجودة لـ  $\beta$  بمتوسط هو  $\gamma$  . فلما كانت مقدمة  $\beta \rightarrow \gamma$  ، متى كان قياس ، قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البين أن هذه المقدمة تكون دائماً صادقة ، إذ كانت لا ترجع<sup>(٣)</sup> . وتكون مقدمة  $\alpha \rightarrow \gamma$  كاذبة<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن هذه هي التي ترجع<sup>(٥)</sup> فيكون القياس المضاد<sup>(٦)</sup> . — فكذاك وإن أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت  $\delta$  في كل  $\alpha$  ومحمولة على كل  $\beta$  [ ٢٠٨ ب ] فإنه قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة  $\delta \rightarrow \beta$  ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى . ولذلك تكون هذه المقدمة دائماً صادقة ، وأما تلك الأخرى فدائماً كاذبة . وكاد أن تكون مثل هذه<sup>(٨)</sup> الخدمة هي بعينها الخدمة الكائنة بمتوسط مناسب . فأما<sup>(٩)</sup>

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : انفصال .

(٢) ش : الحدود : الجوهر (  $\alpha$  ) ، إنسان (  $\beta$  ) ، الحيوان (  $\gamma$  ) .

(٣) ف : أي لا تكون سالبة . (٤) ف : الكبرى .

(٥) ف : أي تصير سالبة . (٦) ف : أي للحق .

(٧) ف : أي من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .

(٩) ش : الحدود : الحيوان (  $\alpha$  ) ، الفرس (  $\beta$  ) ، الإنسان (  $\gamma$  ) .



- إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب<sup>(١)</sup> ، فمتى كان الوسط تحت  $\bar{A}$  وغير موجود لشيء من  $\bar{B}$  ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبتين<sup>(٢)</sup> ، إذ كان قد يجب أن تؤخذ مقدمتان على الحال التي هي ضدّ للحال الموجودة لها متى كان القياس مُزَمَّعا أن يكون . فإذا أُخِذَتْ هكذا تكون كلتاها كاذبتين<sup>(٣)</sup> — مثال ذلك أن تكون  $\bar{A}$  موجودة لكل  $\bar{D}$  ، و  $\bar{D}$  ولا لشيء من  $\bar{B}$  ؛ فإنه إذا قِيلَتْ هاتان قد يكون قياس ، والمقدمتان كلتاها كاذبتين<sup>(٣)</sup> .
- وأما متى لم يكن الحد الأوسط تحت  $\bar{A}$  ، بمنزلة  $\bar{D}$  ، فقد يكون : أما
- مقدمة  $\bar{A}$   $\bar{D}$  فصادفة ، وأما مقدمة  $\bar{D}$   $\bar{B}$  فكاذبة . فأما كون  $\bar{A}$   $\bar{D}$  صادقة
- فمن قِبَل أن  $\bar{D}$  لم تكن في  $\bar{A}$  ؛ وأما مقدمة  $\bar{D}$   $\bar{B}$  كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضِعَ أنها كاذبة .
- وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا
- المقدمتين كاذبتين<sup>(٤)</sup> بكتبيهما . وذلك أنه إذا كانت  $\bar{B}$  تحت  $\bar{A}$  فليس بممكن أن يوجد شيء يكون لأحدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر ، كما قلنا فيما تقدّم . وأما إحداها فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{A}$  ولـ  $\bar{B}$  أيضا ، وأُخِذَتْ أيهما موجودة لـ  $\bar{A}$  وغير موجودة لـ  $\bar{B}$  ، تكون مقدمة  $\bar{A}$   $\bar{B}$  صادقة ، والأخرى كاذبة . وأيضا

(١) ش : أى لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : الحدود : الحيوان (أ) ، الحجر (ح) ، الإنسان (ب) .



إن أخذت  $\bar{c}$  موجودة لـ  $\bar{b}$  وغير موجودة لشيء من  $\bar{a}$  تكون مقدمة  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  صادقة والأخرى كاذبة .

١٥ فقد قيل كيف يكون قياس الخدعة، وبأى [ ١٢٠٩ ] مقدمات يكون وهو سالب . فأما إن كان موجبا، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة<sup>(١)</sup>، إذ كان قد يلزم ضرورة<sup>(٢)</sup> أن تكون مقدمة  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  باقية على حالها، إن كان القياس مُزَمَعاً أن يكون كما قيل فيما تقدم أيضا . فمقدمة  $\bar{a} \rightarrow \bar{c}$  إذن تكون دائماً كاذبة، إذ كانت هذه هي التي تنعكس . وكذلك تكون وإن أُخِذَ الحد الأوسط من رتبة أخرى، كما قيل في الخدعة السالبة: فإنه  $\langle$  يجب  $\rangle$  أن تكون مقدمة  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  باقية، وأما  $\bar{a} \rightarrow \bar{c}$  فتعكس،  $\langle$  والحد  $\rangle$  عة هي بعينها الخدعة التي تقدمتها . — فأما متى لم يكن  $\langle$  القياس بوسط  $\rangle$  مناسب فإنه إن كانت  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  تحت  $\bar{a}$ ، فهذه المقدمة تكون صادقة، وأما الأخرى  $\langle$  ف  $\rangle$  تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون  $\bar{a}$  موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  تحت  $\bar{a}$  فن البين أن هذه المقدمة تكون دائماً كاذبة، إذ كانت إنما توجد موجبة . وأما  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا . وذلك أنه لا مانع يمنع أن تكون  $\bar{a}$  غير موجودة لشيء من  $\bar{c}$  وتكون  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  موجودة لكل  $\bar{b}$ ، مثل أن يكون الحيوان موجوداً للعلم، والعلم موجوداً للموسيقى . وأيضا ولا إن كانت  $\bar{a}$  ولا لشيء من  $\bar{c}$ ، و  $\bar{c} \rightarrow \bar{b}$  أيضا ولا لشيء

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : يجب . (٣) تأكلت حروفها .



من ب . فمن البين إذن أنه إذا لم يكن الحد الأوسط تحت أ فقد يمكن  
أن تكون كلتاها كاذبة<sup>(١)</sup> ، وقد يمكن أن تكون إحداها أيهما اتفق .  
أما بأى مقدمات يمكن أن تكون الخدعة في الأشياء التى لا أوساط لها  
وفى التى تتبين [ ٢٠٩ ب ] بالبرهان ، فذلك بين ظاهر<sup>(٢)</sup> .  
٣٥

١٨

< الجهل سلب العلم >

وظاهر أيضا أنه إن فقدنا حسا ما فقد يجب ضرورة أن نفقد علما  
ما لا يمكننا أن نتناوله . إذ كنا إنما نتعلم إما بالاستقراء ، وإما بالبرهان .  
فالبرهان هو من المقدمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا  
أن نعلم الكلى إلا بالاستقراء . وإلا فهى الأشياء التى توجد فى الذهن على  
الإطلاق إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ  
واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء ، وإن كانت غير مفارقة أو كانت  
حال < بها غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقرئ إذا لم يكن  
< ثمت حس : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية . فإنه لا يمكن أن نتناول  
< العلم بالجزئى ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص  
بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو بـ < الكلى ><sup>(٥)</sup> .  
٤٠  
٥٨١

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : أى التى بين حدتها متوسط .

(٣) ف : تناوله . (٤) ف : أى وحدها . (٥) ف : الكلية .



# < هل مبادئ البرهان محدودة العدد أو لا محدودة ؟ >

وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبين أن  $\alpha$  موجودة ١٠  
 $\alpha$  من قبل أنها موجودة لـ  $\beta$  و  $\beta$  موجودة لـ  $\gamma$ . وأما السبب فيؤخذ<sup>(١)</sup>  
 في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ<sup>(٢)</sup>  
 فيها أنه غير موجود له .<sup>(٣)</sup>

فمن البين الظاهر أن المبادئ<sup>(٤)</sup>، والتي يقال لها الأصول الموضوعية ،  
 هي هذه . وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال ١٥  
 ذلك أن  $\alpha$  موجودة لـ  $\gamma$  بتوسط  $\beta$  ، وكذلك أيضا أن  $\beta$  موجودة  
 لـ  $\gamma$  . فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل  
 فقط ، فمن البين الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

(١) تحتها : فيأخذ . (٢) ص : فيأخذ .

(٣) ش : في السرياني : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل يحيى : يحتمل أن يكون  
 أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثاني . أما نظام الشكل الأول  
 فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط ؛ وأما الثاني — وهو الأليق والأخرى — فإذا  
 نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فاما أنه آخرى فلا أن المقدمات السوالب التي لا وسط  
 بينها قد تبين أنها اللواتي حداها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنسان عاليان . ولذلك إذا نظر  
 إلى الأوسط كان مسلوبا من أحد الطرفين ، وموجبا للآخر ؛ وهذا نظام الشكل الثاني .

(٤) ش : المبادئ أعظم من الأصول الموضوعية ؛ وذلك أن مبادئ البرهان منها علوم متعارفة ،  
 ومنها أصول موضوعية ، ومنها حدود .

(٥) ش : أي المقدمات غير ذوات الأوساط . (٦) ش : أي في أنها موجبة .



- ٢٠ وهو : هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟  
حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطاً بين أ و ب ، ويظن أن ليس  
هو ، فإن الذى يقيس بمثل هذا قد قاس<sup>(٢)</sup> على طريق الجدل . [ ١٢١٠ ]  
وأما على طريق الحق ، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة .  
وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لما كان قد يوجد شيء ما يحمل  
على شيء آخر ، لا على طريق العرض<sup>(٤)</sup> ( وأعني بقولي : على طريق العرض  
مثل ما نقول في وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس هذا القول<sup>(٥)</sup>  
على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك أن هذا ليس نقول فيه  
إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فنقبل أنه إنما عرض  
للإنسان أن يكون أبيض ) ، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء ، حتى إنها  
تحمل بذاتها . فلتكن حالها حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من  
الوجوه . ولتوجد هذه أوقلاً ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضاً  
فليوجد له هذه ولد ، ب . فليت شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا

(١) ف : يقاس . (٢) ف : قيس . (٣) ف : بحسب .

(٤) ش : قال : المحمول بطريق العرض يقال على ضربين : أحدهما الذى قد مثل له  
(ص : به) ها هنا بقوله : إنا نقول لذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن  
يكون موضوعاً — وهو الإنسان — محمولاً على ما من شأنه أن يكون محمولاً — وهو الأبيض .  
والضرب الثانى من المحمولات بطريق العرض حمل الجزئى على كليه ، مثل ما يحمل الإنسان على  
الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) تأكلت حروفها .

(٦) ش : قال الفاضل يحى : الأشبه أن يكون الفيلسوف عبر عن هذا المعنى هكذا :  
وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض فنقبل أنه عرض له إن كان إنساناً .



ويقف أمر يمكن أن يمضي إلى ما لا نهاية ؟ وأيضا إن كانت  $\bar{A}$  ليس يحمل عليها شيء بذاته وكانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{P}$  أولا، ولم يكن بينهما ولا شيء واحد اقدم، وكانت  $\bar{P}$  موجودة لـ  $\bar{H}$  و  $\bar{H}$  موجودة لـ  $\bar{B}$ ، أترى هذا أيضا قد ينقطع ويقف ضرورة ؟ أم هذا أيضا قد أن يُعْنَى إلى ما لا نهاية ؟

٣٥

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدم هو بأن الطلب المتقدم يُطْلَبُ فيه : أترى قد يمكن الذي يتبدى من موضوع ليس يوجد ولا شيء واحد آخر، لكن شيئا آخر موجود له، أن يعنَى إلى ما لا نهاية ؟ وأما الطلب الثاني فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عندما يتبدى محمول يحمل على شيء آخر، ولا يحمل عليه هو شيء آخر أصلا أن يعنَى إلى أسفل إلى ما لا نهاية، أم لا ؟ وأيضا قد يبحث عن التي بينهما، أتراها قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [ ٢١٠ ب ] ؟ وأعني بقولي هذا مثل أنه إن كانت  $\bar{A}$  موجودة لـ  $\bar{H}$ ، وكانت  $\bar{B}$  متوسطة بينهما، وكانت أشياء آخر محمولة على  $\bar{B}$ ، وعلى تلك أشياء آخر — أترى هذه أيضا قد يمكن أن تمعْنَ إلى ما لا نهاية ؟ أو ذلك غير ممكن ؟

٤٠

١٨٠

٥

- 
- (١) ف : يعنَى . (٢) ش : قال الفاضل يحيى : يريد أن ليس يوجد شيء يحمل على  $\bar{A}$  يوجد في حدها . أبو بشر : ليس يعنَى بذاته على أنه يوجد في حد  $\bar{A}$ ، لكن ألا تكون  $\bar{A}$  نفسها موضوعة له . (٣) ف : أى الحمل . (٤) ش : أى التي بين الطرفين المحدودين . (٥) تحتها : أتراها .



والبحث عن هذا المعنى هو البحث : هل يمكن أن تمنع البراهين

بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم ينتهيان بعضهما عن بعض؟<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

وكذلك القول في المقاييس والمقدمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت

أ غير موجودة لشيء من ب : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها ؛

أولا ؛ وإما أن يكون بينهما شيء له أولا يوجد أ — مثال ذلك : إن كانت

أ غير موجودة لشيء من ح ، وهى موجودة لكل ب . وأيضا إن كانت غير

موجودة لشيء مثل ح . فإن في هذه أيضا قد يوجد لا تناهٍ<sup>(٤)</sup> للأشياء التي

هى الأول ، مما لا يوجد له ح ، أو هذا أيضا ينقطع فيقف .

فأما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض < فليست > حال الأمر

هذه الحال . وذلك أنه ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول

هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عند جميعها

في هذا المعنى على مثال واحد . وإن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر

غير متناهية ، فالأمور التي فيها النظر والشك هى غير متناهية من الناحيتين ،

اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثال واحد ،

بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل<sup>(٦)</sup> .

٢٠

(١) ش : في السرياني : أم يغنى بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوأنى... ويتوقف ،

يعنى الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تقف البراهين عند المقدمات البينة من غير توسط

والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تناهى .

(٦) ش : أبو بشر : يعنى بقوله كالحمل الذى يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على

الضحاك ، والفرس على الصهال . قال الشيخ : يريد بقوله الحمل : إما حمل الكل على الجزئيات ،

أو حمل العرض على الجوهر .







< في البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البين الظاهر أن هذا قد يقف أيضا في البراهين الـ < سا > لبة إلى كلتا الحيتين ، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة . فليكن غير ممكن أن <sup>(١)</sup> يعن إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير ( وأعني بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا شيء من الأشياء ، وقد يوجد له شيء آخر بمنزلة <sup>(٢)</sup> ) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير ( وأعني بالأول ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد آخر ) : فإن كانت هذه موجودة في السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان فيه . — وذلك أن الأنحاء التي بها يتبين أنه غير موجود هي ثلاثة : فإنه إن كان ما يوجد له <sup>(٣)</sup> قد يوجد بـ لـ لجميعة ، وما يوجد له بـ لا يوجد أـ شيء منه . فمقدمة بـ حـ — ودأما المقدمة التي هي أحد البعدين — قد يجب ضرورة أن تتخطى <sup>(٤)</sup> إلى ما لا وسط له ، إذ كان [ ٢١١ ب ] هذا البعد إيجابا .<sup>(٥)</sup> وأما المقدمة الأخرى فمن البين أنه إن كانت غير موجودة لشيء آخر هو أقدم بمنزلة <sup>(٦)</sup> ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل بـ . فإن

(١) ص : كاتى . (٢) ص : واحد . (٣) ف بالأحر : يعنى الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : يعنى المقدمة الصغرى .

(٦) ش : تعليق على الفصل : قال الشيخ : يريد بما تضمنه هذا الفصل أنه بين أن بـ

غير موجودة لشيء من حـ بمتوسط سوى أـ مثل دـ يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل بـ =



١٠ كانت أيضا غير موجودة لآخر هو أقدم من  $\delta$  ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل  $\delta$  . فمن قبل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة له . — وأيضا إن كانت  $\beta$  موجودة لكل  $\alpha$  وغير موجودة لشيء من  $\gamma$  ، ف  $\alpha$  غير موجودة لشيء من  $\gamma$  . فإن كان يجب أيضا أن تبين هذه ، فمن البين أنها إما أن تبين بذلك النحو الذي أتى به فوق ، وإما أن تبين بهذا النحو ، وإما أن تبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد قيل ، وأما النحو الثالث فنحن من معون أن نبينه . وذلك أن تبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك :  
لما كانت  $\alpha$  موجودة لكل  $\beta$  وغير موجودة لشيء من  $\gamma$  ، < فلذلك >  
دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا لـ  $\beta$  . وأيضا إن كان هذا غير موجود لـ  $\gamma$  ، فقد يكون شيء آخر موجودا لـ  $\alpha$  ويكون هذا غير موجود لـ  $\gamma$  . فمن قبل أن < القول > بأنه موجود [فد] قد يقف دائما في الإمعان إلى فوق <sup>(١)</sup> . فسيقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت  $\alpha$  موجودة لكل  $\beta$  ، و  $\gamma$  غير موجودة لها ، تكون  $\gamma$  غير موجودة لكل  $\alpha$  . وهذه أيضا إما أن

= غير موجودة لشيء من  $\gamma$  (ص : حـأ) وعكس ذلك . وإن احتجج إلى أن بين المقدمة السالبة وهي أن  $\alpha$  غير موجود لشيء من  $\gamma$  ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل  $\alpha$  وغير موجود لشيء من  $\gamma$  أو عكس ذلك . (١) الش : إنما صير الإمعان إلى فوق من طريق أن الموجهة التي أخذها في هذا الرمم هي الكبرى .



- تبين بتلك التي قيلت فوق على مثال واحد . وبحسب ذينك النحويين فقد  
 ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ أيضا أنها  
 موجودة له <sup>(١)</sup> التي <sup>(٢)</sup> غير موجود لكل هـ <sup>(٣)</sup> ؛ وهذه أيضا على مثال  
 واحد . فمن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل <sup>(٤)</sup> [ ١٢١٢ ] ،  
 فمن البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن <sup>(٥)</sup> غير موجودة .  
 ومن البين الظاهر أيضا أنه وإن لم يكن بيانها بطريق واحد ، لكن  
 لجمعها أحيانا في الشكل الأول ، وأحيانا في الثاني ، وأحيانا في الثالث ،  
 فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطرق هي متناهية ،  
 فالتي هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .  
 فقد تبين وظهر أن الإ <sup>(٦)</sup> معان < والسلوك فقد ينقطعان ويقفان  
 في السوالب أيضا كما ينقطع ويقف في الموجبات .

## ٢٢

< عدد الحدود متناه في البراهين الموجبة >

فأما أن الأمر <sup>(٧)</sup> هو هكذا أيضا في تلك للذي ينظر على طريق المنطق  
 فيتبين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التي تحمل من طريق ما الشيء ،  
 (١) ف : بالنحويين الذين ذكرا . (٢) ف : لكلها . (٣) ش : أى على مثال  
 ما تبين في الأول والثاني . (٤) ش : أى الموجبة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف :  
 قد . (٧) ش : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع آخر .  
 (٨) ش : يعنى إما أن الأوساط تنهاى بعد أن يوضع محمول أول وموضوع آخر فذلك قد  
 تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا في تلك ، أى في أنه قد يوجد محمول أول وموضوع آخر فقد يتبين  
 للذي ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الطريق الذى يبين الشيء بما بعمه وغيره .



فالأمر بين . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود  
 الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهاية له ، فقد يلزم  
 ضرورة أن تكون الأشياء التي تحمل من طريق < ذاتيات > الشيء لها نهاية . —  
 وأقول بالجملة هكذا : وهو أنا قد نقول قولاً حقاً إن هذا الأبيض يمشى ،  
 وذلك الكبير هو خشبة <sup>(٢)</sup> ، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان  
 يمشى . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإني إذا  
 ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عودٌ ، فإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي  
 عَرَضَ له أن يكون أبيض هو عودٌ ، لا على أن الأبيض هو الموضوع  
 للعود . <sup>(٣)</sup> وذلك أن العود ليس معناه أبيض ، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض  
 ما على أن الخشبة هي لهذه ، لكن على طريق العرض . فأما إذا ما أنا قلت  
 إن العود أبيض فليست أعني بذلك أن الأبيض [ ٢١٢ ب ] عارضٌ لشيء  
 آخر عَرَضَ له أن يكون عوداً ( كما إذا قلت إن الموسيقى هي أبيض : وذلك  
 أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً <sup>(٤)</sup>  
 هو أبيض ) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوع ، وهذا هو الذي كان <sup>(٥)</sup>  
 لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان <sup>(٦)</sup>  
 يجب أن نضع في أمر الشبه <sup>(٧)</sup> < ر > فليكن القول على هذا النحو هو <sup>(٨)</sup>

١٨٣

٥

١٠

(١) تأكلت حروفها . (٢) ف : عود . (٣) ف : للخشبة .

(٤) ص : موسيقار . (٥) ش : أي لا على أن الخمسة عرضت لشيء آخر ،

وذلك الشيء هو الأبيض . (٦) ش : أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .

(٧) ف : فلنسم . (٨) ف : يعني الطبيعي .



- ١٥ الحمل . فأما على ذلك النحو الآخر<sup>(١)</sup> ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلاً ، وأما إن كان فلا على الإطلاق<sup>(٢)</sup> ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — فليوضع محمول يحمل دائماً على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن<sup>(٣)</sup> حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه يفعل أو يفعل ، أو أين هو ، أو متى حمل واحد على واحد . — وأيضاً جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذاك ، وإما أن تدل على أنه هو الشيء ، وإما أن بجميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شئ آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشئ الذى هو ذاك ، ولا أيضاً ذلك الذى هو الشئ ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله أن يكون حيواناً<sup>(٤)</sup> . فإن الإنسان هو

(١) ف : يعنى الحمل العرَضى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة . (٥) ش : إنما استعمل لفظة «لعل» — وهى عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيواناً غير مشكوك فيه لوضوحه — ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصوداً على المعانى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها فى معان لا شك عنده فى صحتها ، غير بيّنة بنفسها ، بل هى محتاجة إلى تبين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحتل تبينها فيها ، فاستعمل نقطة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بيّنة لاستعماله عبارة التشكك فى معان هى ظاهرة بيّنة .



٣٠ ما هو حيوان . فأما أن جميع الأشياء التي لا تبدل على الجوهر فهي دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبيض [ ١٢١٣ ] من حيث ليس هو شيئا آخر .

فأما الصور فعليها السلام <sup>(١)</sup> ، إذ كانت فرعا باطلا لا محصول له . وإن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه <sup>(٢)</sup> . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء كيفية ، وذلك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، فليس بممكن أن ينعكس على هذا النحو بعضها على بعضه ، لكنه أما أن يقال فالحق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، وإما أن يكون فصلا لما يحمل عليه . وهذان قد تبين من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجلين ، وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ، ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قاليلاس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كل جوهر هذه حاله فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

(١) ف : العفا . (٢) ش : أى أن البرهان إنما يكون على محولات هي موجودات للوضوعات بذاتها ، وتكون بمتوسطات تحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ش : أى له جنس وفصول .



- ليوجد لما الأشياء التي تحمل عليه بلا نهاية تحديد<sup>(١)</sup> . أما كالجنس فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجودا<sup>(٢)</sup> . — ١٠
- ولا أيضا ما كان من الكيف (أو من تلك الأخر الباقية) ، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض ، وذلك أن هذه بأجمعها إنما تعرض وتحمل على الجوهر . —
- غير أنها لا تكون بلا نهاية ، ولا إلى فوق أيضا ، وذلك أن الذي يحمل على كل واحد ما كان يدل : إما أن يكون كيفا ما ، أو كماً أو شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي في الجوهر : وهذه متناهية ، وأجناس القاطيغورياس ١٥ هي أيضا متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيفا ، أو كماً ، وإما المضاف ، وإما يفعل ، وإما ينفعل ، وإما أين ، وإما متى .

- وقد وُضِعَ أن المحمول واحد على واحد [٢١٣ ب] . وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل<sup>(٤)</sup> — فذلك معلوم<sup>(٥)</sup> ، إذ كانت بأجمعها أعراضا ، لكن بعضها بذاتها ، وبعضها على نحو آخر ، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع ، وإن العَرَض ليس ٢٠ هو شيئاً موضوعا : وذلك أننا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه بنعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر ، لكن إنما نقول < إنه محمول على شيء > آخر ، وآخر على شيء آخر .

(١) أي أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذي تكون محمولاته غير متناهية .

(٢) ص : موجود . (٣) ف : تلك التي عليها . (٤) زيادة

بالآخر : ليس < هي > معنى ... (٥) ش : ليس في السرياني : « فذلك معلوم » .

(٦) ف : أي الأعراض .



٢٥ فليس يقال إنه موجود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل .  
وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي  
في الجوهر<sup>(١)</sup> لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهذه  
والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل  
عليه الشيء ، وعلى هذا آخر ، وينقطع هذا ويتوقف ، وأن يوجد شيء  
لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه يحمل شيء آخر أقدم . ٣٠

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :  
أقول أنه إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليها أشياء  
أكثر تقدما ، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى  
أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هذا  
الشيء إنما يُعلم بهذه الأشياء ، وكانت هذه الأشياء غير معلومة عندنا ،  
ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي  
بهذه يعلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من  
أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتتوقف  
الحمول التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تتوقف ، لكن كان قد توجد دائما  
للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون البرهان . فلذلك  
إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [ ١٢١٤ ] لا نهاية لها التي يكون  
عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس  
(١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شيء » . ١٨٤



لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شيء واحدا<sup>(١)</sup>  
بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع .<sup>(٢)</sup>

أما على طريق المنطق<sup>(٣)</sup> فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل  
إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس<sup>(٤)</sup> ، فهذه الأشياء  
يتبين بإيجاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون  
المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث . وذلك أن البرهان<sup>(٥)</sup>  
إنما هو جميع الأشياء الموجودة بذاتها للأمور . والأشياء الموجودة بذاتها<sup>(٦)</sup>  
هي على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك<sup>(٧)</sup> من طريق  
ما الشيء ، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ما هو : مثال<sup>(٨)</sup>  
ذلك أن الفرد موجود في العدد ، والعدد مأخوذ في قوله . وأيضا فالكثرة<sup>(٩)</sup>  
من قبل أنه متصل ، هو مأخوذ في قول الحدود . ولا واحد من هذين

(١) ص : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر : يعني : إلا أن يقول قائل إنه  
قد يعلم الشيء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت  
هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، فتلك التي تعلم بهذه موجودة . وليس هذا كافيا في علم  
البرهان . (٣) ش : أي من مقدمات عامة . (٤) ش : يعني أن  
الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس — وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء — فإن التحليل  
بالعكس يكون ، وهذه هي أجزاء حد الشيء . — فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلا من قوله :  
فأما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحر : عنها .

(٦) ش : أي أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للوضوعات بذاتها .

(٧) ف : أي في الموضوعات . (٨) ف : أي المحمولات .

(٩) ف بالأحر : في السرياني : ” منفصل “ ، وهكذا نقل مرأيا : ” منفصل “ ، وكذا

في تفسير يحيى النحوى .



الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعدد . وذلك أنه قد يوجد  
 للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجوداً فقد يكون  
 ٢٠ أولاً العدد موجودا في الأشياء التي توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد  
 أمثال هذه بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضا أن تكون بلا نهاية إلى فوق ،  
 لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول (مثل العدد ، وأن يكون  
 الأول موجوداً لتلك) ، فإذا إنما يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تمنع  
 ٢٥ وتمتد إلى فوق . وأيضا ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق  
 ما هو ، فإنه ولا هذه أيضا تمتاز بلا نهاية ، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد  
 سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ،  
 فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق . فإذا والأشياء التي إلى أسفل .  
 ٣٠ وإن كان هذا هكذا [ ٢١٤ ب ] فالأشياء التي هي بين حدين هي أيضا  
 دائما متناهية . وإن كان هذا ، فن البين أنه قد يلزم أن يكون البرهان < من >  
 مبادئ وأنه ليس لكل شيء برهان ، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون .  
 وذلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شيء هو مبرهنا ، ولا أيضا يمكن أن  
 ٣٥ يمعن إلى ما لا نهاية . فإن وجود أحد هذين<sup>(٤)</sup> ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئا  
 آخر غير أنه ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة .  
 وذلك أنه إنما يتبين ما يتبين بأن يدخل الحد ويوضع داخلا ، لا بأن  
 يزيد ويقتضب .

(١) ف : أى الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعنى المستعملة في البرهان . (٣) ص :  
 مبرهن . (٤) ف بالأحر : أى إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يمعن إلى غير نهاية .



فلهذا السبب ، إن كان هذا يمكن أن يعنى إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف : ٨٤ ب أما على طريق المنطق ففيا تقدم ، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

### ٢٣

#### < لوازم >

وإذ قد تبينت هذه الأشياء فمن البين الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمترلة وجود  $A \rightarrow B$  ولم يحل أحدهما على الآخر إما بـ  $\rightarrow$  أو  $\leftarrow$  ، فليس وجوده لها بشيء عام — مثال .  
ذلك أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين <sup>(١)</sup> هو معنى موجود للتساوى السابق وللخلاف المضاع بشيء عام . وذلك أن هذا موجود لها بما هما شكل ما ، لا بما هو كل واحد منهما . وهذا ليس هو دائماً على هذه الحال . وإلا ، فليكن  $B$  الشيء الذى به يوجد  $A \rightarrow B$  ولم  $\rightarrow$  . فمن البين إذن أن  $\rightarrow$  أيضا موجودة  $A \rightarrow B$  ولم  $\rightarrow$  بشيء آخر عام ، وذلك لشيء آخر ، فإذن قد يقع بين حدين حدود من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبأمر عام ليس

(١) شه : فى السريانى : فليس أبدا وجوده .

(٢) شه : يقول يحيى النحوى إنه قد يوجد فى بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم . ويقول إنه إن كان هذا حقا ، فإن الإشارة إنما هى واقعة على الزوايا الخارجة .  
وأما كيف ذلك ، فإننا نقوله بعد قليل فى موضعه .

(٣) ف بالأحرى : أى من  $B$  والشيء الآخر .



يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد  
توجد أبعاداً ما ليس بينها أوساط . فاما أن تكون الحدود في جنس واحد  
بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام مضمناً أن يكون  
من الأشياء الموجودة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبين تنقل من  
جنس إلى جنس آخر . ومن البين [ ١٢١٥ ] إذا ما وجدت  $\alpha$  ل  $\beta$  إن  
وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبين أن  $\alpha$  موجودة ل  $\beta$  ، واسطقتات هذا  
هي هذه وأمثالها ، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط . وذلك أن  
المقدمات غير ذوات أوساط هي اسطقتات : إما كلها وإما الكلية منها .  
وإن لم يكن أوساطاً ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى  
المبادئ . وكذلك أيضاً إن كانت  $\alpha$  غير موجودة ل  $\beta$  إن كان يوجد  
شيء ما متوسط أو ما هو أقدم  $\alpha$  غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ،  
وإن لم يكن فليس يوجد ، لكن مبلغ المبادئ والاسطقتات بمبلغ الحدود .  
وذلك أن المقدمات التي عن هذه هي مبادئ البرهان . فبما أنه قد توجد

١٥

٢٠

٢٥

(١) ف بالأحرى : أى مقدمات .

(٢) ف بالأحرى : أى الوسط الذى به يتبين وجود الأخير... (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أى الكبرى . (٤) ف : يعنى فبأوساط .

(٥) شه : أى علم الاستقراء .

(٦) شه : أبويحيى المروزي فسر هذا ، قال : يعنى أن اسطقتات ومبادئ البرهان  
ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط ، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها . وذلك أنه إن  
كانت المقدمات التي فيها مبادئ فذلك أكبر جداً ، كما أن في الطبيعيات ليس فقط الأربعة  
الاسطقتات هي المبادئ ، بل الهيولى والصورة اللتان فيهما الاسطقتات مركبة .



مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود أمرا ما ويتبين بها  
 أن هذا الشيء لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا  
 الشيء ليس هو موجودا أمرا ما ، ولا أيضا هذا الشيء موجود لهذا الشيء .  
 ٣٠ فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . — فتمت دعت  
 الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمل على ب أولا ، وليكن  
 < ح و يضاف إلى > هذا — على ذلك المثال — أ . فإذا سلكنا دائما هذا  
 المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود  
 أيضا ما هو أكثر خروجاً من أ<sup>(٣)</sup> في باب البرهان ، لكن يكون دائماً الأوسط  
 ٣٥ متصلاً متكافئاً حتى ينتهى الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحدا .  
 وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي  
 لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الآخر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا  
 ليس هو واحداً بعينه في جميع المواضع ( لكنه في الثقل هو منا ، وفي اللحن  
 هو ربع الطينية ، وهو في أشياء مختلفة مختلف )<sup>(٤)</sup> ، كذلك في القياس يكون ذلك  
 الواحد هو المقدمة غير ذات وسط ، وفي البرهان والعلم العقل . فأما في المقاييس  
 ١٨٥ التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحدا .  
 وأما في السالبة فحيث يكون موجوداً لشيء ما [٢١٥ ب] فولا واحد من<sup>(٥)</sup>

(١) ف : أى الشيء المقدم لذات الشيء . . (٢) ف : أى عن المقوم لذات الشيء . .

(٣) ف : خارج عن . . (٤) ف : الأشياء . .

(٥) ف بالأحر : أى المقدمة الصغرى ، إذ هي موجبة .



هذا يقع خارجا — مثال ذلك إن كانت  $\alpha$  ل  $\beta$  بتوسط  $\gamma$  فإنه إن كانت  $\gamma$  موجودة لكل  $\beta$ ، و  $\alpha$  ولا على شيء من  $\gamma$ ، إن دعتك ضرورة إلى أن تكون  $\alpha$  (١) ولا على شيء من  $\gamma$ ، فقد يجب أن يوجد حد أوسط بين  $\alpha$  و  $\gamma$ ، وهذا المأخذ نسلكه دائما . — فإن دعت الضرورة إلى أن يبين أن  $\gamma$  ليست موجودة ل  $\alpha$  بأن  $\gamma$  موجودة لكل  $\beta$  وغير موجودة لشيء من  $\alpha$  أو ليست لكلها، فإنه خارج عن هذا لا يقع ولا في وقت من الأوقات . وهذا هو الذي لا يجب أن يكون موجودا له . وأما الضرب الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسلبه . (٢)

## ٢٤

### < فضل البرهان الكلي >

ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه جملي ومنه سالب — ففي ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين لیت شعري أفضل ! وكذلك قد نتشكك في البرهان الذي يقال إنه برهاني ، وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلنبحث أولا عن البرهان الكلي والجزئي . فإذا مانحن كشفنا أمر هذين ، ففي عزمننا أن نتكلم في البرهان المستقيم ، وفي السائق إلى (١) شه : يعنى أن يبين في الشكل الأول . (٢) شه : قد انتقل إلى السوالب الكائنة في الشكل الثاني ؛ ويضع للثال الضرب  $\beta$  و  $\gamma$  من الشكل الثاني . (٣) ف : أى الوسط . شه : ينبغى أن نفهم هاهنا أنه لا يقع الوسط تحت  $\beta$  . (٤) ف : أى الشكل . (٥) ف بالأحرى : ... (غير واضح) في الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من الموجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذي تسلبه . (٦) ف : أى موجب . (٧) تأكلت حروفها .



- ٢٠ ما لا يمكن . ولعل قوماً يظنون أن البرهان الجزئى هو أفضل عندما يجعلون  
 بحسب هذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذى به نعلم أكثر هو برهاناً  
 < أفضل > — وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد  
 متى علمناه بذاته أكثر من علمنا به عند نظرنا إليه بشئ آخر : مثال ذلك  
 علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار متى كان قورسقوس موسيقاراً ، أكثر  
 من علمنا به مما هو إنسان . وكذلك فى تلك الأنواع الباقية .  
 وأما البرهان الكلى فإنه إنما يبين ما هو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشئ  
 الذى اتفق أن يكون هو يبين — مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوى  
 الساقين لا بما هو متساوى الساقين ، لكن بما هو مثلث .  
 وأما البرهان الجزئى فإنما يبين ذلك الشئ الذى هو . فإن كان البرهان  
 الذى يبين بذاته هو أفضل ، وهذا هو البرهان الجزئى أكثر من الكلى ،  
 فالبرهان الجزئى [ ١٢١٦ ] أفضل من الكلى . — وأيضا إن كان الكلى ليس هو  
 شيئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان يوهماً أن هذا هو شئ ، أعنى الذى

- (١) ف : وقوم ( يظنون ... ) . (٢) ف : أوكد ، أفضل .  
 (٣) ف : أى كل شئ . (٤) ف : أوكد .  
 (٥) بالآخر : بأن يكون . (٦) شه : سريانى : مما هو إنسان موسيقار .  
 (٧) شه : أى أنه إذا برهن أن زيدا ضحك ، إنما الضحك لشيء آخر هو الإنسان .  
 (٨) شه : أى زيد . (٩) شه : أو أن زواياه الثلاث مساوية لثلاثين .  
 (١٠) شه : أى لم يلزم المساوى الساقين هذا من نفس ذاته ، بل من شئ آخر ، أعنى المثلث .



يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة —  
 مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل  
 هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد ؛  
 وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجودا ؛  
 وكان البرهان لا يكون سبباً للخدعة والضلالة أكثر من الذى يكون سبباً لذلك ،  
 وكان البرهان الكلى هذه حاله <sup>(١)</sup> ( وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أمعنوا إلى  
 بين أيديهم مثل البرهان على التناسب — مثال ذلك : أن أى شيء كان مثل  
 هذا هو متناسب ، وهذا هو لاخط ولا عدد أيضا ولا مجسم ولا سطح ، لكن  
 شيء آخر غير هذه ، خارج عن هذه ) ؛ فإن كان البرهان الكلى هو فى هذا  
 المعنى أكثر ، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئى ، وقد يركز فينا ظناً <sup>(٢)</sup>  
 كاذبا فيكون البرهان الكلى أخس من الجزئى . فنقول فى هذا : أما أولا <sup>(٣)</sup>  
 فليس أحد القولين فى الكلى < أقل مما > هو فى الجزئى . وذلك أنه إن كان  
 القول بأن الزوايا مساوية لقائمتين ليس هو بما هو متساوى الساقين ، لكن  
 بما هو مثلث ، فالذى يعلم أنه متساوى الساقين علمه به أقل من الذى يعلم

٣٥

٨٥ ب

٥

(١) شه : أى أنه سبب للضلالة . — ينسون : مهمله النقط .

(٢) ف : أى الكلى .

(٣) شه : أى فى أنه يأخذ ما ليس هو موجودا (ص : موجود) على أنه موجود .

(٤) شه : أى إحدى المجتئين وهى الحجة الثانية من جميع الخصوم فى أن البرهان الجزئى

أفضل من الكلى .



أنه مثلث . وبالكيفية إن كان إنما يبين بعد أن يأخذ ما ليس هو له بما مثلث<sup>(٤)</sup> ،  
فليس يكون برهان . فإن كان يبين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد  
بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذا المثلث هو أكثر وكان الحد<sup>(٦)</sup>  
واحد بعينه ، وليس معنى المثلث على طريق الاتفاق في الاسم . وقد يوجد<sup>(٧)</sup>  
معنى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه الزوايا له بما هو متساوى<sup>(٨)</sup>  
الساقين ، لكن ذلك [ ٢١٦ ب ] المتساوى الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم  
إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئ .  
فالبرهان الكلي إذاً أفضل .

وأيضاً إن كان الأمر الكلي هو قولاً ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق<sup>(٩)</sup>  
في الاسم ، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية ، لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي  
فيه غير فاسدة ؛ والجزئية خاصة هي فاسدة . وأيضاً ليس يدعو أولاً ضرورة  
واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظن أن هذا هو شيء خارج عن

(١) ف بالأحر : وبالجملـة ... أى الذى يبرهن .

(٢) ف بالأحر : أى محمول . (٣) ف بالأحر : أى للثلث .

(٤) ف بالأحر : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأحر : أى المبرهن .

(٦) شه : أى أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين أكثر

من المتساوى الساقين .

(٧) شه : أى المطلق . (٨) ف بالأحر : أى أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين .

(٩) شه : حل الشك الثانى . (١٠) ص : قول ما واحد .



هذه . وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأخر  
التي هي جميع الأشياء التي ليس تبدل على شيء إلا : إما كيفية ، وإما مضاف ،  
وإما يفعل ، وسائر ذلك . فإن كان الظن بهذا ضروريا ، فليس اللوم راجعا  
على البرهان ، لكن الذي يُنصت .

٢٠

وأيضاً إن كان البرهان قياساً على العلة وعلى « لَمْ هو »<sup>(٣)</sup> ، وكان الكلي  
في باب العلة أكثر ( وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له ؛  
كأن الكلي هو الأول ؛ والكلي إذن هو علة ) . فإذن هذا البرهان أيضاً أفضل ،  
إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء .

٢٥

وأيضاً فإنما نطلب لَمْ الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا ، وحينئذ نزن  
أنّا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجاً عن هذا من أجله إما أن يكون  
كائناً أو يوجد وجوداً ، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية — مثال ذلك  
نحو : ماذا جاء < به > ؟ فيقال : لكيما يأخذ المال ؛ وهذا ليقضى  
غريمه الدين ؛ وهذا لكي لا يظلم .

٣٠

فإذا أمعنا على هذا النحو متى لم يكن من أجل شيء آخر ، ولا على أنه  
لشيء آخر ، فقد هَوَل أن مجيئه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما  
هو موجود ، وأنّا حينئذ نعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر في سائر

(١) ف بالأحرى : قد أخذ بين أن البرهان الكلي أفضل .

(٢) شبه : أي هو قياس برهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) شبه : إنما زاد : « وعلى لَمْ هو » ، لأن هذه العلة — وهي الكالية — هي أشرف العلل .



٣٥ العلل وفي لم الشيء يجري على هذا المثال<sup>(١)</sup> ، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذا في تلك الأخر أيضا الباقية<sup>(٢)</sup> [ ١٢١٧ ] حينئذ يعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء آخر . فمضى علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قبل أنه متساوي الساقين ، فذلك ناقص . ولما إذا هو بما هو متساوي الساقين ؟

١٨٦ فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ؛ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شيء آخر هو من أجله ، حينئذ نعلم أكثر ؛ والكل أيضا حينئذ نعلمه . فالكل إذا أفضل<sup>(٣)</sup> .

وأيضا كل ما كان جرياً فوقوعه إلى ما لا نهاية . وأما الكل فصيره إلى شيء بسيط ونهاية . والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة ؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة . فهي إذا من طريق الكلية أكثر معلومة مما هي كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذا هي في باب ما هي مبرهنة أكثر . والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهاناً أكثر ، إذ كانت المضافات معاً تكون أكثر . فالكلية إذا أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر .

١٧ وأيضاً أن كان البرهان الذي يعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو أثر من الذي إنما يعلم به هذا فقط ؛ وكان الذي عنده علم الكل قد يعلم الجزئي أيضاً ، وأما هذا فلا يعلم الكل . فالكل إذن على هذا القياس أثر .

(١) ف بالأحرى : أى على مثل ما جرى في العلة الكلية .

(٢) ف بالأحرى : أى العلة الصورية والمادية والفاعلة .

(٣) ب : خاصة . (٤) شبه : يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل .



- وأيضاً فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط  
 ١٥ هو أقرب إلى المبدأ ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً و يقيناً  
 من الذى ليس هو من المبدأ ، وكان الذى هو من المبدأ أكثر من الذى هو منه  
 أقل ، وكان هذا هو الذى أكثر كلياً . فالكلى إذن هو أفضل . مثال ذلك :  
 إن كان يجب أن نبين أن  $\alpha$  على  $\beta$  ، والأوساط هي التي عليها  $\beta$  التي  
 ٢٠ قيلت ، وكانت  $\beta$  أعلى ؛ فالبرهان إذاً الذى يكون بهذا هو أكثر كلية .  
 إلا أن بعض الأقاويل في هذا هي منطقية . وأما ما منه يعلم خاصة<sup>(١)</sup>  
 أن الكل [٢١٧ ب] أكثر وأحق ، ففي المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت  
 لنا الأولى فقد نعلم — بنحو ما — أيضاً ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال  
 ٢٥ ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين ، فهو يعلم  
 بنحو ما أن زوايا المتساوي الساقين أيضاً مساوية لقائمتين . فهو يعلم بالقوة  
 — وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوي الساقين هو مثلث . وأما الذى  
 له هذه المقدمة فليس عنده علم بالكلية بته ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً .  
 ٣٠ والكلى هو معقول . وأما الجزئى فيؤول أمره إلى الحس .

## ٢٥

### < فضل البرهان الموجب >

- فهذا مبلغ ما نقوله في أن البرهان الكلئ أفضل من الجزئى .  
 فأما أن البرهان<sup>(٢)</sup> أفضل من السالب ، فنحن هنا نعلم ذلك : ليكون  
 البرهان الأفضل هو الذى هو من المصادر ، أو من الأصول الموضوعة ،  
 (١) ف : أى عامة . (٢) ش : أى الموجب .



أو من مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن كنا نعلم على مثال واحد فإن نعلم  
 على جهة هي أَوْجَزُ وَأَقْرَبُ لهذه تكون ، وهذا أثر . وقول هذه المقدمة —  
 وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه  
 إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي  
 أقدم هي أعرف ؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هي : ب ، ح ، د —  
 ب ٨٦ — على أن أ موجودة لـ هـ . وليكن برهان آخر بأوساط زـ ح — على أن أ  
 موجود لـ هـ — فوجود أ لـ د و أ لـ هـ هو على مثال واحد . ووجود  
 أ لـ د أقدم وأعرف من وجود أ لـ هـ ، وذلك أن هذا بذلك يتبين .  
 وما بتوسطه يتبين الشيء هو أكثر تصديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء  
 هي أقل وتلك الأخر الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .  
 ٥

فكلا البرهانين يتم بثلاثة حدود ومقدماتين ، لكن ذلك البرهان يأخذ  
 أن الشيء موجود ، وأما هذا فيأخذ أنه موجود وغير موجود ، فإذا بأشياء  
 كثيرة ، فهو إذن أخس .  
 ١٠

وأیضا فمن قِبَل أنه قد يتبين أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدماتين  
 [ ١٢١٨ ] سالبة<sup>(٩)</sup> ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدماتين هذه الحال ،  
 وتكون الأخرى أنه موجود<sup>(١١)</sup> .

- (١) ش : أى موجبتين . (٢) ف : أى شروط المقدمات .  
 (٣) ش : أى الموجب والسالب . (٤) ص : فكلى ... يمان . (٥) ف :  
 أى الموجب . (٦) ف : أى السالب . (٧) ف : أى مقدمة موجبة .  
 (٨) ش : فى الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .  
 (٩) ص : سالبتان . (١٠) ف : أى سالبة . (١١) ف : أى موجبة .



وأيضاً مع هذا فقد يجب أن يوجد هذا المعنى: وهو أن القضايا الموجبة،  
 إذا تريد البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما السوالب فلا يمكن  
 أن تكون في كل قياس أكثر من مقدمة واحدة — : فلتكن  $\alpha$  غير موجودة  
 لشيء مما عليه  $\beta$ ، ولتكن  $\beta$  لكل  $\gamma$ ، فإن احتيج إلى أن تنمى  
 وتزيد المقدمتان كلتاهما، فقد يجب أن نجعل بين  $\alpha$   $\beta$  حداً أوسطاً،  
 وليكن هذا  $\delta$ ، وبين  $\beta$   $\gamma$ ،  $\epsilon$ ، — فن البين إذاً أن  $\delta$  هي موجبة  $\beta$ ،  
 وأما  $\delta$  فهي على  $\beta$  موجبة، وأما عند  $\alpha$  فهي سالبة. وذلك أن  $\delta$   
 $\epsilon$   $\langle$  على كل  $\beta$   $\rangle$ ، وأما قد يجب أن تكون ولا على شيء من  $\delta$ . فتكون إذن  
 المقدمة السالبة واحدة وهي  $\alpha$   $\delta$ . — وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس  
 الأخر أيضاً. وذلك أن الأوسط الذى بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن  
 يكون موجبا من كلتا الحثيتين. <sup>(٣)</sup> وأما الذى بين السالب فهو سالب من  
 إحدى الجهتين. ولهذا السبب هذه المقدمة تكون هكذا <sup>(٤)</sup>. وأما المقدمات  
 الأخر الباقية فهي موجبات. فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف  
 وأصدق، وكانت السالبة تتبين بالموجبة، وكانت هذه لا تتبين بتلك —  
 إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق — فهي إذن أفضل.

وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت  
 هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعنى المقدمة الكلية،

(١) ف: قد. (٢) ف بالأحرى: أى التى فى الشكل الثانى والثالث. (٣) ص:  
 كلى، وفوقها: كلى. (٤) ف: أى السالبة. (٥) ف: أى واحدة.



وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه ( إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود ) ، فإذا مبدأ البرهانية أفضل <sup>(١)</sup> [ ٢١٨ ب ] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .  
وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن <sup>(٢)</sup> .

## ٢٦

< فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال >  
ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البين أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المحال .  
وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن أ غير موجودة لشيء مما توجد له ب ، ولتكن ب موجودة لكل ح ، فقد يلزم أن تكون أ غير موجودة لشيء من د . فإذا أخذت الحدود بهذا النحو يكون سالبا برهانيا وهو أن أ غير موجودة لـ ح . وأما السائق إلى المحال فهذه ح > لـ : إن احتيج أن يبين أن أ غير موجودة لـ ب ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ب و ب لـ ح ، فقد يلزم إذا أن تكون أ موجودة لـ ح . وليكن هذا معلوما مُقَرَّراً أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد أ لـ ب . وإن كان مقراً بأن ب موجودة لـ ح ، فإن أ لا يمكن أن توجد لـ ب .

(١) ف : الموجبة . (٢) ف : الإيجاب .



فترتيب الحدود في كلا البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو  
 في هذا المعنى وهو : أى القضيتين أعرف من السالبتين ؟ أترى أن  $\bar{A}$  غير  
 موجودة لـ  $\bar{B}$  ، أو أن  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  ؟ فحتى كانت النتيجة أعرف بأنها  
 ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق إلى المحال . وأما متى كانت القضية  
 التى فى القياس ، فبرهانياً . وإت  $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{B}$  هى أقدم عند الطبيعة  
 من  $\bar{A} > \bar{C}$  ، إذ كانت التى عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية القائلة إن  
 $\bar{A}$  غير موجودة لـ  $\bar{C}$  فهى نتيجة . وأما  $\bar{A} > \bar{B}$  ، فالتى عنها تكون النتيجة .  
 وليس يلزم ، إن ارتفع شئ ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هى التى  
 منها ؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [ ١٢١٩ ] كانت حاله  
 هذه الحال ، وهى أن يوجد إما كالكل عند الجزء ، أو كالجزء عند الكل .  
 ومقدمتا  $\bar{A} > \bar{C}$  و  $\bar{A} > \bar{B}$  ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه الحال .  
 فإن كان البرهان الذى يكون بمقدمات هى أعرف وأقدم هو أفضل ،  
 وكان كلا البرهانين مصدقاً بأنه ليس يوجد الشئ ، غير أن تلك إنما تكون  
 بما هو أقدم ، وتلك  $\langle \text{الأخر} \rangle$  بما هو أشد تأخرًا ، فالبرهان السالب أفضل  
 من السائق إلى المحال . فما هو  $\langle \text{يكون} \rangle$  أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ،  
 من الظاهر أنه أفضل أيضا من البرهان السائق إلى المحال .

(١) ص : كلى . (٢) ف بالأحر : أى المقدمة والنتيجة التى فى القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق « المحال » كلمة بالأحر غير واضحة .

(٤) ص : كلى . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .



### < شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءا و يقينا من علم . وأقدم العلم < العلم <sup>(١)</sup> >  
بأن الشيء موجود ، والعلم بلم الشيء الذى هو هو بعينه ، لا العلم بأن الشيء  
الذى هو خلو من العلم بلم الشيء . والعلم أيضا الذى ليس هو على شيء <sup>(٢)</sup>  
موضوع : مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءا و يقينا من علم تأليف <sup>(٣)</sup>  
اللون . والعلم أيضا الذى يكون من أشياء هى أقل ، أكثر استقصاءا و يقينا  
من الذى يكون بالزيادة : مثل أن علم العدد أكثر استقصاءا و يقينا  
من علم الهندسة . وأعنى بقولى « بالزيادة » مثل أن <sup>(٤)</sup> الوحدة هى ذات  
لاوضع لها ؛ وأما النقطة فهى ذات قد قبلت وضعاً : وهذا على طريق الزيادة . <sup>(٥)</sup>

٣٥

### < وحدة العلوم وتنوعها >

وأما العلم الواحد فهو الذى يبين فى جنس واحد جميع الأشياء المركبة من  
مبادئ أول وهى أجزاء لهذه ، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها . <sup>(٦)</sup>

- (١) الإضافة من لدنا . (٢) شه : أى ليس هو فى شيء محسوس هيولانى .  
(٣) شه : لأن العددي ينظر فى الأعداد بذاتها ؛ والموسيقى ينظر فيها من حيث هى ملابسة  
لأصواتها صور مثلاً والنغم . (٤) ف : جوهر .  
(٥) شه : قولنا فى النقطة إنها ذات وضع هو كما كالزيادة على الذات ، فيحصل لها من  
هذا كالتركيب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لاوضع لها ؛ وإنما سمي الوحدة  
والنقطة جوهرًا على رأى الفيلسوفين . (٦) شه : يعنى أن العلم الواحد هو الذى  
براهينه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة بأعيانها .



وأما العلم الذى هو مخالف لعلم < آخر، > فجميع العلوم التى مبادئها ليس منها بأعيانها، ولا تلك الآخر<sup>(١)</sup>. وعلامة هذا إذا أمعنا إلى مبادئ غير مبرهنة، وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هى الجنس بعينه الذى توجد فيه الأشياء التى تبرهن. ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التى بها نتبين هى فى الجنس بعينه ومتناسبة.

٤٠

٨٧ ب

٢٩

### < تعدد البراهين >

وقد يمكن أن تكون على شيء واحد براهين كثيرة، وليس إنما يكون ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [٢١٩ ب] بعينها فقط مثل أن < يوجد > الأوسط بين أ و ب : ح و د و ز، لكن بأن يؤخذ من رتبتين مختلفتين. مثال < ذلك > : لتكن أ المتغير، والذى عليه د المتحرك، والذى عليه ب القابل للذة، وأيضا لتكن ج القابل للسكون، فحق أن يقال د على ب، و أ أيضا على د. وذلك أن قابل اللذة هو متحرك، والمتحرك هو متغير. وأيضا حق < أن يقال > أ على ح و د على ب. وذلك أن كل ما يقبل اللذة قد يقبل السكون، والقابل للسكون قد يتغير. فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست من رتبة واحدة. غير أن ليس يكون ذلك بالأى يكون ولا واحد من الوسطين محمولاً على الآخر، إذ كان قد يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحد بعينه.

٥

١٠

١٥

(١) أى أو التى لا يستخرج مبادئها بعضها من بعض. (٢) ف بالآخر: الأوساط.



وقد يجب أن نبحث في الشككين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

٣٠

### < الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان ؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر ؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية ، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر . فإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضا ضرورية ؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هذه حالها . ولذلك إن كان ما يكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضا ، فليس يكون عليه برهان .

٣١

### < امتناع البرهان بطريق الحس >

وأیضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحس . وذلك أنه إن كان < الحس > لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا ، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن . وأما الكلي والذي هو في كل شيء ، فليس يمكن أن يقع بالإحساس ، إذ كان ليس هو لهذا ، ولا هو الآن أيضا ؛ وإلا ما كان يكون كليا . وذلك أنا إنما نقول < إنه <sup>(١)</sup> كل الأمر الذي هو دائم وفي كل موضع <sup>(٢)</sup> . فلما كانت البراهين

(١) بالأحرى فوق الكلمة التالية .

(٢) ف : أي شيء .



من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين  
 أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٢٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل  
 إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين، لقد نُكِّتَا نطالب  
 بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قومٌ إنّا قد كنّا نكون عالمين به. وذلك  
 أن الحسّ قد يلزم أن يكون للأوحد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنما هو  
 العلم لشيء كلي. ولهذا السبب فإنّا ولو كنّا حاصلين فوق القمر وكنّا نعاين  
 أن الأرض تسترّه، لما كنّا نعلم علة الكسوف. وذلك أنّنا كنّا نحس حينئذ أنه  
 قد أظلم الآن؛ وما كنّا بالذين نعلم بالكلية لم، إذ كان الحس ليس هو للأمر  
 الكلي. وأيضا من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عرّض مرّات كثيرة إذا تصيّدنا  
 الكلي كنّا نقتنى برهانا؛ إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

٣٥

٤٠

١٨٨

والكلي هو أشرف، من قبل أنه يُنبئ ويُعرّف السبب. فإذا كان الكلي على  
 أمثال هذه هو أشرف من الحس ومن التصوّر أيضا بالعقل في الأشياء التي<sup>(١)</sup>  
 الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

٥

فمن البين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم  
 شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يسمى العلم  
 بالبرهان الإحساس. — إلا أنه قد توجد أشياء ترقى في المطالب إلى فقد  
 الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كنّا نعاينها لما كنّا نبحث؛ وليس ذلك

١٠

(١) ف بالأحر: أي أن الكلي أشرف.



من قَبْلِ أَنَّا نَحْصِلُ علما بالمعينة والإبصار ؛ لكن من قَبْلِ أَنَّا نَحْصِلُ  
الكل من المعينة والإبصار ؛ مثال ذلك أَنَّا لو كنا نبصر الزجاج أَن فيه  
مسام ، وكنا نرى الضوء يخرقها ، لقد كان يتبين لنا لأى سبب يخرق من  
١٥ قَبْلِ أَن البصر فى كل واحد واحد على الانفراد يتصور معا أَن الحال فى كلها  
هذه الحال .

### ٣٢

#### < تعدد المبادئ >

فأما أَن تكون مبادئ<sup>(١)</sup> جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبين أَن ذلك غير  
ممكن : أما أولاً إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق<sup>(٢)</sup> . وذلك أَن بعض المقاييس  
هى صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [ ٢٢٠ ب ] وإن كان قد تكون نتيجة  
٢٠ صادقة من مقدمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دفعة واحدة<sup>(٣)</sup> ، مثل أَن  
تكون  $A$  على  $C$  حقا ، ويكون الأوسط — وهو  $B$  — كذباً . وذلك  
أنه لا  $A$  موجودة لـ  $B$  ، ولا  $B$  موجودة لـ  $C$  . إلا أنه إن أخذ بين  
هاتين المقدمتين أوساط ، كانت المقدمات كاذبة من قَبْلِ أَن كل نتيجة  
كاذبة إنما تنتج عن مقدمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة ، والصدق  
٢٥ والكذب هما مختلفان . وأيضاً ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها<sup>(٤)</sup> .  
وذلك أَن الكاذبة قد يكون مضاداً لبعضها لبعض وغير ممكنة أَن تؤخذ لشيء

(١) ف : أى مقدمات . (٢) ف : أى على العموم . (٣) ف : مرة .

(٤) ف بالأحرى : أى تكون مبادؤها واحدة بأعيانها .



واحد، مثل القول بأن العدل هو جور أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر .

٣٠

وأما من الأشياء الموضوعية فعلى هذا النحو ، وذلك أنه ولا مبادئ المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشياء كثيرة هي مختلفة في الحس حتى إنه لا يطابق بعضها بعضا ، مثل أن الوحدات غير مطابقة للنقط ، وذلك أنه : أما تلك فليس لها وضع ، وأما هذه فلها .

٣٥

وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة : إما في الأوساط ، وإما من فوق ، وإما من أسفل ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحدود ، وبعضها من خارج . — وأيضا ولا من المبادئ العامة يمكن أن يكون البعض ، وهي

٨٨ ب

التي من شأنها أن يبين منها كل شيء (وأعني بالعامة مثل أن القول على كل شيء إما موجبة وإما سالبة) : وذلك أن أجناس الموجودات هي مختلفة ، وبعضها هي موجودة للكميات فقط ، وبعضها للكيفيات فقط . وهذه هي التي معها يكون البرهان بالمبادئ العامة . وأيضا المبادئ ليست أقل من النتائج بالكثير ، فإن المبادئ هي المقدمات ، والمقدمات تكون إما بزيادة حد يُقْتَضَب ، وإما بأن يُدْخَلَ . [ ١٢٢١ ] وأيضا النتائج تمنع إلى ما لا

(١) ف بالأحر : كالطب والهندسة . (٢) ف بالأحر : أى غير ممكن .

(٣) ف بالأحر : أى في الشكل أ . (٤) ف بالأحر : ب .

(٥) ف بالأحر : ح . (٦) ف بالأحر : أ . (٧) ف بالأحر : ب .

(٨) ف بالأحر : أى والدليل على أن الموجودات ليست واحدة بـ (١) .

(٩) فوقها تعليق بالأحر طمس معالمه . (١٠) ف بالأحر : أى وبعض المبادئ .



نهاية ، والحدود متناهية من قِبَل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا النحو ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدةً بعينها أو محدودةً والنتائج بلا نهاية . فاما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه للهندسة ، وهذه للحساب ، وهذه للطب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قِبَل أن هذه هى واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يُهزأ به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قديمين < أن > كل ما اتفق من جميعها حق . وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هى واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير البلبه ، إذ كان لا يكون هذا إلا فى التعاليم التى هى بيئة ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون فى التحليل بالعكس ، وذلك أن المبادئ هى مقدمات غير ذوات أوساط . وقد تكون ، عندما يزداد فيقتضى مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدمات الأول غير ذوات الأوساط هى المبادئ ، إلا أنها واحدة فى كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هى مختلفة

(١) ف بالأحر : أى على طريق المنطق والخاص .

(٢) ف بالأحر : أى المقدمات غير ذات الأوساط .

(٣) ف بالأحر : أى المبادئ . (٤) ف بالأحر : أى ولا فى البرهان .

(٥) شبه : أى والسبب فى أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأول . (٧) ف : أى المبادئ .



على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئ مختلفة ، فلعلة أن يكون الباقي هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة في الجنس ، لكن من هذه هذه ، ومن هذه هذه . ومن البين الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضا مختلفة في الجنس ؛ وذلك أن المبادئ تقال على ضربين : <sup>(١)</sup> التي منها ؛ والتي <sup>(٢)</sup> فيه . فأما التي منها فهي عامة ؛ وأما التي فيه فهي خاصة بمنزلة العدد من <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> العظم .

٢٥

### ٣٣

## < العلم والظن >

والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون ، يأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية ؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه . وقد توجد أشياء هي صادقة وموجودة ، <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه .

٣٠

(١) ف : أى عامة . (٢) تحتها : الذى .

(٣) ف : أى الخاصة . (٤) تحتها : فهو . (٥) تحتها : خاص .

(٦) شه : أبو بشر : أى كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما في جنس الكم — كذلك لكل واحد منهما مبادئ تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس العالى . وعند هذا ختم الكلام فى أمر المبادئ .

(٧) شه : يجب أن تعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بشئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاعتقاد ؛ وهو أولا يورد الفرق بينهما الذى من جهة الموضوع . (٨) شه : أى ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع للظن .

(١٠) شه : وقد يطلب لم زاد على قوله ؛ ”صادقة“ قوله ”موجودة“ ، إذ كانت =



فمن البين إذا أن في هذه لا يكون علم،<sup>(١)</sup> وألا تكون أشياء<sup>(٢)</sup> يمكن أن تكون  
 على خلاف ما هي عليه . وأيضاً ولا العقل<sup>(٣)</sup> (وأعنى بالعقل مبدأ العلم) ،  
 ٣٥ ولا أيضاً علم غير مبرهن ، وهذا هو اعتقاد مقدمات غير ذوات أوساط<sup>(٤)</sup> .  
 والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه . فقد بقي إذا أن يكون  
 ١٨٩ الظن بالصدق أو بالكذب ، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ؛ وهذا  
 هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضرورياً . وهذا  
 هو هكذا موافق للأشياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت ؛  
 وطبعه هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنسانٌ يعتقد في ما لا يمكن أن يكون  
 على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن ، لكن يرى أنه يعلم علماً . لكن إذا  
 كان الأمر على هذا<sup>(٦)</sup> ، ويمكن أيضاً أن يكون على خلاف ما هو عليه ،  
 فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظناً . فإذا مثل هذا الأمر قد يكون عليه  
 ظن ، وأما على الأمر الضروري فعلم .

١٠

== الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لا محالة . فالإسكندر يقول إنه إنما زاد "موجودة"  
 لأن الصدق أيضاً قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة ، مثل قولنا إن عنزاً ثيل غير موجود .  
 ويحيى النحوى يقول إن الإسكندر لم يصب في هذا . فإن هذا ليس هو ظناً (ص : ظن) ،  
 بل علم . وذلك أن القول في ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون  
 على خلاف ما هو عليه . والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه أشار بقوله "موجودة" إلى الأشياء  
 الممكنة ، وكأنه استعمل القول المضاعف ، أى المؤكد .

(١) ف : أى برهان . (٢) شه : خلاف ما علم منه . (٣) ف بالأحرى :  
 أى ولا العقل أيضاً يحصل الأشياء الممكنة . (٤) شه : أفهم : من خارج التي هي مبادئ  
 البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .  
 (٦) شه : أى أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطراب ، بل هو على ما هو ممكن .



(١) فكيف يمكن إذاً أن يُعَلِّمَ وَيُظَنَّ شَيْءٌ واحد بعينه ؟ ولأى سبب لا يكون الظن علماً ؟ إِنَّ وَضَعَ إِنْسَانٌ أن كل ما يعلمه فهذا قد يظنه ظناً بالمتوسطات حتى تصير إلى غير ذوات الأوساط حتى يكون بما ذاك هو عالم يكون هذا أيضاً يعلم . وذلك أنه كما أنه قد يوجد الظن بأنه موجود ، كذلك يَلَمَّ هو ؛ وهذا هو الوسط .

١٥

(٢) فنقول إنه إن كان اعتقاد على هذا من الحال ، وهو أن يعتقد في الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد الحدود التي بها تكون البراهين ، فليس إنما يظن ظناً ، لكنه يعلم علماً . وإن كان يعتقد أنها صادقة ، غير أنها ليست موجودة في الجوهر والصورة [١٢٢٢] ، وإنما يظن ظناً وليس يعلم علماً بالحقيقة أنه موجود ولم هو موجود أيضاً ، إن كان بالمتوسطات فيظن لم هو موجود ؛ وإن كان بغير متوسطات فيظن أنه موجود فقط .

٢٠

فأما أن يكون العلم والظن شيئاً واحداً ، فذلك ليس لا محالة يوجد . لكن كما أنه قد يكون ظن صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما ، كذلك أيضاً قد يكون العلم والظن علماً وظناً لشيء واحد بعينه . فقد يلزم الاختيار لذلك شناعة ، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظناً كاذباً أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فمنها ما هو كالممكن ، ومنها كغير الممكن ، فإن يظن < ظناً > حقاً أن القطر مشارك

٢٥

٣٠

(١) ش : من هذا الموضع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف : حل قول المتشكك . (٣) ف : جوهرية وأبدية . (٤) تأكلت حروف هذه الكلمات الثلاث .



للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر > الذى ينطبق عليه القولان < شيئا واحدا بعينه فهكذا يكون لشيء واحد بعينه <sup>(١)</sup> : فأما الماهية لكل واحد منهما بالقول < ف > ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظن أيضا يكونان لشيء واحد بعينه. أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن أن يكون <sup>(٢)</sup> حيوانا، وأما الظن فعلى أنه يمكن <sup>(٣)</sup>. مثال ذلك إن كان ذاك ما هو موجود للإنسان، وهذا أنه إنسان، لكنه ليس هو موجودا للإنسان <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>. وذلك أنه شيء واحد بعينه وهو أنه إنسان، وعلى هذا النحو، على أنه ليس هو واحدا بعينه <sup>(٧)</sup>.

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظن وعلم معا. وإلا، قد كان يحصل بشيء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن، وهذا غير ممكن. وأما في مختلفين فقد يمكن أن يكون كل واحد منهما. فأما أن يكون لشيء واحد بعينه كما قلنا بشيء واحد بعينه فلا يمكن أيضا على هذا الوجه <sup>(٨)</sup>، وإلا قد يكون له اعتقاد معا — مثلا فيما هو إنسان إنه حيوان، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير حيوان وأنه [٢٢٢ ب] ليس هو حيوانا، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن.

(١) ش: أى أن يكون الموضوع لهما واحدا (ص: واحد) بعينه.

(٢) ش: أى يمكن ألا يكون حيوانا.

(٣) ص: موجود. (٤) ف: أى الموضوع.

(٥) ف: الذى ذكره. (٦) ف: كأنه ليس هو واحدا بعينه.

(٧) ف: أى الاعتقادات. (٨) ف بالأحر: النحو.



وأما كيف يجب أن تقسم الباقية في الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، وبعضها من علم الأخلاق خاصة.

### ٣٤

#### < الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسن حدس ما يكون في وقت لا يؤاتى للبحث عن الأوساط، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائماً مضيء، يفهم بسرعة لأي سبب هو هذا، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير؛ أو إذا رأى إنساناً يخاطب غنياً يعلم أن ذلك لكيما يقترض؛ أو أنهما اصداقاً من أجل أنهما أعداء واحد بعينه. وذلك أن الذي يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة >. — فليكن < النير > ما ينظر إلى الشمس الذي عليه أ، وأنه < ينير هو ما عليه > ب، والقمر الذي عليه ح. فبـ موجودة لـ ح، أعني للقمر؛ وأعني بأب أنه ينير من الشمس؛ وبـ موجودة لـ ب، أعني أن النير < هو أن يكون > هذا أعني إلى ناحية ما منه ينير. فـ أ إذن موجودة لـ ح بتوسط < ب >.

[[ تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس في البرهان، نقل أبي بشر متى بن يونس القناني من السرياني إلى العربي. نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار. قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرعة المنقولة من

نسخة يحيى بن عدي، فكان موافقاً لها. ]]

(١) ف: أي في قوى النفس. (٢) ف: يريد الجزء النظري بأسره.

(٣) ف: صيرفياً. (٤) ص: اصداقاً.

(٥) هنا يريد ملاحظة لقارئه هي: "قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة

بالقسطنطينية؛ وعلمت على سقم أحمله على الناسخ وسعوم (٩) على بن. ثم حمداً لله وحده".



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الثانية<sup>(١)</sup> من كتاب "البرهان"

نقل أبي بشر متى بن يونس ، من السرياني

< نظرية الحد والعلّة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطالس :

الأشياء<sup>(٢)</sup> التي تطلب<sup>(٣)</sup> < هي و > جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية<sup>(٤)</sup>.

والأشياء التي نطلبها هي أربعة : أحدها<sup>(٥)</sup> أنه يوجد؛ والآخر لماذا، إن كان موجودا؛ وما هو .

(١) شـ : عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأى طريق يستخرج ، وكيف الترقى إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضا .

(٢) شـ : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا الحمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمفردة يطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم : ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؛ < ٢ > وما هو ؛ < ٣ > وهل هذا موجود لهذا ؛ < ٤ > ولم هذا لهذا .

(٣) شـ : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شـ : أى أن المعاني المطلوبة هي مساوية للاستخرجة عن الطلب .

(٥) شـ : أى الأشياء الحقيقية .

(٦) شـ : إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصير بين الوسطين واحدا مركبا ، لثلاث يطاق

أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركبين .



٢٥ وذلك أنا متى طلبنا أى الشيئين <sup>(١)</sup> : أهذا ، أو هذا ؟ من حيث قد وضعنا بالعدد <sup>(٢)</sup> — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوبا أم لا ؟ فإننا نطلب هل يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أنا إذا وجدنا أنها تقبل ، قد كففنا عن الطلب . وإن علمنا منذ أول الأمر أنها تقبل الكسوف ، ليس نطلب أى الأمرين <sup>(٤)</sup> يرى هو . وإذا علمنا أنه قد يوجد ، طلبنا حينئذ لأى سبب <sup>(٥)</sup> يقبل الكسوف <sup>(٦)</sup> ، ولأى سبب <sup>(٧)</sup> نتحرك الأرض .

٣٠ فهذه هكذا نطلبها . وبعض يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجودا أو غير موجود — وأعنى بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق <sup>(١١)</sup> ، لا أنه أبيض أو غير أبيض . وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذا الإله ، أو ما هو الإنسان .

(١) ف : أى المتناقضين .

(٢) ش : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهو قوله : ” من حيث قد وضعنا بالعدد ” — إلى الطلب المركب ، وهو المتضمن موضوعا ومحمولا . وأول الأعداد اثنان ، لذلك أوجب له العدد ، فرقا بينه وبين المطلوب الذى إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .

(٣) تحتها : إيه . وفوق الأخيرة : أى السبب .

(٤) ف : يعنى المتناقضين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : لماذا .

(٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق الشاك ، لا لأن الأرض تتحرك .

(٨) ف : أى المطالب المؤلفة . (٩) أى المطالب المفردة .

(١٠) ف : أى : أهو فى الموجودات ، أم ليس هو فى الموجودات ، أم هو مثل غير أيل .

(١١) ف : أى فقط .



## < كل طلب هو للاً وسط >

فالأشياء التي نطلبها ، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علماً يقيناً<sup>(١)</sup> هي هذه ، وهذا عددها . فإذا طلبنا أنه يوجد ( أو أنه [ ٢٢٣ ب ] موجود على الإطلاق ) ، فإنما نطلب : أترى قد يوجد له شيء أوسط<sup>(٢)</sup> ، أم لا ؟ ( ومتى علمنا إما أنه يوجد أو أنه موجود ، إما بالجزء<sup>(٣)</sup> وإما على الإطلاق ، وطلبنا من الرأس : لم هو ؟ أو : ما هو ؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط . وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء < و > على الإطلاق : أما بالجزء فإن يطلب : أترى يقبل القمر كسوفاً ؟ أعني عدم النور ، أو يتزايد تزيدها . وذلك أن طلبنا في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود . أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود القمر والليل ) .

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطاً<sup>(٤)</sup> . وما هو الوسط ؟ وذلك أن الوسط هو العلة . وفي جميعها إنما يطلب هذا : ليت شعري قد يقبل الكسوف ؟ والطلب في هذا إنما هو : أترى يوجد شيء هو علة ، أم لا ؟ ومن بعد هذا ، عندما يعلم أنه يوجد ، يطلب ما هو

(١) ف : أي برهانها . وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الجدلية .  
(٢) ف : أي التي قد ذكرها . (٣) ف : أي أربعة . (٤) شه : أبو بشر : ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس ، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للوضع ، أو لوجود الشيء نفسه . (٥) ف : يعني به وجود المحمول للوضع .  
(٦) ص : كسوف . (٧) ف : أي يوجد شيء متوسط .



إذن هذا؟ وذلك أن علة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء، لكنها  
 على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شيء من  
 الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العرض هو الأوسط. وأعني بقولي  
 ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع — مثال ذلك: القمر أو الأرض أو الشمس  
 أو المثلث، وأما شيء ما فلا كسوف وللتساوي واللاتساوي. أو إن كان في الوسط  
 أولاً. وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو وللم هو، هو  
 واحد بعينه. ما هو الكسوف؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض بإياه. لم هو  
 الكسوف، أو لم يقبل القمر الكسوف؟ لأنه يفقد نوره عندما تستره الأرض.  
 ما هو اتفاق الصوت؟ — نسبة للاعداد في الحدة والثقل. لم يوافق الحاد  
 الثقيل؟ — لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد. أترى نسبتها موجودة  
 في الأعداد؟ وإذا أخذنا أنها موجودة، طلبنا ما هي نسبتها.

١٠

١٥

٢٠

فأما أن الطلب هو [١٢٢٤] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء  
 التي الأوسط فيها محسوس. وذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحس بالكسوف

(١) شه : أى : لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون  
 طلبا لعل موجبة لهذا الأمر بعينه، لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية.

(٢) ف : لا (٣) ف : أى بالكلية.

(٤) شه : أى وأعني بقولي : شيء ما — وهو أى شيء هو المحمول الذي يوجد لهذا الموضوع.

(٥) شه : أى إن كانت الأرض في الوسط.

(٦) ف : أى في الموضوع. (٧) ف : ينقطع.



مثلاً إن كان موجوداً أم لا . ولو كنا على القمر لما كنا نبحث لا هل يكون الكسوف ، ولا لم يكون . لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعاً معاً ، إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحس إنما هو <sup>(٢)</sup> أنه الآن يستر ، وذلك أنه بين أن الآن أيضاً يقبل الكسوف . ومن هذا <sup>(٣)</sup> قد كان يكون لنا الكلي .

فالعلم — كما نقول — بما هو و بلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق : لا شيء من الأشياء الموجودة ، وإما لشيء من الأشياء الموجودة <sup>(٤)</sup> — مثال ذلك العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

### ٣

#### < الفرق بين الحد والبرهان >

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك بين ظاهر . فأما كيف يظهر معنى ما هو الشيء ، وأيما هو طريق يوافق به ، وما هو الحد ، ولأي الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سير <sup>(٦)</sup> أولاً على هذه المعاني شكاً . وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أتري قد يعلم

(١) شه : أي هل هو موجود ، أم لا ؟ (٢) ص : أن .

(٣) شه : أي من مشاهدتنا للكسوف حررات كثيرة أنه ينكشف لستر الأرض إياه نعلم عليها كليا أن كل ما ينكشف إنما هو بستر الأرض له . (٤) ف : أي المفردة .

(٥) ف : أي المركبة . (٦) بالهامش عند هذا الموضع : من ها هنا يبدأ

الكلام في الحد ، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد .



- ٩٠ ب شئ واحد على جهة واحدة<sup>(١)</sup> بالحدّ والبرهان ؟ أو ذلك مما لا يمكن ؟ وذلك أن الحدّ قد نظن<sup>(٢)</sup> أنه لما هو الشئ ، وما هو الشئ بأسره هو كلّ وموجب .
- ٥ والمقاييس منها سالبة ، ومنها ما ليست كلية — مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة ، والتي في الشكل الثالث غير كلية . وبعد ذلك ولا لجميع الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حدّ — مثال ذلك أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان ، وليس له حدّ من قِبَل أن العلم [ ٢٢٤ ب ] على طريق البرهان هو أن نفتني البرهان . فإذا إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان ، فمن البين أنه ليس يوجد لها حدّ أيضا . وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضا من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له معا . والتصديق الكافي بهذا هو الاستقراء أيضا ، وذلك أنه ولا شئ واحدا عندما حدّدناه نكون قد علمناه ، لا من الأشياء الموجودة بذاتها ، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العَرَض . وأيضا من قِبَل أن الحدّ مبنى ومُعَرَّف بجوهر الشئ . ومن البين الظاهر أن أمثال هذه ليست جواهر<sup>(٤)</sup> .

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأننا قد نعلم المثلث مثلا بجده ما هو ، وأنه : شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضا ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثاني من طريق أنه لزمه شئ آخر .

(٢) ف : حقيق . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أي ليست جوهر المحدود .



- أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حد، فذلك بين . فإذا يقول: الكل ما يوجد له حد، أترى يوجد عليه برهان أم لا ؟ ففى هذا أيضا واحد، وهو هو بعينه . وذلك أن العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد . فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه ، فقد يلزم شيء غير ممكن . وذلك أن الذى عنده حده ، فقد يعلمه علما من غير أن يكون عليه برهان . — وأيضا مبادئ البرهان هى حدود ؛ وهذه فقد تبين فيما تقدم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان<sup>(٣)</sup> . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة ، وأيضا مبادئ للبادئ ، ويمتد هذا بلا نهاية ، وتكون الأوائل غير متناهية<sup>(٦)</sup> . — إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هو بعينه ؟ أو قد يكون لشيء واحد بعينه حد وبرهان ؟ لكن ذلك غير ممكن ، وذلك أنه لا برهان لما له حد ، من قبل أن الحد لما هو الشيء ولجوهر .
- وأما البراهين فظاهراً من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشيء » وضعاً ، وتقتضيه اقتضاباً — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هى [ ١٢٢٥ ] الوحدة ، وما هو التعدد . وكذلك تلك الآخر . — وأيضا كل برهان إنما يبين شيئاً على شيء — مثال ذلك : إما أنه يوجد ، وإما أنه لا يوجد .

(١) الكلمات الخمس الأخيرة تأكلت حروفها . (٢) ش : أى أن هذا أيضا على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون . (٣) ش : مبادئ البرهان هى مقدمات غير ذات وسط ، والمحمول فيها إما حد ، وإما جزء وحد . (٤) ف : البراهين . (٥) ش : فى السريانى : أو تكون تلك الأوائل حدودا (ص : حدود) غير مبرهنة . (٦) ف بالأحرى : مرتقية . (٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيقى . (٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .



وأما في الحد فلا شئ يحمل على شئ آخر ، لا الحيوان على ذى رجلين ،  
 ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط .  
 وأيضا معنى ما الشئ وأن يتبرهن أنه يوجد ، هما مختلفان<sup>(١)</sup> . فالحد يعرف  
 ما هو الشئ ؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، وإما ألا يوجد .  
 والبرهان<sup>(٢)</sup> على شئ آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بجزء ما من جميعه .  
 وأقول هذا من قبل أنه قد تبرهن برهانا على أن المتساوى السابقين زواياه  
 مساوية لقائمتين إن كان قديين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء ، وهذا  
 كل ، وهذا أن ، أعنى أنه يوجد وما هو ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه  
 الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منهما جزء لواحد منهما . وظاهر إذن  
 أنه لا لكل ما له حد له برهان ، ولا أيضا لكل ما له برهان يوجد له حد .  
 فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشئ واحد بعينه بوجه من الوجوه<sup>(٣)</sup> .  
 فمن البين أنه لا الحد ولا البرهان هما شئ واحد بعينه ، ولا أيضا  
 أحدهما أيهما كان في أحدهما ، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما ، المرتبة  
 تحتها ، حالها هذه الحال<sup>(٤)</sup> . فإلى هذا المقدار يكون ما يأتى به من الشك  
 في هذه .

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أى أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائة .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أى واحدة بأعيانها .



## < لا برهان على الماهية >

- وأما القول<sup>(١)</sup> ما هو الشيء<sup>(٢)</sup>، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان ،  
 أم لا يوجد ، كما وضع الآن القول<sup>(٣)</sup> ؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئاً على  
 شيء بالمتوسط ، فأما معنى ما هو<sup>(٤)</sup> ، هو خاصة<sup>(٥)</sup> ومحمول من طريق ما هو . وهذه  
 ١٥ قد تلزم ضرورة [ ٢٢٥ ب ] أن تنعكس بالتساوى : فإنه إن كانت <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup> <sup>(١٦)</sup> <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> <sup>(١٩)</sup> <sup>(٢٠)</sup> <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣٧١)</sup> <sup>(٣٧٢)</sup> <sup>(٣٧٣)</sup> <sup>(٣٧٤)</sup> <sup>(٣٧٥)</sup> <sup>(٣٧٦)</sup> <sup>(٣٧٧)</sup> <sup>(٣٧٨)</sup> <sup>(٣٧٩)</sup> <sup>(٣٨٠)</sup> <sup>(٣٨١)</sup> <sup>(٣٨٢)</sup> <sup>(٣٨٣)</sup> <sup>(٣٨٤)</sup> <sup>(٣٨٥)</sup> <sup>(٣٨٦)</sup> <sup>(٣٨٧)</sup> <sup>(٣٨٨)</sup> <sup>(٣٨٩)</sup> <sup>(٣٩٠)</sup> <sup>(٣٩١)</sup> <sup>(٣٩٢)</sup> <sup>(٣٩٣)</sup> <sup>(٣٩٤)</sup> <sup>(٣٩٥)</sup> <sup>(٣٩٦)</sup> <sup>(٣٩٧)</sup> <sup>(٣٩٨)</sup> <sup>(٣٩٩)</sup> <sup>(٤٠٠)</sup> <sup>(٤٠١)</sup> <sup>(٤٠٢)</sup> <sup>(٤٠٣)</sup> <sup>(٤٠٤)</sup> <sup>(٤٠٥)</sup> <sup>(٤٠٦)</sup> <sup>(٤٠٧)</sup> <sup>(٤٠٨)</sup> <sup>(٤٠٩)</sup> <sup>(٤١٠)</sup> <sup>(٤١١)</sup> <sup>(٤١٢)</sup> <sup>(٤١٣)</sup> <sup>(٤١٤)</sup> <sup>(٤١٥)</sup> <sup>(٤١٦)</sup> <sup>(٤١٧)</sup> <sup>(٤١٨)</sup> <sup>(٤١٩)</sup> <sup>(٤٢٠)</sup> <sup>(٤٢١)</sup> <sup>(٤٢٢)</sup> <sup>(٤٢٣)</sup> <sup>(٤٢٤)</sup> <sup>(٤٢٥)</sup> <sup>(٤٢٦)</sup> <sup>(٤٢٧)</sup> <sup>(٤٢٨)</sup> <sup>(٤٢٩)</sup> <sup>(٤٣٠)</sup> <sup>(٤٣١)</sup> <sup>(٤٣٢)</sup> <sup>(٤٣٣)</sup> <sup>(٤٣٤)</sup> <sup>(٤٣٥)</sup> <sup>(٤٣٦)</sup> <sup>(٤٣٧)</sup> <sup>(٤٣٨)</sup> <sup>(٤٣٩)</sup> <sup>(٤٤٠)</sup> <sup>(٤٤١)</sup> <sup>(٤٤٢)</sup> <sup>(٤٤٣)</sup> <sup>(٤٤٤)</sup> <sup>(٤٤٥)</sup> <sup>(٤٤٦)</sup> <sup>(٤٤٧)</sup> <sup>(٤٤٨)</sup> <sup>(٤٤٩)</sup> <sup>(٤٥٠)</sup> <sup>(٤٥١)</sup> <sup>(٤٥٢)</sup> <sup>(٤٥٣)</sup> <sup>(٤٥٤)</sup> <sup>(٤٥٥)</sup> <sup>(٤٥٦)</sup> <sup>(٤٥٧)</sup> <sup>(٤٥٨)</sup> <sup>(٤٥٩)</sup> <sup>(٤٦٠)</sup> <sup>(٤٦١)</sup> <sup>(٤٦٢)</sup> <sup>(٤٦٣)</sup> <sup>(٤٦٤)</sup> <sup>(٤٦٥)</sup> <sup>(٤٦٦)</sup> <sup>(٤٦٧)</sup> <sup>(٤٦٨)</sup> <sup>(٤٦٩)</sup> <sup>(٤٧٠)</sup> <sup>(٤٧١)</sup> <sup>(٤٧٢)</sup> <sup>(٤٧٣)</sup> <sup>(٤٧٤)</sup> <sup>(٤٧٥)</sup> <sup>(٤٧٦)</sup> <sup>(٤٧٧)</sup> <sup>(٤٧٨)</sup> <sup>(٤٧٩)</sup> <sup>(٤٨٠)</sup> <sup>(٤٨١)</sup> <sup>(٤٨٢)</sup> <sup>(٤٨٣)</sup> <sup>(٤٨٤)</sup> <sup>(٤٨٥)</sup> <sup>(٤٨٦)</sup> <sup>(٤٨٧)</sup> <sup>(٤٨٨)</sup> <sup>(٤٨٩)</sup> <sup>(٤٩٠)</sup> <sup>(٤٩١)</sup> <sup>(٤٩٢)</sup> <sup>(٤٩٣)</sup> <sup>(٤٩٤)</sup> <sup>(٤٩٥)</sup> <sup>(٤٩٦)</sup> <sup>(٤٩٧)</sup> <sup>(٤٩٨)</sup> <sup>(٤٩٩)</sup> <sup>(٥٠٠)</sup> <sup>(٥٠١)</sup> <sup>(٥٠٢)</sup> <sup>(٥٠٣)</sup> <sup>(٥٠٤)</sup> <sup>(٥٠٥)</sup> <sup>(٥٠٦)</sup> <sup>(٥٠٧)</sup> <sup>(٥٠٨)</sup> <sup>(٥٠٩)</sup> <sup>(٥١٠)</sup> <sup>(٥١١)</sup> <sup>(٥١٢)</sup> <sup>(٥١٣)</sup> <sup>(٥١٤)</sup> <sup>(٥١٥)</sup> <sup>(٥١٦)</sup> <sup>(٥١٧)</sup> <sup>(٥١٨)</sup> <sup>(٥١٩)</sup> <sup>(٥٢٠)</sup> <sup>(٥٢١)</sup> <sup>(٥٢٢)</sup> <sup>(٥٢٣)</sup> <sup>(٥٢٤)</sup> <sup>(٥٢٥)</sup> <sup>(٥٢٦)</sup> <sup>(٥٢٧)</sup> <sup>(٥٢٨)</sup> <sup>(٥٢٩)</sup> <sup>(٥٣٠)</sup> <sup>(٥٣١)</sup> <sup>(٥٣٢)</sup> <sup>(٥٣٣)</sup> <sup>(٥٣٤)</sup> <sup>(٥٣٥)</sup> <sup>(٥٣٦)</sup> <sup>(٥٣٧)</sup> <sup>(٥٣٨)</sup> <sup>(٥٣٩)</sup> <sup>(٥٤٠)</sup> <sup>(٥٤١)</sup> <sup>(٥٤٢)</sup> <sup>(٥٤٣)</sup> <sup>(٥٤٤)</sup> <sup>(٥٤٥)</sup> <sup>(٥٤٦)</sup> <sup>(٥٤٧)</sup> <sup>(٥٤٨)</sup> <sup>(٥٤٩)</sup> <sup>(٥٥٠)</sup> <sup>(٥٥١)</sup> <sup>(٥٥٢)</sup> <sup>(٥٥٣)</sup> <sup>(٥٥٤)</sup> <sup>(٥٥٥)</sup> <sup>(٥٥٦)</sup> <sup>(٥٥٧)</sup> <sup>(٥٥٨)</sup> <sup>(٥٥٩)</sup> <sup>(٥٦٠)</sup> <sup>(٥٦١)</sup> <sup>(٥٦٢)</sup> <sup>(٥٦٣)</sup> <sup>(٥٦٤)</sup> <sup>(٥٦٥)</sup> <sup>(٥٦٦)</sup> <sup>(٥٦٧)</sup> <sup>(٥٦٨)</sup> <sup>(٥٦٩)</sup> <sup>(٥٧٠)</sup> <sup>(٥٧١)</sup> <sup>(٥٧٢)</sup> <sup>(٥٧٣)</sup> <sup>(٥٧٤)</sup> <sup>(٥٧٥)</sup> <sup>(٥٧٦)</sup> <sup>(٥٧٧)</sup> <sup>(٥٧٨)</sup> <sup>(٥٧٩)</sup> <sup>(٥٨٠)</sup> <sup>(٥٨١)</sup> <sup>(٥٨٢)</sup> <sup>(٥٨٣)</sup> <sup>(٥٨٤)</sup> <sup>(٥٨٥)</sup> <sup>(٥٨٦)</sup> <sup>(٥٨٧)</sup> <sup>(٥٨٨)</sup> <sup>(٥٨٩)</sup> <sup>(٥٩٠)</sup> <sup>(٥٩١)</sup> <sup>(٥٩٢)</sup> <sup>(٥٩٣)</sup> <sup>(٥٩٤)</sup> <sup>(٥٩٥)</sup> <sup>(٥٩٦)</sup> <sup>(٥٩٧)</sup> <sup>(٥٩٨)</sup> <sup>(٥٩٩)</sup> <sup>(٦٠٠)</sup> <sup>(٦٠١)</sup> <sup>(٦٠٢)</sup> <sup>(٦٠٣)</sup> <sup>(٦٠٤)</sup> <sup>(٦٠٥)</sup> <sup>(٦٠٦)</sup> <sup>(٦٠٧)</sup> <sup>(٦٠٨)</sup> <sup>(٦٠٩)</sup> <sup>(٦١٠)</sup> <sup>(٦١١)</sup> <sup>(٦١٢)</sup> <sup>(٦١٣)</sup> <sup>(٦١٤)</sup> <sup>(٦١٥)</sup> <sup>(٦١٦)</sup> <sup>(٦١٧)</sup> <sup>(٦١٨)</sup> <sup>(٦١٩)</sup> <sup>(٦٢٠)</sup> <sup>(٦٢١)</sup> <sup>(٦٢٢)</sup> <sup>(٦٢٣)</sup> <sup>(٦٢٤)</sup> <sup>(٦٢٥)</sup> <sup>(٦٢٦)</sup> <sup>(٦٢٧)</sup> <sup>(٦٢٨)</sup> <sup>(٦٢٩)</sup> <sup>(٦٣٠)</sup> <sup>(٦٣١)</sup> <sup>(٦٣٢)</sup> <sup>(٦٣٣)</sup> <sup>(٦٣٤)</sup> <sup>(٦٣٥)</sup> <sup>(٦٣٦)</sup> <sup>(٦٣٧)</sup> <sup>(٦٣٨)</sup> <sup>(٦٣٩)</sup> <sup>(٦٤٠)</sup> <sup>(٦٤١)</sup> <sup>(٦٤٢)</sup> <sup>(٦٤٣)</sup> <sup>(٦٤٤)</sup> <sup>(٦٤٥)</sup> <sup>(٦٤٦)</sup> <sup>(٦٤٧)</sup> <sup>(٦٤٨)</sup> <sup>(٦٤٩)</sup> <sup>(٦٥٠)</sup> <sup>(٦٥١)</sup> <sup>(٦٥٢)</sup> <sup>(٦٥٣)</sup> <sup>(٦٥٤)</sup> <sup>(٦٥٥)</sup> <sup>(٦٥٦)</sup> <sup>(٦٥٧)</sup> <sup>(٦٥٨)</sup> <sup>(٦٥٩)</sup> <sup>(٦٦٠)</sup> <sup>(٦٦١)</sup> <sup>(٦٦٢)</sup> <sup>(٦٦٣)</sup> <sup>(٦٦٤)</sup> <sup>(٦٦٥)</sup> <sup>(٦٦٦)</sup> <sup>(٦٦٧)</sup> <sup>(٦٦٨)</sup> <sup>(٦٦٩)</sup> <sup>(٦٧٠)</sup> <sup>(٦٧١)</sup> <sup>(٦٧٢)</sup> <sup>(٦٧٣)</sup> <sup>(٦٧٤)</sup> <sup>(٦٧٥)</sup> <sup>(٦٧٦)</sup> <sup>(٦٧٧)</sup> <sup>(٦٧٨)</sup> <sup>(٦٧٩)</sup> <sup>(٦٨٠)</sup> <sup>(٦٨١)</sup> <sup>(٦٨٢)</sup> <sup>(٦٨٣)</sup> <sup>(٦٨٤)</sup> <sup>(٦٨٥)</sup> <sup>(٦٨٦)</sup> <sup>(٦٨٧)</sup> <sup>(٦٨٨)</sup> <sup>(٦٨٩)</sup> <sup>(٦٩٠)</sup> <sup>(٦٩١)</sup> <sup>(٦٩٢)</sup> <sup>(٦٩٣)</sup> <sup>(٦٩٤)</sup> <sup>(٦٩٥)</sup> <sup>(٦٩٦)</sup> <sup>(٦٩٧)</sup> <sup>(٦٩٨)</sup> <sup>(٦٩٩)</sup> <sup>(٧٠٠)</sup> <sup>(٧٠١)</sup> <sup>(٧٠٢)</sup> <sup>(٧٠٣)</sup> <sup>(٧٠٤)</sup> <sup>(٧٠٥)</sup> <sup>(٧٠٦)</sup> <sup>(٧٠٧)</sup> <sup>(٧٠٨)</sup> <sup>(٧٠٩)</sup> <sup>(٧١٠)</sup> <sup>(٧١١)</sup> <sup>(٧١٢)</sup> <sup>(٧١٣)</sup> <sup>(٧١٤)</sup> <sup>(٧١٥)</sup> <sup>(٧١٦)</sup> <sup>(٧١٧)</sup> <sup>(٧١٨)</sup> <sup>(٧١٩)</sup> <sup>(٧٢٠)</sup> <sup>(٧٢١)</sup> <sup>(٧٢٢)</sup> <sup>(٧٢٣)</sup> <sup>(٧٢٤)</sup> <sup>(٧٢٥)</sup> <sup>(٧٢٦)</sup> <sup>(٧٢٧)</sup> <sup>(٧٢٨)</sup> <sup>(٧٢٩)</sup> <sup>(٧٣٠)</sup> <sup>(٧٣١)</sup> <sup>(٧٣٢)</sup> <sup>(٧٣٣)</sup> <sup>(٧٣٤)</sup> <sup>(٧٣٥)</sup> <sup>(٧٣٦)</sup> <sup>(٧٣٧)</sup> <sup>(٧٣٨)</sup> <sup>(٧٣٩)</sup> <sup>(٧٤٠)</sup> <sup>(٧٤١)</sup> <sup>(٧٤٢)</sup> <sup>(٧٤٣)</sup> <sup>(٧٤٤)</sup> <sup>(٧٤٥)</sup> <sup>(٧٤٦)</sup> <sup>(٧٤٧)</sup> <sup>(٧٤٨)</sup> <sup>(٧٤٩)</sup> <sup>(٧٥٠)</sup> <sup>(٧٥١)</sup> <sup>(٧٥٢)</sup> <sup>(٧٥٣)</sup> <sup>(٧٥٤)</sup> <sup>(٧٥٥)</sup> <sup>(٧٥٦)</sup> <sup>(٧٥٧)</sup> <sup>(٧٥٨)</sup> <sup>(٧٥٩)</sup> <sup>(٧٦٠)</sup> <sup>(٧٦١)</sup> <sup>(٧٦٢)</sup> <sup>(٧٦٣)</sup> <sup>(٧٦٤)</sup> <sup>(٧٦٥)</sup> <sup>(٧٦٦)</sup> <sup>(٧٦٧)</sup> <sup>(٧٦٨)</sup> <sup>(٧٦٩)</sup> <sup>(٧٧٠)</sup> <sup>(٧٧١)</sup> <sup>(٧٧٢)</sup> <sup>(٧٧٣)</sup> <sup>(٧٧٤)</sup> <sup>(٧٧٥)</sup> <sup>(٧٧٦)</sup> <sup>(٧٧٧)</sup> <sup>(٧٧٨)</sup> <sup>(٧٧٩)</sup> <sup>(٧٨٠)</sup> <sup>(٧٨١)</sup> <sup>(٧٨٢)</sup> <sup>(٧٨٣)</sup> <sup>(٧٨٤)</sup> <sup>(٧٨٥)</sup> <sup>(٧٨٦)</sup> <sup>(٧٨٧)</sup> <sup>(٧٨٨)</sup> <sup>(٧٨٩)</sup> <sup>(٧٩٠)</sup> <sup>(٧٩١)</sup> <sup>(٧٩٢)</sup> <sup>(٧٩٣)</sup> <sup>(٧٩٤)</sup> <sup>(٧٩٥)</sup> <sup>(٧٩٦)</sup> <sup>(٧٩٧)</sup> <sup>(٧٩٨)</sup> <sup>(٧٩٩)</sup> <sup>(٨٠٠)</sup> <sup>(٨٠١)</sup> <sup>(٨٠٢)</sup> <sup>(٨٠٣)</sup> <sup>(٨٠٤)</sup> <sup>(٨٠٥)</sup> <sup>(٨٠٦)</sup> <sup>(٨٠٧)</sup> <sup>(٨٠٨)</sup> <sup>(٨٠٩)</sup> <sup>(٨١٠)</sup> <sup>(٨١١)</sup> <sup>(٨١٢)</sup> <sup>(٨١٣)</sup> <sup>(٨١٤)</sup> <sup>(٨١٥)</sup> <sup>(٨١٦)</sup> <sup>(٨١٧)</sup> <sup>(٨١٨)</sup> <sup>(٨١٩)</sup> <sup>(٨٢٠)</sup> <sup>(٨٢١)</sup> <sup>(٨٢٢)</sup> <sup>(٨٢٣)</sup> <sup>(٨٢٤)</sup> <sup>(٨٢٥)</sup> <sup>(٨٢٦)</sup> <sup>(٨٢٧)</sup> <sup>(٨٢٨)</sup> <sup>(٨٢٩)</sup> <sup>(٨٣٠)</sup> <sup>(٨٣١)</sup> <sup>(٨٣٢)</sup> <sup>(٨٣٣)</sup> <sup>(٨٣٤)</sup> <sup>(٨٣٥)</sup> <sup>(٨٣٦)</sup> <sup>(٨٣٧)</sup> <sup>(٨٣٨)</sup> <sup>(٨٣٩)</sup> <sup>(٨٤٠)</sup> <sup>(٨٤١)</sup> <sup>(٨٤٢)</sup> <sup>(٨٤٣)</sup> <sup>(٨٤٤)</sup> <sup>(٨٤٥)</sup> <sup>(٨٤٦)</sup> <sup>(٨٤٧)</sup> <sup>(٨٤٨)</sup> <sup>(٨٤٩)</sup> <sup>(٨٥٠)</sup> <sup>(٨٥١)</sup> <sup>(٨٥٢)</sup> <sup>(٨٥٣)</sup> <sup>(٨٥٤)</sup> <sup>(٨٥٥)</sup> <sup>(٨٥٦)</sup> <sup>(٨٥٧)</sup> <sup>(٨٥٨)</sup> <sup>(٨٥٩)</sup> <sup>(٨٦٠)</sup> <sup>(٨٦١)</sup> <sup>(٨٦٢)</sup> <sup>(٨٦٣)</sup> <sup>(٨٦٤)</sup> <sup>(٨٦٥)</sup> <sup>(٨٦٦)</sup> <sup>(٨٦٧)</sup> <sup>(٨٦٨)</sup> <sup>(٨٦٩)</sup> <sup>(٨٧٠)</sup> <sup>(٨٧١)</sup> <sup>(٨٧٢)</sup> <sup>(٨٧٣)</sup> <sup>(٨٧٤)</sup> <sup>(٨٧٥)</sup> <sup>(٨٧٦)</sup> <sup>(٨٧٧)</sup> <sup>(٨٧٨)</sup> <sup>(٨٧٩)</sup> <sup>(٨٨٠)</sup> <sup>(٨٨١)</sup> <sup>(٨٨٢)</sup> <sup>(٨٨٣)</sup> <sup>(٨٨٤)</sup> <sup>(٨٨٥)</sup> <sup>(٨٨٦)</sup> <sup>(٨٨٧)</sup> <sup>(٨٨٨)</sup> <sup>(٨٨٩)</sup> <sup>(٨٩٠)</sup> <sup>(٨٩١)</sup> <sup>(٨٩٢)</sup> <sup>(٨٩٣)</sup> <sup>(٨٩٤)</sup> <sup>(٨٩٥)</sup> <sup>(٨٩٦)</sup> <sup>(٨٩٧)</sup> <sup>(٨٩٨)</sup> <sup>(٨٩٩)</sup> <sup>(٩٠٠)</sup> <sup>(٩٠١)</sup> <sup>(٩٠٢)</sup> <sup>(٩٠٣)</sup> <sup>(٩٠٤)</sup> <sup>(٩٠٥)</sup> <sup>(٩٠٦)</sup> <sup>(٩٠٧)</sup> <sup>(٩٠٨)</sup> <sup>(٩٠٩)</sup> <sup>(٩١٠)</sup> <sup>(٩١١)</sup> <sup>(٩١٢)</sup> <sup>(٩١٣)</sup> <sup>(٩١٤)</sup> <sup>(٩١٥)</sup> <sup>(٩١٦)</sup> <sup>(٩١٧)</sup> <sup>(٩١٨)</sup> <sup>(٩١٩)</sup> <sup>(٩٢٠)</sup> <sup>(٩٢١)</sup> <sup>(٩٢٢)</sup> <sup>(٩٢٣)</sup> <sup>(٩٢٤)</sup> <sup>(٩٢٥)</sup> <sup>(٩٢٦)</sup> <sup>(٩٢٧)</sup> <sup>(٩٢٨)</sup> <sup>(٩٢٩)</sup> <sup>(٩٣٠)</sup> <sup>(٩٣١)</sup> <sup>(٩٣٢)</sup> <sup>(٩٣٣)</sup> <sup>(٩٣٤)</sup> <sup>(٩٣٥)</sup> <sup>(٩٣٦)</sup> <sup>(٩٣٧)</sup> <sup>(٩٣٨)</sup> <sup>(٩٣٩)</sup> <sup>(٩٤٠)</sup> <sup>(٩٤١)</sup> <sup>(٩٤٢)</sup> <sup>(٩٤٣)</sup> <sup>(٩٤٤)</sup> <sup>(٩٤٥)</sup> <sup>(٩٤٦)</sup> <sup>(٩٤٧)</sup> <sup>(٩٤٨)</sup> <sup>(٩٤٩)</sup> <sup>(٩٥٠)</sup> <sup>(٩٥١)</sup> <sup>(٩٥٢)</sup> <sup>(٩٥٣)</sup> <sup>(٩٥٤)</sup> <sup>(٩٥٥)</sup> <sup>(٩٥٦)</sup> <sup>(٩٥٧)</sup> <sup>(٩٥٨)</sup> <sup>(٩٥٩)</sup> <sup>(٩٦٠)</sup> <sup>(٩٦١)</sup> <sup>(٩٦٢)</sup> <sup>(٩٦٣)</sup> <sup>(٩٦٤)</sup> <sup>(٩٦٥)</sup> <sup>(٩٦٦)</sup> <sup>(٩٦٧)</sup> <sup>(٩٦٨)</sup> <sup>(٩٦٩)</sup> <sup>(٩٧٠)</sup> <sup>(٩٧١)</sup> <sup>(٩٧٢)</sup> <sup>(٩٧٣)</sup> <sup>(٩٧٤)</sup> <sup>(٩٧٥)</sup> <sup>(٩٧٦)</sup> <sup>(٩٧٧)</sup> <sup>(٩٧٨)</sup> <sup>(٩٧٩)</sup> <sup>(٩٨٠)</sup> <sup>(٩٨١)</sup> <sup>(٩٨٢)</sup> <sup>(٩٨٣)</sup> <sup>(٩٨٤)</sup> <sup>(٩٨٥)</sup> <sup>(٩٨٦)</sup> <sup>(٩٨٧)</sup> <sup>(٩٨٨)</sup> <sup>(٩٨٩)</sup> <sup>(٩٩٠)</sup> <sup>(٩٩١)</sup> <sup>(٩٩٢)</sup> <sup>(٩٩٣)</sup> <sup>(٩٩٤)</sup> <sup>(٩٩٥)</sup> <sup>(٩٩٦)</sup> <sup>(٩٩٧)</sup> <sup>(٩٩٨)</sup> <sup>(٩٩٩)</sup> <sup>(١٠٠٠)</sup> <sup>(١٠٠١)</sup> <sup>(١٠٠٢)</sup> <sup>(١٠٠٣)</sup> <sup>(١٠٠٤)</sup> <sup>(١٠٠٥)</sup> <sup>(١٠٠٦)</sup> <sup>(١٠٠٧)</sup> <sup>(١٠٠٨)</sup> <sup>(١٠٠٩)</sup> <sup>(١٠١٠)</sup> <sup>(١٠١١)</sup> <sup>(١٠١٢)</sup> <sup>(١٠١٣)</sup> <sup>(١٠١٤)</sup> <sup>(١٠١٥)</sup> <sup>(١٠١٦)</sup> <sup>(١٠١٧)</sup> <sup>(١٠١٨)</sup> <sup>(١٠١٩)</sup> <sup>(١٠٢٠)</sup> <sup>(١٠٢١)</sup> <sup>(١٠٢٢)</sup> <sup>(١٠٢٣)</sup> <



وبالجملة، إن وجد البرهان على ماهو الإنسان : فليكن  $\alpha$  الإنسان ؛  
ولتكن  $\beta$  — وهى معنى ماهو — حيوانا ذا رجلين كان ذلك أو كان شيئا آخر.  
فإن انقاس هذا، فقد يلزم ضرورة أن تكون  $\alpha$  محمولة على كل  $\beta$  ويكون هذا  
قولاً آخر متوسطاً . فيكون إذاً هذا أيضاً معنى ما هو الإنسان . فإذاً إنما  
يأخذ ما يجب أن يبينه أخذاً . وذلك أن  $\beta$  أيضاً هى معنى ماهو الإنسان .  
وقد يجب أن نتأمل فى المقدمتين جميعا الحدود الأول غير ذوات الوسط ،  
إذ كان بهذا خاصةً يتبين ويظهر ما يقوله . فالذين يثبتون ما هى النفس  
أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر — أى شيء كان من الأشياء الموجودة  
ربما يرجع بالتساوى — فقد يصادرون على المطلوب الأول — مثل أن  
يوجب الإنسان أن النفس هى ما هو علة الحياة لذاته ، وهذا هو عدد  
محرك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة [٢٢٦ أ] أن نصادر على أن النفس  
هى عدد محرك لذاته . وتكون مصادرتة لهذا على أنه هو معنى واحد  
بعينه . وذلك أن ليس إن كانت  $\alpha$  لازمة لـ  $\beta$  ، وهذه لـ  $\gamma$  ، تكون  $\alpha$  لـ  $\gamma$   
معنى ما هو والوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛  
ولا إن كانت  $\alpha$  فى ذلك الشيء ومحمولة أيضاً على كل  $\beta$  . وذلك أن ما هو<sup>(٣)</sup>  
موجود حيوانا قد يحمل على ما هو موجود إنسانا ( فإنه حق أن يقال إن

٣٠

٣٥

٣١

٥

(١) ف بالأخر : أوساط . (٢) ف : أى جوهر .

(٣) ف : أى جوهرية .

(٤) ف : أى معنى الحيوان .



كل ما هو موجود إنسانا هو موجود حيوانا ، كما أنه كل إنسان أيضا هو  
 (١)  
 حيوان ، ولكن ليس بهذا النحو على أنهما شيء واحد . فإذا إن لم تأخذ هكذا  
 لم يُقَسَّ عليه أن <sup>(٢)</sup> موجودة لـ <sup>(٣)</sup> ما هي والوجود لها ونفس الجوهر .  
 ١٠ فإن أخذ ذلك فيكون قد أخذ معنى ما هي <sup>(٣)</sup> والوجود لها أولا . فليس إنما  
 يتبين إذا بيانا إذ كان ما يصادر على المطلوب الأول .

٥

< الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

وأيضا ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال  
 (٤)  
 بالعكس نقيس ، إذ كان يلزم ضرورة في وضع من المواضع أن يكون ذلك  
 (٥) (٦) (٧)  
 الأمر موجودا بوجود أشياء ما . لكن كما أنه ولا الذي يستقرى بين بيانا ،  
 (٨) (٨)  
 كذلك ولا الذي يقيس ، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلم أنها موجودة ،  
 ١٥ لكن إنما يلزم ضرورة إذا كانت تلك موجودة ، فإن لم يصحح بها ذاك الذي  
 (٣)  
 يجب . < فيسأل مثلاً > : أترى الإنسان هو حيوان أو غير متنفس ، ثم يأخذ  
 أنه حيوان أخذاً وليس يقيس ذلك قياسا . وأيضا كل حيوان إما أن يكون  
 ماشيا أو ساجحا ، ويأخذ أنه ماشٍ <sup>(٩)</sup> . — والقول بأن الإنسان هو هذه الجملة <sup>(١٠)</sup>  
 ٢٠

- 
- (١) ش : الذي نذكره . (٢) فيكون قد : تأكلت حروفها . (٣) تأكلت  
 حروفها . (٤) ف : أى لا يكون منها قياس . (٥) ف : المبين .  
 (٦) ف : أى الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف .  
 (٨) ش : المعلم عليه ليس هو في السرياني ، وهو مع ذاك لا يحتاج إليه ، وأطلق أبا بشر  
 بيتها في نقله . (٩) ص : ماشي . (١٠) ش : أى حيوان مشاء ذو رجلين .



ليس هو لازماً من الاضطرار للتي قيلت ، لكن إنما يأخذ هذا أخذا .  
ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا بأشياء كثيرة<sup>(٢)</sup> أو بأشياء يسيرة ، إذ كان  
[ ٢٢٦ ب ] المعنى واحداً بعينه . وهذا ليس هو قياساً .

وقد ينتفع به أيضاً الذين يستعملون هذا المأخذ في الأشياء أيضاً التي  
يمكن أن تتقاس . فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه الجملة على الإنسان ،  
إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضا  
ما المانع من أن يراد شيء ما<sup>(٤)</sup> أو يترك شيء<sup>(٥)</sup> أو يتجاوز الجوهر<sup>(٦)</sup> ؟ — فهذه  
قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح بأن يؤخذ الأشياء المحمولة  
بما هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك  
< أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا ينقص  
< شيء > . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ غير متجزئ<sup>(٨)</sup> . —

(١) ف : الذى ذكره .

(٢) ش : أى بأن يتبدى من الجوهر ويتحدد إلى المائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) شه : أى أن يزيد المقسم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بقسمة الفصول الذاتية .

(٧) شه : أى أنه قد يمكن أن يحترس من هذه الأغلوطات الثلاثة التي قد ذكرها في القسمة .

(٨) شه : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الانسان ناطق ، وقسم

الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فانه إذا بلغ في قسمته إلى المائت بعد  
أن يضيف إلى المائت الحى الناطق ، فانه لا يجزأ المائت المضاف إليه حى ناطق .



غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعلمه أن يكون يكسب علما بنحو  
 آخر . وهذا غير مُنكَرٍ بوجه من الوجوه ، وذلك أنه ولا الذي يستقرى لعلمه  
 أن يبين بيانا ، غير أنه قد يعرف الشيء تعريفا . وأما قياس فليس يأتي به  
 الذي يقول الحد في القسمة . فكما أن في النتائج التي بلا أوساط إن قال  
 إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء  
 قد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا في الحدود التي تكون بطريق  
 القسمة ما هو الإنسان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذورجلين ، بلا  
 أجنحة . لم ذلك ؟ في واحدة واحدة من الزيادات . وذلك أنه يخبر ويبيّن

(١) شه : ليس هذا في السرياني . (٢) تحتها : يتلوا . (٣) ف : بالأحرى : من .  
 (٤) شه : قال الشيخ ، رضوان الله عليه ، : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا  
 أورد إنسان من الناس نتيجة المحمول فيها موجود لأقول الموضوعات له يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى  
 السبب ، كذلك أيضا في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل :  
 لم ذلك ؟ فيعطى السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو في أن يزيد حداً أوسط يتم به قياس على أن  
 الأكبر موجود للأصغر ، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل في المثل : لم أخذت أن  
 الإنسان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نغلط  
 فنظّر أن هذا هو وسط قياس هذه حكايته : الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان ؛  
 وكل ما ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسان إذن حيوان . وذلك أن  
 ليس المقسمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت  
 الحيوان . والشيء ليس يتبين بما هو مثله في الظهور . — فهذا هو الغرض في هذا الفصل .

(٥) شه : قال : يريد بذلك المحمولات التي توجد لأقول الموضوعات لها ، مثل مساواة  
 الزوايا الثلاث من المثلث لقائمتين .  
 (٦) ف : أى الفصول .



بالقسمة على ما يظن فيقول من أجل أن الكل<sup>(١)</sup> إما أن يكون مائتا ، وإما غير مائتا . وكل قول هذه حاله هو حد<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة [ ١٢٢٧ ] غير أن الحد لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطى >

أفترى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول الموضوعية أن معنى ما هو الشيء والوجود له في ذاته هو الذى من خواص تحمل من طريق ما هو ، وهذه الأشياء مثلا هى وحدها فقط من طريق ما هو ، والكل هو خاصة ؟ فهذه إذا هى معنى الوجود لذلك . — فنقول : إن هذا القول أيضا قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط<sup>(٣)</sup> .

وأيضا كما أنه ولا فى القياس يؤخذ ما هو معنى القياس (إذ كانت المقدمات التى منها يكون القياس هى دائما<sup>(٤)</sup> كلاً وجزءاً) ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له فى ذاته يجب أن يكون فى القياس ، لكن يكون موجودا إذا كانت هذه<sup>(٥)</sup>

(١) ف : يعنى كل حيوان . (٢) ف : بالأحر : فى السريانى : وكل قول كهذا ليس هو حدا . (٣) ش : أى أن القياس إنما يكون بحد أوسط ، والحد الأوسط المأخوذ فى هذا القياس هو حد للشيء . مقربه . (٤) ش : أى : كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياسا أن زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، لا نأخذ معنى القياس ، أى حده ، ونصيره مقدمة فى القياس ، كذلك ولا معنى الوجود فى ذاته . (٥) ف : أى القياس .



- ١٥ موضوعة ناحية. <sup>(١)</sup> ويعاند بهذا من تشكك وامترى أن الذى أتى به هو قياس  
أو لا، ويقال إنه قد كان القياس هذا، <sup>(٢)</sup> فيناقض بذلك القائل بأنه لم نقس  
على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته. ويقال: بلى لعمرى! وذلك  
أن هذا هو الذى كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه.  
فإذا قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما  
الوجود له في نفسه. — لكن لعله أن يبين بالشرطة — أعنى بالأصل الموضوع،  
٢٠ مثال ذلك: إن كان معنى الوجود للشيء هو أنه للنفس والمختلف <sup>(٣)</sup>، فالمعنى  
لضده هو أنه لضده. وهذا في جميع الأشياء التى يوجد لها شيء مضاد.  
فالخير مضاد للشر، والمنقسم للامتنع. فالوجود إذا للغير هو أنه لغير  
المنقسم. <sup>(٤)</sup> فإن هاهنا أيضا إنما يبين الأمر عندما يأخذ معنى ما هو والوجود  
٢٥ له في نفسه، وأن يقتضب شيئا آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له  
في نفسه. <sup>(٥)</sup> ليكن <sup>(٦)</sup>، إذ كان في البرهان أيضا قد يؤخذ أن هذا على هذا.  
غير أنه ليس هو هو بعينه، ولا أيضا ذلك الأمر بعينه الذى القول عليه  
ومنعكس بالتساوى [ ٢٢٧ ب ] والشك نحو كليهما.

- (١) ف: أى بحد القياس. (٢) ش: من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية  
لقائمتين. (٣) ف: أم لا. (٤) ف: أى: قول إذا وضعت فيه أشياء  
أكثر من واحد وبأى الحد. (٥) ف: ليس هذا في السرياني، ولا يحتاج إليه هنا.  
(٦) ش: أى عند ما يؤخذ حد شيء آخر مسلم. (٧) عند هذا الموضع بالهامش:  
أى هو مطلق أن يأخذ أن شيئا على شيء، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذى يقصد إلى  
تبينه يأخذه بعينه مقدمة. (٨) ف: ليسلم.



أعنى الذى يبين بطريق القسمة ، والذى يقيس بهذا النحو هو شَكُّ  
 واحدٌ بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيوانا مشاءا ذا رجلين ،  
 لا حيوانا ومشاءا . وذلك أنه ليس ولا شئ واحدًا من الأشياء المأخوذة<sup>(٢)</sup>  
 يلزم ضرورةً أن يكون فيه ذلك المحمول ، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد<sup>(٣)</sup>  
 بعينه — هو موسيقوس وغرماطيقوس<sup>(٤)</sup> .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فعلى أى جهة يبين الجوهر ، عند ما يفصل ويحدد ، معنى ما هو  
 موجود ؟ وذلك أن ليس فعله كفعل الذى يبين من الأشياء المقرَّبها :  
 أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شئ آخر  
 موجوداً ، إذ كان هذا هو برهانا . ولا أيضا فعله كفعل من يستقرئ  
 الأشياء الجزئية ، من قِبَل أنها ظاهرة ، على أن جميعها هى على هذه الحال<sup>(٥)</sup>  
 من قِبَل أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف ذلك ؛ وذلك أنه ليس إنما<sup>(٦)</sup>  
 يبين ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجه آخر  
 يبقى ؟ وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصبع .

وأیضا فكيف يبين معنى ما هو ؟ فإنه قد يلزم الذى يعلم ما هو الإنسان  
 أو شيئا آخر — أى شئ كان — أن يعلم أيضا أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أى بالقياس من الشرطى . (٢) ص : واحد .  
 (٣) ف : أى الجملة . (٤) ف : نحوى . (٥) ف : أى ولا واحد  
 من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أى المستقرئ .



(١)  
ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو . لكن إذا قلت :  
عترائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما < ما > هو عترائيل  
فلا يمكن أن يعلم .

فإن كان إذاً يبين ماهو فهو يبين أيضا بقول واحد به < يينه > أنه  
موجود ، وكيف هو ، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى  
١٠ ماهو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضا إنما يقول إنه يلزم  
أن يبين أنه موجود لكل ماهو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا .  
وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا لشيء من الأشياء ، إذ كان الموجود ليس هو  
جنسا . فالبرهان إذاً يكون على أنه موجود . وهذا هو الذى تجرى عليه الآن  
العلوم . وذلك أن المهندس إنما يقتضِب اقتضاها [ ١٢٢٨ ] على ماذا يدل  
١٥ المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهانا . فما الذى يبين إذاً الذى بحده ماهو ،  
لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ماهو ، ليس يعلم أنه موجود ، لكن ذلك  
غير ممكن .

(٢)  
وظاهر أيضا فى ضروب الحدود التى لا يبين بها من يحدُّ أنه موجود .  
(٣)  
وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئاً متساوياً من وسطه ، إلا أنه ليس يخبر لم هو  
٢٠ (٤)

(١) ف : أنه . (٢) ش : أى الحدود التى تورد لأشياء ما فلا يتبين بإيرادها  
أن الشيء موجود . (٣) ش : أى شكل مسطح فى داخله نقطة كل الخطوط الخارجة  
منها إلى الخط المحيط متساوية (ص : متساويا) . (٤) ش : أى أن هذا الحد ليس  
أن الدائرة موجودة ، ولا فيه جهة تضطر أن تكون حد الدائرة .



كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هذا المعنى . وذلك أنه لفائِلُ أن يقول إن هذا المعنى هو الجبَلُ من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس تُعرَّفَ الحدودُ أنه <sup>(١)</sup> قد يمكن أن يوجد ما خبر به . ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي <sup>(٢)</sup> عبروا عنه ، لكنه مطلق دائما أن يقال لم هو . فإن كان إذا الذي يحد بين <sup>(٣)</sup> بيانا إقما ماهو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلا لما هو قد يكون <sup>(٤)</sup> الحد قولاً دلالة دلالة الاسم بعينها . لكن هذا شنع : أما أولاً فمن قبل <sup>(٥)</sup> أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولأشياء ليست موجودة أيضا . وذلك <sup>(٦)</sup> أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام <sup>(٧)</sup> حدودا ، إذ كان قد يوضع اسم لأي كلمة كانت ، فيؤخذ إذن أباجفيا <sup>(٨)</sup> أنا نلفظ ونتكلم بالحدود ، ويكون ايلياس حداً . وأيضا ولا برهان واحداً يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء . فإذاً ولا الحدود أيضا تعرف هذا .

٢٥

٣٠

فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه ، <sup>(٩)</sup> ولا أيضا القياس والحد لشيء واحد بعينه . ومع هذه أن الحد لا يبين بيانا

٣٥

- (١) ش : أى حد الدائرة . (٢) ف : أى المحدود .  
 (٣) ف : أى للتشكك . (٤) ف : أى هذا الحد لهذا المحدود .  
 (٥) ف : ألبتة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .  
 (٧) ف : ذوات ، وفوقها : أى ليست ذوات قائمة . (٨) راجع الجزء الأول ص ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ؛ وفي الأصل اليوناني : « كل ما نقوله سيكون حداً » . واييلياس هي الإلياذة هوميروس . (٩) بالهامش عندهذا الموضع : قال الشيخ : لا سبيل إلى أن يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين ؛ والحد — إذ هو دال على ماهية المحدود — لا يمكن أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يتبين الحد بالقياس .



ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضاً الى أن يعلم معنى ما هو ، لا بالحد ولا بالبرهان أيضاً .<sup>(٢)</sup>

٨

< الصلة بين الحد والبرهان >

وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذى قيل من هذه الأقاويل قولاً<sup>(١)</sup> حسناً ، وما الذى لم يحسن فى القول فيه ؛ وما هو الحد [ ٢٢٨ ب ] ؟ ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أوجد له البرهان أو الحد ، أو ليس يوجد له ألبتة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والعلم بعلة ما هو هما كما قلنا شيئاً واحداً بعينه ، والجهة فى هذا هى أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما أن يكون هو هو بعينه ، أو مختلفاً ، أو مبرهنًا ، أو غير مبرهن ؛ فإن كان إذن<sup>(٢)</sup> آخر ومختلفاً ويمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين فى الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذى تبين هو كلياً وإيجاباً . فالضرب<sup>(٣)</sup> الواحد هو هذا الذى اعتبر الآن : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شيء آخر .<sup>(٤)</sup> وذلك أن الأشياء التى هى ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتى<sup>(٥)</sup>

(١) ف : أى بالبرهان . (٢) كتب قارى هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .

(٣) ف : أهيب فيه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) ش : أبو بشر : يعنى أنه قد بينا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هى العلة الموجبة لماهية الشيء . (٦) ش : أى : إما أن يكون السبب وماهية الشيء واحداً بعينه .

(٧) ف : أى : سوى ما هو سببه . (٨) ش : الذى قد ذكره فى الفصل الذى

قبل هذا . (٩) ص : كلي وإيجاب . (١٠) ش : أى والسبب فى أنه لا يكون

على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدًا . (١١) ف : أى الأكبر للأصغر .



بين الخواص خاصة . فإذا أما احدهما فيتبين<sup>(١)</sup> ، وأما الآخر من الأشياء التي<sup>(٢)</sup>  
هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبين لأمر واحد بعينه .

أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرناه فيما تقدم ، غير أنه  
قياس منطقي . وأما على أي وجه يمكن ، فنحن نخبرون بذلك بأن نعود من<sup>(٣)</sup>  
الرأس إلى أول الأمر ، نقول : كما أننا نطلب لم هو عندما < نعرفه ، لكن >  
كثيرا ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لم هو ، قبل<sup>(٤)</sup>  
أن نتعرف أنه موجود ، وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما هو الشيء  
والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن  
نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود ، فمعنى أنه موجود قد يحصل لنا<sup>(٥)</sup>  
أحيانا بطريق العرض ، وأحيانا من حيث يوجد معنا شيء من الأمر —  
مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السحاب ، وأن الكسوف فقد ما للنور ،  
وأن الإنسان حيوان ، وأن النفس الشيء المحرك ذاته . بجميع الأشياء التي

(١) شه : أي الأصغر إذا كان الوسط موجودا (ص : موجود) له . — وفي تعليق  
قارئ : الذي مر . (٢) شه : قال في هذا إنه بحسب وضع الواضع ، لا أنه  
بالحقيقة قياس . (٣) ف : أي في أن يتصحح الحد من البرهان .  
(٤) شه : إنما قال « كثيرا » لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود  
إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف .  
(٥) شه : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن < يكون > المقياس :  
لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز ، مثل غيم .



- ٢٥      تُعَلِّمُ بطريق العَرَضِ قد يلزم ألا تكون موجودة [ ١٢٢٩ ] عندنا في باب ما هو، إذ كما لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ما هو — فيما ليس هو حاصلاً عندنا أنه موجود — ليس هو ولا طلباً . فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل . فإذا كما أن لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود . — فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود : ليكن أولاً هكذا : فليكن الكسوف ما عليه أ ، وليكن القمر ما عليه ح ، وليكن سَتَرُهُ الأرض ما عليه ب . فالطلب : أترى يقبل الكسوف أولاً، هو الطلب من أمر ب : أموجوده هي أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة ؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن ذلك موجود أو أى جزء من جزئى التقيض توجد علة .
- ٣٠      أترى العلة في أن له زاويتين قائمتين، أم على أن ليس له ؟ فإذا وقفنا على أنه موجود، فإننا نعلم معاً لم هو إن كان وجوده بالحد الأوسط . وإن لم يكن، فإنما نعلم أنه موجود . وأما لم هو، فلا . فليكن القمر ب ، وليكن الكسوف أ ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء، ما عليه ب . فإن كانت ب موجودة [ لـ ح ]، أعنى أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط، وألـ لهذه
- ٣٥      أعنى أنه ينكشف . أما أنه ينكشف فهو معلوم ، وأما لم ينكشف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود أ لـ ح معلوم، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هي ب ؟ أترى
- ٣٩٣



هى استتار أم انقلاب القمر، أم الانطفاء؟ وهذا هو قول أحد الطرفين —  
 مثال ذلك فى هذه لـ ١. وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض.  
 ما هو الرعد؟ — انطفاء النار التى هى فى السحاب . لِمَ تُرْعَد؟ — لأن النار  
 تنطفئ فى السحاب . فليكن السحاب حـ ؛ وليكن الرعد آ ؛ وليكن انطفاء  
 النار ب [٢٢٩ ب] ، فبـ موجودة لـ حـ ، أى للسحاب (٢) . وذلك أنه قد  
 تنطفئ النار فيه (٣) . و١ — وهى الصوت — موجودة لهذه . وبـ هى قول ١ ،  
 وهو الطرف الأول . فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر، فقد يكون ذاك  
 من الأقاويل التى هى باقية (٤) .

أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما، فقد خبرنا به ؛ فإذا القياس  
 على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضا ، غير أنه قد يكون ظاهرا  
 بالقياس والبرهان . ولذلك لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء  
 التى توجد لها علة أخرى بلا برهان . ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه، كما  
 خبرنا فى شكوكنا .

٩

< لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

وقد يوجد لبعض الأشياء علة هى شئ آخر ، ول بعضها لا يوجد .  
 فمن البين أن الأشياء أيضا التى لها ما هو : بعضها لا وسط لها وهى  
 (١) شه : قال الشيخ : قد يجوز أن يكون ذهب فى ذلك إلى ما كان يراه ارقطيس من  
 أن غروب الكواكب فسادها . (٢) ف : السحابة . (٣) ف : فيها .  
 (٤) ف : الباقية .



مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعاً أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر . وهذا ما يعمل به صاحب العدد . وذلك أنه يضع وضعاً أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لها أوسط ٢٥ والتي قد يوجد فيها للجوهر <sup>(١)</sup> علة ما هي شيء آخر ، فقد تعرف وتظهر بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نبين معنى ما هو .

# ١٠

## < أنواع الحد >

والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن البين أن أَخَذَ ذلك هو أن يقال على ٣٠ ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذ كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة قد خبرنا به فيما تقدم من قبيل أنا لا نعلم ولا أنه موجود أولاً ، اللهم إلا بطريق العَرَض . والقول يقال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ، ٣٥ بمنزلة ايليأس <sup>(٢)</sup> ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق العرض . — فأحد الحدود [ ١٢٣٠ ] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد حد آخر وهو قول يعرف : لم هو الشيء ؟ فذلك المُتَقَدِّم قد يدل دلالة ، فأما بياناً فلا يبين . وهذا الآخر فمن البين أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما ١٩٤ يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرْعَد ؟ وبين أن يقال :

(٢) أي الإلياذة = *Iliade* .

(١) ف : للوجود .



ما هو الرعد ؟ — فرقاً . وذلك أنه قد يجيب أما في ذاك ، فلأن النار التي  
 في السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار  
 في السحاب . فإذا قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فأما في تلك  
 الجهة فبرهان متصل ؛ وأما في هذا فتحديد . — وأيضا حد الرعد أنه  
 صوت في السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحد الأشياء  
 التي لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن . ١٠

فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخر قياس  
 على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو .  
 فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ،  
 ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأيها لا يوجد ؛ وأيضا على كم ضرب يقال ١٥  
 الحد ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشياء هو ، ولأى  
 الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحد عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ،  
 موجودا لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

## ١١

### < العلل المختلفة مأخوذة أوساطا >

ولما كنا إنما نظن أننا قد علمنا متى علمنا الغلة ، وكانت العلل  
 أربعاً : <sup>(٣)</sup> إحداها : ما معنى الوجود للشيء في نفسه ؟ والأخرى :  
 (١) تأكلت حروفها . (٢) كانت : « ضرباً » ثم شطب على « با » وأبدل بها « ب »  
 وكتب قارئ في الهامش صححه « وقد يجوز الاعراب الأول بكم » . — وهو هنا يلخص الفصول  
 من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضا . (٤) ص : أحدها . ٢٠



عندما يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء ؟ والثالثة : العلة  
 التى يقال فيها : ما الأول الذى حرك ؟ والرابعة : هى التى يقال فيها : نحو  
 ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى فى المتوسط . — وذلك أن العلة التى يقال  
 فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست  
 [٢٣٠ ب] عند أخذ مقدمة واحدة، لكن عندما هى ، أقل ما تكون ، اثنتان . ٢٥  
 وهاتان هما شيء كان لهما وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحدا ،  
 فالنتيجة موجودة من الاضطرار . وهذا معلوم هكذا أيضا : لم صارت  
 الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هى شيء ما . فلتكن القائمة التى  
 عليها أ . وليكن نصف القائمتين التى عليها ب . ولتكن الزاوية التى فى نصف  
 الدائرة التى عليها ح . فالعلة فى أن أ القائمة موجودة لـ ح ، وهى التى  
 فى نصف الدائرة ، هى ب . وذلك أن هذه مساوية لـ م ، وح لـ ب نصف  
 القائمتين . فإذا كانت ب — وهى نصف القائمتين — موجودة لـ ح ، فـ أ  
 موجودة لـ ح ، وهذه هى القول بأن الزاوية التى فى نصف الدائرة قائمة ؛  
 وهذه ، وهى معنى ما الوجود للشيء بذاته ، هى هى واحد بعينه من قِبَل أنه  
 على هذا يدل القول . فقد ظهر الأوسط أيضا أنه هو العلة لمعنى وجود  
 الشيء بذاته . ٣٥

فأما القول : لم حارب أهل أثينة الذين حاربوهم ؟ فهو أن يقال : ما العلة  
 فى حروب أهل أثينة ؟ وهذه من قِبَل أنهم كَبَسُوا أهل ساردس مع أراثريا ،  
 (١) ف بالأحرى : أن . (٢) ف بالأحرى : أن حارب . — أراثريا : ص :  
 أراطميا . والتصحيح عن اليونانى .



وذلك أن هذا هو الذى تحرك<sup>(١)</sup> أولاً . فلتكن الحرب ما عليه أ ، ولتكن بـ  
الكبس الذى تقدم ، وليكن أهل أثينة حـ — فبـ موجودة لـ حـ ،  
أعنى أنه كبس<sup>(٢)</sup> أولاً أهل أثينة . وأـ موجودة لـ بـ ، وذلك أنهم قد  
يحاربون الذين بدأوهم بالجور . فـ أـ إذن موجودة لـ بـ ، أعنى محاربة  
الذين بدأوا أولاً ، وهذه ، وهى بـ ، موجودة لأهل أثينة ، وذلك أنهم هم  
الذين بدأوا أولاً . فالحد الأوسط هاهنا أيضا هو علة فى الأشياء التى العلة  
فيها المحرك الأول .

وأما جميع الأشياء التى العلة لها هى معنى : نحو ماذا ؟ — فمثل أن يقال :  
لم يمشى ؟ فيقال : لكيما يصح . لم البيت موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث .  
فذلك نحو الصحة ، وهذه نحو الحفظ [ ١٢٣١ ] . ولا فرق بوجه من  
الوجوه بين أن يقال : لم يجب المشى بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو  
ماذا ؟ فليكن المشى بعد العشاء الذى عليه حـ ، وليكن : ألا تطفو الأطعمة  
الذى عليه بـ ، والصحة التى عليها أ . فليوضع أن معنى ألا تطفو الأطعمة  
فى فم المعدة موجود للشيء بعد العشاء ، وأن هذا هو صحى ، فإن هذا هو  
مظنون ؛ وألا تطفو الأطعمة — وهو بـ — موجود للشيء ، وهو حـ ، وأ  
— وهو أن يصح — موجود لهذه . فالعلة فى أن توجد أ لـ حـ ، وهى

(١) تحرك : ثار .

(٢) تحرك : أنهم كبسوا .



التي من أجله ، هي ب ، وهي ألا تطفو الأطعمة ؛ وهذه كأنها قول  
 لتلك . وذلك أن أ هكذا توفى القول ، ووجودها ل ح من أجل ب من  
 قبل أن هذه هي معنى أن يصبح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي  
 أن نبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة . والأ كوان<sup>(٣)</sup> هاهنا  
 حالها عكس حالها في العلل التي على طريق الحركات<sup>(٤)</sup> . وذلك أن هنالك  
 ينبغي أن يكون الأوسط<sup>(٥)</sup> أولاً . وأما هاهنا فالأول هو الثالث الأخير ،  
 وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الاضطرار<sup>(٦)</sup> — مثال  
 ذلك نفوذ الضوء في المصباح<sup>(٨)</sup> . وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط  
 منافذ هي أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحو  
 ماذا<sup>(٩)</sup> ، أي كيما لا يتغير . فليت شعري إن كان وجودها ممكناً فقد يمكن أن  
 يكون أيضاً — مثل أنه إن أُرعد عندما تنطفئ النار انتش<sup>(١١)</sup> من اضطرار ،  
 ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شيعة فوثاغورس إن ذلك يكون  
 لتهديد الذين في طرطاروس كيما يفرعوا . وأمثال هذه كثيرة جداً ، وخاصة

(١) ف : حد . (٢) ف بالأحر : في (القول) . (٣) شه : الأشياء  
 الكائنة بعد أن لم تكن ، وهي المسكات . (٤) ف : أي الضروريات .  
 (٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) شه : أي  
 ومن هبولى . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .  
 (١٠) ضه : معنى هذا الكلام هو : وصوت الرعد أيضاً يكون من الاضطرار بسبب انطفاء  
 النار وكما يفرع به أهل الجحيم كما قال فوثاغورس . (١١) بمعنى تش : صوت .  
 (١٢) ف : الجحيم .



٣٥ هي معا في الأشياء التي قوامها ووجودها بالطبيعة . وذلك أن الطبيعة تفعل  
 من أجل شيء ، وهذا من [ ٢٣١ ب ] الاضطراب . — فإن الضرورة تقال على  
 مرتين : إحداهما الطبيعة والقوة ، والأخرى قسراً أو خارجاً عن القوة — ١٩٥  
 بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً ، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة .  
 فأما الأشياء التي تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء<sup>(٦)</sup>  
 نفسه أصلاً — مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضاً من الاضطراب ، لكن<sup>(٧)</sup>  
 من أجل شيء ؛ وبعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة والسلامة ،<sup>(٨)</sup>  
 وخاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى<sup>(٩)</sup>  
 أيضاً متى لم يكن كونها عن البخت .<sup>(١١)</sup>  
 فالكمال إذاً أو الخير يكون على أنه لشيء إما بالطبيعة وإما بالصناعة .<sup>(١٢)</sup>  
 فأما عن البخت والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء .<sup>(١٣)</sup>

- (١) شه : أما أن الطبيعة تفعل أكثر ما تفعله من الاضطراب ومن أجل شيء معا — فهو ظاهر ، من ذلك أن الأسنان في مقدمة الفم صيرت عريضة وقليلة النخن بسبب الهوى ، وذلك أن منشأها من عظم رقيق ؛ وحادة من أجل شيء : لكيما تقطع الطعام بحديثها .  
 (٢) شه : أي أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان .  
 (٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .  
 (٥) شه : أي على طريق الهوى والضرورة ، أي أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً .  
 (٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أي بل يكون بفكر وروية .  
 (٨) شه : أي أن ليس حدوث البيت عن البناء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه لا قسراً ولا بالطبع . (٩) شه : أي ليسترو ويحفظ المتاع .  
 (١٠) شه : مثل أن يأكل الإنسان لا ليصح ، بل لأنه يشتهي ، فيوافق ذلك الغذاء بذاته فيصح . (١١) مهمة التقط تماماً . (١٢) ف : الجيد . (١٣) ف : أي بالذات .



< معية العلة والمعلول >

- ١٠ والعلة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمَعَةٌ<sup>(١)</sup> بالكون<sup>(٢)</sup> — مثال ذلك<sup>(٣)</sup> :  
 لِمَ كان الكسوف ؟ — مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قد كانت الأرض في الوسط ؛ وَلِمَ هو  
 مُزْمَعٌ بأن يكون ؟ — من قبل أنها مُزْمَعَةٌ<sup>(٤)</sup> أن تكون في الوسط ، وهو  
 موجود من قبل أنها موجودة ؛ ما الجليد ؟ وليؤخذ أنه ما < هو > جامد ؛ —  
 ١٥ فليكن الماء الذي عليه < ه > ، وأنه جليد ما عليه < أ > ؛ ولتكن العلة — وهي  
 الأوسط — وهي ما عليه < ب > فَقَدْ الحرارة التامة ، ف < ب > موجودة لـ < ح >  
 ولهذا معنى الجمود وهي التي عليها < أ > ؛ فيكون الجليد عند < ما > تكون  
 ٢ < ب > ؛ وقد كان عندما قد كانت ، وهو مُزْمَعٌ<sup>(٥)</sup> بأن يكون عندما تكون  
 مُزْمَعَةٌ ؛ — فالعلة التي على هذا النحو والشيء الذي العلة عليه يتكوّن عندما  
 يتكوّن معا ، وموجود متى كانت موجودة . وكذلك في باب ما أنه قد كان  
 ومُزْمَعٌ [ ١٢٣٢ ] أن يكون .

- (١) شه : الشيخ : هذا إنما يصح في الثلاث العلل التي في الطبيعيات ، وهي : الصورية  
 والغائية والفاعل ، لأنها في الطبيعيات واحد .  
 (٢) شه : أى المتكوّنة في الوقت الحاضر .  
 (٣) مزمنة بالكون = ستكون في المستقبل ، أى المنكّات المستقبلية .  
 (٤) شه : هذا مثال على أن العلة الصورية ( فوقها : الضرورية ) ومعلولها هما معا ،  
 وكذلك المثال الذي بعده . (٥) شه : إنما قال « يؤخذ » ، أى يسلم أن هذا  
 هو حجة التلج . (٦) ف : أى الضرورة .



٢٥

فأما في الأشياء التي ليست<sup>(١)</sup> معا أترى هي موجودة في الزمان المتصل ، كما يظن أن أشياء أخرى هي علل لأشياء أخرى ، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء آخر ، وأنها علة لمزمع أن يكون شيء آخر زمعا ، وهي أيضا لمعنى أنه يتكوّن من قبل ؟ فالقياس<sup>(٢)</sup> هو موجود من الأخير متى كان (ومبدأ هذه أيضا هي الأشياء التي قد كانت ، ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكوّن على هذا المثال ) .

٣٠

وأما من الذي هو أكثر تقدّما فليس يكون ( مثال ذلك أن هذا الأخير يتكوّن من قبل أن هذا قد كان ، وكذلك فيما هو مُزمع أن يكون ) : وذلك أنه ليس هو مُزمعا بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدودا ، ولا بأن يكون غير محدود زمعا أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقاً يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقا : وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذاك الآخر ، كذبا . وهذا القول بعينه فيما هو زمع أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مُزمعا بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساويا في الكون : أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التي هي مُزمعة بأن تكون بأنه زمع بأن يكون ، وللتى تكون أن يكون ،

٣٥

(١) ش : أي الأشياء التي ليس العلة والمعلول فيها معا ، بل العلة يتقدّم وجودها وكونها المعلول (ص : للعلول) في الزمان .  
(٢) ف : أي العلة .  
(٣) ف : المعقول .  
(٤) ص : صادق .



وللاشياء التي هي موجودة أنها موجودة<sup>(١)</sup>. فأما ما يكون كونا وما هو مزمرع بأن يكون، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون. وأيضا الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود. وذلك أن القول بأن الوسط موجود، كذب. — فقد يجب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجودا في الأمور، بعد معنى قد كان. فنقول إنه من البين أنه ليس معنى أنه يكون مضاماً [ ٢٣٢ ب ] تابعا للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مضاماً تاليا لمعنى قد كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين :  
 فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها بعضا<sup>(٢)</sup>، فولا التي قد كانت أيضا<sup>(٣)</sup>، إذ كان كلا الأمرين غير متجزئ<sup>(٥)</sup>. ولا أيضا الذي يكون تاليا للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزئ، وأما معنى قد كان فغير متجزئ<sup>(٦)</sup>. فكما للخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوجد فيما يكون معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي تأتي بها بالكلية في الحركة.

(١) ص : أنه موجود. (٢) ف : لأن بين كل نقطتين خطا (ص : خط).

(٣) ش : أي كما أن النقط لا تتوالى، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان.

فالآن الذي هو مبدأ للزمان الذي فيه المتكون لا يتلو بعضها بعضا.

(٤) ش : يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان، والآن الذي هو مبدأ للزمان

الذي فيه المتكون. (٥) ص : غير متجزئين. (٦) ش : أي الأمر

الذي يكون هو متجزئا، إذ كان يبين في "السباع الطبيعي" أن المتكون والمتحرك منقسم.

(٧) ش : المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون

في الزمن الزمان، وإنما يتكون في الزمان أولا فأولا وجزءا جزءا. فلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية

لتكونه، وهو المعنى المفهوم من قولنا "قد كان"، فإنه سيتبين في "السباع" أن المتغير منقسم.



أما كيف يكون حال الأوسط الذى هو علة إذا كان الكون على التالى،  
فهذا مبلغ ما تقتضيه فيه . وذلك أنه قد يجب فى هذه أيضا أن يكون  
الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : <sup>(١)</sup> قد كانت من قبل  
أن <sup>(٢)</sup> قد كانت ؛ وأخيرا كانت <sup>(٣)</sup> ، وأما أولا فـ <sup>(٤)</sup> ، وحـ هى مبدأ من قبل  
أنها أقرب من الآن الذى هو مبدأ الزمان . وحـ كانت ، إن كانت <sup>(٥)</sup> كانت .  
فعندما قد كانت <sup>(٦)</sup> ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت <sup>(٧)</sup> . والكلمة هى <sup>(٨)</sup> ،  
وذلك أنه عندما قد كان <sup>(٩)</sup> يلزم أن يكون قد كانت <sup>(١٠)</sup> ؛ وعندما قد كانت <sup>(١١)</sup> ،  
يلزم أن تكون <sup>(١٢)</sup> قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهى ويقف  
فى موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائما فى الوسط من قبل لا نهاية .  
وذلك أنه لا شىء كان متصلا بما قد كان . فما قلنا غير أنه قد يلزم أن يبتدىئ  
من الوسط ومن الذى هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزمرع أن يكون . وذلك  
أنه إن كان القول بأن <sup>(١٣)</sup> مزمرعة بأن تكون ، حقا ، فقد يلزم [ ١٢٣٣ ]  
أن يكون القول بأن <sup>(١٤)</sup> مزمرعة بأن تكون أولا ، حقا ، وعلة هذه هى <sup>(١٥)</sup> ؛  
فإنه إن كانت <sup>(١٦)</sup> مزمرعة بأن تكون ، فـ <sup>(١٧)</sup> مزمرعة بأن تكون أولا ؛ فإن كانت  
ـ مزمرعة بأن تكون ، فتكون <sup>(١٨)</sup> هى المزمرعة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال  
القطع فى هذه أيضا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شىء من الأشياء التى هى مزمرعة

١٥

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : العلة . (٢) ف : المعلقة . (٣) ش : أى مبدأ للاتصال .

(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط ، هو لليلة الأولى

معلول ولما بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى .

(٥) ف : أى العلة . — أى مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .



بأن تكون تتلو أو تضام بعضها بعضاً . والمبدأ<sup>(٢)</sup> في هذه أيضاً ينبغي أنه يؤخذ بلا وسط . ومعنى هذا<sup>(٣)</sup> في الأفعال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان البيت قد كان ، فيلزم ضرورة أن يكون قد نُحِتَتِ الحجارة . وقد كان هذا من أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولاً إن كان البيت قد كان . وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة قد كانت أولاً ومن الرأس<sup>(٥)</sup> ، إن كان البيت مزجاً بأن يكون . كذلك قد تكون الحجارة هي أولاً مزجعة بأن تكون . وقد نرى وتبين في الأوسط<sup>(٦)</sup> على مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مزجاً بأن يكون أولاً .

ولما كنا قد نرى في الأشياء التي تكون ، قد يوجد كون ما دوراً ، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضهما بعضاً ، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوى . وقد تبين هذا في تلك الاول ، أعني أن

(١) ش : أى أنه ليس آخر كون الأول والعلة الذى وقوعه فى الأزمن الزمان هو ابتداء كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما فى آن واحد . لكن أحد كون الأول فى آن ، وآخر كون المعلول والآخر فى آن آخر ؛ فهما آنان (ص : آتين) ، وبين كل آتين زمان ؛ فلعمري إنه كما قال : لا يتلو أو يضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أى هذه التى مزجعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ المبدأ الذى هو إما مبدأ الكون فالعلة ؛ وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير . فالمعلول قد يجب أن يؤخذ أيهما كان ، ليس بينه وبين ما قرب منه وسط ، وإلا تبادى الأمر إلى ما لا نهاية . (٣) ش : أى الذى قد ذكره آنفاً . (٤) ش : ينظم معنى ما فى هذا الفصل ويتضح هكذا : إن كان البيت قد كان ، فالأساس قد كان ؛ وإن كان الأساس قد كان ، فالحجارة قد كانت . فإذا ن أركان البيت قد كانت (ص : كان) ؛ فالحجارة قد كانت . (٥) ف : أى كما لزم ذلك فى الزمان الماضى ، كذلك يلزمه فى الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط . (٧) ش : المثال : الإنسان ، والضحاك ، والقابل للعلم .



النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا<sup>(١)</sup> . فأما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . وإذا تولّد هذا أن يتولد الماء ؛ وإذا تولّد الماء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذى كان أولا . فإذا قد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعندما يكون هذا ، يكون الأول موجودا .

وقد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلية<sup>(٣)</sup> (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقد توجد أشياء ليست دائما ، غير أنها في أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذكّر من الناس ينبت الشعر في ذقنه ، لكن في الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر<sup>(٥)</sup> . وذلك أنه إن كانت  $\alpha$  محمولة على  $\beta$  على طريق الكلية ، وهذه على  $\gamma$  على طريق الكلية ، فقد يلزم أن تكون  $\alpha$

(١) ش : أى أنه قد تبين في "أولوطيقا الأولى" أن معنى الدور هو أن نبين النتيجة بإحدى المقتتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إنما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقتتان بالتساوى .  
(٢) ش : قد أخذ في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المتكونة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ، بل في أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون تاليا (ص : قال) لما قدمه ، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأول لامحالة .  
(٣) ش : هذا هو المحمول الذى يحمل على الموضوع على الكل دائما وبذاته .  
(٤) ف : أى دائمة .

(٥) ش : قد أخذ أن يبين أن الأوسط لمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر ببرهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .



١٥ محمولة على - دائما وعلى الكل ، إذ كان هذا هو القول على طريق الكلي ، وهو أن يكون على الكل ودائما ؛ لكن قد وُضِعَ أنه في أكثر الأمر . فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذى عليه ب — في أكثر الأمر . فتكون إذا المبادئ غير ذوات أوساط للأشياء التى في أكثر الأمر : جميع الأشياء التى هى في أكثر الأمر إما موجودة هكذا ، وإما متكونة .

١٣

< حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة >

٢٠ أما كيف يُؤَنَّى معنى ماهو ، وعلى أى نحو يوجد له برهان أو حد ، أو ليس يوجد له ؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدم . فلننقل الآن كيف يجب أن نتصيد<sup>(٢)</sup> الأشياء المحمولة من طريق ماهو . فنقول : إن الأشياء الموجودة دائما لكل واحد منها ما يُفَضَّلُ عليه وهى أكثر منه ، غير أنها لاتخرج عن جنسه ( وأعنى بقولى « إنها تَفَضَّلُ عليه وهى أكثر منه » جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل ، وهى موجودة أيضا لآخر غيره ) . مثال ذلك : قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية ، إلا أنه موجود أيضا لما ليس هو ثلاثية ( بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثية ، إلا أنه قد يوجد أيضا لما ليس هو عددا ) ، ومعنى الفرد أيضا موجود لكل ثلاثية ، ووجوده أكثر ( وذلك أنه موجود للخماسية [ ١٢٣٤ ] أيضا ) ، غير أنه ليس يخرج عن جنسها . فإن الخماسية هى عدد ، وليس يخرج معنى

(١) ف : الحدود . (٢) ف : نلتقط .



الفرد عن العدد . فينبغي أن نتخير أمثال هذه إلى أن ننتهي في تحيُّرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست بأكثر<sup>(١)</sup> . وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر — مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد . ومعنى الأول على ضربى الأول موجود لكل ثلاثية . وأعنى بضربى الأول أنه لا يعده عدد ، وأنه ليس هو مركباً من الأعداد . فالثلاثية إذاً هي هذا الشيء : أعنى عدداً فرداً أول ، وبهذه الحال أول . وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجد لجميع الأفراد ، وهذا الأخير<sup>(٢)</sup> موجود للثنائية أيضاً . فأما جميعها فليست موجودة ولا لواحد<sup>(٣)</sup> .

٣٥

٩٦

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هي ضرورية ، وكانت الضرورية هي كلية ، وكانت الأشياء المقتضية بهذه<sup>(٦)</sup> الحال هي موجودة للثلاثية بشئ آخر من طريق ماهو ، فمن الاضطراب أن تكون الثلاثية هي هذه . — فأما أنها جوهر معلوم من هذا المعنى ، وهو أنه

٥

- (١) ص : ليس . (٢) ص : موجدان . (٣) ش : أى قولنا الأول على ضربى الأول ، فإن الاثنين لا يعده عدد ، وليس هو مركباً من الأعداد . (٤) ش : هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هي عدد فرد أول على ضربى الأول . (٥) ف : أى لشيء من الأعداد سوى الثلاثة . (٦) ش : المقتضية أى المأخوذة في حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجوداً ( ص : موجود ) لثلاثة على الكل وبذاته ودأماً ، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشيء آخر . وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط . (٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذى أورده للثلاثة هو حدُّها . (٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .



قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بجنس ما :  
 إما مسمى<sup>(١)</sup> ؛ وإما غير مسمى<sup>(٢)</sup> . فيكون إذاً موجوداً لأكثر من الثلاثية :  
 فليوضح أن الجنس هو هذا ، أعنى أنه موجود بالقوة لأكثر<sup>(٣)</sup> ؛ فإن كان هذا<sup>(٤)</sup>  
 ليس موجوداً ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو  
 معنى الوجود للثلاثية . وذلك أننا نضع أيضاً أن جوهر كل واحد هو<sup>(٥)</sup>  
 المقولة الأخيرة التي بعد غير المتجزئة التي هي بهذه [ ٢٣٤ ب ] الحال .<sup>(٦)</sup>  
 وكذلك إذا تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا شيء آخر — أى  
 شيء كان — هي الوجود له وما هو .<sup>(٧)</sup>

وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكل ، أن يقسم الجنس  
 إلى غير المتجزئة الأول بالنوع<sup>(٨)</sup> — مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية  
 والثنائية ؛ ثم يلتبس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما<sup>(٩)</sup> — مثال ذلك حدًا لخط<sup>(١٠)</sup>

(١) ش : أى مثل الشكل الذى هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أى مثل جنس الضعف الذى يوصف بأنه كثير الأضعاف ، فإن هذا إنما

يوصف بالقول .

(٣) ش : مرايا (اسم أحد المترجمين) : أى بالطبع وطبيعى .

(٤) ش : أى حد الثلاثية الذى أورده . (٥) ش : أى نسلم فى هذا الموضع .

(٦) ف : أى نوع الأنواع مثلاً .

(٧) ش : فى تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعنى أن أنواع الأنواع لا ينجزاً كل واحد منها إلى أنواع .

(٩) ش : أى إذا ردّتا بأن يتصيد حدّ جنس آخر ليس هو واحداً فى العدد .

(١٠) ش : أى إذا أردنا أن نستخرج حدّ الخط الكلى الذى هو جنس للخط المستقيم والمستدير .



المستقيم ، وحدّ الدائرة ، وحدّ الزاوية القائمة . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيما هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟  
فلننظر إلى لوازمه الخاصّة بتلك الأمور العامّة أولاً . وذلك أن التي هي لازمة للأشياء المركبة من غير المتجزئة تكون معلومة من الحدود من قبيل (٣)  
أن الحدّ والبسيط هو مبدأ الكل ؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبساط وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الآخر فإنما هو من أجل هذه . (٥)  
وأما القسمة بالفصول فقد يتّفق بها في الإمعان على هذا النحو . (٨)  
وأما كيف يبينون ، فقد قيل فيما تقدّم . وقد تكون نافعة بهذا الوجه فقط : (٩)  
أعني في أن تقاس على ما هو . على أنه قد يظن أن ليس هذا شيئاً غير الاقتضاب دفعةً ، كما أنه لو كان الإنسان يقتضب من أول وهلة من غير قسمة .

٢٠

٢٥

- (١) ف : أي إذا أردنا أن نستخرج حدا الزاوية الكلية .  
(٢) ش : يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوم الأجناس ؛ ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواع الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التي هي غير متجزئة بالنوع < هي > المركبة .  
(٣) ف : أي من حدود أنواع الأنواع . (٤) ف : أي هو مبدأ للأنواع .  
(٥) ش : يريد الأجناس ؛ وإنما سماها بسائط بإضافتها إلى الأنواع .  
(٦) ف : أي الأنواع والأشخاص . (٧) ف : أي بسبب .  
(٨) ش : أي عندما يعين المقسم ويخط من الجنس العالي إلى الجنس القريب من الحدود ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أي النحو الذي نصفه .  
(١٠) ف : أي في « أناطيقا الأولى » . — يشير إلى ما سبق م<sup>٢</sup> ف<sup>٥</sup> ٩١ ب ١٢ وما يليه ؛ وإلى « أناطيقا الأولى » م<sup>١</sup> ف<sup>٣١</sup> ، ص ٤٦ أ س ٣١ ، حيث يتقد أرسطو القسمة الثنائية الأفلاطونية .  
(١١) ف : أي ظاهر .



- ٣٠ وفي أنه أيما ينبغي أن يحمل أولا، وأيما أخيرا من الأشياء المحمولة —  
 خلاف<sup>(١)</sup> و فرق . مثال ذلك بين أن يقال : حيوان آيس ذو رجلين ، وأن  
 يقال : ذو رجلين حيوان آيس — فرق . وذلك أنه إن كان الكل هو من<sup>(٢)</sup>  
 شيئين ، وكان معنى الحيوان الآيس واحدا<sup>(٣)</sup> ، وأيضا من هذا ومن الفصل<sup>(٤)</sup>  
 الإنسان [ ١٢٣٥ ] أو أى شىء كان إذا صار واحدا ، فقد يلزم ضرورة أن  
 يكون عندما ينقسم يصادر . — وأيضا في ألا يتزل ولا يتقص ولا واحد من<sup>(٥)</sup>  
 طريق ما هو ، فهكذا فقط يمكن<sup>(٦)</sup> . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول  
 فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسمة السفلى فإنه

- (١) ش : أى أيما من الفصول ينبغي أن نضعه أولا بعد الجنس ، وأيما ثانيا .  
 (٢) ش : إنما ينبغي أن يورد الأعم فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا  
 أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شىء ؛ وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك  
 له في العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذى الرجلين لم يفصل ذى الرجلين من شىء . يشركه .  
 (٣) ف : أى جملة الحد و جملة المحدود .  
 (٤) ش : أى من الجنس ومن الفصل الأخير الذى إذا أضيف إلى ما قبله صار مساويا  
 للإنسان . (٥) ف : أى يؤخذ على أنه جنس .  
 (٦) ف : أى من الفصل الأخير .  
 (٧) ف : يسأل .  
 (٨) ش : أى إنما لا يتم له ألا يتقص ولا يترك شيئا من الفصول التي منها ومن الجنس  
 يلتزم الحسد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأعم والقريب من الجنس —  
 ثم يتدرج في ذلك على الترتيب . ولما خبر بهذا ، أى بالعلة في أنه إن يخطئ ، هذا الفعل ولم يمتثله ،  
 لم يلتزم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلوه .



لا يقع الكل في هذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون  
متصل الأجنحة أو متفترق الأجنحة ، لكن كل حيوان طائر ، وذلك أن هذا  
الفصل إنما هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول فهو الذى يقع للجنس كله .  
وكذلك فصل كل أحد من تلك الأخر ، وفصول الأجناس التى من خارج  
والتي تحتها — مثال ذلك : فصول الطائر : ما كل طائر له ، وفصول السمك :  
ما كل سمك له . فإنك إذا سلكت هذا المسلك ، فلك أن تعلم أنك  
لم تبق ولم تنقص شيئا . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن ينزل وينقص  
والأ يعلم .

١٩٧

٥

- (١) ش : يعنى أنه لا يقع الجنس بأسره فى الفصول المأخوذة عن القسم الثانية وهى  
السفلى . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملتم .  
(٣) تأكلت حروفها . (٤) ش : أى لكن ما ذكره لكل حيوان طائر .  
(٥) ش : أى الأعم والقريب من الجنس .  
(٦) ف : أى الأول . (٧) ف : أى الأجناس الأخر .  
(٨) ش : أى وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر .  
(٩) ش : أى وكذلك الفصول الأول ، التى هى لأجناس تحت أجناس هى أعلى منها ، هى  
الفصول التى تقع لذلك الجنس الذى هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال .  
(١٠) ش : أى فصول الطائر الأول تلزم كل طائر .  
(١١) ش : أى والفصول الأول للسمك هى التى تلزم كل سمك .  
(١٢) ش : أى إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسمه إلى  
جميع أقسامه التى لا يخرج من شئ منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أى لم تنزل بعض الأقسام ،  
ولم تقسم بالفصول السفلى .



وليس تدعو الحاجة<sup>(١)</sup> بوجه من الوجوه المقسم والمحدد إلى أن يعلم جميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعض الناس إنه غير ممكن أن يعلم الفصل الذى لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفا له هو واحد ١٠ عند هذا ، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا . فنقول : أما أولا فهذا كذب ، وذلك أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفا ، إذ كان قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع ، لكن ليس في الجوهر<sup>(٢)</sup> ولا بالذات . وأما بعد<sup>(٣)</sup> ، فإنه عندما يأخذ<sup>(٤)</sup> في الفصول المتقابلات وأن الكل يقع هاهنا أو هاهنا ، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما<sup>(٥)</sup> [ ٢٣٥ ب ] ١٥ ويكون عالما بهذا<sup>(٦)</sup> . ولا فرق في أن يعلم أولا يعلم الأشياء التي تحمل عليها فصول أشياء أخرى . وذلك أنه من البين الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضا فصل ، قد يكون مقتنيا لقول الجوهر .

- (١) ش : هذا شك في أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تفصل بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تأكلت حروفها . (٣) ش : أى والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرا بشئ . ما يجب أن يكونا مختلفين بالنوع . (٤) ف : بالجوهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكك ، وذلك أنه إذا قسم العام بقسمين جميعه فيهما وجعل الحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء التي تحت الفصل الآخر ، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل . (٦) ف : أى المقسم . (٧) ف بالأحرى : أى في بعض تلك الفصول المتقابلة . (٨) ش : أى يكون عالما تحت أى الفصول يوجد المطلوب الذى يقصد إلى تحديده .



فأما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يكون موجودا في أحدها إن كان فصلا لذاك .

٢٠

فأما في إثبات الحد بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة ، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو الأول والثاني وأن جميعها هي هذه . — فالأولى من هذه من قبل أنه قد يمكن كما يقاس

٢٥

في العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغي فقد يكون إن أخذ الأول . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجميعها . وأما لهذا

فليس كلها ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطراب شيء مثل هذا . فإذا أخذ هذا فبالأشياء التي تحت ، يكون هذا النحو بعينه . وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي

٣٠

هو للأشياء الأخر الباقية أولا ، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع . وذلك أنه إذا ارتفع ذلك الذي فوق ، فالأمر الذي يتلوه يكون أولا للباقية ، وكذلك

في تلك الأخر الباقية . — فأما أن جميعها هي هذه فيتين من أخذ الشيء

٣٥

الأول من القسمة ، وأن الكل إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا

(١) ش : لما كانت الأشياء العامة الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض ، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصي بهذا . وإنما قال في العرض إنه يقاس ، وفي الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعارض ، ولذلك إنما يوجب بقياس ، وأما الجنس فلا أنه ذات للنوع فإنه يوجب أكد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأخر : أى لا تلزمه جميع الفصول المقومة لأنواعه المختلفة .

(٣) تأكلت حروفها .

(٤) ص : يبين .

(٥) ف : بالقسمة من أن .

(٦) ف بالأخر : أى للجنس .



< آخر > ، والحيوان الفلاني <sup>(١)</sup> موجود ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا كله <sup>(٢)</sup> ،  
 وأنه ليس يوجد لذلك الآخر فصل <sup>(٣)</sup> ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه  
 وبين [ ١٢٣٦ ] جملة الكل <sup>(٤)</sup> في النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شيء  
 فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم ينقص ويحلل لشيء من  
 هذه ولا واحد . وذلك أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل .  
 فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هي جميعا  
 لازمة ، فلا يكون حينئذ شيء هو أشد تأخرا ؛ وإلا فقد كان يكون شيء  
 آخر مخالفاً بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

وقد يجب أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فما  
 الشيء الذي هو موجود لجميعها واحداً بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس في الأشياء  
 الأخر التي هي ، وتلك في جنس واحد بعينه ، وتلك هي بعضها عند بعض واحدة  
 بعينها في النوع وهي أشياء آخر غير تلك <sup>(١٢)</sup> . فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها

- (١) شه : أى موجود للذى يقصد إلى تحديده . (٢) ف : أى للجنس .
- (٣) شه : أى أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل .
- (٤) شه : أى ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقومة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل وهو المحدود في النوع ؛ أى ليس هما نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .
- (٥) شه : أى إن كان قد نقص شيئا فإن المنقوص إما أن يكون جنسا ( ص : جنس ) وإما أن يكون فصلا ( ص : فصل ) . (٦) ف : أى تصل .
- (٧) شه : يعنى أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة ، أول ما تطلب من أمرها : ما هو ذلك الشيء الذى يوجد لجميعها : هل هو واحد بعينه في المعنى ، أو اسم مشترك ؟
- (٨) ف بالأحر : إحدى جماعتين . (٩) ف بالأحر : أى الجماعة الأخرى .
- (١٠) ف بالأحر : أى الواحد المشترك .
- (١١) ف : أى في كبر النفس مثلا . (١٢) ف بالأحر : أى الجماعة الأخرى .



- ١٠ واحدا بعينه، وفي أشياء أخر على هذا المثال ، فقد ينبغى أن يبحث من الرأس في الأشياء المأخوذة إن كان واحدا بعينه <sup>(١)</sup> ، ويكون البحث إلى أن ينتهى إلى قول واحد <sup>(٢)</sup> ، وذلك أن هذا هو حد الأمر . فإن كنت إذا سلكت لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البين أنه لا يمكن أن يكون المطلوب واحداً ، لكن أكثر من واحد . وأعنى بهذا ما أنا واصفه :
- ١٥ وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كبر النفس فقد يجب أن نتأمل وننظر في الأنواع التى هى كبيرة النفس التى نحن عارفون بها : ما المعنى الواحد الموجود لكلها من طريق ما هى بهذه الصفة — مثال ذلك إن كان ألقبيادس كبير النفس أو أخيلوس أو آيس <sup>(٣)</sup> ، أن يبحث ما الأمر الموجود الذى هو واحد لجميعهم ، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب ، والآخر حقد ، والآخر قتل نفسه . ثم يبين هذا من الرأس فى قوم آخر — مثال [٢٣٦ ب] ذلك فى لوساندروس أو فى سقراط ، فنجد معناه أنهم لم يتغيروا عند ما ينجح بحشهم أو يكبدى . فإذا أخذت هذين المعنيين فأثبت ما الذى يوجد واحدا بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتحان . فإن لم يوجد ولا واحد ، فيكون لكبر النفس نوعان قائمان <sup>(٤)</sup> . وكل حد هو أبداً كلي ، وذلك أن الطبيب ليس ينجر بشفاء هذه العين ، لكن للكل ، أو عندما يفصل بالنوع .

(١) ف بالأحر : أى كبير النفس . (٢) ف : أى حد واحد .  
 (٣) ألقبيادس = Alcibiades ؛ أخيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛  
 لوساندروس = Lysander . (٤) ص : يتغيرون . — أ كدى الرجل :  
 لم يظفر بجاحته . (٥) ف بالأحر : أى معنيين لاسم مشترك .



- (١) وتحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكلي . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن  
نتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك أن اشتراك  
الاسم يضلّل في الأشياء الكلية أكثر مما يضلّل في الأشياء الغير مختلفة . وكما  
أن في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن  
يكون في الحدود الظهور أيضا . وهذا يكون متى حدّد في واحدٍ واحدٍ من  
الأجناس بالأشياء التي في الجزئية التي خبر بها (مثال ذلك أن يرى لـلكلي  
شبيها ، لكن للذي في الألوان أو في الشكل ، وللحاد الذي في الصوت) ، وبهذا  
الماخذ يسلك إلى العام من حيث يحتسب ألا يتلقانا اشتراك الاسم فنقع فيه .  
فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام ،  
فمن البين أنه ليس يجب أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه ،  
(١) شه : أبوبشر : يعني أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد  
من قرب ، يعني من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذي عبر عنه بالكلي .  
(٢) شه : أى أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة ، هو أصعب من البحث عن  
هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التي سماها غير مختلفة . (٣) شه : يريد أنواع الأنواع ؛  
وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) ف : الوضوح .  
(٥) شه : أى المثال على أنه إنما ينبغي أن يتدبّر من حدود أنواع الأنواع ، ثم ينتقل إلى  
استخراج حد الكلي ، وهو جنس . (٦) صه : شبيه . شه : قد أعطى أرسطوطالس  
في كتاب "المقولات" أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشيء إنه شبيه أو غير شبيه .  
وإذا تأمل معنى الشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبيه  
في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة  
الأنواع الباقية ، فلذلك يضطر أن ينظر في أى شيء تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبيه ،  
فيجد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به . (٧) ف : ينبغي .



ولا أيضا ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة .

١٤

### < تحديد الأجناس >

وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريح<sup>(٣)</sup> والقسمة ونجرى فيها هذا المجرى ؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها — مثال < ذلك > إن كانت الأشياء [٢٣٧] التي النظر فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أى الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أخذت هذه ننظر من الرأس : أى الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية — مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما نأخذ الأقرب حداً ، فإنه من البين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخبر لأى سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التي تحت ذلك العام — مثال ذلك لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس<sup>(٤)</sup> . فليكن الحيوان الذي عليه أ ، ولتكن ب الأشياء<sup>(٥)</sup> اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذى عليه ج الحيوانات الجزئية . فهو بين إذا لم يوجد د<sup>(٦)</sup> لـ ج ، فإنها توجد من أجل أ ، وكذلك لتلك الأشياء الأخر .

١٩٨

٥

١٠

- 
- (١) ف بالأحر : أى المسائل التي يطالب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .  
 (٢) ف بالأحر : أى نكون عارفين . (٣) ف بالأحر : أى تشريح الحيوانات .  
 (٤) ف بالأحر : أى لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .  
 (٥) ف : أى الحساس . (٦) ف بالأحر : أى لأجلها .



- وهذا القول بعينه في الأشياء المرتبة يجب دائما . أما الآن فإنما مخاطبتنا  
 وكلامنا بحسب الأشياء العامة التي تأدت إلينا . وقد يجب أن نبحث لا في هذه  
 فقط ، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء  
 التي يتبعها هذا والأشياء التي هي لازمة لهذا <sup>(١)</sup> — مثال ذلك أن الأشياء  
 اللازمة للحيوانات ذوات القرون هي أن لها كَرَشًا وأنه ليس لها الأسنان  
 العليا <sup>(٢)</sup> . ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه بين لأي  
 سبب وجد لتلك الأمر الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونا .  
 وأيضا قد يوجد نحو آخر من التخيير والالتقاط ، وهو ما يقال على طريق  
 التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب  
 أن نسميه صدقة وشوكا وعظما ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه  
 أيضا ، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

## ١٥

### < اتحاد الأوسط في مسائل عديدة >

- وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [ ٢٣٧ ب ] : أما بعضها فبأن يؤخذ  
 لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل . — وبعض  
 (١) ش : أبو بشر : قد أخذ في أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء من  
 الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل  
 ما يوجد له ذلك المعنى ، فيحصل السبب فيه هذا اللازم ، فقال ...  
 (٢) ف : أي الأشياء الجزئية التي يوجد هذا وجودها .  
 (٣) ف : أي للأمر العام . (٤) تحتها : من فوق .



هذه هي واحدة بعينها في الجنس ، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أخر أو على جهات مختلفة<sup>(١)</sup> ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى ؟ ولأى السبب يرى فيها ؟ ولأى سبب تكون في السحاب قوس ؟ وذلك أن جميع هذه هي مسألة واحدة بعينها في الجنس ، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار أو هي في النوع مختلفة .

وبعض المسائل قد يختلف من قبل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط — مثال ذلك : لم صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر<sup>(٣)</sup> ؟ — لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء . ولم صار أدخل في باب الشتاء ؟ — لأن القمر ينقص نوره . فأما هذه فخالها بعضها عند بعض هذه الحال .

## ١٦

### < الصلة بين العلة والمعلول >

وأما في العلة<sup>(٥)</sup> ، والشئ الذي العلة علته<sup>(٦)</sup> ، والشئ الذي العلة له<sup>(٧)</sup> ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول فالعلة أيضا موجودة —

(١) ف : أى : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانعكاس . (٣) ف : أشد .

(٤) شه : أبو بشر : قد أخذ [ أن ] ينظر في العلة وهي الحد الأوسط ، وفي الشئ الذي العلة علته وهي والحد الأكبر ، وهو المحمول في نتيجة البرهان وهو المعلوم ، وفي الشئ الذي العلة علة في وجود المعلول له ، وهو الأمر الموضوع في نتيجة البرهان وهو الحد الأصغر — كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والفقد ، وهل العلة والمعلول موجودان معا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك ينظر في أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة : هل هي منعكسة بالتساوى حتى إنه إذا وجد أحدهما وجد الباقي ، أو ليس الأمر كذلك ؟

(٥) ف : أى الأوسط . (٦) ف : أى الحد الأخير (= الأكبر) .

(٧) ف : أى الحد الأصغر . (٨) ف : أى الحد الأكبر .



مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف ، فقد توجد ليت شعري علة الكسوف  
أو علة انتشار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن يكون ورقه  
عريضا ، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط . — فإنه إن لم  
يوجد ، فقد تكون علته شيئا آخر ؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين  
معا ، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف ، أو إن كان ورقه  
عريضا فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة معا ،  
ويوجد السبيل إلى أن يتبين بعضها من بعض . فليكن انتشار الورق الذي  
عليه  $\alpha$  ؛ وليكن عريض الورق الذي عليه  $\beta$  ؛ وليكن الكرم الذي عليه  
 $\gamma$  . فإن كانت  $\alpha$  موجودة لـ  $\beta$  (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه)  
و  $\beta$  موجودة لـ  $\gamma$  (إذ [ ١٢٣٨ ] كان كل كرم عريض الورق) ؛ فـ  $\alpha$   
موجودة لـ  $\gamma$  ؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه . والعلة التي هي الأوسط هي  $\beta$  ،  
وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبين أن الكرم عريض الورق بأنه ينثر  
ورقه . فليكن  $\delta$  عريض الورق ؛ ولتكن  $\epsilon$  انتشار الورق ، والكرم الذي  
عليه  $\delta$  ؛ فـ  $\epsilon$  موجودة لـ  $\delta$  ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه ، و  $\delta$  موجودة

(١) ف : أى العلة والمعلول .

(٢) شه : القياس هو هذا : كل كرم عريض الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛  
فالنتيجة عن ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) شه : القياس في ذلك هو هنا : كل كرم ينثر ورقه ؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض  
الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .



له ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق ، والعلة هي هـ ، وهي أن ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض (إذ كانت العلة أقدم مما هي علته<sup>(١)</sup> ، وكان وجود الأرض في الوسط هي العلة في أن تنكسف ، ولم يكن الكسوف العلة في وجود الأرض في الوسط) ، فإن كان البرهان الكائن بالعلة هو برهاننا على «لم هو» ، وأما ما لم يكن بالعلة فهو برهان على «أنه» ، فإنه إذا علم أنها في الوسط فقد علم أنها ولم يعلم لم هي . فأما أن ليس كسوفه علة وجود الأرض في الوسط ، بل وجود الأرض في الوسط هي العلة في الكسوف ، فذلك بين ظاهر ، إذ كان وجود الأرض في الوسط مأخوذاً في قول الكسوف . فهو إذاً بين أن بهذا يعلم ذاك ، لا هذا بذاك .

أو يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك أنه وإن كان قد يحصل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً : فليكن أ

(١) شه : يلزم وضع شيئين أحدهما علة للآخر: أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأخراً ، وظاهراً وخفياً .

(٢) شه : برهان .

(٣) شه : أي إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن القمر منكسف إذا كان منكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذاً موجودة في الوسط في هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنها موجودة في الوسط ، لا على لم هي موجودة .

(٤) شه : لأننا نخذ الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إظلامه ، لقيام الأرض في الوسط بينه وبين الشمس .

(٥) ف : أي حد .



(الحيوان) أنها موجودة أولا (أى بلا توسط) لـ ب (الناطق) و لـ حـ  
 (غير الناطق) وليكن هذان موجودين لـ د (للإنسان) و هـ (الغراب) .  
 ٣٠ . فإذن موجودة لـ د هـ . والعلة أما لـ د فـ ب ، وأما لـ هـ فـ حـ .  
 فلذلك عندما تكون العلة<sup>(٢)</sup> موجودة قد يلزم أن يكون الأمر<sup>(٣)</sup> موجودا . وإذا كان  
 الأمر موجودا ، فليس من الاضطرار أن يكون كل ماهو علة أى شئ كان ،  
 لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس كلاً .

فنقول [٢٣٨ ب] إن المسئلة دائماً هى كلية ، والعلة هى كل ما ، والأمر<sup>(٦)</sup>  
 الذى العلة علة هو كل<sup>(٨)</sup> — مثال ذلك أن انتشار الورق هو موجود على الانفراد  
 لكل ما ، وإن كان له أنواع . وهو موجود لهذه على طريق الكلية : إما<sup>(٩)</sup>  
 للنبات ، وإما لهذا النبات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علة فى هذه قد<sup>(١٠)</sup>  
 ٣٥ . يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لم صار الشجر  
 ينثر ورقه ؟ — إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة ، فقد يجب إن نثرت الشجرة<sup>(١١)</sup>

(١) ص : وليكونا . (٢) ش : أى الحد الأوسط .

(٣) ف : الآخر ، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحد الأكبر .

(٥) ف : أى شئ آخر . (٦) ف : أى فنقول فى جواب ذلك .

(٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أعنى المطلوب البرهانى هو أبداً كلى لأخرى .

(٨) ف : أى الحد الأكبر وهو المعلول .

(٩) ف : أى لكل شجر عريض الورق .

(١٠) ف بالأحرى : أى وإن كان الشجر العريض الورق أنواعا .

(١١) ف : أى للشجر . (١٢) ف بالأحرى : أى الحد الأكبر .



ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ وإن وجد الانعقاد لا يكل ما اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

فليت شعري :<sup>(١)</sup> قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه فى الكل لاعلة واحدة بعينها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن ؟ فنقول فى جواب ذلك إنه إن كان قد تبين من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول<sup>(٢)</sup> الطرف ؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن . ويجوز أن نبحث عن الأمر الذى العلة علته ، وعن الأمر الذى العلة له على طريق العرض ؛ وليس يظن بهذه أنها مسائل<sup>(٣)</sup> . وإلا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها ، فالأوسط لها اسم مشترك ؛ وإن كان على طريق الجنس ، فهو لها على مثال واحد . مثال ذلك : لم صارت إذا بدلت<sup>(٤)</sup> هى أيضا متناسبة ؟ وذلك أن العلل فى ذلك فى الخطوط والأعداد هى مختلفة وهى واحدة بعينها : وذلك أن بما هى خطوط هى مختلفة .

١٩٩

٥

(١) ش : قد أخذ فى أن يفحص هل إن وجدت العلة — وهى الحد الأوسط ، مثل انعقاد الرطوبة — لا لى شيء اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه ، هل يمكن أن يوجد للشجر المنتثر الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة ، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أى ليست مسائل برهانية . (٤) ش : يعنى أنه إذا سئل : لم صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضا متناسبة ؟ يعنى : ما العلة فى أنها إذا بدلت تكون متناسبة ؟



١٠ وأما من طريق ما يتردد هذا الضرب من التردد فهي على هذا النحو واحدة بعينها في جميعها .

وأما العلة في أن يكون اللون يشبه اللون فهي غير العلة في أن يكون الشكل يشبه الشكل<sup>(١)</sup> ؛ وذلك أن الشبيه في هذه هو اسم مشترك . فإن الشبيه أما في الأشكال [١٢٣٩] فلعله هو أن تكون أضلاع متناسبة وزواياه متساوية ، وأما في الألوان فبأن يكون الجنس<sup>(٢)</sup> واحدا أو شيئا آخر مثل هذا . ١٥

والأشياء التي هي بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضا على طريق التناسب . فأما في العلة والأمر الذي العلة علتة ، والأمر الذي العلة له هي لازمة بعضها بعضا ، فالحال فيها هذه الحال ، وهي أنك إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علتة في الجزئية فهو أكثر<sup>(٤)</sup> ( مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد<sup>(٥)</sup> مما المثلث والمربع ) ، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي<sup>(٦)</sup> ( وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع ٢٠

(١) ش : الشبيه في الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة . — فهي :

ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شيء واحد لأن الكلام في هذه ( ص : هذا )

المعاني إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شيء آخر .

(٤) ش : أي في الأشياء التي يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أي زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه

الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلث ، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ؛ وليس هذا المعنى أيضا للمربع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أي إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساويا ؛ فإن جملة المثلث والمربع

زواياها مساوية لأربع قوائم . وكل الذي زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع .



الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد<sup>(١)</sup> . والأوسط  
 الأول هو قول الطرف الأول ، مِنْ قَبْلِ أَنْ جميع العلوم إنما تكون بالحدود —  
 مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويُفَضَّل عليه وهو أيضا لازم للبنية  
 ويُفَضَّل عليها ، لكن ليس يُفَضَّل على جميعها ، لكنه مساو لها إن أخذ  
 الإنسان أن الأوسط الأول هو قول : انتشار الورق . وذلك أنه يكون الأوسط  
 الأول الذي على أحدها جميعا . وأيضا الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شيء آخر  
 من أشياء هذه . ما هو انتشار الورق ؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر .  
 وأما في الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال العلة والأمر ،  
 أى ما العلة علة . فلتكن أ (أى الحيوان) موجودة لكل ب (الحساس) .  
 وتلك ب لكل واحد من د (المتحرك بإرادة) وتفضل علة ف أ ل ب<sup>(٥)</sup>  
 تكون كلية ل د (وذلك أنى إنما أسمى كليا لما لم يرجع بالتساوى ، وأما الكلي

٢٥

٣٠

(١) ش : أى مساو لهذه الجملة وللحد الأكبر .

(٢) ش : أبوبشر : قوله الأوسط الأول يوجب أوسط أخيرا (ص : أخير) بالحقيقة هو  
 كذلك ، لأننا إذا أخذنا [نا] من جملة الحد الأصغر نوعا جزئيا (ص : نوع جزئى) يجب أن تكون  
 أربعة حدود : النوع الجزئى ، والجملة الحاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية ، والأوسط ،  
 والحد الأكبر . وهذه ، على طريق المثال ، : الكرم ، وجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة ،  
 والمنتشر الورق . وجملة الكرم مع غيره ، والمنعقد الرطوبة هما وسطان . فالأوسط الأول يعنى به  
 القريب من النوع الجزئى ، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية . وهذا يوجب كلامه وهو قوله : فإن  
 الأوسط الأول الذى على أحدهما جميعا ... (٣) ش : أى فى أنهما متساويان منعكسان .

(٤) ش : ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور .

(٥) ش : أى الحساب يكون كليا للإنسان ولواحد واحد من الأنواع الجزئية .



الأول فأسى ما لم ينعكس عليه كل واحد<sup>(١)</sup> [ ٢٣٩ ب ] بالتساوى ) ، وجعلتها  
 منعكسة عليه مساوغة له . فبَ هي العلة في أن تكون أ موجودة لـ دَ .  
 فقد يجب إذن أن تكون أ لا تفضل<sup>(٢)</sup> في وجودها لـ دَ وامتدادها معها على  
 بَ ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصة ، أعني علة الموضوع . فإن كانت أ  
 موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئا واحدا هو شيء آخر غير بَ ،  
 و > إلا < فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هـ يوجد  
 له أ ؟ وإيس كل ما يوجد له أ يوجد له هـ ، فلم لا توجد علة ما كما أ  
 لـ دَ ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ، فهاءات إذن تكون معا شيئا  
 واحدا . فقد يجب أن نبحت عن هذا ؛ وليكن هذا حَ .  
 فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه ؛ إلا أنه  
 ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها في النوع — مثال ذلك العلة في أنها  
 طويلة الأعمار : أما لذى أربع فألا تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو  
 > أن تـ < يكون يابسة أو شيئا آخر .

## ١٨

### < العلة القريبة هي العلة الحقيقية >

فإن لم يصردفعة وينته إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحدا فقط ،  
 بل كثيرة ، فالعلل أيضا هي كثيرة . فأيا من هذه الأوساط ليت شعري هو

(١) ش : أى من الأنواع الجزئية .

(٢) ف بالأحر : أى لا يفضل أ على بَ وألا يكون وجودها لذى بالزيادة على بَ  
 وإلا لماذا يكون ...



١٠ العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء القريب من<sup>(١)</sup> الكل الأول، أو الذى عند الأشياء الجزئية؟ فن البين أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذى له العلة، < إذ > أن العلة فى أن يكون الأول الذى تحت الكل موجودا هو هذا . مثال ذلك : العلة فى أن تكون أ موجودة لـ ح هي ب ، والعلة فى أن تكون أ موجودة لـ د هي ح ، ولـ ح هي < هي > ب ، وهذه تلك نفسها .

١٩

< إدراك المبادئ >

١٥ أما ما القياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحد منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبين مع ذلك أيضا ما العلم البرهانى ، وكيف يكون ؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه . فأما فى المبادئ : كيف تكون معلومة ، وأى [١٢٤٠] ملكة هي عارفة بها ، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا ، بأن نتقدم أولاً فنأتى من أمرها بشكوك . فأما أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأول التى هي غير ذوات أوساط ، فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به .

٢٠ وأما أن العلم الذى بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه ، أم ليس هو كذلك — فلإنسان أن يتشكك فى ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين<sup>(٢)</sup> هو علم ، أم لا؟ أم بأحدهما يقع علم ، وبالأخر

(١) ف : الذى عند .

(٢) ف بالأحر : يريد النتائج والمقدمات الأول .



- جنس ما آخر؟<sup>(١)</sup> وليت شعري أهذه الملكات تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ . — فإن كنا مقتنين لها فيكون شنعاً . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءا من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكون مقتنين لها فيما تقدم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها ونتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن ، كما نقول في البرهان أيضا . فمن البين إذاً أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ؛ وإلا فما كنا بالذين ننساها . ولا أيضا أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قنينة واحدة تكون فينا . فيلزم إذاً ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما ، وليس حالنا في اقتنائنا لها حالا تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه — وهذه هي موجودة في جميع الحيوان . وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة وهي التي نسميها الحس . وإذا الحس موجود فيها ، ففي بعضها قد يكون ما نحس به ثابتاً ، وفي بعضها لا يكون . فالذي لا يكون فيه ثابتاً إما من جميع الوجوه ، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه ، فإن [ ٢٤٠ ب ] هذا لا علم له خارجاً عما حسه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد يبقى عندما يحس شيء ما في أنفسها . وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل ، حتى إن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول<sup>(٢)</sup> ، وبعضها لا . فمن الحس

(١) ف بالأحرى : أى من المعارف . (٢) ص : خارج .

(٣) ف : حلم .



يكون حفظ<sup>(١)</sup> كما قلنا؛ ومن تكرير<sup>(٢)</sup> الذكر مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه القُنَيَات موجودة فينا منفردة؛ ولا أيضا إنما تكون فينا من ملكات أخر هي أكثر في باب ما هي عالمة، لكن من الحس — مثال ذلك في الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادئ: والنفس هي الموجودة بهذه الحال < أى > على أنها يمكن أن تنفعل هذا الانفعال .

وما قلناه منذ أول الأمر ولم نصصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس .  
فنقول : إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قبالة الكلي : وذلك أنها تحس بالجزئى إحساسا ، وأما الحس فهو بالكلي : مثال ذلك بالإنسان ، لا بإنسان هو قالياس . ثم نقف في هذه من الرأس إلى أن تثبت فيها معانٍ لا تتجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى الحيوان، وهذا هو واحد على مثال واحد .

فمن البين إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو .

(١) ف : ذكر . (٢) ف : الحفظ . (٣) ف : قائمة . (٤) ص : إن .



والمملكات التي في الذهن التي نصدق بها، منها ما هي صادقة دائماً، ومنها [١٢٤١] ما تقبل الكذب — بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم والعقل<sup>(١)</sup> . وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءً وأتقن من العلم إلا العقل . والمبادئ أعرف من البراهين . وكل علم هو مع قول . والمبادئ : ١٠  
أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها . ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون أكثر صدقاً من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قبيل أن مبدأ البرهان ليس هو برهاننا هو للمبادئ<sup>(٢)</sup> . فإذاً ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم ، ولذلك لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم . فيكون العقل هو مبدأ العلم ، ١٥  
ويكون هو مبدأ اللبدأ ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد<sup>(٣)</sup> .

[[ تمت المقالة الثانية من «أولوطيقا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان» .

نقل أبي بشر متى بن يونس القناني ، من السرياني إلى العربي .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحق بن زُرعة المنقولة من

نسخة يحيى بن عدي ، فكان أيضاً موافقا لها ]]

(١) ش : أي البرهان . (٢) ش : أي الذي يعرف الحدود ومبادئ البراهين .

(٣) ف : هو محصل (وفوق هذه : أحد) المبادئ . (٤) تأكلت حروفها .

(٥) هنا تعلية نفس القارئ الذي رأيناه من قبل ، يقول فيها : ”قرأت هذه المقالة قراءة

فهم بحسب الاجتهاد والقدرة ، وفيها إعادات < ... > به ولفظ غير منظم ولم يسع أن أغيرها ،

لكني (؟؟) مذعلت على ما وجدته من ذلك . ولسعموم (؟) بن علي ؛ والحمد لله وحده .“







# كتاب الطوبى

نقل أبي عثمان الدمشقي



لقد طلبت

وكانت



## بسم الله الرحمن الرحيم

[ ٢٤١ ]

المقالة الأولى من كتاب طويقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه — المجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٨١٠٠ إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهيأ لنا به أن نعمل من  
٢٠ مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تُقصد، وأن نكون — إذا أجبنا جواباً —  
لم نأت فيه بشيء مضاد. فينبغي أن نقول أولاً ماهو القياس، وما هي أصنافه  
حتى يحصل لنا القياس الجدلي<sup>(٤)</sup> إذ كنا هذا القياس نلتمس في هذا الكتاب .  
فنقول :

٢٥ إن القياس قولٌ إذا وُضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوعية  
شيء آخر غيرها من الاضطرار — فالبرهان هو القياس الذي يكون من  
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل  
من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الجدلي<sup>(٥)</sup> هو الذي ينتج من مقدمات ذائعة .

(١) ف ( = فوق الكلمة ) : غرض ( نا ) . (٢) ف : أي صناعة .

(٣) ش : أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً . (٤) تأكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .



- والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها ، لا بغيرها ؛ وذلك ١٨١٠٠
- أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس في مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشيء » ، لكن ٢٠
- ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقاً بنفسه .
- والمقدمات الذائعة هي التي يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة ٢٠
- أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية البهاة .
- والقياس الممارى هو الذى يكون من مقدمات ذائعة في الظاهر ، ٢٥
- وليست ذائعة على الحقيقة ؛ أو الذى يكون في الظاهر من مقدمات ذائعة
- أو من ذائعة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعاً في الظاهر [ ١٤٢٢ ]
- فهو أيضاً ذائعاً . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة
- يكون تصوره في جميع حالاته مموّهاً كما يعرض في مبادئ أقاويل الممارين ، ٣٠
- لأن طبيعة الكذب تتبين فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى
- فطنة ، فضلاً عن غيره . فالأول من القياسين الممارين اللذين وصفنا ينبغي ١١٠١
- أن يسمى قياساً . وأما الثانى فينبغي أن يسمى ممارياً ، فأمّا > أن
- يسمى < قياساً ، فلا ؛ لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنتج .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادئ . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : في السرياني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى

يظن به أنه من المقدمات الذائعة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : في السرياني : إنما نخيل خيالاً برانياً ( بدون نقط في الأصل ) .



- ٥ . وها هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهى المغالطات التى تكون من الأشياء التى تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض فى الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه <sup>(٣)</sup> أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التى وصفنا ، لأن الذى يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذائعية : إذ كان ليس يدخل فى الحد ، وذلك أنه ليس يقتضيه ما يظنه <sup>(٤)</sup> جميع الناس ولا ما يراه <sup>(٥)</sup> أكثرهم ، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدا منهم ، لكنه يعمل <sup>(٤)</sup> القياس من المقدمات التى تخص الصناعة <sup>(٨)</sup> ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغى ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة <sup>(٩)</sup> .
- ١٠ . فليترك أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هى هذه التى وصفنا . وبالجمل ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله فى جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصودنا فى شيء منها استيفاء القول المستقصى . ولكن الذى نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغناء والكفاية فى هذا الطريق الذى نَحُونَا نحوه ، وهو أن يكون <sup>(١١)</sup> يتبها لنا أن نتعرف كل واحد [ ٢٤٢ ب ] منها كيفما كان .

(١) هاهنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التى تجرى مجرى الخطأ .  
 (٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .  
 (٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الاقتضابات .  
 (٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .  
 (١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .



< فائدة الجدل >

ويتبع ما وصفنا أن نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الكتاب : كم هي ؟ وما هي ؟ ٢٥

فنقول إنه ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة <sup>(٢)</sup> ، وفي المناظرة <sup>(٣)</sup> ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهر بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نساكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتج فيما نقصد للحجة فيه . — فأما منفعة في المناظرة <sup>(٣)</sup> فمن قبل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، انتقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فأما منفعة في علوم الفلسفة فلا نأ إذا قدرنا أن نتشكك في الأمرين جميعا ، سهل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك الحق <sup>(٤)</sup> والباطل <sup>(٥)</sup> . ٣٥

وقد ننتفع به أيضا في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التي تخص العلم الذي نجو نحوه ، لأنها مبادئ أولى الجميع <sup>(٦)</sup> . فأما من الأشياء الدائعة في كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق <sup>(٧)</sup> ، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتقدير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات . ١٠١

(١) ف : وهو . (٢) ف : الرياضة . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين . (٥) ش : بين ، يبين . (٦) ص : مبادئ . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .



### < المهارة في الجدل >

- وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة<sup>(١)</sup> على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا في الخطابة والطب وفي أمثالها من القوى<sup>(٢)</sup>، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد<sup>(٣)</sup> أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل. فإن الخطيب ليس يُقنع من كل وجه، ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يغفلا شيئا مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصلا الصناعة على الكفاية.

### < نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي >

- فأولاً ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوم هذه الصناعة. فإننا إذا حصلنا كم هي، وما حالها [١٢٤٣]، وأى الأقاويل هي، وكيف نستنبطها، كما قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التي منها الأقاويل و< الأشياء التي ><sup>(٤)</sup> فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها. وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدمات، والأشياء التي فيها<sup>(٥)</sup> تكون القياسات هي المسائل. < وكل مقدمة ><sup>(٤)</sup> وكل مسألة<sup>(٦)</sup>، فإما أن تكون خاصة أو جنساً أو عرضاً. وذلك أن الفصل لما كان جنسياً، وجب أن يرتبه مع الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء، ومنها ما لا يدل على ذلك،
- (١) ش: يريد صناعة الجدل. (٢) ف: الصنائع. (٣) ف: يشاء. (٤) زيادة بالأحمر في الهامش، لعلها تصحيح. (٥) ف: عليها. (٦) ش: قال: وجدنا في نسخة أخرى: كل مسألة تدل إما على خاصة، وإما على جنس.



فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسمّ الدالّ على ما هو الشيء  
 "حدّا" ونسمي الجزء الثاني بالاسم العام لهما، أعني خاصة . فبين مما قلنا أنه  
 يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدّا، وإما  
 خاصة، وإما جنسا، وإما عرضا . وليس ينبغي أن يظن بنا أحدّا أنا نقول  
 إن كل واحد من هذه إذا قيل على حدّته فهو إما مسألة وإما مقدمة، لكنّا  
 نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسألة<sup>(٢)</sup> إنما تخالف المقدمة  
 بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حي — مشاء —  
 ذو رجلين حدّا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحي  
 جنسا للإنسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حي — مشاء —  
 ذو رجلين، — حدّ للإنسان؟ وهل قولنا : "الحي" جنس للإنسان أم لا؟ —  
 كان مسألة . وعلى ذلك المثال يجري الأمر في سائر الأشياء الأخر . فبالواجب  
 صارت المسائل والمقدمات متساوية في العدد ، وذلك أنك قد تعمل من  
 كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

### < دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وينبغي أن نقول : ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العرض؟

(٣)

[٢٤٣ب] فالحد هو القول الدالّ على ماهية الشيء . وقد يوصف أيضا

بأنه قولٌ مكان اسم، أو قول مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض الأشياء

١١٠٢

(١) ف : على . (٢) تأكلت حروفها . (٣) ف : بالأحر : في السرياني :

في نفس جوهره .



التي يستدل عليها بقول . فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البين أنهم ليس يوقون تحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي أن نجعل ما يجرى هذا المجرى داخلا في باب الحد ، مثل قولنا : اللائق <sup>(١)</sup> بحمل . وكذلك قولنا : هل الحس والعلم شيء واحد بعينه ؟ أم أحدهما غير الآخر ؟ فإن أكثر البحث أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ، أو هو غير ؟ وبالجمله ، فينبغي أن نسمى جميع الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بين من ذاته . فإننا إذا قدرنا أن نقول الشيء بعينه والغير ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أننا إذا بينا أنه ليس فيها الشيء بعينه ، نكون قد أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفي في تثبيت الحد أن نبين أن الشيء بعينه فيه موجود . فأما في إبطاله فقد يكفي أن نبين أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه في الجمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

- (١) ف : بالأحمر : الواجب . ش : في السرياني : اللائق هو ما هو جميل .  
 (٢) ف : بالأحمر : الفحص ، المدايسة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟  
 (٤) ف : تدارس في . (٥) ف : للشيء .  
 (٦) تأكدت حروف هذه الكلمة والتي تليها . (٧) ف : تصحيح .  
 (٨) ف : نبين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .



النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن  
الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة ، بمنزلة [ ١٢٤٤ ] النوم  
للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات .  
فإن قيل لما يجري هذا المجرى خاصة <sup>(١)</sup> ، فليس يقال له خاصة  
على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود  
الشيء يمتنع إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات <sup>(٢)</sup> ، وذو الرجلين وإنما يقال <sup>(٣)</sup>  
إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس  
وإلى الكلب . والأمر بين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر  
غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب  
ضرورة متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

٢٥

٣٠

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .  
وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يليق بنا  
أن تأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا عن <sup>(٤)</sup>  
الإنسان ما <sup>(٥)</sup> هو > أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي  
في جنس واحد بعينه وهي مختلفة <sup>(٦)</sup> ، أم في جنسين مختلفين ، وإنما هي في مذهب  
الجنس ، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه .  
وذلك أنا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للشور ، نكون قد قلنا <sup>(٧)</sup>

٣٥

(١) ف بالأحر : شيء ما ... (٢) ف بالأحر : في وقت من ... (٣) ف بالأحر :  
يقال (بدلا من : وإنما يقال) . (٤) شيء : أي إذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو .  
(٥) خرم سقط ما كان به في الورقة التالية ولصق بها . (٦) تأكلت حروفها . (٧) تحتها : أنه .



- ١٠٢ ب إن هذين داخلان في جنس واحدٍ بعينه . فإن نحن بَيَّنَّا أنه جنسٌ لأحدهما ،  
غير جنسٍ للآخر ، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحدٍ بعينه .  
والعَرَضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا حدّاً ، ولا خاصّةً ،  
ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ  
بعينه كأننا ما كان ، وألا يوجد — بمنزلة<sup>(١)</sup> الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ  
بعينه كأننا ما كان [ ٢٤٤ ب ] وألا يوجد ، وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانعٌ  
يمنع أن يكون شيءٌ واحدٌ بعينه مرّةً أبيض ، ومرّةً غير أبيض . والثاني من  
حدّي العَرَضِ أجود<sup>(٢)</sup> من الأول ، لأن الأول إذا قيل احتاج من يريد أن  
يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة . فأما الثاني فكاملاً بنفسه ،  
يُسْتغْنَى به على حدّته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نضيف إلى  
العَرَضِ مقاييسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العرض ،  
مثال ذلك قولنا : أيهما أثر ؟ : الجميل ، أو النافع ؟ وأي المذهبين<sup>(٣)</sup> ألذُّ :  
الذي تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذي يُنْهَمَك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما  
يقال على هذا المثال . فإن البحث<sup>(٤)</sup> في أمثال هذه كلها إنما هو عن : أي الاثنين  
يكون لزوم المحمول به<sup>(٥)</sup> أخرى ؟

وبين من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء  
أن يكون العرض خاصة : < بمنزلة<sup>(٦)</sup> الجلوس الذي هو عَرَضٌ . فتقَيُّ أُلْفِي

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) شه : السيرتين .  
(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أولى . (٦) خرم .



إنسان جالسا وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالسا هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالسا .  
فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون .

٢٥

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أننا إذا بينّا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضا، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنسا<sup>(٢)</sup>، أو أن شيئا ما قد وصف في القول لا يوجد له ، كالذى يقال في العرض ، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفاً — أن يكون جميع ما عددنا [١٢٤٥] داخلا في مذهب الحدود بضرب من الضروب .

٣٠

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتزم في جميعها طريقا واحدا كليا، لأن هذا أمر ليس يسهل وجوده . وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم ينتفع به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحدا واحدا — فينبغي أن تقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب

٣٥

١١٠٣

- (١) ف : يصلح .  
(٢) ف بالأحر : أى الذى وصف على أنه جنس .  
(٣) ف : قانونا .



أن نضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به ونسميها الداخلة في باب الحد والداخلة في باب الجنس<sup>(١)</sup>. ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحد منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحو يقال فنقول : إنه يظن بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أننا قد اعتدنا < أن نقول > في الشيء بعينه إنه كذلك : إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس . أما في العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس — بمنزلة الإنسان والفرس : فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يظن بالماء الذي < هو > خارج من عين واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحد بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت [ ٢٤٥ ب ] فرقا ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغي أن يرتب هذا الصنف أيضا في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .



واحد بعينه في النوع كيفما كان ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيء واحد بعينه في النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

٢٠

والشيء بعينه في العدد قد يُظن بالإجماع عند الناس كلهم أنه أولى ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحقها وأولها بالتقديم ما وُصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال في الثوب والرداء ، وفي قولنا للإنسان : حيٌّ مشاء ذو رجلين . والنحو الثاني ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال في قولنا : قابل للعلم — في الإنسان ، وفي قولنا : سائم إلى فوق بالطبع — في النار . والنحو الثالث ما وُصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — في سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد .

٢٥

٣٠

وَمِنْ أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أننا مرارا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يُدعى إلينا بإنسان من قوم جلوس باسمه ، غيرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعونا بالجلوس أو المناظر لظننا بأن الأمر بين في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدة بعينها .

٣٥

(١) ف : قبلت . (٢) تأكلت حروفها .



< براهين الألفاظ المحمولة >

١٠٣ فالشيء بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأقول التصديق — بأن  
الافاويل إنما هي ممّا<sup>(١)</sup> وصفنا أولاً وبما [ ١٢٤٦ ] وصفنا وفيما<sup>(٢)</sup> وصفنا —  
هو الذى يكون بالاستقراء . وذلك أن باحثنا إن بحث عن واحدة واحدة  
من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحد ، وإما عن الخاصة ،  
وإما عن الجنس ، وإما عن العرض .

والتصديق الآخر هو الذى يكون بالقياس . وذلك أنه واجب ضرورة  
أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه .  
فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل  
على ماهية الشيء فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ  
كانت الخاصة مارجع على الشيء بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن  
كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التى يقال فى حد الموضوع ،  
أو ليس منها . فإن كان مما يقال فى الحد فهو إما جنس وإما فصل ، لأن  
الحد مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال فى الحد فمن البين  
أنه عرض ، لأننا قد قلنا إن العرض هو ما ليس بحد ولا خاصة ولا جنس ،  
وهو موجود فى الشيء الذى هو له عرض .

(١) ش : يعنى من المقدمات ثم من التى ذكرها التى منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : يعنى فى المسائل فى الأربعة التى منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .



< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدد<sup>(١)</sup> أجناس المقولات التي فيها توجد هذه الأربعة التي وصفنا . فنقول : إن عدتها عشرة : ما هو الشيء<sup>(٢)</sup> ، والكيف ، والكيف ، والمضاف ، وأين ، ومتى ، والنسبة ، وله ، ويفعل ، وينفعل . وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبداً في واحد من هذه العشر مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات الأخر . ويبيّن [ ٢٤٦ ب ] من هذه أن الإنسان إذا دلّ على : « ما الشيء » فمرة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة من المقولات الأخر . وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال : إن هذا الموضوع إنسان هو أو حى ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عظاماً مقدار ذراع فقال : إن هذا الموضوع ذو ذراع أو عظم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم . وكذلك يخرج الأمر في الأخر : وذلك أن كل واحد من أمثال هذه إنما كان هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ، وإن كان يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات الأخر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأقاويل ، وهذه عدتها .

(١) ف بالأخر : تفصل ، تميز . (٢) ف بالأخر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأخر : يجرى .

٢٠

٢٥

٣٠

٣٥

١١٠٤



١٠

### < القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج . ولنحدد أولا المقدمة المنطقية ما هي <sup>(١)</sup> ، والمسئلة المنطقية ما هي <sup>(١)</sup> .  
وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية <sup>(٢)</sup> ، ولا كل مسئلة منطقية <sup>(٢)</sup> . وذلك  
أنه ليس أحد ممن له عقل يقدم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر  
للناس كلهم أولا أكثرهم ، لأن هذا ليس فيه شك ، وذلك لا يضعه أحد  
من الناس .

والمقدمة المنطقية <sup>(٢)</sup> هي مسئلة ذائعة <sup>(٣)</sup> إما عند جميع الناس ، أو عند  
أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة  
منهم ، من غير أن تكون مبدعة . وذلك أن الإنسان أن يضع ما يراه  
الفلاسفة متى لم يكن مضادا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة <sup>(٤)</sup> والمضادة  
أيضا التي يظن بها أنها ذائعة إذا قدمت [ ١٢٤٧ ] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضا الموجودة في الصناعات المستخرجة <sup>(٥)</sup> قد تكون  
مقدمات منطقية <sup>(٢)</sup> ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحد  
بعينه ذائعا <sup>(٦)</sup> ، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحد بعينه يرى أنه ذائع . وإن  
كان قولنا إن كان يوجد نحو واحد بالعدد ذائعا ، فقولنا يوجد غناء واحد <sup>(٧)</sup>

- (١) ف بالأحرر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحرر : جدلية .  
(٣) ف بالأحرر : مقبولة . (٤) ف بالأحرر : بالمقبولة . (٥) ف  
بالأحرر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : في (العدد) .



بالعدد ذائع . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد  
 غناء أكثر من واحد ، ذائع . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون متشابهة  
 متجانسة . وكذلك الأشياء المضادة للذائعة إذا قدمت على جهة التناقض  
 ظهرت ذائعة ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا ،  
 فإن قولنا أيضا : لا ينبغي أن نسيء إليهم ، ذائع . فاما ضد هذا القول  
 فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فاما المناقض له فقولنا : ليس  
 ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء  
 فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأخر .  
 وقد يظهر بالمقايضة أن الضد على الضد أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان  
 ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء . وقد يظهر  
 أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وسننظر في هذا الأمر  
 هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله في المتضادات .

ومن البين أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية ،  
 لأن الواضح أن يضع الأشياء التي يعتقد أنها الحقائق بهذه الصناعات : مثل الطبيب  
 فيما يوجد في صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ، وكذلك  
 الأمر في الصناعات الأخر .

- (١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولة .  
 (٤) ف : بهم . (٥) ف : يظن . (٦) تحتمل : في .  
 (٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحر : محاورية ، جدلية .



### < المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

- والمسئلة المنطقية هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشيء والهرب منه ، ١٠٤ ب [ ٢٤٧ ب ] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعِينٌ على شيء آخر من أمثال هذه ، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا ، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدوه الجمهور ، وإما ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك أن بعض المسائل يُنتفع بمعرفته فى الإيثار للشيء أو فى الهرب منه — مثال ذلك قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا . وبعضها يُنتفع به فى العلم به فقط ، مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسها فى شيء من هذين المعنيين ، بل هى مُعينة على بعض هذه . وذلك أن كثيرا من الأشياء ليس نريد أن نعلمها هى فى أنفسها ، بل إنما نريدها لغيرها ، أعنى لنعلم بها أشياء أخرى . وههنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هى كذا ، أم ليس هى كذا ؟ من قبل أن فى كلا المعنيين أقاويل مُقنعة ، والى ليس لنا أيضا فيها حجة <sup>(٦)</sup> إذ هى عظيمة لظننا بأن قولنا فيها : لم ذلك ؟ عسير — مثال ذلك : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ فإن المُطالب أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

(١) ف : المخاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا لما لا يكون الفلاسفة .

(٣) ف : الاختيار . (٤) ف : لنفسها . (٥) ص : كل . (٦) ف : قول .



والوضع هو رأى مبدع<sup>(١)</sup> لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله  
 أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض<sup>(٢)</sup>، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء  
 يتحرك، وما قاله مالميس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهتم<sup>(٣)</sup>  
 الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء<sup>(٤)</sup>، أو يهتم بالأشياء التي فيها قول مضاد  
 للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكتونا وإما أزليا ،  
 كما تقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار ويصير<sup>(٥)</sup> نحويا ليس هو مكتونا  
 ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظن به أنه شيء  
 لأن فيه قولاً .

فالوضع أيضا مسألة ، وليس كل [ ١٢٤٨ ] مسألة وضعا ،  
 لأن بعض المسائل يجري مجرى ما لا يُعتقد فيها أن الأمر كذا أو كذا ،  
 والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا  
 إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكك أحد<sup>(٥)</sup>  
 الفريقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، من قبيل أن الوضع رأى ما مبدع<sup>(٦)</sup> .  
 وتكاد أن تكون المسائل الجدلية في هذا الموضع تسمى أوضاعا ، وليس  
 في ذلك خلاف كيفما قيل ، لأننا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسما ،  
 لكن الذي نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها أيما هي .

(١) ف : ظن : (٢) ف : يضاد . — أنطستانس = Antisthenes ،  
 ايراقليطس = Heraclitus ، مالميس = Melissus . (٣) ف : يكثرث .  
 (٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف بالآخر : ظن .  
 (٧) ف : أصنافها .



وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسألة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يُحتاج فيه إلى قول، لا إلى عقوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكون فيقولون: هل ينبغي أن يُعبد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يُكرم<sup>(١)</sup> الوالدان أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين يشكون فيقولون: هل الثلج أبيض، أم لا؟ — يحتاجون إلى حس. ولا يجب أن يتشكك أيضا فيما كان البرهان عليه قريبا جدا، ولا فيما كان البرهان عليه بعيدا جدا، فإن ذلك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون مقدمة يُرتاض بها.

## ١٢

### < البرهان والاستقراء الجدلانيان >

- ١٠ وإذا قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية<sup>(٤)</sup>. فنقول: إن أنواعها نوعان: أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدم. — و< أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الرّبان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقناعا وأبين وأعرف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين.

٢٠

(١) ص: الوالدين. وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر وصحح « يجب » بـ « يكرم ». (٢) ص: فيقولون. (٣) س: ويجوز أن يقال: أبعد كثيرا من مقدار صناعة رياضية. (٤) ف: المحاورية، الجدلية.



١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .  
 فأما الآلات التي بها يستخرج [ ٢٤٨ ب ] القياس ، فأربع : إحداهن<sup>(١)</sup>  
 اقتضاب المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على  
 كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج<sup>(٢)</sup> الفصول ؛ والرابعة البحث عن الشبهة<sup>(٣)</sup> .  
 وقد توجد ثلاث من هذه بضرب من الضروب مقدمات ، لأنه قد يمكننا  
 أن نعمل في كل واحدة منها مقدمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ  
 أو النافع مأثور ، وإن الحس يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن<sup>(٤)</sup>  
 يوجد<sup>(٥)</sup> ، وذلك لا يمكن هذا فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند  
 الصحة على مثال حال المنسوب إلى خصب البدن عند خصب البدن .  
 فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاء كثيرة ؛ والثانية من الفصول ؛  
 والثالثة من الأشباه .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن نتخير المقدمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدمة<sup>(٧)</sup>  
 بأن نتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ،  
 أو أكثرهم ، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للظاهرة ، وجميع

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .

(٤) ف : فارق . (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : نصيد .



- الآراء التي في الصنائع . وينبغي أن تقدم الآراء المضادة التي هي في الظاهر ذائعة على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار باستعمال الذائعة منها فقط ، لكن والشبهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا إن الحس بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأما إنما ننظر بأن نقبل شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحواس الباقية . وذلك أننا نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخرج ؛ وعلى ذلك المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال في سائر الحواس الأخر . وأيضا ينبغي أن نأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين لا يفهمون في أي شيء من الأشياء ليس هي كذلك . وينبغي أن تتغير أيضا [ ١٢٤٩ ] من الأقاويل المثبتة في الكتب وثبت ما في جنس جنس ونضعه ناحية — مثال ذلك أنك إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه آراء واحد واحد — بمنزلة ما نقول إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام أربعة ؛ فإن لو اضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

- وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات خلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

نقتضب . (٥) ص : الذين . (٦) ف : نلتقط . (٧) تحتها : تقوله .



ومنها مقدمات منطقية . فالخلقية مثل قولنا : لمن أولى أن نطيع : لا بآئنا<sup>(١)</sup> ،  
أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادات  
واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟<sup>(٢)</sup>  
وكذلك يجري الأمر في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة  
من هذه التي تقدم ذكرها ، إنما هي بتحديد يوفقها إياه . لكن ينبغي أن  
أن نلتمس تعرف كل واحدة منها بالارتياض في الاستقراء بعد تفقدنا إياها<sup>(٣)</sup>  
بحسب المثالات التي تقدم وصفها . — فتجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على  
جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغي أن نأخذ جميع المقدمات<sup>(٤)</sup>  
أخذاً كلياً بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . مثال  
ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادات  
واحدٌ بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى  
هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضاً من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة  
— مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [ ٢٤٩ ب ] واحدٌ بعينه ،  
والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك في سائر الأشياء الأخر .

٢٥

٣٠

٣٥

١١٠٦

## ١٥

### < البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن نبحت عما يقال  
على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتمس وصف الأشياء التي يقال على

(١) ف : ينبغي . (٢) ف : للوالدين . (٣) ص : والطبيعة .

(٤) ف : بالاعتقاد . (٥) ف : تقتضب . (٦) ف : اقتضاباً .



- جهات<sup>(١)</sup> مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك
- أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال
- بها إن المصيح<sup>٥</sup> والمخصب خير فقط ، لكن وبأن تلك كيفيات ما ، وهذه
- فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجري الأمر في سائر الأخر .
- وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ،
- أم على نحو واحد ؟ فنبحث أولا عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة
- كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة
- بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحادث » فإن ضده في الصوت « الثقيل » ،
- وفي العظم الكال<sup>١٥</sup> . فمن البين أن ضد الحادث يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان
- هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحادث أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحد منهما
- يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقل والكال<sup>(٢)</sup> واحدا بعينه .
- والمضاد لكل واحد منهما هو الحادث . وأيضا ضد الثقيل في الصوت الحادث ،
- وفي العظم الخفيف ؛ فالثقل إذا يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على
- أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده في الحى<sup>(٣)</sup> السمج ، وفي الثوب
- الوسخ : فالنظيف إذا اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لا تختلف
- الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بين لا محالة بالنوع ، كالحال في الأبيض
- والأسود [ ١٢٥٠ ] فإنه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود ، وكذلك

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) ش : من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت الصافي أبيض .



لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فأما بالنوع  
فاختلافهما بين جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون  
على مثال واحد؛ وذلك بين من الحس ، لأن الحس بالأشياء التي هي واحدة  
بعينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون  
ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر  
بالسمع . وكذلك الحاد الذي يقال في الطعوم والذي يقال في الأعظام :  
أحدهما يحكم عليه باللس والآخر بالذوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان  
بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أضدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكال .

٣٠

٣٥

وأیضا ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضد ما، والآخر ليس له ضد  
من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التي تكون من قبل الشرب  
ضدها الأذى الذي يكون من قبل العطش ، واللذة التي تكون من قبل العلم  
بأن القطر مباین للضلع ليس لها ضد . فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة .  
والمحبة التي تكون بالفكر ضدها البغضة . فأما المحبة التي تكون في فعل الجسم  
فلا ضد لها ؛ فمن البين أن المحبة اسم مشترك .

١٠٦ ب

وأیضا ينبغي أن ننظر في المتضادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف  
منها يوجد فيه وسيط، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط، أو إن كان  
يوجد في الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض

٥

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبلة ، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم  
المحبة . — يقصد الجماع . (٣) ص : وسيطا .



والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتداخل<sup>(١)</sup> كما يزعم قوم [٢٥٠] أن الصوت المتداخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً اسم مشترك، وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتداخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يبصر، فإنه يقال على أنحاء كثيرة: أحدها على الذي ليس له بصر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجب ضرورة أن يكون الذي يُبصر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحد من صنفين قولنا: «لا يبصر» يقابله شيء ما، أعني أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العدم والملازمة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس

(١) أي: الأبيح.



٢٥ يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكية بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسنيين ، أعنى حس النفس وحس البدن .

وأيضا ينبغي أن نبحث عن التصاري<sup>(١)</sup>ف . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من

٣٠ الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عدالةٌ ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجري الأمر في العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المصحح

يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مُصَحِّح ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويدل <على الصحة> .

٣٥ وعلى هذا المثال يجري الأمر في سائر الأخر ، أعنى أنه إذا كان شيء يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة . وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

١١٠٧ وينبغي أن نبحث عن أجناس الجمل الذي بحسب الاسم : هل هي واحدة بعينها في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك محمود ، فإنه في الأطعمة ما يُحدِّث

اللذة ، وفي الطب ما يُحدِّث الصحة ، وفي النفس ما تكون به بحال ما ، أعنى

(١) ف : يريد بالتصاري<sup>(١)</sup>ف الاشتقاقات .



- عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته ؛ ويقال مرارا كثيرة على السم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضا محمود . فالمحمود إذا اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحس المسموع ؛ وكذلك الحاد ، إذ ليس يقال واحدا بعينه على جميع الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسرير ، كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادة ، للتي هي أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

- وينبغي أن نبحث عن أخبار الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه : هل هي مختلفة وليس بعضها مرتبة تحت بعض ، كقولنا للآلة حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذي بحسب اسمها مختلف ، [ ٢٥١ ب ] لأن الحيوان يقال بحال ما ، والآلة تقال بحال أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحى وذا الريش جنس له . فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذو ريش وحى ، فقد قلنا إنه بحال ما . فالجنسان إذا كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنا إنه ذو ريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسنان كلاهما وقولاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتدل في مقداره . (٢) ف : في كل .

(٣) ف : آلة يستعملها التجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .

(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .



فأما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك  
 أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي ، ولا إذا قلنا حي فقد قلنا آلة . وينبغي  
 أن تعلم أنه ليس إنما يقال أجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع  
 فقط ، بل قد يقال أيضا في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على  
 أنحاء كثيرة ، فمن البين أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

٣٠

٣٥

وقد ينتفع أيضا بالنظر في الحد الذي يكون عن المركب ، مثل الجسم  
 الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ،  
 فينبغي أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم في المتفقة أسماؤها  
 كالحال في اللذين وصفناهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسما له لون  
 بحال كذا ، والآخر صوت حسن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم  
 والصوت لم يكن الباقي منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون  
 كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما اسما متواطئا .

١٠٧

٥

وقد يخفى علينا فهم الاتفاق في الاسم في الأقاويل نفسها أيضا مرارا  
 كثيرة . ولذلك أيضا ينبغي أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال  
 [ ١٢٥٢ ] قائل إن الدال على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند  
 الصحة حال اعتدال ، لم يجب أن يدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

١٠

(١) ش : في نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : تقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .



- اعتدال ما هو في كل واحدٍ منهما فنقول : إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة ، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيّة ما .
- وأيضاً ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشّبه أو في الأكثر ، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضاً وحادة على مثال واحد في الشّبه ؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر . فالأبيض إذاً والحادّ من المتفقة في الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر ، وأما أنهما على مثال واحد في الشبه . — ولأنّ الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فصولها أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحى والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغى أن ننظر هل الأشياء التي تحت اسم واحدٍ بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم <sup>(١)</sup> : فإن صوتاً يخالف صوتاً بأنه حادّ ، وكذلك حجم يخالف حجماً <sup>(٢)</sup> . فالحادّ إذاً اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .

- وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء ، التي هي بعينها تحت اسم واحد بعينه ، مختلفةٌ — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجسام والذي في الأغاني <sup>(٤)</sup> . فإن الذي في الأجسام فصوله الذى يجمع البصر ويفرقه ، والذي في الأغاني ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذاً من المتفقة في الاسم ، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولها واحدةٌ بعينها .

(١) ف : وللقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقداراً .

(٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللونى .



وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً . فينبغي أن ننظر في الشئيين اللذين تحت اسم واحد [ ٢٥٢ ب ] : هل أحدهما نوع والآخر فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذى فى الجسم نوع للون ، والذى فى الصوت فصل . وذلك أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض .  
 فينبغى أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فى هذه الأشياء وأمثالها .

٣٥

١٦

### < البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسهم ، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعةُ ، والحلمُ للعفةُ ، فإن جميع هذه من جنس واحد بعينه هو الفضيلةُ ، وتأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر أيضاً فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضها من بعض متباعدًا بعدًا كثيراً ، كقولنا : بماذا يخالف الحسُّ العلمُ ، لأن الفصول — فى الأشياء المتباعدة بعداً كثيراً — بينةٌ جدا .

١١٠٨

١٧

### < البحث عن المشابهة >

وينبغى أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة إن كان حال هذا الشئ عند غيره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس . وإن كان حال شئ عند غيره  
 (١) ص : فهذه .  
 (٢) ف بالأحر : فى .

١٠



كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سيكون. وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

وينبغي أن ننظر أيضا في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهة متشابهة.

## ١٨

### < الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة<sup>(١)</sup> يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أخرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو يقال. وقد ينتفع به أيضا في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تنبه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم ينح بالقول نحوه. — وقد ينتفع به أيضا في أن يُغالطَ وألا يُغالطَ. وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحنا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو.



٣٠ أن يكون المحيب لا يعلم على كم نحويقال الشيء. وليس هذا ممكننا في الجميع،

لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاء كثيرة منها ما هي صادقة ، ومنها ما هي كاذبة . وليس هذا الفن خاصا بالجدل ؛ ولذلك ينبغي لأصحاب الجدل

٣٥ أن يتوقعوا هذا المعنى أصلا ، أعني أن تكون مجادلتهم في الاسم ، إلا أن

يخص الواحد بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في الشيء الموضوع .<sup>(١)</sup>

ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير ،

وفي تعترف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين في أنه نافع ١٠٨ ب

في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير . وذلك أنا إذا وجدنا فصلا

للأشياء التي نقصد نحوها — أي فصل كان — ، نكون قد قلنا أن ليس

هو واحدا بعينه . فأما منفعته في تعترف كل واحد من الأشياء ما هو ، فلا أنه

من عادتنا أن نفرق القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصول التي ٥

تخص واحدا واحدا من الأشياء .

فأما النظر في الشبيه فنافع في أقاويل الاستقراء وفي قياسات

[ ٢٥٣ ب ] الوضع وفي أداء الحدود . فأما في أقاويل الاستقراء فلأننا

إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء ، وذلك ١٠

أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشباه .

وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء<sup>(٣)</sup>

كالحال في واحد منها ، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن نناظر في أي شيء منها كان

(١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : يعني الشرطية .



- ١٥ إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه ،  
لأننا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذي قصدنا له من الوضع ، لأننا إذا  
وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان <sup>(١)</sup> .  
وأما في أداء الحدود ، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد  
لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن <sup>(٢)</sup>  
نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العامة بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو .  
٢٠ وكذلك أيضا النظر في الأشباه قد يُنتفع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة  
التباعد كقولنا : سكّون الريح في البحر ، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن  
٢٥ كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد ، لأن كل واحد  
منهما مبدأ . فلذلك متى وفيما الجنس العام في الجميع لم يظن بنا أحداً أنّا قد  
حددنا حداً غريباً . ويكاد أن يكون الذين يحدّون على هذا الوجه اعتادوا  
٣٠ أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ  
الخط . فمن البين أنهم يضعونها في الجنس العام لكليهما .  
فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينتفع  
فيها بما وصفنا فهي ما نصّف .

[ [ تمت المقالة الأولى من كتاب "طوبيقا" لأرسطوطاليس ] ]

[ [ قوبل به ] ]

(١) س : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحتمل أن يعبر عن هذا المعنى  
بعبارة أخرى وهي : والأولى من الأمور العامة بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...



## بسم الله الرحمن الرحيم

[ ١٢٥٤ ]

المقالة الثانية منه

٣٥

### < مواضع العَرَض المشتركة >

١

#### < استهلال عام >

قال :

إن من المسائل<sup>(١)</sup> ماهى كلية ، ومنها ماهى جزئية . فالكلية مثل قولنا  
إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد  
لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والى تثبت وتبطل  
بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما . وذلك أنا إذا بينّا أن الشئ يوجد  
للكل ، نكون قد بينّا أنه موجود للبعض . وكذلك إذا بينّا أنه ليس يوجد  
ولا لواحد ، نكون قد بينّا أنه ليس يوجد للبعض . فينبغى أولاً أن نتكلم  
في التى تبطل إبطالا كلياً من قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية ، ومن قبل  
أنها أخرى بأن تستعمل الأوضاع فيما يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدلين  
إنما من شأنهم أن يُبطلوا الأقاويل . ومن أصعب الأمور أن تتعكس  
التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذى يكون بجهة من

١١٠٩

٥

١٠

(١) ف : المطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : فى السريانى : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل فى أنه موجود

أو غير موجود . (٤) ف : يعنى المسائل .



- الجهات وليس بكل، فإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها . وذلك أنه واجبٌ، ضرورةً ، أن يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ومن الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين ، ١٥ كان الذي يعكسه فيقول : إنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين — صادقا . وكذلك أيضا من الجنس : فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ فهو حيٌّ . ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصة أيضا . وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو ، فهو قابلٌ للنحو ، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه ٢٠ [ ٢٥٤ ب ] أن يكون إنما يوجد في بعض الشيء<sup>(٢)</sup> ، لكنه يوجد على الإطلاق أو لا يوجد . فأما في الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون في بعض الشيء بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض أو عادل بأن يتبين أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك في أنه أبيض أو عادل في شيء منه . فليس الانعكاس إذاً بواجب في الأعراض . ٢٥ وينبغي أن نلخص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان : إما بأن يُكذب فيها ، وإما بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنه موجود له . وكذلك ٣٠ الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدُّلْبَةَ إنسانا — يتجاوزون التسمية الموضوعية .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجه لشيء ما . (٣) ش : في بعض النسخ : أولا يوجد . (٤) ف : يتعدى . (٥) الدلبة : شجر عظيم عريض الورق ، لازهر له ولا ثمر ، والجمع دُلب ، وهو في الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus .



< مواضع >

فأحد<sup>(\*)</sup> المواضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال  
 أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصة ٣٥  
 في الأجناس — بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض<sup>(١)</sup> أن يكون لونا ،  
 وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضع  
 أن يلخص في التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون  
 فضيلة . وقد يتبين للإنسان مرارا كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد ١٠٩  
 وصف الجنس على أنه عرض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلون ،  
 وإن المشى تحرك . وذلك أنه لا يقال إن حمل جنس من الأجناس على  
 النوع يكون على طريق الاشتقاق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على  
 الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تقبل اسم الأجناس وقولها . ٥  
 وذلك أنه من قال إن الأبيض متلون لم يصفه [ ١٢٥٥ ] على أنه جنس ،  
 لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على  
 أنه حد . وذلك أن الخاصة والحد لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له . ١٠  
 وقد توجد أشياء أخرى كثيرة متلوثة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن  
 البين أنه قد وصفه على أنه عرض .

(\*) بالهامش عند هذا الموضع الرقم : ٦ . (١) ف : للبياض .



(\*) موضع آخر أنه قد ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها يوجد : إما لكلها وإما لواحد منها . وينبغي أن يكون نظرنا في الأنواع<sup>(١)</sup> ، لا في التي هي بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون في طريق من الطرق وفي الأقل من الأمور .

وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ؛ ثم نجرى على ذلك النسق حتى نصير إلى الأشخاص<sup>(٢)</sup> ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن العلم بالمتقابلات واحد بعينه ، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة والأشياء المتضادة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على جهة الإيجاب والسلب<sup>(٣)</sup> — واحد بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهراً في واحد من هذه بعد ، فينبغي أيضاً أن نقسم كل واحد من هذه إلى أن نصير إلى الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والنجور ، أو العلم بالضعف والنصف ، أو العلم بالعمى والبصر ، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو موجوداً — واحداً بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين في شيء من هذه أنه ليس واحداً بعينه ، نكون قد أبطلنا المسألة . وكذلك إن تبين أنه لا يوجد لشيء منها . وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال<sup>(٤)</sup> . وذلك أنه إن ظهر لمن يقسم أنه على الجميع أو على كثيرين ، فله أن يحكم بوضعه كلياً ، أو يعاند في واحد .

(\*) بالهامش رقم : ب .  
(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .  
(٢) ف : أنواع الأنواع .  
(٣) فوقهما : التناقض .  
(٤) ف : التفي .



فتقول إنه ليس كذلك . فإنه إن لم يفعل واحدا من هذين سخر منه ،  
[ ٢٥٥ ب ] إذ لم يضع شيئا .<sup>(٢)</sup>

وموضع آخر هو أن يعمل حدى العرض والشيء الذى يعرض فيه<sup>(٣)</sup> ٣٠  
العرض جميعا ، أو حدّ أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أخذ في الأقاويل شيء  
ليس يحق على أنه حق — مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحدا أن يظلم<sup>(٤)</sup>  
الله ، فما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً ، فمن البين أن الله  
ليس يظلم ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر . وإن كان الفاضل حسودا ، فما<sup>(٥)</sup> ٣٥  
الحسود ؟ وما الحسد ؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذى<sup>(٦)</sup> بما يظهر من  
حسن حال خير من الأخيار ، فمن البين أن الفاضل ليس بحسود ، لأنه  
لو كان كذلك لكان رديئا . فإن كان المنافس حسودا ، فما كل واحد منهما ؟<sup>(٧)</sup>  
وذلك أنه بهذا الوجه يتبين هل ما قيل حق أم باطل — مثال ذلك أنه إن  
كان الحسود هو المتأذى بحسن حال الأخيار ، والمنافس هو المتأذى بحسن<sup>(٨)</sup> ١١٠  
حال الأشرار ، فمن البين أن المنافس ليس حسودا .<sup>(٧)</sup>

وينبغى أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التى فى الأقاويل ولا نفارقها  
إلى أن نصير إلى الشيء المعروف . وذلك أنه مرارا كثيرة قد يوقى القول

- 
- (١) ف : كان أهلا ( ص : أهل ) أن يضحك منه . ( ٢ ) ف : إن .  
( \* ) بالهامش رقم : ح . ( ٣ ) ف : قولى . ( ٤ ) ص : أحد .  
( ٥ ) ص : حسود . ( ٦ ) ف : الغم . ( ٧ ) ف : الغيور .  
( ٨ ) ف : المغتم .



بأسره فلا يكون المطلوب بيتاً . وإذا قيل قولٌ مكان اسم من الأسماء التي في القول ، صار المطلوب بيتاً .

وأيضاً يصير الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة ، ثم يقاومها ، لأن المقاومة (\*)  
١٠ تصير له حجة بجذاء الوضع . ويكاد أن يكون هذا الموضع والموضع الذي يقال فيه إنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما لكلّها ، وإما ولا لواحد منها واحداً بعينه ، إلا أنه يخالفه في الجهة .

وأيضاً<sup>(\*)</sup> ينبغي أن نلخص أى الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها<sup>(\*\*)</sup>  
١٥ الجمهور<sup>(٢)</sup> [ ١٢٥٦ ] ، وأياً لا ، وهذا نافع في الإثبات والإبطال<sup>(٣)</sup> ، مثال ذلك أنه ينبغي أن تُلقب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فأما عند<sup>(٤)</sup> تحصيلنا أيّاً من الأعيان هو بحال كذا ، وأيّا ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغي أن نصغي إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في المصحح إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل<sup>(٥)</sup> هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغي أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن كما يسميه الطبيب .

### ٣

#### < مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة ، وكان موضوعاً إما على أنه موجود ، وإما على أنه غير موجود ، فينبغي أن نتبين ذلك في أحد ما يقال  
(١) ف : موضع . (\*) بالهامش رقم : ٥ . (\*\*) بالهامش رقم : ٥ .  
(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفي ، الفسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : نعتبر .



٢٥ على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها . وينبغي أن نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال على أنحاء كثيرة قاوم الذي يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه ، وإنما أراد الآخر . — وهذا الموضع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فسخه . وذلك أنه إذا أردنا أن نثبت ، <sup>(٢)</sup> بيّنا أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبينها جميعا . وإذا أردنا أن نفسخ ، <sup>(٣)</sup> بيّنا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكننا أن نبين ذلك في جميعها . غير أن الذي يفسخ ليس يحتاج أن يقرّ بشيء ، لا إن كان قيل فيه إنه موجود لجميع الشيء ، ولا أنه موجود ولا شيء منه . وذلك أنا إذا بيّنا في شيء منه — أي شيء كان — أنه لا يوجد ، كما قد أبطلنا أنه يوجد لجميعه . وكذلك إن بيّنا أنه يوجد لشيء منه ، أبطلنا أنه لا يوجد ولا شيء منه .

فأما المتيقن فينبغي له أن يتقدم فيعترف بأنه إن وجد لشيء ما منه — أي شيء كان — فهو يوجد [ ٢٥٦ ب ] للجميع متى كانت المقدمة مقنعة . وذلك أنه ليس يكفي في البيان على أنه يوجد للجميع القول بأنه يوجد لواحد ، بمنزلة ما نقول إن كانت نفس الإنسان غير مائة فكل نفس غير مائة ؛ فينبغي أن نتقدم فنقرّ بأنه إن كانت أي نفس وجدت غير مائة ، فكل نفس غير مائة . وليس ينبغي أن نفعل هذا في كل وقت ، بل إنما ينبغي أن نفعله إذا لم نجد قولاً واحداً عامّاً بقوله على الجميع ، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

٢٥

٣٠

٣٥

١١٠ ب

٥

(١) ف : نفيه . (٢) ف : نصح . (٣) ف : بطل ، نقي .

(٤) ف : يعترف . (٥) ف : القضية .



- مساويات لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على أنحاء كثيرة ففصله وانظر على كم نحو يقال ، ثم حينئذ تثبت وتبطل <sup>(١)</sup> . مثال ذلك أن الواجب <sup>(٢)</sup>
- ١٠ إن كان هو النافع والجميل ، فينبغي أن نلتبس في الموضوع إما نثبت الأمرين جميعا أو إبطالهما <sup>(٣)</sup> ، أعني أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . وإن لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغي أن تبين أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس <sup>(٤)</sup> < يكون > واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر من اثنين .
- ١٥

- وأیضا ینبغی أن ننبی کل ما لم یکن یقال علی أنحاء كثيرة باتفاق الاسم ، لكن بجهة أخرى — بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، وإما كالأشياء المؤدية إلى الغاية ، مثل صناعة الطب فإنها علم برّد الصحة والتدبير ، إما على أن كليهما غایتان كما يقال إن العلم بالمتضادات [ ١٢٥٧ ] واحد بعينه ، فإن أحد المتضادين ليس بأن يكون غاية أولى من الآخر ، وإما على أنهما بالذات أو بالعرض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، وأما بالعرض فمثل قولنا إنه متساوى الأضلاع . وذلك أن الذي به عرض للتساوى الأضلاع أن يكون مثلثا ، به يعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين . فإن كان ليس يمكن بوجه من الوجوه أن يكون
- ٢٥

(١) ف : وتنفي . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : نقيهما . (٤) ف : والقول .



علم واحد بأشياء كثيرة ، فمن البين أنه ليس يمكن أصلا . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه ، فمن البين أنه يمكن .

ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحو يقال ، مثال ذلك أنا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء ، تقدمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن ، فقسمنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعا في التثبيت . وإن أردنا أن نبطل ، وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقي ينبغي أن تتركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا في هذه إذا ذهب عنا على كم نحو يقال .

٣٠

وينبغي أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعرض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حالٍ من هذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحداً بعينه أيضا في الشهوة وسائر الأشياء الأخر التي تقال على أنحاء كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من الأشياء التي تؤدي إلى الغاية ، مثل المداواة ، أو على أنه بالعرض مثل [ ٢٥٧ ب ] حالٍ من يجب الخلاوة عند الشراب ، وذلك أنه يشتهي من طريق ما هو حلو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهي الحلو

١١١١

٥

(١) ف : فمن البين أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : في .



- بذاته ، ويشتهى الشراب بالعرض ؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصا لم يشتهه . فشهوته إذا للشرب إنما هو بالعرض . — وهذا الموضع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف .

٤

< مواضع أخرى >

- والنقل<sup>(\*)</sup> أيضا إلى الاسم الذي هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا في: الظن — «البين» ، ومكان قولنا: كثرة البحث — «محبة البحث» .
- وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضع أسهل مرأماً<sup>(١)</sup> . وهذا الموضع أيضا عام في الأمرين جميعاً في الإثبات والإبطال .
- وعند تثبتنا أن المتضادات موجودة لشيء واحد بعينه ينبغي أن نبحث عن ذلك في الجنس ، مثال ذلك إن أردنا أن نبين أنه قد يوجد في الجنس صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمييز<sup>(٢)</sup> ، والتمييز يكون بصواب وبغير صواب . ففي الجنس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذاً الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس ، وذلك أن الجنس يميز بجهة من الجهات . وقد يكون أيضا البرهان على الجنس من النوع ، وذلك أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس — مثال ذلك أنه إن كان علم

(\*) عندها بالهامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكا .

(\*\*) بالهامش علامة رقم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .

(٤) ف بالأحر : الحاس يحكم .



يوجد خسيئاً وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك ، لأن الحال جنسٌ للعلم . —  
 فالوضع الأول يكذب في التثنية ، والثاني يصدق . وذلك أنه ليس يلزم  
 ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع : فإن الحيوان يوجد  
 طائراً وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [ ١٢٥٨ ]  
 فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً  
 فقد يوجد حيوان فاضلاً .

٢٥

فأما في الإبطال فالمسكان الأول صادق ، والثاني كاذب . وذلك أن كل  
 ما لا يوجد للجنس ، فليس يوجد أيضاً للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع  
 فليس يجب ضرورة ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يُحمل عليه  
 الجنس فقد يحمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال  
 من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم ، فواجبٌ ضرورة أن يكون له شيء  
 من الأنواع ، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع ، مثال ذلك  
 أنه إن حمل العلم على إنسان من الناس ، فقد يُحمل على ذلك الإنسان أيضاً  
 النحو أو الموسيقى أو علم من العلوم الأخر . وإن وجد إنسان علماً ،  
 أو < إن كان > اسمه مشتقاً من العلم فله : إما نحو ، وإما موسيقى ، وإما واحد  
 من العلوم الأخر ، أو اسمه مشتق من واحد منها ، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

٣٠

٣٥

١١١

(١) شه : أحسبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شه : في نسخة أخرى : فالصنف الأول .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .



- فإن<sup>(\*)</sup> وضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرك،  
 فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع  
 الحركة، أعني أن تثبي أو تفسد، أو تتكون، أو غير ذلك من أنواع الحركة.  
 وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحد منها، فمن البين أنها لا تتحرك. وهذا  
 الموضوع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال، لأنها إن كانت تتحرك  
 بواحد من أنواع الحركة، فمن البين أنها تتحرك؛ وإذا لم تكن تتحرك بنوع  
 من أنواع الحركة، فمن البين أنها لا تتحرك.

- وإذا لم نجد حجة تنفع في الوضع، فيجب أن نبحث من الحدود :  
 إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نطق أنها له. وإن لم يكن ذلك  
 من واحد، فمن أكثر من واحد [٢٥٨ ب]. وذلك أن الحجة تسهل من  
 حد الشيء، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود.

(\*\*\*)  
 وينبغي أن ننظر في الموضوع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورة أن  
 يوجد الموضوع، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطرار إذا وجد الموضوع.  
 فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن

(\*) في الهامش رقم : ٥ . (\*\*) في الهامش : هذا الموضوع هو الثالث بعينه  
 لا غير؛ وإنما أعاده في هذا الموضوع بنحو أظهر؛ ولم أجد عليه في بعض النسخ علامة تدل على  
 أنه موضوع يآ، ولا في السرياني أيضا عليه علامة .  
 وفي الهامش من الأيمن علامة رقم : يآ .  
 (\*\*\*) في الهامش علامتان للترقيم : يآ (هذه إذا حذف الموضوع السابق)، يـب .



يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود ، صار الموضوع متبيناً . فأما وجود شيء من الأشياء إذا وجد الموضوع ، فلن يريد أن يُبطل الشيء ؛ وذلك أننا إن بيننا أن اللازم للموضوع غير موجود ، كما قد أبطلنا الموضوع .

وأيضاً فينبغي أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه —  
مثال ذلك إن قال قائل إن المعتزدي من الاضطرار أن يئى . وذلك أن الحيوان يعتزدي دائماً وليس يئى دائماً . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكّر ، وذلك أن هذا للزمان الماضى ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال فينا إننا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلية مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس .  
فأما التذكّر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى .

٥

< مواضع أخر >

وأيضاً من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذى فيه نلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضرورياً ، وربما كان ضرورياً فى الظاهر ، وربما كان لا ضرورياً ، ولا ضرورياً فى الظاهر . ويكون ضرورياً إذا ما جحد المحيى شيئاً مما ينتفع به فى الوضع ، فجعل السائل

- (١) صد : موجوداً . (\*) بالهامش علامتان للترقيم : يجـ ، يبـ .  
(٢) ف : يئى . (٣) ف : يعنى التذكّر . (٤) ف : يعنى التعلم .  
(\*\*) بالهامش علامتان للترقيم : يدـ ، يجـ .



الأقاويل في ذلك الشيء ، ويكون هذا شيئا من أمثال هذه الأشياء التي  
يلتمس الإنسان فيها وجود حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من  
الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [ ١٢٥٩ ] يُبطله ، لأن هذا إذا بطل  
بطل الموضوع أيضاً . — ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعا ومُشاكلاً  
للموضع ، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاويل ، بحجده المحيَّب ،  
أو رام أن يبطله من الاستقراء الدائع الذي بالوضع يصير إليه . — فأما القسم  
الباقى ، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه الأقاويل لا ضرورياً ، ولا ضرورياً  
في الظاهر ، وتعرض بجهة أخرى أن يُفسخ على المحيَّب .

وينبغى أن نتوق الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها . وذلك أنه  
يشبه أن يكون غريباً مبانئاً لصناعة الجدل <sup>(١)</sup> ألبتة . ولذلك ينبغى للمحيَّب  
ألا يصعب الأمر ، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على  
ما ليس يعتقدده ، غير أنه يضعه وضعاً . وذلك أنه أخرى أن يعرض للسائل  
في أكثر الأمر أن يتشكك متى وضعت له هذه الأشياء بأجمعها ، فلم ينتج  
منها شيئاً .

<sup>(\*)</sup> وأيضاً كل من قال شيئاً من الأشياء — أى شيء كان — فقد قال  
بوجه من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطراب  
له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنساناً موجوداً فقد قال إن حيواناً

(١) ف : للقوة . (٢) : ش : في السرياني : أن يضعف وينسلخ .

(\*) بالهامش رقان : يد . (٣) ف : توابع . (٤) ف : إن إنساناً .



٢٠ موجود<sup>(١)</sup> ، وإن متنفسا موجود<sup>(١)</sup> ، وإن قابلا للعلم موجود<sup>(١)</sup> ، وإن ذا رجلين موجود<sup>(١)</sup> . فأى شيء من اللوازم إذا ارتفع ، ارتفع معه أيضا الأمر الأول . وينبغي أن نتوق إبدال الشيء بالشيء الأصعب<sup>(٢)</sup> ، فإنه في بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم<sup>(٤)</sup> أسهل ، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه .

٦

< مواضع آخر >

والأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودا لها<sup>(\*)</sup>  
٢٥ (بمثلة وجود المرض أو الصحة للإنسان) ، فإن تهيا لنا أن نقول في أحدها إنه موجود أو غير موجود ، فإن ذلك تهيا أيضا في الباقي . [ ٢٥٩ ب ] وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعا . وذلك أننا إذا بيننا أن أحدهما موجود ، نكون قد بيننا أن الباقي غير موجود . وإن نحن بيننا أن أحدهما غير موجود ، نكون قد بيننا أن الآخر موجود . فمن البين أن هذا الموضوع نافع في كليهما .

---

(١) ص : موجودا . (٢) ش : في نسخة : إبدال الشيء الأصعب .  
في السرياني : الإبدال بالشيء الأصعب . (٣) ص : فد .  
(٤) ف : التابع . (\*) بالهامش رقم واحد : يو .  
(٥) ش : يعني في الإثبات والإبطال .



وأيضاً ينبغي أن نحتج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول<sup>(١)</sup> حتى يكون ما نسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل على الذى له نفس جيدة ، مثل ما يدل الحسن الرجاء على الذى يرجو أموراً صالحة ، وكذلك الجيد الجَد الذى له جد فاضل كما قال كسانقراطس إن الجيد الجد هو الذى نفسه فاضلة ، فإن نفس كل واحد من الناس زعم هى جدّه .

ولأن من الأمور ما هى من الاضطراب ، ومنها ما هى على أكثر الأمر ، ومنها ما هى على أى الأمرين اتفق . فإن وضع واضع ما هو من الاضطراب على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطراب ، إما هو بعينه ، وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر — فإنه أبداً يعطى موضعاً للحجة عليه . وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطراب على أكثر الأمر ، فمن البين أنه قد قال فيما هو موجود للكل إنه ليس موجوداً للكل . فيكون من قبل ذلك قد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من الاضطراب . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل . وكذلك إن قال إن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطراب ، لأن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر [ ١٢٦٠ ] ،

(\*\*) فى الهامش رقان : يز ، يو . (١) ف : المعنى .

(٢) ش : ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيد النفس .

(٣) تحته : الذى . (٤) ف : سكية .

(٥) كسانقراطس = Xenocrates . (\*) فى الهامش رقان : يز ، يز .



مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر <sup>(١)</sup> أردياء ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار .  
وكذلك إن قال إن ما هو على أى الأمرين اتفق — من الاضطرار أو على الأمر <sup>(٢)</sup> الأكثر ، وذلك أنه يمكنه — وإن لم يقل ملخصا أى الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر — أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شرار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار.  
وأينما <sup>(\*)</sup> إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخر من قبيل أن له اسما <sup>(٣)</sup> آخر، كما قسم فروديقوس <sup>(٤)</sup> الذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عرض للفرح <sup>(٥)</sup> فإنما قال إن شيئا عرض لنفسه .

١٥

٢٠

٢٥

٧

< مواضع أخرى >

ولأن الأضداد يتركب بعضها على بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركبت تضاداً على أربعة أنحاء، فينبغي أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعاً <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> للثبوت والنافية. — والأمر في أنها تتركب على ستة أنحاء بين . وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى

٣٠

- (١) جمع ردى . (٢) تحتها : أكثر الأمر . (\*) بالهامش رقان : يط ، يج .  
(٣) ص : اسم . (٤) فروديقوس = Prodicos . ف : اللذة .  
(٥) ف : فهو إنما . (\*\*) بالهامش رقان : لئ ، يط . (٦) ف : يقرن .  
(٧) ف : للصحح . (٨) ف : المبطل .



الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء، والإحسان إلى الأعداء . وإما أن يكون كلاهما <sup>(١)</sup> في الواحد ؛ وهذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإما أن يكون الواحد في كليهما ؛ وهذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء ، [ ٢٦٠ ب ] أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء .

١١١٣

فالتركيبان الأولان لا يحدثان تضادًا ، وذلك أن قولنا الإحسان إلى الأصدقاء ليس هو ضدّ قولنا الإساءة إلى الأعداء ؛ وذلك أن كليهما مأثور ومن شأن خلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضًا الإحسان إلى الأعداء ضدّ قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يهرب منه ، ومن شأن خلق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظنّ بشيء يهرب منه أنه يضادّ شيئًا يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر بالنقصان <sup>(٢)</sup> . وذلك أن الزيادة يُظنّ بها أنها من الأشياء التي يهرب منها ، وكذلك النقصان . والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضادّ . وذلك أن قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضدّ قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك أن هذين إيمانًا يكونان من خلق متضادّ ، إذ كان أحدهما مأثورًا والآخر يهرب منه . وكذلك الحال في المعاني الأخر : فإن في كل واحد من ازدواجاتها

(١) ص : كليهما . (٢) ص : مأثوران . (٣) ش : يعني من جهة ما يهرب منه .



يوجد الواحد ماثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق مجمود ،  
والآخر من شأن خلق مذموم . — فبين إذا مما قلنا أنه قد يعرض أن تكون<sup>(١)</sup>  
لِلوَاحِد بعينه مُضَادَاتٌ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ . وذلك أن ضِدَّ قولنا :  
الإحسان إلى الأصدقاء ، قولنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة  
إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ  
الْآخِرِ ظَهَرَ لَهُ تَضَادَاتٌ . فينبغي أن نأخذ من الضدَّين أيهما كان نافعا<sup>(٢)</sup>  
في الوضع .

١٥

٢٠

وأیضا إن كان يوجد للعرض ضِدُّ ما ، فينبغي أن ننظر هل يوجد  
للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَضُ ، لأن هذا إن كان موجودا فذلك  
غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلاً الضدين لشيء واحد بعينه .  
وموضع آخر إن قال قائل إن شيئا يعرض لشيء فينبغي أن يُنْظَرَ هل يوجد<sup>(\*)</sup>  
[١٢٦١] للعرض ضِدُّ ما . فإن كان ضدَّ العَرَضِ يوجد للشيء الذي قال إنه  
عَرَضُ له ، ليس يوجد ذلك العَرَضُ للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَضُ  
له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحد بعينه معاً .

٢٥

أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى  
وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن  
الصور موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة<sup>(٦)</sup>

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبين .

(٣) ش : في نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد . (٤) ص : كلي .

(\*) في الهامش رقم واحد : طآ . (٥) ص : ضدا . (٦) ف : الصورة .



ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصور أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأننا إذا تحركنا فلا بد ضرورة من أن يتحرك بحركتنا جميع ما هو موجود فينا . ومن البين أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة كل واحد بحاسة البصر .

وأيضا إن وُضِعَ عَرَضٌ يوجد له ضدٌّ ما ، فينبغي أن ننظر هل > القابل للعرض قابل للضد هذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد . فلو قيل مثلا إن البغضة تتبع الغيظ ، فإن البغضة ستكون في الجزء الغضبي من النفس لأن فيها الغيظ ، ولهذا ينبغي أن ننظر هل < ضده أيضا الذي هو المحبة في الجزء الغضبي . وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه ، لكن كانت في الجزء الشهواني من النفس فليس يتبع البغضة الغيظ . وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهواني يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو قابل أيضا للعلم . وليس يطق أن الجزء الشهواني قابل للعلم ، بل الذي يقبله الجزء الناطق . فقد ينبغي كما قلنا ، للذي يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا الموضع . فأما الذي يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به في أن يتبين أن العرض يوجد . فأما أن نبين أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أننا إذا بينا أنه ليس تقابل للضد ، نكون قد بينا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد . وإن نحن بينا أن الضد موجود ، أو أن [ ٢٦١ ب ] القابل للضد موجود ،

(١) ف : خلقة .

(٢) ناقص وأضفناه عن الأصل اليوناني .

(\*) بالهامش رقم واحد : بـ .

(٣) ف : الفكرى .



لم يكن يتنا بعد أن العرض أيضا موجود، لكنه إنما يكون قد تبين فقط أنه يمكن أن يوجد .

٨

< مواضع أخرى >

ولأن المتقابلات أربع، ينبغى للثبوت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض ١٥  
فبالعكس من اللزوم، وينبغي أن يأخذه من استقرى النظائر : مثال ذلك أنه  
إن كان الإنسان حياً ، فما ليس بحى ليس بإنسان . وكذلك يحرى الأمر  
فى الآخر . وذلك أن اللزوم فى هذا الموضع بالعكس ، لأن الحى يلزم  
الإنسان ، وما ليس بحى ليس يلزم ما ليس بإنسان ، لكن الذى يلزم عكس ٢٠  
ذلك ، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحى . ففى جميع ما يحرى هذا  
المجرى هكذا ينبغى أن نسأل : مثال ذلك أن الحسن <sup>(١)</sup> إن كان لذيذا <sup>(٢)</sup> فما ليس  
بلذيد ليس بالحسن ؛ فإن لم يكن هذا ، ولا ذاك يكون . وكذلك أيضا : إن  
كان ما ليس بلذيد ليس بحسن ، فالحسن لذيد . فمن البين أن اللزوم ٢٥  
فى التناقض إذا رجع على العكس رجع بالتكافؤ فى كليهما <sup>(٤)</sup> .

وينبغى للثبوت وللمبطل أن ينظرا فى المتضادات : هل يتبع الضد للضد  
فى أشياء بأعيانها ، أو بعكس ذلك . وينبغى أن نأخذ ذلك من استقراء النظائر  
بمقدار ما يتفق به . فاللزوم إنما يكون فى أشياء بأعيانها ، بمنزلة ما هو فى الشجاعة  
والجبن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة ، وهذا يلزمه الرذيلة ؛ وتيك يلزمها أنها ٣٠

(\*) فى الهامش رقم : كد . (١) ف : الجليل . (٢) ص : لذيد .  
(٣) ف : بالجميل . (٤) ف : جرى . (٥) ف : يلزم .



من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يُهَرَّبُ منها. فلزوم هذه أيضاً قد يوجد في أشياء بأعيانها ، فإن الماثور ضدّ الذي يُهَرَّبُ منه . وكذلك الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس ، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض . فمن ٣٥ البين أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس .

فأما في المتضادات فقلّ ما يعرض من العكس . إلا أن اللزوم لأكثرها يكون في أشياء بعينها . فإن كان الضدّ لا يلزم الضدّ في أشياء بأعيانها ولا بالعكس ، فمن البين أنه ولا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك في المتضادات [ ١٢٦٢ ] فواجب ضرورةً وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر .

وينبغي أيضاً أن ننظر في الملكات والعَدَم على مثل ما نظرنا في المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في العَدَم ، ولكن يجب ضرورةً أن يكون اللزوم دائماً في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحسّ للبصر ، وعدم الحسّ للعمى . وذلك أن الحسّ أيضاً يقابل عَدَم الحسّ كتقابل الملكة للعدم : فإن ذاك ملكة وهذا عَدَم .

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا في العدم . فإن اللزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء . ١٥ فإن ذا الثلاثة الأضعاف إنما يقال <sup>(١)</sup> عند ذى الثلاثة الأجزاء ، والكثير

(١) ف : يقاس .



الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضا إن كان العلم ظناً فالمعلوم مظنون ،  
 ٢٠ وإن كان البصر حسا فالمُبَصَّر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجبا ضرورةً  
 في الأشياء الداخلة في باب المُضَاف أن يكون الزوم كما قيل ، وذلك أن  
 المحسوس معلوم ، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظن بها أنها  
 صادقة ، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علم بالمحسوسات . وأيضا فإن  
 ما وصفنا نافعاً في التضاد ليس بدون غيره ، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم ،  
 ٢٥ وذلك أن الحس ليس بعلم .

٩

### < مواضع أخرى >

وأيضا فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحث عن النظائر وعن  
 التصارييف . ونسمى نظائر ما كان يجري هذا المجرى : أعني أن العادل<sup>(١)</sup>  
 نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة  
 ٣٠ هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور  
 الصحية [ ٢٦٢ ب ] نظيرة للصحة ، والأمور التي تُخَصَّب البدن نظيرة  
 لخصب البدن ، وكذلك الحال في الأشياء الأخر . فما جرى هذا المجرى قد  
 جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فأما التصارييف فمثل قولنا : على جهة العدل ،  
 وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الخصب — وكل ما يقال  
 ٣٥ على هذا النحو . وقد يُظَنُّ بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر ، كما  
 نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة  
 (\*) في الهامش رقم : كه . (١) ف بالأحر : المعدل (بضم الميم في الأصل) .



- نظير الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرح<sup>(١)</sup> واحد بعينه بمنزلة  
العدالة والعدل ، وقولنا : على جهة العدل . فمن البين أنه إذا تبين في واحد  
— أى واحد كان — من التى في شرح<sup>(١)</sup> واحد بعينه إنه خير أو مجود ، فإن  
الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتا ، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور  
المحمودة ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة .  
وقد يقال في قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحسان إنه في تصريف واحد<sup>(٢)</sup>  
من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .  
وينبغي أن نبحث في الضد<sup>(٣)</sup> ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفي ضده —  
مثال ذلك أن الخير ليس بلذيق من الاضطرار ؛ وذلك أن ولا الشر أيضا  
مؤذ . وإن كان هذا هكذا ، فذاك أيضا . وإن كان العدل علما ، فإن الجور  
جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل ،  
فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة الحنكة<sup>(٤)</sup> . وإن كانت هذه  
ليست كذا ، فليست تيك أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا .  
وذلك أنا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحنكة<sup>(٥)</sup>  
أخرى منه بأن يكون على جهة قلة الحنكة . وهذا الموضع قد وصف  
[ ١٢٦٣ ] أولا ، في لوازم المتضادات . وذلك أنا لسنا نسأل الآن شيئا آخر ،  
إلا أن يكون الضد يلزم الضد .

(١) ف : حيز . (٢) ش : في السرياني : وقد يقال في قولنا ما يجري على جهة  
العدالة إنه يجري على جهة الإحسان ، وذلك في التصاريف من الحمودات ، كما أن ما يجري على جهة  
العدل من العدالة . (٣) ف : ننظر . (٤) ف : عدم . (٥) ف : أولى .  
(٦) ف : نطلب .



(\*) وأيضاً فإن للثبوت والمبطل حظاً من النظر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خير؛ والأمور التي كونها شرّاً، فهي أيضاً شرّاً. — فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادها من الشر فهي من الخير. — والمعنى واحدٌ بعينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

٢٠

١٠

### < مواضع أخرى >

(\*\*) وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياء كثيرةٍ فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصراً يبصر، فإن ماله سمعٌ يسمع. وكذلك الحال في الأمور الأخرى، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حاله في الأشياء الأخرى المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الأخرى كذلك.

٢٥

٣٠

(\*\*\*) وينبغي أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر<sup>(١)</sup>

(\*) في الهامش رقم : كز . (\*\*) في الهامش رقم : حـ .

(\*\*\*) في الهامش رقم : كط . (١) ف : الفهم .



فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقي، لأنه قد  
 يمكن أن نُعَلِّمَ أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتَصَوَّرَ أشياء كثيرة. <sup>(٢)</sup> فإن لم يمكن  
 هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن ذاك، أعنى قولنا في واحد إن العلم هو تصوّر ما .  
 وقد يكون النظر أيضا من الأمر الأكثر والأقل . ومواضع الأكثر  
 والأقل أربعة : — أحدها : هل يلزم الأكثر للأكثر، مثال ذلك أنه إن  
 كانت اللذة خيرا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجور شرا،  
 فما كان أكثر جورا فهو أكثر شرا . وهذا الموضوع نافع في الأمرين جميعا .  
 وذلك أنه إن كان ترديد العرض يلزم الموضوع كما قيل، فينبغي أن نضع أنه  
 قد عرض ؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض . وهذا ينبغي أن يحصّل باستقراء <sup>(٣)</sup>  
 النظائر . — والآخر : إذا قيل شيء واحد على شيئين . فإن كان ما الأخلق به  
 أن يكون أخرى بأن يوجد ، لا يوجد ، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن  
 يكون دونه في الوجود . وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا في الوجود  
 يوجد ، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أخرى بأن يوجد . —  
 وأيضا إن كان اثنان يقالان على واحد ، فإنه إن كان ما يظنّ به أنه أخرى  
 بأن يوجد لا يوجد ، فإن الذى هو دونه في ذلك أخرى بألا يوجد . وإن  
 كان ما يظنّ به أنه أخرى بأن يكون وجوده أقل ، يوجد ، فالذى هو أخرى  
 بأن يوجد ، يوجد أيضا .

(١) ف : الفهم . (٢) ف : يكن . (\*) في الهامش رقم : ل .

(٣) ف : لزمه . ش : في نسخة أخرى : فعلوم أنه لزمه . (٤) ف : يلزمه .



وأيضاً إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذى يظنّ به أنه  
أخرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد ، فالأخرى بالباقي أن لا يوجد للباقي ؛ أو إن  
كان الذى يظنّ به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر ، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً .  
وأيضاً الموضع الذى من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة  
الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيراً أنها  
للا كبر . — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال  
واحد أو يُظنّ به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد  
للآخر ، وإن كان يوجد [١٢٦٤] لأحدهما فهو يوجد للآخر . — وإن كان  
شيئان يوجدان لشيء واحد بعينه على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما  
لا يوجد فليس يوجد الباقي ، وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقي يوجد . —  
وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد : وذلك أنه  
إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين  
للباقي من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين  
الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي .

١٥

٢٠

٢٥

١١

### < مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأنحاء التى يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأقل والأقل ،  
وما يقال على مثال واحد .

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره ، فجعله خيراً أو أبيض  
من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض ، فالمرئى يكون خيراً أو أبيض على



حسب ما جعل الجملة . وأيضا إذا زيد شيء على شيء موجود ، فجعله أزيد  
 ٣٠ في الحال التي كان عليها ، فهو أيضا يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر  
 في الباقي . وهذا الموضع ليس هو نافعا في كل شيء ، لكن في التي يعرض أن تكون  
 فيها زيادة للـ أكثر . وهذا الموضع أيضا ليس ينعكس على الإبطال ، وذلك أنه  
 ١١٥ إن لم يجعل المزيد خيرا لم يكن بيّنا بعد أنه ليس بخير ، لأن الخير إذا زيد  
 على شر لم يجعل الجملة خيرا من الاضطرار ؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء  
 إذا زيد على أسود ، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المر .

وأيضا إذا قيل في شيء من الأشياء للـ أكثر والأقل ، فقد يقال أيضا  
 على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير  
 أو أبيض بأكثر أو أقل ، لأن الشر لا يقال فيه إنه خير أكثر من [ ٢٦٤ ب ]  
 شيء أو أقل من شيء ، لكن يقال فيه إنه شر أكثر أو شر أقل . وليس  
 ينعكس هذا الموضع على الإبطال . وذلك أن كثيرا مما ليس يقال بالـ أكثر  
 والأقل يوجد على الإطلاق . فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالـ أكثر  
 ١٠ والأقل ، وليس هو بهذه ليس بإنسان .

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضا فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء  
 وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذي هو  
 ممكن في شيء من الأشياء ، قد يكون ممكنا على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

(١) ف : إن . (٢) ف : النقص . (٣) ف : لهذه . (٤) ف : هذه .



يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ما هو ممتنع على الإطلاق ، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات ولا في موضع من المواضع . وعنادُ هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أسخياء أو أعفاء<sup>(١)</sup> ، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أدبيا<sup>(٢)</sup> بالطبع . وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسد شيء من الأشياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضا قد ينتفع باستعمال صنف من التدبير في موضع من المواضع الممرضة ، أعنى في المواضع الوَّيئة<sup>(٣)</sup> ، وليس ينتفع به على الإطلاق<sup>(٥)</sup> .

١٥

٢٠

وأیضا قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحدا فقط<sup>(٦)</sup> ، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحدا فقط<sup>(٦)</sup> . وكذلك ذبح الأب حسن في موضع من المواضع ، بمنزلة ما هو في طريبالس<sup>(٧)</sup> ، وليس هو حسنا على الإطلاق . أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع ،

- 
- (١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكرية .  
 (٣) ش : الحسن : لم أجد هذه الأحرف في نقل إسحق إلى السرياني ؛ ووجدتها في نقل أنانس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكما بالطبع .  
 (٤) ف : الممرضة . (٥) أى في كل المواضع . (٦) ص : واحد .  
 (٧) ش : إسحق : لعله أن يكون اسم الرجل الذى بنى مدينة طرابلس ، على واضع ستمهم هذه لعنة الله ، وعليهم لقبولهم منه . — طريبالس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .



لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك  
عندهم حسن .

وأیضا فقد ينتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات ، أعنى في وقت  
المرض ، وليس يُنتَفَع به على الإطلاق ؛ أو يكون هذا المعنى [ ١٢٦٥ ]  
لا يدل في وقت من الأوقات ، لكنه يكون نافعا لمن هو في حالة علة .  
وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أى وقت

كان . — والذي يقال على الإطلاق هو الذى يقال إنه حسن أو ضد ذلك من  
غير أن يزيد عليه شيئا ، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حسن مطلقا ،  
بل نقول إنه حسن عند قوم ؛ فليس هو إذا حسنا على الإطلاق . وقد  
تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئا آخر ، وذلك  
أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى طُنَّ بشيء من الأشياء أنه  
حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزداد فيه  
شيء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

[ تمت المقالة الثانية من كتاب طويقا ]

[ وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع  
يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ؛ ونحن نراجع  
النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

- (١) ف : على . (٢) ف : يقال ( بالأحرى فى الهامش : يبالى ) فى أى وقت .  
(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .



نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نسخ نظر فيها على  
أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه  
النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه  
كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصيل المصحح الذي  
نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني ،  
وصححتا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا ] .



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقالة الثالثة منه

#### < تلاوة مواضع العرض >

١

#### < مواضع >

١١٦

[ ٢٥٦ ب ] قال :

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء أى الأمور أثر أو أفضل ، < سواء > كانت  
الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أولاً أن نعلم أننا لنسنا نجعل البحث  
في الأشياء الكثيرة التباعد التى لبعضها من بعض فرقٌ عظيم ، لأنه ليس أحدٌ  
يشك فيقول أى الأمرين أثر : السعادة أم الغنى ؟ لكن في الأشياء المتقاربة  
التي يلحقنا فيها الشك دائماً في أيّامنها ينبغي أن نضيف الأكبر ، من قبل أنا  
لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضل . فمن البين في أمثال هذه أنه  
إذا تبين فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذى يوجد فيه الفضل هو الآخر .  
فأقول ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً أثرهما هو دونه في هذه  
الحال . وما يفضلُه عند الاختيار الرجل الأديب والصالح أو الشريعة  
الصحيحة ، أو الذى يختاره في واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بما هم  
كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

(١) ف بالأحرى : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخيرات القصوى وكلها .

(٣) ف : على . (٤) ف : زيد . (٥) ف : يتسك به . (٦) ف : العاقل .

(٧) ش : الأديب من لها الفضيلة الفكرية ، والصالح من له الفضيلة الخلقية — قاله الإسكندر .



بمنزلة ما يختاره في صناعة الطب والتجارة أكثر المتطبين والتجارين أو كلهم ؛  
أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس ، أو كلهم ، وما تختاره جميع الأشياء — بمنزلة  
الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تستاق الخير .

وينبغي أن يكون ما نحن مُرَمِّعون أن نصفه يسوق إلى شيء نافع — ٢٠  
أي شيء كان . والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم<sup>(١)</sup>  
الأفضل ؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم الذي يخصه ؛  
وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه  
مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك في جنس الخير ، وهذا  
لا ، وتلك بالذات خير ، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال في شيء من — ٢٥  
الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجوداً في الجنس — مثال ذلك  
أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له ، وكذلك في الأشياء الأخرى . والمأثور<sup>(٢)</sup>  
من أجل [ ١ ٢٦٦ ] نفسه آثر من المأثور من أجل غيره — مثال ذلك أن  
الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من أجل نفسها ، وهذه من أجل  
غيرها . — والمأثور بذاته آثر من الذي هو بالعرض ، مثال ذلك أن كون  
الأصدقاء عدولاً آثر من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذاك مأثور  
بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أننا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً  
بالعرض لئلا يتالنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذي قبله شيء واحد ، وإنما ٣٥

(١) ف : في . (٢) ض : ذات . (٣) ف : المؤثر .



يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحببه بنفسه وإن لم ترتج من ذلك شيئاً<sup>(١)</sup> ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فإنما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر .

وما كان سبباً للخير بذاته أثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة أثر من البخت ، لأن تلك سبب بذاتها ، وهذا سبب بالعرض . وكذلك ما جرى هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمر في الضد ، وذلك أن الذي هو سبب للشر بذاته يُتجنب أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسان خيراً أثراً هو خير عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة أثر من البط<sup>(٢)</sup> ، لأن تلك خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البط<sup>(٢)</sup> . وما كان بالطبع أثر مما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة أثر من العادل ، لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضل والأكرم فهو أثر ، مثل أن ما هو موجود لله أثر مما هو موجود للإنسان ، وما هو موجود للنفس أثر مما هو للبدن . وما يخص الأفضل أفضل مما يخص الأخس ، مثل : أن يخص الله أفضل مما يخص الإنسان . فإنهما بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان . فأما بالأشياء التي تخصهما فقد يفضل أحدهما صاحبه . وما كان في الأمور التي هي أفضل أو أقدم أو أكرم ، فهو أفضل — مثل أن الصحة أفضل من الشدة والجمال ، لأن

(١) ص : شيء .

(٢) ف : العلاج . — والبط من بَطَّ الجرح يبطه : شقه ؛ أي إجراء عملية جراحية من بتر وغيره .



تلك في الأشياء [ ٢٦٦ ب ] الرطبة واليابسة ، وبالجملة في الأشياء التي هي  
 أول ما منه تركب الحى ، وهذان في الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدة ٢٠  
 في العصب والعظام ، والجمال يظنّ به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والغاية  
 أثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين ، فأقربهما إليها أثر .  
 وبالجملة ، ما يسوق إلى الغاية في المعاش أثر من الذى يسوق إلى شيء آخر ،  
 مثال ذلك أن ما ينتفع به في السعادة أثر مما ينتفع به في الأدب . — وما هو ٢٥  
 ممكن أثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيان فاعلين ، فإن الذى غايته  
 أفضل هو أثر . وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على  
 الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل أثر من الغاية — مثال ذلك  
 أنه إن كانت السعادة تفضل الصحة بأكثر من فضل الصحة على المصحح ،  
 فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة ٣٠  
 الصحة يفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المصحح  
 بقليل ، ففاعل السعادة يفضل المصحح بأكثر مما تفضل الصحة المصحح .  
 فمن البين أن فاعل السعادة أثر من الصحة ، وذلك أنه يفضل على شيء ٣٥  
 واحد بعينه بشيء كثير .

وأیضا فإن الأجود بذاته والأكرم والأحمد هو أثر ، بمنزلة أن الصحة  
 أثر من الغنى ، والعدالة من الشدة ، لأن تلك من الأشياء الكريمة المحموده بذاتها ،

(١) ف : يؤدى . (٢) ف : فى اليونانى : السيرة .

(٣) ف : الأنفس . (٤) ف : النفيسة .



وهذه ليست بذاتها ، لا بل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحد يُكْرَم  
الغنى لذاته ، لكن لشيء آخر . فأما الصحة فتُكْرَم بنفسها وإن لم يَقْدِر أن  
ينالنا منها شيء آخر .<sup>(١)</sup>

٢

< مواضع أخرى >

وأيضا متى كان شيئان متقاربين جدا ، ولم يمكن أن نبين أن أحدهما  
يَفْضَلُ الآخر في شيء أصلا ، فينبغي أن ننظر في توابعهما : وذلك أن  
الذي يتبعه خير أكثر هو أثر ، وإن كانت توابعهما شرًا فالذي يتبعه شر  
أقل هو أثر ؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعا ماثورين ، فليس يمنع مانع من أن  
يكون يتبعهما شيء مكروه . — والبحث عن الإتياع يكون على وجهين : وذلك  
أن الشيء يتبع الشيء بالتقدم والتأخر [ ١٢٦٧ ] . مثال ذلك ما يتبع المتعلم  
من الجهل والعلم ؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدم ، والتعلم به متأخر ؛ والتابع  
بأنخرة في أكثر الأمر أفضل . فينبغي أن نأخذ من التوابع أنفعها .

وأيضا الخيرات الكثيرة أثر من التي هي أقل : إما على الإطلاق وإما إذا  
كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر . والعناد في ذلك هو أن  
يكون مجموع الاثنين أثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصح ، والصحة  
أثر من الصحة ، لأن قولنا أن يصح إنما نؤثره من أجل الصحة . وليس يمنع  
مانع أن يكون ما ليس بخير أثر مما هو خير ، بمنزلة أن السعادة وغيرها مما

(١) ص : شيئا .



ليس هو خيرا آثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، آثر  
من التي تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهي آثر من التي مع أذى .

٢٥

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون  
آثر، بمنزلة ما إن قلة الأذى في الشيخوخة آثر منها في الشباب ، لأن قوتها  
في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال ذلك الأدب في وقت الشيخوخة آثر .  
وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء ، من قبل أنه لا يرى أنهم أدباء .  
فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة  
في الشباب أشد . وكذلك العفة ، وذلك أن الشباب أشد تأذيا بالشهوات  
من الشيوخ .

٣٠

والشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة  
ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما ، وهذه  
في بعض الأوقات . — والشيء إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره  
أصلا — آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي ، كالحال في العدالة  
والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم ينتفع بالشجاعة ؛ وإذا  
كانوا كلهما شجعانا انتفع بالعدالة .

٣٥

١١٧ ب

وأياها الموضوع المأخوذ من الفساد والاطراح والكون والانتخاذ  
والتضاد ينبغي أن ينظر فيه ، وذلك أن الأمور التي تنجب فسادها أكثر

٥

- (١) ف : النعم . (٢) تحتها : مثل . (٣) ف : الحكم . (٤) ف : مدبرين .  
(٥) ف : حكمة . (٦) ف : الذي . (٧) ف : شيء آخر .  
(٨) ص : كان . (٩) ص : شجعان . (١٠) ف : واتمسك .



[٢٦٧ ب] هي أثر؛ وكذلك الأمر في الاطراح والتضاد. وذلك أن ما كان اطراحه أو ضده يُتَجَنَّب أكثر فهو أثر. والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخاذاها وكونها أثر هي أيضا أثر.

- ١٠ وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وأثر، والذي هو أكثر شَبَهاً به هو أفضل وأثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضا بالأفضل أثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آس أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق. وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آس أشبه بأشلوس من جهة  
١٥ ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيرا وليس شيئا بأشلوس. وينبغي أن ننظر لعلّة شبيهه فيما هو أولى أن يُصَحَّك منه — بمنزلة ما أن القرد شبيه بالإنسان، والفرس غير شبيه به. فإن القرد ليس بأفضل من الفرس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه  
٢٠ بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس: فإن الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضا، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شَبَهاً يسيراً، والآخر يشبه الأخس شَبَهاً كثيراً — مثال ذلك أن يكون آس يشبه أشلوس شَبَهاً يسيراً، وأدسوس يشبه نسطر شَبَهاً كثيراً.

(١) آس = Ajax؛ أدسوس = Odysseus أو Ulixes؛ أشلوس =

Achilles. (٢) تحبها: يشبه. (٣) ص: أولاً.

(٤) ف: اسم رجل. — وهو Nestor.



وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخس ، والآخر يشبه الأخس فيما هو أفضل : كشبه الفرس بالحمار والقرد بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر أثر مما هو دونه في هذه الحال ؛ والشيء الذي هو أصعب أيضا أثر . وذلك أنا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصاً ، أثر مما هو أكثر عموماً . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو أثر ، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه أثر مما يلحقه ذلك .

٣٠

وأيضا إن كان على [٢٦٨] الإطلاق كذا أفضل من كذا ، فإن المتقدم في الفضل مما في هذا ، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر — مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل في الفضل . وإن كان المتقدم في الفضل أفضل من المتقدم في الفضل ، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك أنه إن كان المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

٣٥

وأيضا ما يناله الأصدقاء أثر عندنا مما لا ينالونه ؛ وما يجب أن نفعله بالصديق أكثر مما يفعله بأفناء الناس هو أثر عنده — مثال ذلك أن الإنصاف

١١١٨

- 
- (١) ف : الصعوبة ، النَّصَب .  
 (٢) ف : يشترك ، نذله ، فيه .  
 (٣) ش : يشتركون فيه بنيلهم .  
 (٤) ف : بمن اتفق . — يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم بمن هو ؛ والواحد فنو .



والإحسان أفضل من الظن<sup>(١)</sup>، وذلك أننا نحب أن نعدل على أصدقائنا، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منا إليهم بالظن<sup>(٢)</sup>. ونحب أن نفعل بأفناء<sup>(٣)</sup> الناس عكس ذلك.

والأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية. وربما كانت أثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري. وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست أثر أيضا. وذلك أنه ليس إن كان<sup>(٤)</sup> الأفضل ضروريا فهو أيضا أثر، لأن التفلسف أفضل من اقتناء المال، إلا أنه ليس بأثر عند المحتاج إلى ما لا بد منه. والذي منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعد الإنسان معها أشياء أخر جيدة. ويكاد أن يكون الأمر الضروري أثر؛ والذي من الفضل أفضل.

وما لم يكن اكتسابه من غيره، أثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كحال العدالة عند الشجاعة. وإن كان هذا الشيء مأثورا بغير هذا الشيء وهذا ليس هو مأثورا من غير هذا الشيء — مثال ذلك أن القوة ليست مأثورة بغير فهم، والفهم مأثور بغير قوة. وإن نحن كتمنا<sup>(٥)</sup> [٢٦٨ ب] أحد

(١) ف : أن يظن بنا . (٢) ف : نصف .

(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم من هو ، والواحد فنو .

(٤) ف : إذ كان الشيء أفضل ، فهو من الضرورة أثر ، وذلك أن ...

(٥) ف : بحدنا .



٢٠ أمرين ليظنّ بنا أن الأمر الباقي موجود لنا ، فذلك الذي يجب أن يظنّ بنا أنه لنا ، أثر عندنا — مثال ذلك أنا نكتم<sup>(١)</sup> الحرص ، ليظنّ بنا أنا مطبوعون<sup>(٢)</sup> .  
وأیضا الشيء الذي يفقده يقل إنكار من يستقله هو أثره ، والشيء الذي يفقده لا يكثر إنكار من يستقله هو أثره<sup>(٣)</sup> .  
٢٥

٣

< مواضع أخرى >

وأیضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخص النوع ، هو أثرها ليست له تلك الفضيلة ؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذي له أكثر .

وأیضا إن كان شيء يفعل خيرا بمن يحضره وآخر لا يفعل ، فإن الذي يفعل أثره ، كما أن المسخن أسخن مما لا يسخن<sup>(٦)</sup> . وإن كانا كلاهما يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا آثر أو الذي يجعل الشيء الأفضل والأخص خيرا<sup>(٨)</sup> — بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك ، والآخر يجعل البدن .

وأیضا ينبغي أن ننظر فيما كان من التصارييف والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وننظر في هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضها — مثال ذلك

(١) ف : نوجد . ش : جيدو (ص : جيدوا) الطبع .

(٣) ف : إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده . (٤) ش : في نسخة أخرى :

الذي يقربه يكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده هو أثر .

(٦) ف : آثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أي الأشرف .



أنه إن كان مايجرى على جهة العدل أثر ممايجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة  
أثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة أثر من الشجاعة ، فإن مايجرى على  
جهة العدل أثر ممايجرى على جهة الشجاعة ، وكذلك الأمر في الأشياء الأخر .

وأيضا إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه  
في الجودة ، فإن الأجود أثر ؛ وإن كان أحد الاثنين أجود بكثير . — وأيضا  
ما كانت زيادته أثر من زيادة غيره فهو أيضا أثر — مثال ذلك أن المحبة أثر  
من المال ، وذلك أن زيادة إفراط<sup>(٧)</sup> المحبة<sup>(٦)</sup> أثر من زيادة<sup>(٥)</sup> المال . والشيء الذي  
هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيها لنفسه<sup>(٨)</sup> أثر عنده مما يكون شبيه  
غيره ، مثل ما أن الأصدقاء أثر من الأموال<sup>(٩)</sup> .

وأيضا ما يكون من الزيادة [١٢٦٩] وهو أن ننظر إن كان إذا زيد  
على شيء واحد بعينه جعل الجملة أثر . وينبغي أن نتوق أن نقدم الأشياء  
التي أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام ، أو هو يعين له بضرب من  
الضروب ، والآخر لا يستعمله ولا هو معين ، بمنزلة المنشار والمنجل مع  
النجارة ، وذلك أن المنشار إذا قُرِنَ بالنجارة كان أثره فاما على الإطلاق فليس  
هو أثر . وأيضا إذا زيد على الأقل فجعل الجملة أعظم . — وكذلك من  
التقصان ، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه فجعل الباقي أقل ، هو أعظم .

(١) ف : خير . (٢) ف : الخير . (٣) ف : أخير .

(٤) ف : إفراطه . (٥) ف : إفراط . (٦) ف : الصدافة .

(٧) ضرب على « إفراط » بالأحر ، ووضع فوق « زيادة » بالأحر : « إفراط » .

(٨) ص : شبيه . (٩) ف : بنفسه . (١٠) تحتها : بمثولة .



وينبغي أن ننظر إن كان الواحد ماثوراً من أجل نفسه، والآخر من أجل  
الظن، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحَدُّ الشيء الذي هو عند الظن<sup>(١)</sup>  
هو ما إذا لم يكن أحد يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . — وإن كان  
أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظن ماثوراً<sup>(١)</sup>، والآخر من أجل أحدهما  
فقط، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وآثر . والذي هو أكرم  
بذاته هو الذي يؤثره من أجل نفسه أكثر، من غير أن نكون مُزَمِّعين على  
أن نستفيد منه شيئاً آخر .

٢٠

٢٥

وينبغي أيضاً أن يُميز على كم جهة يقال الماثور، ومن أجل أى الأشياء:  
بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ . وذلك أن الذي هو نافع عند جميع الأشياء<sup>(٣)</sup>  
أو عند أكثرها هو الآثر متى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء  
بأعيانها موجودة لكليهما، فينبغي أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ وأجمل  
وأُنفع<sup>(٤)</sup> . وأيضا ما كان من أجل الأفضل هو آثر بمنزلة أن ماهو من أجل  
الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة . — وكذلك الأمر في الأشياء التي يُتَجَنَّبُ،  
وذلك أن الذي يعوق عن الأمور الماثورة أكثر هو يُتَجَنَّبُ أكثر، بمنزلة  
ما يُتَجَنَّبُ المرض أكثر من القبح، إذ كان المرض مانعاً من اللذة ومن أن  
يكون الإنسان [٢٦٩ ب] فاضلاً . — وأيضا الموضع المأخوذ من التبيين بأن

٣٠

٣٥

(١) ف : رأى . (٢) ف : تلخص ، تفصل . (٣) ف : موافق .  
(٤) ف : أوفق .



(١) الموضوع متجنب ومأثور على مثال واحد . وذلك أن ما يختاره الإنسان ويتجنبه على مثال واحد يؤثر أقل من المأثور فقط .

٤

< تطبيق المواضع السالفة على الحدود البسيطة >

- ١١٩ فينبغي أن نجعل مقايضة بعضها إلى بعض كما وصفنا . — وهذه المواضع بعينها نافعة في التبيين بأن شيئاً من الأشياء — أى شيء كان — متجنب أو مأثور . وذلك أنه ينبغي أن نتزع فصل أحدهما عن الآخر فقط ، لأنه إن كان الأكرم أثر ، فالكريم مأثور ، وإن كان الأنفع أثر ، فإن النافع مأثور . وكذلك الأمر فيما كان من الأشياء الأخر له هذه المقايضة . وفي بعض الأشياء نقول بحسب مقايضة الواحد إلى الآخر إن كل واحد منهما مأثور ، أو أحدهما — مثال ذلك إذا قلنا إن أحدهما خير بالطبع ، وآخر ليس بالطبع ، لأنه من البين أن الخير بالطبع مأثور .

٥

< تعميم المواضع السالفة >

- وينبغي أن نأخذ هذه المواضع — ما أمكن — أخذاً كلياً في الأكثر والأعظم ، وذلك أنها إذا أخذت على هذا الوجه كانت نافعة في أشياء كثيرة . وقد يمكن أن نجعل بعض هذه المواضع التي وصفنا أكثر عموماً متى غيرنا تسميتها قليلاً — مثال ذلك أن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو بهذه الحال أكثر مما ليس هو بالطبع

(١) ف : الموضوع . (٢) ف : على . (٣) ف : ينبغي . (٤) ف : كلية .



بها . — وإن كان واحد<sup>(١)</sup> يفعل وآخر لا يفعل<sup>(٢)</sup>، فإن الذى له ذلك الشيء الذى يخص هو بهذه الحال فى وقت ما إذا كان يفعل، أكثر من الذى لا يفعل .  
فإن كان كلاهما<sup>(٣)</sup> يفعل، فإن الذى يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر . — وأيضا  
إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه ، وهذا بهذه أقل منه<sup>(٤)</sup> ،  
وإن كان هذا من الذى هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال ، وكان هذا بهذه  
الحال ليس بأكثر من الذى هو بهذه الحال ، فمن البين أن الأول بهذه  
الحال أكثر .

٢٠

وأیضا من الزيادة إن كان ما زيد على شيء واحد [ ٢٧٠ ] بعينه  
يجعل الجملة أكثر بهذه الحال، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل،  
يجعل الجملة بهذه الحال أكثر . وعلى هذا المثال أيضا من النقصان ، وذلك  
أن الشيء الذى إذا نقص صار الباقي منه بهذه الحال أقل ، هو بهذه الحال  
أكثر . والأشياء التى هى أقل مخالطة للآضداد هى بهذه الحال أكثر —  
مثال ذلك أن الشيء يكون أشدّ بياضا إذا كان أقلّ مخالطة للأسود .  
وأیضا مما هو غير ما وصفنا أولا ما كان يقبل القول الذى يخص  
الموضوع أكثر، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرق  
للبصر، والذى هو أشدّ بياضا هو اللون الذى يفرق البصر أكثر .

٢٥

٣٠

(١) ص : واحد . ف : هذا . (٢) ش : فى السريانى : الذى هو مقنى

لغو (?) مثل هذا ، فإن الذى يصير به الذى يوجد له مثل هذا هو أكثر فى باب مثل هذا .

(٣) ص : كليهما يفعلا . (٤) ف : بها . (٥) ف : خارجا عما .



< تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخاص >

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أولى المواضع التي وصفناها  
كلية ، مثبتة أو مبطله ، نافعة كلها . وذلك أننا إذا أثبتنا إثباتا كليا أو أبطلنا ،  
نكونُ بَيِّنًا أيضا تبيينًا جزئيا . وذلك أن الشيء إن كان يوجد للكل ، فقد  
يوجد لواحد أيضا . وإن كان لا يوجد ولا لواحد ، فليس يوجد لواحد . —  
إلا أن أشرف المواضع وأعظمها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصارييف .  
وذلك أن قولنا : إن كانت كلُّ لذة خيرا ، فكل أذى شرا ، قول شبيه في الشهرة  
بقولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شرا . وأيضا إن كانت حاسة ما  
ليست قوة ، فعدم حاسة ما ليس هو لا قوة . وإن كان مظنون ما معلوما ،  
فظن ما علم . وأيضا إن كان شيء ما يجري على جهة الجور خيرا ، فجور ما<sup>(١)</sup>  
خير . وأيضا إن كان شيء من الجور شرا ، فشئ من العدل خير . وإن كان  
شيء مما يلتذ متجنبًا ، فلذة ما متجنبة . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما  
يلتذ به نافعا ، فلذة ما خير . وكذلك [ ٣٧٠ ب ] يجري الأمر في الأشياء<sup>(٢)</sup>  
المفسدة ، وفي الكون والفساد ، وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو  
مفسد للذة أو العلم ، خيرا ، فلذة ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك  
إن كان فساد ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلم ما يكون من السرور .

(٢) ف : لا عدالة .

(١) تحبها : بما .

(٤) ف : نافعة .

(٣) ف : فلا عدالة ما .



مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشر خيرا أو تذكره  
شرا، فلا علم بما يفعله إنسان من الناس من الشر شره. وكذلك يجري الأمر  
في الباقية : وذلك أن الشهرة في جميعها تجرى مجرى واحدا .

١٥

وأیضا الموضع الذى من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد. وذلك  
أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس  
آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك  
الحال — مثال ذلك أنه إن كان علم ما خيرا أكثر من اللذة، ولم يكن علم  
من العلوم خيرا، فليس لذّة ما أيضا تكون خيرا . وكذلك أيضا ما يوجد  
من الأقل وما يجري على مثال واحد . وذلك أنه قد يمكن أن تُثبت بها وأن  
تُبطل . غير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذى يجري على مثال واحد . فأما من  
الأقل فليثبت ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوّة ما خيرا على مثال ما  
عليه علم ما، وكانت توجد قوّة ما خيرا، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد  
ولا قوّة واحدة خيرا، فليس يوجد ولا علم واحد خيرا . وإن وجدت قوّة  
واحدة خيرا أقل من علم، وكانت توجد قوّة ما خيرا، فقد يوجد علم ما إذا  
خيرا . وإن لم توجد ولا قوّة واحدة خيرا، فليس يجب ضرورة أن يكون  
ولا علم واحد أيضا خيرا . فمن البين أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

٢٠

٢٥

(٢) ف : فالعلم . .

(١) ف : القبيح .

(٣) ف : مما .



- ٣٠ فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد [١٢٧١] بعينه. وأيضا إذا أخذنا الشيء الذي هو أولي بتلك الحال — مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خيرا، أو تبين أن الحلم ليس بخير، — لم يكن ولا علم واحد خيرا، لأنه ولا الذي هو أولي بأن يظن به ذلك — كذلك.
- ٣٥ وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أولا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائة، فليس سائر النفوس كذلك، وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائة، فليس سائر الأنفس غير مائة. فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغي أن نتبين أنه ليس موجودا لواحد. وذلك أنه يلزم من قبل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغي أن يتبين أنه يوجد لواحد، وذلك أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع. ومن البين أن الذي يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يقر بالجزئي أن يقر بالكل، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.
- ١١٢٠ فإذا كانت المسألة غير محصلة، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد — مثال ذلك أنه إن قال قائل: إن اللذة خير أو ليست بخير، من غير أن يستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خير، فقد ينبغي أن يبين بيانا كلياً أن ولا لذة واحدة خير، إن هو أراد أن يرفع الموضوع. وكذلك إن قال إن

(١) ف : الفهم . (٢) ش : أى ليس فيها استثناء . (٣)

(٣) ص : ليس . (٤) ف : كان من معاً بأن . (٥)



لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبين بيانا كلياً أن كل لذة خير<sup>١</sup>. فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع. وذلك أنا إن بينا أن لذة ما خير<sup>٢</sup> لم نكن رفعنا بعد الموضوع. — فمن البين أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة. فأما أن يصح<sup>(١)</sup> فعلى وجهين : [ ٢٧١ ب ] وذلك أنا إن بينا بيانا كلياً أن كل لذة خير<sup>(٢)</sup>، أو أن لذة ما خير<sup>(٣)</sup>، صار الموضوع مبيناً. وكذلك إن احتج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير، فإننا إن بينا أن ولا لذة واحدة خير<sup>(٤)</sup>، أو أن لذة واحدة ليست خيراً، كما قد أقررنا بالأمرين جميعاً على الكلي<sup>(٥)</sup> والجزئى أن لذة ما ليست خيراً. — وإذا لخص الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيراً يوجد للذة ما، وللذة ما ليس يوجد، وذلك أنه إن تبين أن كل لذة خير أو أنه ولا لذة واحدة خير، صار الموضوع مرتفعاً. — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه. لأننا إذا بينا أن كل لذة خير<sup>(٢)</sup>، أو أنه ولا لذة واحدة خير<sup>(٢)</sup>، أو أنه أكثر من لذة واحدة خير<sup>(٦)</sup>، نكون قد رفعنا الموضوع. وذلك أن الوضع إذا لخص تلخيصاً أكثر — مثل أن نقول : الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبين أن كل فضيلة علم، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم، أو أنه ولا الحلم نفسه علم، ارتفع الموضوع<sup>(٧)</sup>.

(١) ف : جهتين . (٢) ص : خيراً . (٣) ص : ليس . (٤) ف : قليلاً .

(٥) ف : فصل . (٦) تحتها : تبيننا (؟) . (٧) ف : الفهم .



وقد ينتفع بالنظر في الجزئيات <sup>(١)</sup> التي يمكن أن يوجد فيها شيء ، أولا  
يوجد ، كما هو في المسائل الكلية .

وأیضا ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن نبلغ  
إلى الأشخاص ، كما قلنا آنفا . وذلك أنه إن تبين أنه موجود للجميع ، أو أنه  
ولا لواحد ، فينبغي إذا أتيت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشئ الكلي ،  
أو تأتي بعناد في شيء واحد أنه ليس كذلك .

وأیضا ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العَرَض إما بالنوع  
وإما بالعدد ، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن  
تقول : إن الزمان ليس يتحرك ، ولا هو حركة ، بعد أن تحصى أنواع الحركة  
[ ٢٧٢ ] : كم هي ؟ وذلك أنه إذا لم يكن <sup>(٢)</sup> واحد منها موجوداً للزمان ، فمن  
البين أنه ليس يتحرك ، ولا هو أيضا حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست  
عددا ، بأن نقسم العدد ونقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن  
كانت النفس ليس بزواج ولا فرد ، فمن البين أنها ليست عدداً .  
.

فعلى هذا الطريق ، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتاج في العَرَض .

[ تمت المقالة الثالثة من كتاب طويقا . قوبل به فكان موافقا ]

---

(١) ف : الذي . (٢) ص : واحدا . (٣) ص : ليس .



## بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الرابعة منه

### < المواضع المشتركة للجنس >

#### ١ < مواضع >

[ ١٢٧٢ ] قال :

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأشياء النافعة في الجنس والخاصة .  
وهذه الأشياء استقصيات<sup>(١)</sup> للأشياء النافعة في الحدود . والبحث عن هذه  
بعينها فقلما يستعمله الجدليون . فإن وضع جنس شيء من الأشياء ، فينبغي  
أولاً أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف<sup>(٢)</sup> : هل يوجد شيء  
منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال في العرض ؟ — مثال ذلك : إن وضع  
الخير جنساً للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك  
أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس  
يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه . — وأيضا ينبغي أن ننظر  
إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يحمل بمنزلة [ ٢٧٢ ب ] العرض ،  
كما يحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، وذلك أنه ليس  
الأبيض ذاتاً للثلج ، ولا المتحرك من ذاته ذاتاً للنفس ؛ وإنما يعرض للنفس<sup>(٤) (٥)</sup>  
أن يتحرك كما يعرض للشيء مراراً أن يمشي وأن يكون شيئاً ماشياً . وأيضا

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضوع . (٣) ش : في نسخة أخرى : فلذلك  
ليس الأبيض جنساً للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ما هو .



فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل (١) والمفعول؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ماهو الثلج، لكن يدل على أى (٢) شيء هو. فليس يحمل واحد منها إذن من طريق ما الشيء، والجنس يحمل من طريق ما الشيء.

وينبغي أن ننظر خاصة في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس ٣٠ الموصوف — مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضا. وذلك أنه قد يمكن أن يكون شيء يُحَرِّك نفسه وأن لا يحركها، وكذلك يمكن أن يكون شيء أبيض وألا يكون. فليس واحد منهما إذاً جنساً، لكن عرضاً. لأننا قد قلنا إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد.

وينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة بعينها، ٣٥ لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيفًا، أو يكون هذا مضافًا وهذا كيفًا — مثال ذلك أن الثلج والَّلَّقَلَقُ (٣) جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف، فليس الأبيض إذاً جنساً للثلج ولا للَّلَّقَلَق. وأيضا فإن العلم من الأشياء ١١٢١ المضافة، والخير والجميل كيف ما، فليس إذاً الخير والجميل جنساً للعلم، لأن الأشياء التي هي أجناسٌ للمضافات ينبغي أن تكون هي أيضا من المضافات، كالحال في الضَّعْف، لأن الكثير الأضعاف — إذ هو جنس للضَّعْف — هو من المضافات أيضا. وبالجملية، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس

(١) ف : المنفعل . (٢) ف : حال . (٣) ف : فقتنس .



والنوع تحت قسمة واحدة أبدا . وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا ، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضا . وإن كان النوع كيفًا ، فينبغي أن يكون الجنس مثله كيفًا — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيف [ ١٢٧٣ ] . وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأخر .

وأيضًا ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكنًا أن يشارك الجنس الشيء الموضوع في الجنس . وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدّ مشاركة . فمن البين أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حدّ الجنس ، والجنس لا يقبل حدّ النوع . فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسان من الناس شيئًا بأنه جنس للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود والواحد يجلان على جميع الأشياء : فقولها إذا يحمل على جميع الأشياء .

وأيضًا ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدّق على شيء من الأشياء ، والجنس لا < يصدّق > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنسًا للظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيرًا مما ليس بموجود مظنون . فأما الموجود والمعلوم فليس يجلان على ما ليس بموجود . فليس إذا الموجود ولا المعلوم جنسًا للظنون ، لأن الأشياء التي يحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يحمل عليها الجنس .



وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع في الجنس  
 لشيء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو  
 غير مشارك لشيء من الأنواع ، إن لم يكن نوع من الأنواع التي في القسمة  
 الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركة جنساً  
 للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست ثقالة ولا استحالة ولا واحدة  
 من سائر الحركات الأخرى ، فإنه من البين أنها متى لم تكن واحدة منها لم  
 تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذاً جنسها ، لأنه من الاضطراب  
 أن يكون المشارك للجنس [ ٢٧٣ ب ] مشاركاً لشيء من الأنواع . فليس  
 إذاً اللذة نوعاً للحركة ، ولا شخصاً من أشخاصها ، ولا مما تحت نوع من أنواع  
 الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك :  
 « إنساناً ما » ، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحى .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما  
 يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه  
 الموجود ، لأن الموجود وما ليس بموجود مظنون . فليس إذاً المظنون نوعاً  
 للموجود ، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال  
 ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شيء جنساً ، وآخر نوعاً بمنزلة

(١) تحتها : أنهما .



الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذاً جنساً للآخر ، لأنهما يقالان بالتساوى .

وكذلك ينبغي أن ننظر إن وضع الأول والمبدأ أحدهما في الآخر . وذلك أن المبدأ أول ، والأول مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئاً أحداً ، أو لا يكون أحدهما جنساً للآخر . والأصل في أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

وينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء التي لا تختلف بالنوع . وإن لم يظن به ذلك ، فينظر المثبت إن كان جنساً لشيء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التي لا تختلف بالنوع — واحدٌ بعينه . فإن تبين أنه جنس لواحد منها ، فمن البين أنه جنسٌ لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنساً لواحد منها ، فمن البين أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضح خطوطاً لا تتجزأ وقال : إن ما لا يتقسم جنسٌ لها . وذلك أن الجنس الموصوف<sup>(١)</sup> ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة في النوع ، لأن [ ١٢٧٤ ] جميع الخطوط المنقسمة غير مختلفة في النوع .

(١) فوقهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .



< مواضع أخرى >

- (١)  
وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنس ما آخر لا يحصر  
الجنس الموصوف ولا هو تحته — مثال ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ،  
والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسيتين يحصر الآخر<sup>(١)</sup> ، فليس  
العلم إذاً جنسا للعدل . وذلك أنه يظن بالشئ أنه نوع واحد ، إذا كان  
تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يتشكك مثل هذا الشك في بعض  
الأشياء ، لأن قوماً يظنون أن الفهم فضيلة وعلم . وليس أحد الجنسيتين محصورا<sup>(٢)</sup>  
في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسمون أن الفهم علم . فإن سلم أحد أن  
هذا القول حق ، إلا أن كون أحد جنس الشئ الواحد بعينه تحت الآخر  
أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظن به أنه من الأشياء الضرورية ،  
كما يعرض في الفضيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن  
كل واحد منهما ملكة وحال . فينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد  
منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسيتين إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ،  
ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا .  
وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائماً في الجنس الأعلى  
إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو .  
وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغي أن تحمل على النوع من طريق ما هو .  
فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس .  
(١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة . (١)



وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه ،  
أو بعض الأجناس التي فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [ ٢٧٤ ب ]  
الجنس العالى يشارك واحداً من التي تحته . فينبغي إذاً للمناقض أن يستعمل  
هذا كما قلناه . فأما المثبت فمضى أَقْرَلُهُ بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ،  
إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبين أن جنساً من  
الأجناس العالية يُحمَل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان  
واحدٌ يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت  
محمولةً حملاً صواباً فحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس  
الموصوف أيضاً يُحمَل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحداً إذا حُمِل من  
طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان حملاً صواباً — يحمل من طريق  
ما هو ، ينبغى أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك  
فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يكتفى بأن يبين أن واحداً من  
الأجناس العالية يُحمَل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن  
وضع أحد أن النقلة جنسٌ للمشى لم يكتَفِ بأن يبين أن المشى حركة في أن  
يتبين أنها نقلة ، لأن ها هنا حركات أخرى . لكن ينبغى أن يبين مع ذلك أن  
المشى ليس يشارك شيئاً مما هو مع النقلة تحت قسمة واحدة بعينها . وذلك  
أنه واجب ضرورة أن يكون المشارك للجنس مشاركا لبعض الأنواع التي

١٠

١٥

٢٠

٢٥



- في القسمة الأولى . فإن كان المشي لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة  
 ٣٠ من سائر الحركات ، فمن البين أنه يشارك النقلة . فالنقلة إذاً جنسٌ للمشي .  
 وأيضا ينبغى أن ننظر في الأشياء التي النوع الموضوع محمول فيها ،  
 كالجنس ، إن كان الجنس الموضوع أيضا يحمل من طريق ما هو على تلك  
 الأشياء بعينها التي يحمل عليها النوع أيضا . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء  
 التي فوق الجنس كلها [ ١٢٧٥ ] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف  
 ٣٥ في جهة من الجهات ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . لأنه لو كان  
 جنساً لكانت جميع الأجناس التي فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ،  
 على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقض فقد ينتفع  
 متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي يحمل عليها النوع  
 من طريق ما هو . فأما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو .  
 ١٢٢ ب وذلك أنه قد يعرض أن يكون الجنس والنوع يحملان على شيء واحد بعينه<sup>(١)</sup>  
 من طريق ما هو . فقد يكون إذاً شيء واحد بعينه تحت جنسين . فواجب  
 ضرورة أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشيء  
 الذي أردنا أن نشبه أنه جنس ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع  
 ٥ يكون تحته . فبين إذن أن هذا جنس .<sup>(٢)</sup>

وينبغي أن ننظر في حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع  
 الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجب ضرورة أن

(١) ف : يلزم . (٢) تحتها : تحت .



تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن  
 اختلفت في جهة من الجهات فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا  
 إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه  
 جنس للملك . وذلك أن غير المائت فصلٌ للحي ، لأن الحي منه ما هو مائت<sup>(١)</sup>  
 ومنه ما هو غير مائت . فمن البين أن الذي يفعل ذلك قد غلط . وذلك أن  
 ليس يكون فصلٌ شيء من الأشياء جنسياً ، والأمر في أن هذا حق —  
 بين ، إذ كان ولا واحد من الفصول يدل على ما الشيء ، لكن على أى شيء<sup>(٢)</sup>  
 بمنزلة المشاء ذى الرجلين .

وينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في الجنس [ ٢٧٥ ب ] بمنزلة  
 الفرد الذي هو عدد ، فإن الفرد فصلٌ للعدد ، لا نوع . وليس يُظنُّ بالفصل  
 أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كل ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً ،  
 وإما شخصاً ، والفصل لا نوع ، ولا شخص ، فمن البين أن الفصل لا يشارك  
 الجنس . فالفرد إذاً ليس هو نوعاً ، لكن فصل ، لأنه ليس يشارك الجنس .

وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان وضع الجنس في النوع — مثال ذلك  
 المماسّة التي هي الاتصال ، والاختلاط الذي هو المزاج ، أو كما يجد فلاطن  
 الثقلّة بأنها الحركة في المكان . وذلك أنه ليس واجبٌ ضرورة أن تكون  
 المماسّة اتصالاً ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماسّ  
 متصلاً ، لكن كل متصل مماسّ . وكذلك الأمر في الأشياء الأخر ، وذلك

(٢) تحتها : الأشياء .

(١) تحتها : الحيوان .



٣٠ أن ليس كل اختلاط مزاجا ، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجا ، ولا كل تغيير في المكان هو نقلة ، لأن المشى ليس يظن به أنه نقلة ، إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال في الأشياء التي تغير الأما كن كرهاً ،<sup>(١)</sup> كما يعرض في الأشياء غير المتنفسة . ومن البين أنه لما كان الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع ، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي وصفناها بالعكس .

٣٥

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في النوع ، بمنزلة غير المائت الذي هو المملك ، وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على التساوى ، وإما على الأكثر . فإن الفصل أبداً يقال على النوع : إما على التساوى ، وإما على الأكثر .

١١٢٣

وينبغي أن ننظر أيضاً إن كان وضع الجنس في الفصل بمنزلة اللون الذي هو الجامع للبصر ، أو العدد الذي هو الفرد . — وإن كان وضع الجنس على أنه فصل ، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتي بمثل هذا الوضع في أشياء ، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للزواج ، والتغير في المكان فصل للنقلة — وينبغي أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها . وذلك [ ١٢٧٦ ] أن هذه المواضع تشترك ، لأن الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل ، وألا يكون يشارك الفصل . وإذا وصفت هذا الوصف لم يمكن أن يعرض واحدٌ مما ذكرنا ، لأن الجنس يكون يقال على

(١) ف : بغير إرادة . (٢) ف : يلزم .



أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل — وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضا ولا العدد يحمل عليها .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويرفع الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك<sup>(١)</sup> . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص الجنس الموصوف أو الفصل، مثل أن تنقص النفس بالتحرك<sup>(٢)</sup>، أو ينقص الظن بالصدق والكذب<sup>(٣)</sup> . فليس يكون واحداً مما وُصف جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنهما لازمان مادام النوع موجودا .

### ٣

#### < مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يشترك شيئا هو ضد الجنس أو يمكن أن يشركه : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدتين معا، من قبل أن الجنس ليس يحل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضده، أو يمكن أن يشركه . وأيضا إن كان النوع يشترك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للتي تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت تشترك الحياة، ولم يمكن أن يكون عدد من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعا للعدد.

(١) س : استحق : فإنه من الظاهر أن الأمر بضد ذلك . (٢) ف : يحل .  
(٣) ف : بالنفس المتحرك . (٤) ف : بالظن الصدق .



وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركا للجنس في الاسم <sup>(١)</sup> بعد أن نستعمل الحروف التي وصفت في الاتفاق في الاسم ؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضا لما كان كل جنس له أنواع كثيرة، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ، فن البين أن الموصوف [ ٢٧٦ ب ] ليس بجنس أصلا .

وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي ينقل للفظ قد وضعه على أنه جنس ، بمنزلة ما يوصف الفقه بالاتفاق <sup>(٤)</sup> . وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حملا حقيقيا ، والاتفاق ليس يحمل على الفقه حملا حقيقيا ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون في النعم .

وأيضا ننظر إن كان النوع ضد الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة . أما أولا : فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضد ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضد أصلا . وإن كان للجنس ضد ، فلننظر إن كان الضد في الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الضد في الجنس المضاد إن كان للجنس ضد . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهر بالاستقراء . وأيضا ينظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلا في جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه

(١) ف : من المتفقة أسماءها . (٢) ف : الأصول . (٣) ف : أى الاستعارة .

(٤) ف : الفهم . ش : نقل أثناس : العفة . استحق نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوفاء .



جنس ، بمنزلة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا في جنس ، لم يكن  
ولا ضده في جنس ، لكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض في الخير والشر .<sup>(١)</sup>

١٠

وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس ، لكن كل واحد منهما جنس . — وننظر

أيضا إن كان الجنس والنوع ضدَّين لشيء ، وكان بعضها بينها متوسط ، وبعضها

ليس بينها متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين

١٥

الأنواع أيضا متوسط . وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس

أيضا متوسط : كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور : فإن فيما بين كل

اثنين من هذين شيئا متوسطا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس

بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع<sup>(٢)</sup>

متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك<sup>(٣)</sup> على

٢٠

جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمنزلة الموضوع [ ١٢٧٧ ] . وذلك أن

كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد — مشهور في الفضيلة والرذيلة

والعدل والجور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان للجنس ضد ما ، ليس فقط إن كان الضد في جنس

واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضا . وذلك أن الشيء الذي فيه يكون

٢٥

الطرفان فيه تكون المتوسطات ، كالحال في الأبيض والأسود ، لأن اللون

(١) ف : يلزم . (٢) ف : أو إن كان ، وعليها علامة ؛ وبالهامش : الخبر موافق

لنقل أئانوس ، وهو أصح . (٣) ص : ذينك .



هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هذا القول أن النقصان والزيادة في جنس واحد بعينه ، إذ كان كلاهما <sup>(١)</sup> في الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو في هذا الجنس بعينه ، لكنه في الخير .

وننظر أيضا إن كان الجنس ضد الشيء ، ولم يكن النوع ضداً لشيء من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضد الشيء ، فالنوع أيضا كذلك ، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور . ونظن أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد في الأشياء الانحرل من يتفقده . وعناد هذا يوجد في الصحة والمرض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ، ومرض ما — وهو نوع —

ليس هو ضداً لشيء أصلاً ، بمنزلة الحمى والرمد وكل واحد من الأخر . وينبغي : أما لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء ، وذلك

أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فمن البين أنه ليس الموصوف بجنس ، وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أولاً فإن كان الضد في الجنس المذكور

من غير أن يكون للجنس ضد ، لأن الضد إن كان في هذا فمن البين أن الذي قدم ووضع ، أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء <sup>(٢)</sup> الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضد ما ، فينبغي أن ننظر إن كان الضد في الضد : فإنه إن كان ، فمن البين أن الذي قدم في الذي قدم ووضع .

(١) ص : كليهما . (٢) ف : لأن .



وننظر أيضا في [ ٢٧٧ ب ] التصارييف والنظائر إن كانت تلزم على مثال واحد للبطل والمُصحح ، وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد والجميع <sup>(١)</sup> . مثال ذلك أن العدالة إن كانت علما فالعادل عالم ، وما يكون على جهة العدالة هو على جهة العلم ؛ وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من الباقية شيء أصلا .

٤

< مواضع أخرى >

وننظر أيضا في الأشياء التي حالها بعضُها عند بعض حال متشابهة — مثال ذلك أن حال اللذيذ عند اللذة متشابهة لحال النافع عند الخير . وذلك أن كل واحد من ذينك مُحَدَّثٌ لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت الذي هو الخير ، فإن اللذيذ يكون هو النافع ، إن كان من البين أنه يكون محدثا للخير ، لأن اللذة خير . وكذلك يجري الأمر في الكون والفساد — مثال ذلك أنه إن كان ” أن يبنى ” الإنسان هو أن يفعل ، فإن ” قد بنى ” هو أن قد فعل ؛ وإن كان ” أن يتعلم ” الإنسان هو أن يتذكر ، فإن ” قد تعلم ” هو أن قد تذكر ؛ وإن كان ” أن ينحل ” الإنسان هو أن يفسد ، فإن ” قد انحَلَّ ” هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك يجري الأمر في المكيونة والمفسدة والقوى والاستعمالات . وبالجملّة ، فينبغي للبَطِلِ والمُصَحِّحِ أن يميّزا في أيّ تشابه كان على مثال ما قلنا في الكون



والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محالا ، فالإفساد تحليل . وإن كان  
 ٣٠ المكوّن محدثا ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يجرى الأمر  
 في القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حالا فإن الشيء إذا كان  
 يقوى فهو بحال ما . وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلا ، فالذى يستعمل  
 يفعل ، والذى قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدما ، فالإبطال يكون على وجهين : الأول  
 ٣٥ منهما إن كان المقابل في الجنس الموصوف ، وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون  
 العدم في جنس واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون في الأخير — مثال ذلك أن  
 البصر إن كان في الجنس الأخير — أعنى في الجنس — فالعمى ليس هو  
 حسا . والثانى أن [ ١٢٧٨ ] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع ،  
 ١٢٤ ولم يكن المقابل في المقابل ، فليس الموصوف في الموصوف . — فالمُبْطَلُ  
 ينبغى له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فأما المصحح فعلى جهة واحدة فقط .  
 وذلك أن المقابل إن كان في المقابل ، فإن الذى قدّم ووضع يكون فى الذى  
 ٥ قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حس ما ، فإن البصر حس ما .

وينبغى أيضا أن ننظر فى السوالب بالعكس ، كما فعلنا فى العَرَض ، بمنزلة  
 ما إن كان اللذيد هو الخير ، فالذى ليس بخير ليس بلذيد ، لأنه ليس يمكن ،  
 ١٠ إن كان الخير جنسا للذيد ، أن يكون شيء ما لذيد<sup>(٣)</sup> ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) فوقهما : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صارها هنا

(= يوجد) شيء لذيد ليس بخير . (٣) ص : لذيدا .



التي لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شيء من الأنواع . وكذلك ينبغي  
للمصحح أن ينظر: فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلذيد ، فاللذيد خير؛ فيجب  
من ذلك أن يكون الخير جنسا للذيد .

١٥

وإن كان النوع مضافا، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضا مضافا .  
وذلك أنه إن كان النوع أيضا من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ،  
كالحال في الضعف والكثير الأضعاف : فإن كل واحد منهما من المضاف .  
وإن كان الجنس من المضاف ، فليس واجبا ضرورة أن يكون النوع أيضا من  
المضاف ؛ وذلك أن العلم من المضاف ، والنحو ليس هو من المضاف له ،  
ويكون ما قيل قبل ليس يظن به أنه حق ، لأن الفضيلة هي الجميل وهي  
الخير . والفضيلة من المضاف ، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما  
كيفيتان .

٢٠

وأیضا ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شيء واحد بعينه بذاته  
وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضعف يقال له ضعف للنصف ، فينبغي  
أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف للنصف<sup>(١)</sup> . فإن لم يكن كذلك ،  
[ ٢٧٨ ب ] فليس الكثير الأضعاف جنسا للضعف .

٢٥

وأیضا ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجميع  
أجناس الجنس . وذلك أن الضعف إن كان كثير الأضعاف للنصف ، فإن  
الفاضل يقال فاضلا للنصف<sup>(٢)</sup> . وبالحكمة ، يقال بالقياس إلى النصف جميع

٣٠

(٢) ص : فاضل .

(١) ف : الأضعاف .



الأجناس التي فوق . والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم إنما يقال علمٌ بالمعلوم ، والمملكة والحال ليستا تقالان للمعلوم ، لكن للنفس .<sup>(١)</sup>

وأيضا ننظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثال واحد ٣٥ في التصارييف — مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه ، لأننا نقول إنه ضعفٌ لكذا ، وكثير الأضعاف لكذا . وكذلك العلم يقال لكذا ، وأجناسه مثله ، أعنى الحال والمملكة . والعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يجرى هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضاد يقالان لكذا ، والغير جنسٌ لهما . وليس يقال ”غير لكذا“ ، بل : ”غير كذا“ .

وأيضا ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثال واحد في التصريف ٥ ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال في الضعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحدٍ منها<sup>(٢)</sup> يقال لكذا ؛ وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا . وكذلك يجرى الأمر في العلم وفي الظن : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك ١٠ المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثال واحد ، فمن البين [ ١٢٧٩ ] أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر .

(٢) ف : منها

(١) ص : ليس .



وأیضا ننظر إن كان الجنس والنوع ليس یقالان بالمساواة  
 ١٥ فی التصریف . وذلك أنه قد یظن أن كل واحد منهما یقال على مثال واحد  
 وبأنحاء متساوية ، كالحال فی الهبة والعطية . وذلك أنه قد یقال ” هبته “  
 و ” هبة له “ ، و ” عطيته “ و ” عطية له “ — والعطية جنس للهبة ، وذلك  
 أن الهبة عطية لا يكافأ علیها . وفي بعضها یلزم ألا تقال المساواة فی التصریف .  
 ٢٠ وذلك أن الضعف ضعف لشيء ؛ والزائد زائد على شيء وفي شيء ؛ والأعظم  
 أعظم من شيء ولشيء . فليس ما وصفنا أجناسا للضعف ، لأنها ليست  
 تقال مساوية للنوع وفي التصریف ، أولا یكون بالجملة القول بأن الجنس  
 والنوع یقالان بالمساواة فی التصریف حقا .

وينبغي أن ننظر إن كان المقابل جنسا للمقابل — مثال ذلك أن یكون  
 ٢٥ كثير الأضعاف جنسا للضعف ، وأن یكون الكثير الأجزاء جنسا للنصف .  
 وذلك أنه واجب أن یكون المقابل جنسا للمقابل . فإن وضع واضع العلم :  
 الشيء الذي هو الحس ، فيحتاج أن یضع أيضا المعلوم : الشيء الذي هو  
 المحسوس . وليس الأمر كذلك ، لأن ليس كل معلوم فهو محسوس . وذلك  
 ٣٠ أن بعض المعقولات معلومة . فليس المحسوس إذا جنسا للمعلوم . وإن لم  
 یكن هذا هكذا ، فليس الحس جنسا للعلم .

(١) ف : بعض . (٢) ف : وبشيء . (٣) تحتها : لأنها .

(٤) ف : فی المریانی : أولعله . (٥) ف : وليست محسوسة .



- والتي تقال على طريق الإضافة<sup>(١)</sup> منها ما هي ضرورة في تلك الأشياء التي بالقياس إليها يقال أو لديها<sup>(٢)</sup>، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه ٣٥ ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء ، إلا فيما يقال بالقياس<sup>(٣)</sup> إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون في الأشياء التي بالقياس<sup>(٣)</sup> إليها يقال ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس معلومة ، فإنه ليس [ ٢٧٩ ب ] يمنع مانع أن يكون للنفس علمها . إلا أن ذلك ليس بالضروري ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون في تلك الأشياء التي بالقياس إليها يقال ، مثل الضد في الضد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتفق أن يكون المعلوم نفساً أو إنساناً . فلما كان هذا كذا ، ينبغي أن ننظر إن وضع واضح الجنس الذي هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك ٥ إن قال إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو في الباقي ولدى الباقي . فبقاء العلم إذن إنما هو في العلم . فالذكر إذن في العلم ، لأنه بقاء العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذلك إنما يوجد في النفس .
- وهذا الموضع الموصوف عام للعرض أيضاً ، لأنه لا فرق بين قولنا ١٠ إن البقاء جنس للذكر ، وبين قولنا إنه عرض يعرض له . وذلك أنه إن كان الذكر كيفما كان بقى العلم<sup>(٥)</sup> ، فقد يليق به هذا القول بعينه .

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حوالها .

(٣) ف : بالإضافة . (٤) ص : جنسا . (٥) ص : بقا .



< مواضع أخرى >

١٥ وأيضا إن وضع واضعُ الملكة في الفعل أو الفعل في الملكة — مثل  
أن يضع للحس حركة بالجسم . وذلك أن الحس ملكة ، والحركة فعل .  
وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظن ، لأنه ليس شيء من الذكر  
٢٠ ملكة ، بل الأولى به أن يكون فعلا .

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة في القوة اللازمة لها ، مثلما يضعون  
الدعة إمساك الغيظ ، والشجاعة والعدالة إمساك الخوف والأرباح ، وذلك  
أن الشجاع والوداع يقال لكل واحد منها البريء من العوارض ، والضابط  
هو الذي تتاله العوارض ولا ينقاد لها . وخليق أن تكون مثل هذه القوة  
٢٥ تلزم كل واحد منهما ، حتى إنه إن ناله عارض لم يتقد له ، بل ضبط نفسه  
عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والوداع ، لكنته  
عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلا .

وربما يضعون اللوازم — بوجه من الوجوه — [١٢٨٠] بمنزلة الجنس  
كما يضعون الغم جنسا للغيظ ، والظن جنسا للتصديق . فإن هذين الموصوفين  
٣٠ يلزمان — بجهة من الجهات — الأنواع الموصوفة . وليس واحد منهما

(١) ف : الحس . شه : في السرياني بنقل اسحق وأثناس : للحس .

(٢) ف : يعني التواضع . (٣) ف : ضبط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجود .



جنسا . وذلك أن الذى يغتاز قد يغمّ أولا بحدوث الغم فيه ، إذ كان الغيظ  
ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذاً على الإطلاق  
غماً . وعلى ذلك المثال أيضا ولا التصديق<sup>(١)</sup> ظناً : لأنه قد يمكن أن يكون  
الظن الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به . وما كان ذلك يمكن لو كان  
التصديق نوعاً للظن . وذلك أنه ليس يمكن فى الواحد بعينه أن يبقى على  
حاله إذ تغير بالكلية عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبقى الحيوان الواحد  
بعينه على حاله إذا كان مرة إنساناً ومرة لا . فإن قال قائل إنه من الاضطراب  
أن يصدق الظان ، صار التصديق والظن يقالان بالسوية ، فلا يكون على  
هذه الجهة جنساً ، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

ويُنظر أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا فى شيء واحد بعينه . وذلك  
أن الشيء الذى يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضا — مثال ذلك أن  
الذى يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضا ، والذى يوجد فيه النحوي يوجد  
فيه العلم أيضا . فإن قال قائل إن الاستحياء خوف<sup>(٢)</sup> ، وإن الغيظ غم ، لم يلزم  
أن يكون النوع والجنس فى شيء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء فى الجزء  
الفكرى ، والخوف فى «الجزء» الغضبى ، والغم فى الشهوانى<sup>(٣)</sup> ، وذلك أن اللذة  
إنما هى فى هذا الجزء ، والغيظ فى الغضبى . فليس الأشياء التى وصفناها  
أجناساً لأنها ليست فى الشيء الذى فيه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

(١) ص : ص ١٠ . (٢) ف : وإن .

(٣) ف : أذى . (٤) ف : الأذى .



في الشهواني فليست مشيئة<sup>(١)</sup> ما . وذلك أن كل مشيئة إنما هي في الجزء  
الفكرى . وهذا الموضوع نافع في العرض أيضا ؛ وذلك أن العرض والشيء  
الذى [ ٢٨٠ ب ] يوجد له العرض يوجدان في شيء واحد بعينه . فإن لم يوجد  
معه في شيء واحد بعينه فمن البين أنه ليس يعرض له .

١٥

وينظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة<sup>(٣)</sup> ، لأنه  
ليس يظن أن النوع يشارك الجنس من جهة<sup>(٣)</sup> . وذلك أن الإنسان ليس هو  
من جهة حيوانا ، ولا النحور من جهة<sup>(٤)</sup> علما . وكذلك يجرى الأمر في الباقي .  
فننظر إن كان في بعض الأشياء يشارك النوع الجنس — مثال ذلك  
أنه قد قيل إن الحى هو الذى هو المحسوس أو المرئى ، لأن الحى مرئى  
ومحسوس من جهة<sup>(٣)</sup> ، إذ كان مريبا ومحسوسا من جهة الجسم لا من جهة<sup>(٧)</sup>  
النفس . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحي . — وربما وضعوا الكل  
في الجزء وهم لا يشعرون — مثل أن يقولوا إن الحى جسم يتنفس ، وذلك  
أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنسا للحي لأنه جزء .

٢٠

٢٥

وينظر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها  
في القوة أو في القوى — مثل أن يجعل المغالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى  
على أن يسرق شيئا<sup>(٩)</sup> ما ليس له . وذلك أنه ليس أحدهما من وصفنا يوصف

٣٠

- |                          |                  |                  |
|--------------------------|------------------|------------------|
| (١) ف : اختيار ، إرادة . | (٢) ف : يعرض .   | (٣) ف : في شيء . |
| (٤) ص : حيوان .          | (٥) ص : علم .    | (٦) ف : يشارك .  |
| (٧) ف : بالجسم .         | (٨) ف : بالنفس . | (٩) ف : يأخذ .   |



بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن الملك  
والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر وليسا شريرين ، لأن  
جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوة إنما هي من  
الأشياء المختارة . وقوى الأشياء الرديئة مختارة ، ولذلك نقول إنها موجودة  
للك وللفاضل إذ كان كل واحد منها قادراً على أن يفعل الردى . فليست إذن  
القوة جنساً لشيء مذموم أصلاً . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون  
شيء من المذمومات مختاراً ، فتكون قوة من القوى مذمومة .

وينظر أيضا إن كان وضع شيئا [ ١٢٨١ ] من الأشياء الجلييلة بنفسها  
أو من المختارة في القوة أو في القوى أو في الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل  
قوى أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضع شيئا من  
الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء  
ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بمنزلة الخداع والساعي ، وذلك أنه  
لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خداع أو ساع ،  
بل إنما يكون كذلك من اجتماع له الأمران . فليس ينبغي إذن أن نجعل  
ولا واحد منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسيتين الموصوفين .

(١) ف : الردى . (٢) ف : رديئين .

(٣) ف : الأردياء . (٤) ف : الماثورة .

(٥) ف : ماثورة . (٦) ف : الماثورة .

(٧) أى الساعى بالوشاية .



- وأیضا ربما كان الأمر فی العکس ، أعنی أنهم یضعون الجنس علی  
 ١٥ أنه فصل ، والفصل علی أنه جنس ، بمنزلة ما یضعون الحیرة بإفراط التعجب ،  
 والتصدیق قوة الظن<sup>(١)</sup> . وذلك أنه لیس الإفراط ولا الاستحکام جنسا ،  
 لكنهما فصلان ، لأنه یظن بالحیرة أنها تعجب مفرط ، والتصدیق ظن  
 مستحکم . والعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحکام فصلان .  
 ٢٠ وأیضا إن وصف ووصف الإفراط والاستحکام بأنهما جنسان ، صار ما لا  
 نفس له یصدق ویتحیر . وذلك أن استحکام کل واحد وإفراطه موجودان<sup>(٢)</sup>  
 لذلك الشیء الذی هما له استحکام وإفراط . فإن کان التحیر إفراط  
 التعجب ، فالتحیر یوجد للتعجب . فالعجب إذاً یتحیر<sup>(٣)</sup> . وكذلك التصدیق  
 ٢٥ یوجد للظن ، إذ کان استحکام الظن ، فالظن إذن یصدق . — وأیضا یلزم من<sup>(٤)</sup>  
 یصفهما بهذا الوصف أن یقول إن الاستحکام مستحکم ، والإفراط مفرط .  
 وذلك أن التصدیق مستحکم . فإن کان التصدیق استحکاما ، فلا استحکام  
 ٣٠ إذن مستحکم . وكذلك أیضا التحیر مفرط ، فإن کان التحیر إفراطا فالإفراط  
 مفرط . ولیس یُظن بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا یظن بالعالم أنه عالم ،  
 ولا بالحركة أنها متحركة [ ٢٨١ ب ] . — وربما أخطأوا أیضا بوضعهم  
 ٣٥ الانفعال فی المنفعل علی أنه جنس ، بمنزلة الذین یقولون إن عدم الموت حیة  
 أزلیة . وذلك أنه قد یشبه أن یکون عدم الموت انفعالا أو عرضا للحیة .

(١) ف : استحکام . (٢) ف : موجود . (٣) تحتها : تحیر .  
 (٤) تحتها : إن .



والأمر في أن ما قلناه حق يتبين من أن يسلم أحد أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتا. وذلك أنه ليس لأحد أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له ، بل يقول إن انفعالا أو عَرَضاً حدث لها . فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت .

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي هو له انفعال : بمنزلة ما يقولون إن الريح هواء متحرك . وذلك أن الأولى أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بقي واحداً بعينه . فليس الهواء ريحاً أصلاً ، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو ساكنٌ أيضاً ، إذ كان يبقى هواءً بحاله ، كما كان هو ريحاً . وكذلك يجري الأمر في سائر ما أشبه ذلك . وإن كان ينبغي أن يسلم في هذا الفصل أيضاً أن الريح هواء متحرك ، إلا لأنه ليس ينبغي أن يقبل ذلك في جميع الأشياء التي يصدق عليها الجنس ، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنس الموصوف . وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يظن به أنه يصدق كالحال في الثلج والطين ، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء جامد ، وفي الطين إنه تراب معجون بشيء رطب ، أو ليس الثلج ماء ولا الطين تراباً . فليس واحد مما ذكرنا جنساً ، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يصدقُ أبداً على الأنواع . وكذلك ليس الشراب ماءً عَفِفاً ، كما يقول أنبأ دوقليس إنه ماء متعفن في العود . وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق .

(١) ف : يبقى . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالأحر .

(٣) ص : تراب .



< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشيء من الأشياء . فمن البين أنه ولا الذي ذكرناه . ٢٠

ويُنظر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلاً بالنوع ، بمنزلة [١٢٨٢] الأشياء البيض ، فإنها ليست تختلف بالنوع ؛ وكل جنس فإن أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذاً جنسا ، ولا لوحد . ٢٥

وينظر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة ، بمنزلة الموجود والواحد : فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فمن البين أنه جنس لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها ، إذ كان الجنس لا يحمل على شيء سوى الأنواع . فيصير الواحد أيضا نوعاً للموجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التي يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان<sup>(١)</sup> على جميع الأشياء حملا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البين أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه . ٣٠ ٣٥

(١) تحتهما : يحمل .



وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة<sup>(١)</sup> الأبيض على الثلج : فمن البين أنه ليس بجنس، وذلك أن الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع .

وينظر أيضا إن كان الجنس ليس بمواطئ للنوع ؛ إذ كان الجنس يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ .

- وينظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة في الجنس الأخس، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي، لأن الأضداد في الأجناس الأضداد توجد، فيصير الأفضل في الأخس، والأخس في الأفضل . وقد يظن أن جنس الأفضل أفضل .

- وينظر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حال متشابهة<sup>(٢)</sup> . [٢٨٢ ب] فوضعه في الجنس الأخس لا في الجنس الأفضل، بمنزلة ما تضع النفس : الشيء الذي له الحركة أو المتحرك<sup>(٣)</sup> . وذلك أنه قد يظن بها بعينها أنها واقفة ومتحركة على مثال واحد . فإن كان الوقوف أفضل، ففي هذا كان ينبغي أن نضع الجنس<sup>(٤)</sup> .

نضع الجنس<sup>(٥)</sup> .

(١) تحته : في . (٢) ص : حالا . (٣) ف : هو .

(٤) ص : هد . (٥) ش : لم أجد في نقل إسحق إلى السرياني :

« الجنس » ، بل هكذا : ففي هذا كان ينبغي أن نضع ، أى في النفس . — وجدت في نقل

أناض : « الجنس » .



وأیضا من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر<sup>(١)</sup> ، فالنوع أيضا . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الاكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنسًا .

٢٠

٢٥

وأیضا إن كان الذى نطق به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس ، فمن البين أنه ولا الموصوف أيضا جنسًا . وهذا الموضع نافع خاصة في أمثال التى تظهر فيها أشياء كثيرة تحمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ولا<sup>(٢)</sup> يمكننا أن نقول أيما منها هو الجنس — مثال ذلك أن الغيظ يظن بالغم ، والظن أنهما يميلان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يغتاض يغم ويظن أنه أخفق<sup>(٣)</sup> .

٣٠

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياس إلى نوع آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظن به أنه مماثل في الجنس الموصوف ليس هو في الجنس ، فمن البين أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلا .

٣٥

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يمكن .

(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شئ .



فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فأما المصحح فإن كان الجنس

الموصوف والنوع يقبلان الأكثر ، فليس ينتفع بهذا الموضع . وذلك أنه  
ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما يقبل الأكثر ولا يكون أحدهما جنساً<sup>(١)</sup>  
[ ١٢٨٣ ] للآخر : فإن الجنس والأبيض يقبلان الأكثر ، وليس واحد<sup>(٢)</sup>  
منها جنساً للآخر .

وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة<sup>(٣)</sup> . مثال ذلك أن  
ننظر إن كان هذا وذاك جنساً على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنساً ،  
فالآخر أيضاً جنساً وكذلك ننظر إن كان الأقل جنساً فالأكثر جنساً —  
مثال ذلك إن كانت القوة جنساً لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت  
الفضيلة جنساً ، فالقوة أيضاً جنساً . وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال<sup>(٤)</sup>  
في النوع أيضاً . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعاً للقصور نحوه على مثال  
واحد فإن أحدهما إن كان نوعاً له فالآخر نوع له . فإن كان الذي يظن به  
أنه أقل ، نوعاً له ، فالذي يظن به أنه أكثر ، نوع له أيضاً .

وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه  
الجنس من طريق ما هو حمل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحداً ،  
لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بين أنه يكون جنساً . وإن كان النوع<sup>(٥)</sup>  
الموصوف واحداً ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين  
وأن يعترف بأنه جنس .

(١) ص : كليهما يقبلان . (٢) ف : الواحد . (٣) ف : مقايضة .



ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو،  
 واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التي وصفنا.<sup>(١)</sup> ٢٠  
 أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن  
 الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذي يقول إن  
 الإنسان حي — أولى بأن يكون دالا على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه  
 مَشَاء،<sup>(٢)</sup> لأن الفصل يدلُّ أبداً على كيفية الجنس، والجنس لا يدل على كيفية  
 الفصل . وذلك [ ٢٨٣ ب ] أن من يقول مَشَاء فإنما يقول حيوان مُكَيَّف،  
 والذي يقول حيوان فليس يقول : مَشَاء مُكَيَّف .

فهذا الوجه ينبغي أن يفرق بين الجنس والفصل . — ولما كان يظن  
 الموسيقى بما هو موسيقوس عالما ، فالموسيقى علمٌ ما . وإن كان  
 الماشي — إن كان بالمشي يتحرك<sup>(٣)</sup> — فالمشي حركة ما . فينبغي أن ننظر  
 في الجنس الذي فيه نريد أن نصحح شيئا بالحال التي وصفنا به مثال ذلك  
 إن أراد أن يصحح أن العلم هو التصديق ؛ وإن كان الذي يعلم شيئا قد  
 يصدق به من حيث يعلمه ، فمن البين أن العلم تصديق . وكذلك يجري  
 الأمر فيما أشبه ذلك .

وأیضا لما كان ما لزم شيئا دائما ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه  
 من أن لا يكون جنسا إن كان هذا يلزم جميع هذا<sup>(٤)</sup> ، بمنزلة ما يلزم الهدوء

(١) ف : الحروف . (٢) ص : ولأن .

(٣) ف : بما هو ماشي . (٤) ف : ذا .

٢٠

٢٥

٣٠

٣٥

١٢٨ ب



- والسكون الريح ، والمنقسم<sup>(١)</sup> للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الهدوء سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع . والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكون ، وذلك أن المتكون غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكون ، إلا أن غير الموجود على حال<sup>(٢)</sup> ليس هو جنسا للمتكون . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغي أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .
- ١٠ .
- [[ تمت المقالة الرابعة من كتاب "طويقا" ]]

[[ قوبل به ]]

---

(١) ف : والمنفصل . (٢) ف : ذاك .



## [١٢٨٤] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالة الخامسة منه

### < المواضع المشتركة للخاصة >

١

#### < في الخاصة وأنواعها >

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟

والخاصة توصف إما بذاتها ودائماً ، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات :

١٢٨ ب ١٥

مثال ذلك إن قولنا حيوان آتس بالطبع خاصّةً للإنسان بذاتها . فأما الخاصة

بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه آمرة ،

وذلك خادم . والخاصة دائماً بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت .<sup>(٢)</sup> والخاصة

٢٠

في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في الميدان .

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهي إما مسئلتان ، وإما

أربع . وذلك أنه إن أُعْطِيَ الواحد ، ومُنِعَ الآخر ، صار هذا بعينه وحده

مسئلتين — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين .

٢٥

فلمُحْتَجَّ أَنْ يَحْتَجَّ أَنْ الإنسان ليس بذى رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين —

وبالوجهين تنفسح الخاصة . فإن هو أعطى كلّ واحد منهما ، ومنع كل

واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس

(١) ف : مطيع . (٢) ف : غير مائت .



٣٠ إلى الفرس أن الإنسان ذو رجلين ، والفرس ذو أربعة أرجل — وذلك أنه قد يتهاى له أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتهاى له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبين ذلك ، بطل المقصود له .<sup>(١)</sup>

والخاصة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء ، وتفترق المخصوص من كل شيء — بمنزلة قولنا : حى ناطق مائت قابل للعلم ، للانسان . فأما التى بالقياس إلى آخر فليس تفصل [ ٢٨٤ ب ] المخصوص من كل شيء ، بل من شيء معلوم ، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم . فإن الفضيلة توجد فى كثير ، والعلم فى الجزء الفكرى فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكرى . — والخاصة دائماً هى التى تصدق فى كل زمان ولا تتخلو<sup>(٢)</sup> فى وقت من الأوقات ، كقولنا : خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن . فأما الخاصة التى فى بعض الأوقات فهى التى تصدق فى وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورة ، كالمشى فى السوق خاصة لإنسان من الناس .

وقد يمكن أن توصف الخاصة التى بالقياس إلى شيء بأن يقال إنها فصل : إما فى الجميع دائماً على مثال واحد ، وإما على أكثر الأمور وفى الأكثر — مثال ذلك : أتما فى الجميع ودائماً فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس

(١) ف : إليه . (٢) ف : فالخاصة .

(٣) ف : هى التى . (٤) ص : لا تتخل .



أنه ذورِجلين . وذلك أن الإنسان وكلَّ إنسان ودائماً ذورِجلين ، وليس شيء من الأفراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين .

١٠

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصة بالقياس إلى الشهواني والغضبي : أن ذلك يأمر ، وهذان ياتمران . وذلك أنه ليس أبداً يأمر الجزء الفكري ، لكنه في بعض الأوقات ياتمر ؛ ولا الجزء الغضبي والجزء الشهواني أبداً ياتمران ، لكنهما في بعض الأوقات يامران ، وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

١٥

والمنطقيّة<sup>(١)</sup> من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودائماً والتي بالقياس إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا آنفاً ، لأن المسائل تكون عنها ضرورة : إما اثنتين وإما أربعاً . فالأقوال إذاً أيضاً تكون بحسبها كثيرة . فأما الخاصة بذاتها ودائماً فله أن يحتج بها [ ١٢٨٥ ] بحسب<sup>(٢)</sup> أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة . فالخاصة بذاتها تكون بالقياس إلى أشياء كثيرة ، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى كل واحد من الموجودات ، لأنها إن لم تفرق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن خاصة صحيحة .

٢٠

٢٥

فأما التي هي خاصة دائماً فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون ، لم تكن خاصة . — فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر ؛

(١) ف : الجدلية . (٢) ف : بالقياس إلى .



٣٠ فليس الأفاويل إذا بحسبها كثيرة . والمسئلة المنطقية هى التى تكون الأفاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فانخاصة التى وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغى أن يبحث عنها من المواضع التى فى العَرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فأما الخواص دائما وبذاتها فينبغى أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

٢

< مواضع >

أما أولا فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيداً أو لم توصف جيدا .  
والدليل على أنها وصفت جيدا أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت  
لشيء بأشياء هى أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذى يُبْطِل فإن وصفها  
بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحح فإن وصفها بأشياء أعرف . — وإذا كانت  
بأشياء ليست أعرف ، فمنها أن ينظر إن كان الذى وصف به الخاصة أشد إغماضا  
من الشيء الذى وصفت خاصته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة  
وضعا جيدا ، لأننا إنما نستعمل الخاصة لنعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغى  
أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هى أعرف . فإننا بهذا الوجه أخرى أن  
تفهمها فهما كافيا — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع [ ٢٨٥ ب ] أن  
خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

(١) ف : به يوصف .



أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنار : ما هي ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس .  
لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .  
ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف .

وذلك أنه ليس ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذى يوصف به ، لكن  
يكون وجودها له أيضاً أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم  
ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شيء من هذين إن عَرَضَ ، كانت الخاصة  
غير بيّنة — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع أن خاصة النار أنها الشيء  
الذى فيه أولاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أولاً ، لم يكن  
وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى الشيء الذى فيه أولاً من شأن  
النفس أن توجد . — وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون بما هو

أعرف . وإن كانت بما هو أعرف في كل واحد من الصنفين فإن بهذا  
يكون وضع الخاصة وضعاً جيداً . وذلك أن المواضع المصححة لما يوضع

وضعاً جيداً : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق<sup>(٢)</sup>  
أن وضعه وضعٌ جيدٌ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى  
أن له حساً قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين ،  
صار قولنا أن له حساً خاصةً للحى موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : يبين .



- ٣٠ وبعد ذلك فينبغي للبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف في الخاصة تقال على أنحاء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معاني كثيرة ؛ فإن الأمر إذا كان كذلك ، [١٢٨٦] لم تكن الخاصة وضعت وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ” يحس “ قد يدل على معنيين على أن الموصوف بذلك حساً ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنا ٣٥ في الحى إن من شأنه أن يحس خاصة موضوعة وضعاً جيداً . ولذلك ليس ١١٣٠ ينبغى أن نستعمل : لا أسماء تقال على أنحاء كثيرة ، ولا قولاً يدل على الخاصة ؛ لأن ما يقال على أنحاء كثيرة يجعل الموصوف غامضاً ، فيتجبر فيه المحتجُّ فلا يعلم أى المعاني يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشيء . ومع هذا أيضاً فواجب ضرورة أن نكشف أمر الذين يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا جعل جاعلاً القياس شيئاً يختلف فيه ، أعنى على ما يقال فيه بأنحاء كثيرة . — فأما المصحح ٥ فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة . فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ” جسم “ ، لا يدل على معاني كثيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول

(١) تحتها : الأمور .

(٢) شه : في السرياني : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعنى على

ما يقال على أنحاء .



في النار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصة موضوعة على هذا وضعاً جيداً .

وبعد هذا فلينظر المبطل إن كان الشيء الذي يوصف ، خاصته تقال ١٥

على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذي له نضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي . والأسباب التي لها وجب ذلك ليس

تخفى معرفتها من الأشياء التي تقدم ذكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها — مثال ذلك [ ٢٨٦ ب ] أنه لما كان قولنا ٢٠

هذا « يعلم » يدل على شيئين : على أن له علماً ، وعلى أنه يستعمل العلم<sup>(١)</sup> صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موضوعة » على ما ينبغي إذا لم

يكن المعنى منهما الذي تقال له الخاصة ملخصاً أيّماً هو . — فأما المصحح

فببطل ألا يكون<sup>(٢)</sup> الشيء الذي توصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة ، بل ٢٥

يكون واحداً بسيطاً : فإن بهذا الوجه توضع الخاصة عليه وضعاً جيداً —

مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد ، صار قولنا

فيه : إنه حي أنس بالطبع ، خاصة موضوعة عليه على ما يجب .

وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الواحد بعينه قد كرر في الخاصة ،

فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يشعرون ، كما يفعلونه في الحدود ، ٣٠

(١) ش : في السرياني : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة : أحدهما أن يقتنى علم

على ما هو عليه ، والثاني : أن يستعمل عليه ، والثالث : أن يكون معلوماً صار .

(٢) ف : فينظر . (٣) ف : مطلقاً .



فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغي ، إذ كان  
 ما تكرر قد يغلط السامع ، فواجب<sup>١</sup> إذن ضرورة أن يكون القول غامضاً وأن  
 يظن بمن يقوله مع ذلك أنه يهمل<sup>(١)</sup> همراً . وتكرير المعنى الواحد في القول  
 يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل  
 الإنسان خاصة النار أنها جسم أطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد  
 كرر اسم الجسم مرتين ، والثاني متى استعمل الإنسان الأقاويل مكان الأسماء ،  
 بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع  
 إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة  
 كذا » ، وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء أحَد .  
 فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدة من هاتين  
 الخاصتين موضوعة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [ ١٢٨٧ ]  
 مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك  
 أنه لما كان من قال إن الإنسان قابلٌ للعلم ليس يستعمل اسماً واحداً مكرراً ،  
 صار ذلك خاصةً للإنسان موضوعة على ما يجب . — وبعد ذلك فينظر المبتطل  
 إن كان قد وصف في الخاصة اسماً يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من  
 أشياء ليس ينتفع به . والشئ الذي يقال في الخواص ليس ينتفع به . والشئ  
 الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشئ الذي يقال في الحدود .

(١) هم الكلام وفي الكلام : أكثر منه .



١٥ فإن وُضِعَت الخاصَّة هكذا لم يكن، وضْعُها على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان الذى يضع خاصَّة العلم أنه ظن لا يزول التصديق به من القياس، إذ هو واحد بعينه قد استعمل فى الخاصَّة ما يوجد لكل شىء، وهو الواحد، لم يكن وضع خاصَّة العلم وضعا كما يجب . — فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمرا عاميا أصلا، لكن يستعمل ما كان مفصلا من شىء، فإن الخاصَّة بهذا حيثئذ تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن الذى يضع أن خاصَّة الحى أن له نفسا لم يستعمل شيئا مشتركا أصلا؛ بخاصة الحى موضوعة بهذا وضعا جيدا، أعنى أن له نفسا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواص كثيرة <sup>(٢)</sup>، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصَّة موضوعة، على ما يجب . فكما أنه فى الحدود لا ينبغى أن يزداد شىء سوى القول الذى يدل على الجوهر، كذلك أيضا وفى الخواص ليس ينبغى أن يوصف شىء أصلا سوى القول الذى يجعل ما قيل خاصَّة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصَّة النار هى أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ب] أكثر من خاصَّة واحدة، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها . فليس وضع خاصَّة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفها، وضعا جيدا . فأما المصحح فينظر ألا يصف خواص كثيرة <sup>(٢)</sup> لشيء واحد بعينه، بل واحدة؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصَّة موضوعة وضعا

(٢) ص : خواصا .

(١) ف : يتغير .



جيدا — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتى أن كل  
شكل قد وصف خاصة واحدة، لخواص كثيرة<sup>(١)</sup>، خاصة الرطب قد وضعت  
بهذا الوجه وضعاً جيداً .

٣

### < مواضع أخرى >

وبعد ذلك فإن المبطل ينبغى له أن ينظر إن كان يستعمل ذلك الشيء  
بعينه الذى له توصف الخاصة، أو شيئاً مما هو له . فإن الامر إذا جرى هذا  
المجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعاً جيداً ، لأن الخاصة إنما تراد لمكان  
العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشيء الذى هو مما  
يوجد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرفه من هذه  
الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى أنه الجوهر  
الذى نوعه الإنسان ، وإنما يستعمل شيئاً من الحى ، فليس هذه الخاصة موضوعة  
وضعاً على ما ينبغى .

قأما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشيء نفسه ولا شيئاً مما له أصلاً ؛  
فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن من  
قال إن خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لا هو ولا شيئاً  
مما له أصلاً . خاصة الحى بهذا موضوعة على ما يجب . ولهذا النحو أيضاً ينبغى  
أن ننظر في سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشيء أعرف ، أو لتجعله كذلك .

(١) ص : خواصا .



أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا  
 في الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب . وذلك  
 ١٥ أن المقابل معا في الطبع ، والمعاً في الطبع والمتأخرا لا يجعلان الشيء أعرف —  
 مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا محالة للشر فقد  
 استعمل المقابل للخير ، فلم يضع خاصة الخير على ما يجب . — فأما المصحح  
 ٢٠ فينظر ألا يستعمل متقابلا أصلا<sup>(١)</sup> ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخرا ،  
 فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما  
 كان من وَضَعَ أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل  
 مقابلا أصلا ولا ما هو معا في الطبع ولا متأخرا ، صارت خاصة العلم بهذا الوجه  
 موضوعة على ما يجب . ٢٥

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائما [١٢٨٨]  
 خاصة ، لكن ما يوجد للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة  
 عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذي ندركه<sup>(٣)</sup>  
 موجودا فيه يصدق عليه الاسم<sup>(٤)</sup> من الاضطرار ولا لا الذي يصدق عليه اسمه  
 ٣٠ الخاصة موجودة في الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجودا لا يقال عليه الاسم  
 من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضا فليس إذا وصفت الخاصة يكون بيتنا

- 
- (١) ف : مقابلا ولا نافلة .  
 (٢) ف : وكون .  
 (٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .  
 (٤) ف : اسمه .  
 (٥) ف : أيضا .



- أنها موجودة إن كانت مما يتهيأ فيه أن يحل الشيء ، فليس تكون الخاصة إذن  
 ٣٥ بيّنة — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك في الأوقات  
 أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون في بعض الأوقات ، فليست خاصة  
 موضوعة على ما يجب . فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي  
 دائماً من الاضطراب؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —  
 ١٣١ ب مثال ذلك أنه لما كان مَنْ وَضَعَ خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلاً<sup>(١)</sup>  
 قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائماً ، فَنِعْمَ ما وصفت بهذا خاصة الفضيلة<sup>(٢)</sup> .  
 وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر  
 من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا  
 وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أولاً فلا<sup>(٣)</sup> أن كل ما كان على  
 خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن  
 يضعوا الخاصة اللازمة دائماً . وثانياً فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره  
 ١٠ أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر . فليس ينبغي إذن أن يبحث بحثاً  
 يستحق العتب — مثال ذلك أنه لما كان من وَضَعَ خاصة إنسانٍ ما أنه  
 جالس مع إنسانٍ ما فإنما وضع خاصة في الزمان الحاضر ، لم يصف الخاصة  
 على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله . — فأما المصحح فينظر  
 ١٥ إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة

(١) ف : مجتهدا . (٢) ف : وضعت .

(٣) تحتها : فإن .



في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —  
مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسان ما إنه يمشى في موضع كذا ،  
فاشترط ما وضعه ، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها  
ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحس ، فإنها ليست تكون موضوعة  
على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا  
ولا يتبين إن كان موجودا بعد ، من قِبَل أنه إنما يعرف بالخاصة التي [٢٨٨ب]  
تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطراب دائما — مثال ذلك  
أنه لما كان من وَضَعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحرك فوق  
الأرض وهو أضواء الكواكب ، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض  
التي إنما تعرف بالحس ، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب ، لأنه  
ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حسنا  
عنها في ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهرة للحس أو التي  
وإن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطراب، فإن الخاصة على هذا  
الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وَضَعَ خاصة  
البسيط أنه المُلَوَّن أولا قد استعمل شيئا محسوسا ، أعنى قوله : مُلَوَّن ؛  
ووجوده ظاهر أبدا<sup>(١)</sup> ، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

(١) ش : نسخة : ابدا .



وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدُّ وُصف على أنه خاصة ، فإن الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب ، وذلك أن الخاصة ليست تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان ١٣٢ أنه حيوان مَشاء ذو رجلين ، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ، لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن يكون يدل على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب . — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية الشيء ، فنعم ما وُضعت هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع للخاصة وضعها في : ١٠ « ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأول موصوفا فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفترق سائر الأشياء الباقية . فالخاصة إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل ١٥ الحيوان في « ما هو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصته في « ما هو » الشيء [ ١٢٨٩ ] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا



الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان وضع  
خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص  
فيما هو ، صار بهذا الوجه وَضَعُ الخاصة للإنسان جيدا .

٢٠

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت ، أو تتبين مما وضعت  
بهذه الأشياء ينبغي أن ينظر . — فأما الأمر في أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة ،  
فمن هذه الأشياء ينبغي أن ننظر فيه . والمواضع التي على الإطلاق تُصَحُّ  
الخاصة وتُوجِب أنها وضعت وضعا جيدا هي والمواضع التي تُحَدِّث الخاصة  
تصير واحدة بعينها : فستوصف في تيك<sup>(١)</sup> .

٢٥

وينبغي أولا للبطل أن ينظر في كل واحدٍ وصفت خاصته إن كان  
لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق في هذا ، أو إن لم تكن خاصة  
كل واحدٍ منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته : فإن الخاصة التي  
توضع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق  
على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغْلَطُ القول ، فإن المهندس قد يَنخَدَعُ<sup>(٢)</sup>  
في الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم ألا يغلطه القول . — فأما المصحح

٣٠

(١) ف : فلذلك ستوصف . — أي فستوصف معها في نفس الوقت .

(٢) ف : يغلط .



فينظر إن كان يصدق على كلِّ فقد يصدق على هذا . فإن ما يوضع على أنه  
خاصة هو خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حى قابل للعلم »  
يصدق على كل إنسان وبما هو إنسان ، صار قولنا : « حى قابل للعلم »  
خاصة للإنسان .

وهذا الموضع : أما للبطل فلينظر : إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم  
يصدق عليه القول أيضا ؛ وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه  
الاسم أيضا .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضا ،  
وإن كان ما يحمل عليه القول قد يحمل عليه الاسم أيضا .

و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه  
القول أيضا ، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضا .  
فإنه ما وُضِعَ أنه خاصة بهذا الوجه لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه  
لما كان قولنا : « حيوان قابل للعلم » يصدق على الملك ولم يكن يحمل  
على الإنسان لم يكن قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه أيضا  
القول ، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضا الاسم . وذلك أنه

---

(١) ف : قد يصدق على الكل وفيه . ش (تشير إلى قوله « فيه » السابقة) : يعنى



١٥ يُصَيِّرُ خاصة ما وضع أنه ليس بخاصة — مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نفسا يصدق عليه أنه حي [ ٢٨٩ ب ] ، وما يقال عليه إنه حي يصدق عليه أن له نفسا ، صار قولنا : « له نفس » ، خاصةً للحي .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذي يقال في الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة — ٢٠ مثال ذلك أنه لما كان مَنْ جَعَلَ النارَ خاصةً ألطف أجزاء ، قد جعل الموضوع خاصة للحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاء ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما في الموضوع ، لأن شيئاً واحداً بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحدٍ بعينه مقولة عليه وحده ، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجةً أحدٌ على هذا الوجه . ٢٥

وأما المصحح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما في الموضوع . ٣٠ فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، ٣٥ فإن الموضوعة على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذي يوجد



على جهة المشاركة ينتفع به في الآنية <sup>(١)</sup>. وما جرى هذا المجرى فهو فصل ١١٣  
ما محمول على نوع واحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان  
أنه مَشَاء ذو رجلين ، جعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان  
أنه مَشَاء ذو رجلين .

٥ فاما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ،  
وألا يكون يدل على الآنية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر . وذلك  
أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لما كان من وضع  
خاصة الحى أن من شأنه أن يحس ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة ،  
ولا دالة على الآنية <sup>(١)</sup> إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، صار قولنا من  
١٠ شأنه أن يحس خاصة للحى .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصة معا ،  
لكن تكون إما متأخرة أو متقدمة للاسم ، فإن الموضوع ليكون خاصة  
لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أولا في وقت من [ ٢٩٠ ] الأوقات ؛  
وإما ليس دائما — مثال ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشى في السوق  
١٥ يوجد لإنسان ما متقدما ومتأخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى في السوق  
خاصة للإنسان : إما ولا في وقت من الأوقات ، وإما ليس دائما .

فاما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معا من الاضطرار دائما  
من غير أن يكون حدا أو فصلا ، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة —

(١) الآنية : ἐναι . Quidditas =



٢٠ مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”حى قابل للعلم“ ، وقولنا : ”الإنسان“  
يوجدان معا من الإضطراب دائما من غير أن يكونا حدّا أو فصلا صار قولنا :  
”حى ، قابل للعلم“ خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شىء واحد بعينه خاصة لأشياء  
واحدة بعينها بما هى واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ،  
لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”ما يظهر لبعض الناس  
أنه خير“ ليس خاصّة للشىء المطلوب ، لم يكن قولنا : ”ما يظهر لبعض  
الناس أنه خير“ خاصّة للأثور<sup>(١)</sup> ، وذلك أن المطلوب<sup>(٢)</sup> والمأثور<sup>(١)</sup> شىء واحد .

فأما المصحح فينظر إن كان شىء واحد بعينه لشىء واحد بعينه بما هو  
واحد بعينه ، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصّة  
خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن  
نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرء بما هو مرء أن تقسمه ثلاثة<sup>(٣)</sup>  
أجزاء . وهذا الموضوع نافع أيضا فى العرّض ، لأن أشياء بعينها بما هى واحدة  
بعينها توجد لأشياء هى واحدة بعينها .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبدا : واحدة  
بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : للوثر . (٢) تآكل بعض حروفها .

(٣) ف : البشر . (٤) ف : بشر .



- خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً  
واحدًا بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن  
خاصة الإنسان دائماً أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من  
تلقاء النفس شيء واحد بالنوع ، وذلك أن كل واحدٍ منهما عَرَضٌ للحي .  
وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصية الواحدة بعينها في النوع لأشياء  
واحدة بعينها في النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصة ما وُضِعَ [ ٢٩٠ ب ]  
ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشاءٌ ذورجلين ،  
صارت خاصة الطائر أنه طائر ذورجلين ، لأن كل واحدٍ منها بعينه في النوع ،  
أو يكون بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحي ، وبعضها بمنزلة فصول  
جنس الحي . وهذا الموضع يكذب إذا كان أحد الشئيين الموصوفين يوجد  
في نوع واحد فقط ، والآخر في أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع .  
ولما كان الواحد بعينه والغير يقلان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يجعل  
الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذي يوجد لشيء فقيد يوجد للذي  
يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عَرَض — مثال ذلك أن الخاصة  
التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ، والذي  
يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح  
أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض

(١) ف : منها . (٢) ش : في السرياني : أما ذاك على أنها نوعان تحت

جنس واحد ؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان لجنس واحد هو الحيوان .



شيئا آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض شيء آخر غيره ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد يتمها أن يزيف مزيف<sup>سج</sup> أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لما يقال بالملكة قد يوجد للملكة أيضا — مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن له حالا ما لم تكن خاصة العلم<sup>(١)</sup> أن التصديق به لا يتغير<sup>(٢)</sup> ، لأن العلم يصير لا يزول التصديق به من القول .

٢٥

٣٠

فأما المصحح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذى يعرض له واحداً بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من طريق أن آيتيهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن يكون إنسانا أبيض — شيئا واحدا بعينه .

٣٥

وينبغي أيضا أن ننظر في التصارييف ، لأن العلم ليس هو ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذى لا يزول عنه التصديق من القول ؛ ولا العلم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذى لا يزول تصديقه من القول . لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب من هو لا محالة معاند<sup>(٣)</sup> .

١١٣٤

(٢) ف : يزول .

(١) ف : العالم .

(٣) ش : في السرياني : وذلك أن المعاند في جميع الوجوه ينبغي أن توضح له جميع تلك

الوجوه .



### < مواضع أخرى >

- ٥ وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفاً يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائماً؛ وذلك أنه يظن أن الذى وضع أن يكون خاصة ينفسخ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائماً ، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان ، ١٠ وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان .

- فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً ، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة — ١٥ مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه "حى قابل للعلم" يريد أن يدل باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان : "حى قابل للعلم" .

- وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول ، فقد يمكن<sup>(١)</sup> أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على الأول أيضاً ، وإن أنت جعلتها الأول كانت تجل على ما هو بغيره — مثال ٢٠

---

(١) ف : سريانى : تعسر أمثال هذه خاصة .

(٢) تأكلت حروفها .



ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلّون، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا، وإن جعله للجسم، حمل على السطح أيضا . فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا .

٢٥

وقد يعرّض في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأ ما من قبل أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع . وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا الخاصة : إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرجلين للإنسان ، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما ، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا : أطف الأجسام أجزاء — للنار ؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا : ”يحيا“ للحي ، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس ، أو ما يؤخذ على أنه أوّل بمنزلة الفهم الجيد للجزء الفكري من النفس ، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول . وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئا ، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة ما يوجد للعالم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس للحي (١) وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان ، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال) بمنزلة قولنا : ”يحيا“ لحيوان ما . — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا ، صار متى لم يضاف إلى ذلك بالطبع خطأ ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذى يوجد له بالطبع ، بمنزلة ما يوجد للإنسان

٣٠

٣٥

ب ١٣٤

٥

(١) ف : أى يعطى .



- أن له رجلين . وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجودا  
لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان . وأما إذا  
لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أول أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه  
القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح  
أو للجسم . وإذا لم يتقدم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتنى أو بما يُقتنى  
لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتنى ، فهي  
توجد للذي يقتنى . فإن وُضِعَتْ بما يُقتنى فهي توجد للقتنى بمنزلة ما يوضع  
خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول <sup>(١)</sup> من < القول . وإذا  
لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء أُخرى ،  
وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال <sup>(٢)</sup> كانت توجد لما ينالها <sup>(٣)</sup> . وإن وصفها بأن  
تنال ، كانت توجد لما ينيله <sup>(٤)</sup> بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى ، أوحى ما ، أنه  
يحيى . وإذا لم يميز ما بالنوع <sup>(٥)</sup> لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى  
يضع خاصته لأنه ما كان بإفراط فيما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال فى النار  
إنها أخف الأشياء . وربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع ، وذلك أن يحتاج  
أن يكون نوعاً واحداً من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفى بعض الأشياء  
لا يعرض هذا كما يعرض فى النار ، لأن نوع النار ليس هو واحداً ، وذلك  
أن الحجرة والضوء واللهيب مختلفة <sup>(٦)</sup> فى النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك

(١) خرم بمقدار كلة واحدة . (٢) ف : ينيل . (٣) ف : بأن تنال .  
(٤) ف : ينيله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .  
(٧) تأكلت حروفها .



لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفا، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، وبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا:

الطف الأجسام . وذلك أن الضوء أطف من الحمرة ومن اللهب . وهذا

[ف] ليس ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه

٣٥

القول أكثر، وإن لم يكن كذلك ما يصدق عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم

١١٣٥

أكثر . ومع هذا أيضا فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو

أكثر، شيئا واحداً بعينه [١٢٩٢] فيما هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا

في النار : أطف الأجسام . — وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار

مطلقا وللضوء، وذلك أن الضوء أطف . — فإذا وصف آخر الخاصة بهذا

٥

الوجه، فينبغي أن يحتج عليه . فأما أنت فلا ينبغي أن تسلم هذا العناد . ولكن

إذا وضعت الخاصة، فينبغي على المسكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصة .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصة لنفسه؛ وذلك

أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو

١٠

لنفسه يدل على آنيته، والدال على الآنية ليس هو بخاصة لأحد — مثال

ذلك أنه لما كان من قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه —

إذ كان الجميل واللائق شيئا واحداً — لم يكن اللائق خاصة للجميل .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع

١٥

عليه بالتكافؤ في الجمال، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون



خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وضع أن خاصة الحى أنه جوهر متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالتكافؤ في الحمل ، صارت خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

٢٠

وبعد ذلك فينبغي أن ننظر في المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة . وفي بعض الأشياء يعرض أن يكون هذا : وذلك أن للانسان أن يجعل

٢٥

الخاصة في الأشياء المتشابهة الأجزاء مرةً إذا نظر إلى الجملة ، ومرةً إذا وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحدٌ منهما موصوفاً على الصواب — مثال ذلك : أما في الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر مائه مالح ، فقد وصف خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر

٣٠

إذاً أن أكثر مائه مالح . فأما في الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووصف خاصة تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة ( وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفساً<sup>(٢)</sup> )

٣٥

فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

ب ١٣٥

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [ ٢٩٢ ب ] على كل واحد من المتشابهة الأجزاء وهي خاصة لها ، من قبل أنها في الجملة ، فإن بهذا الوجه

(١) ش : نسخة أخرى : أى جزء من البحر إن كان .



يقيد خاصة ما وضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدق على كل أرض أنها تتحرك<sup>(٢)</sup> إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل إلى السفلى بالطبع<sup>(٣)</sup>.

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أما أولاً فمن المتضادات — أما المبطل فينظر ألا يكون الضد خاصة للضد، وذلك أن الضد لا يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضد العدل، والأخس ضد الأفضل، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل، لم تكن خاصة الجور أنه الأخس. فأما المصحح فينظر إن كان الضد خاصة للضد، وذلك أن الضد يكون خاصة للضد — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضد الشر، والمهروب منه ضد المؤثر، وكانت خاصة الخير أنه مؤثر، فخاصة الشر أنه مهروب منه.

وأما ثانياً فما هو من المضاف. أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف، فإن المضاف لا يكون خاصة للمضاف<sup>(٤)</sup>. مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، والفاضل بالقياس إلى المفضل، ولم يكن الفاضل خاصة للضعف، فليس المفضل خاصة للنصف — فأما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضعف يقال بالقياس إلى



النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضعف أنه بمنزلة ٢٥  
قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد  
إلى الاثنين .

وأما ثالثا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة،  
فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم  
ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصة للملكة ٣٠  
— مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحس خاصة للصمم لأنه أمر  
عام للحواس الأخر ، لم يكن الحس خاصة للسمع . — فأما المصحح فينظر إن  
كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ؛  
وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [ ١٢٩٣ ] فإن ما يقال بالملكة يكون ٣٥  
خاصة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة  
مالنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان ١١٣٦  
من شأننا أن يكون لنا .

وبعد ذلك فننظر في الموجبات والسالبات : أما أولا فننظر من ٥  
المحمولات أنفسها . وهذا الموضع نافع للبطل فقط — مثال ذلك أنه إن  
كانت الموجبة أو الذي يقال بالإيجاب خاصة لشيء ، فإنه لا تكون سالبته  
ولا الذي يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذي يقال بالسلب  
خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا الذي يقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك ١٠  
أنه لما كانت خاصة الحى أنه متنفس ، لم تكن خاصة الحى أنه لا متنفس .



وثانيا ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل .

١٥ أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة ، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة ، وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحى ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لالحى » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن ظهر أن قولنا : « لالحى » ليس بخاصة لقولنا : « للإنسان » ، لم يكن « الحى » أيضا خاصة « للإنسان » . فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحى ألا يحيا ، صارت خاصة الحى أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحى أن يحيا ، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحى ألا يحيا .

٢٥ وثالثا أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للموجبة ، فإنه لا تكون هى بعينها خاصة للسالبة أيضا . وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس . فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة ، فهى للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة ، ولا السالبة للموجبة ، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا . وأما السالبة فقد توجد للموجبة ، إلا أنها لا توجد لها كالخاصة .



- وبعد ذلك ننظر في القسمة : أما المبطل [ ٢٩٣ ب ] فينظر إن كان  
 ليس شيء من القسيمة ليس من قسيتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة  
 للشيء الذى وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحى المحسوس  
 ليس بخاصة لشيء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة  
 للكل . — وأما المصحح فينظر إن كان أى شيء ما مأخوذ من القسيمة الباقية  
 خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذى له  
 وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من  
 شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء  
 إذا أخذت على هذه الجهة ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون  
 بذاته فضيلة للجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك ننظر في التصارييف <sup>(٢)</sup> : أما المبطل فينظر إن كان التصريف  
 ليس بخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصة — مثال  
 ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق  
 الجميل ، فليس خاصة العدالة الجميل . فأما المصحح فينظر إن كان التصريف  
 خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحتها : من .



٢٠ أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رجلين ، كانت خاصة للإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رجلين .

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصارييف نفسه فقط ، بل وفي المتقابلات أيضا كما وصفنا في المواضع التي تقدمت . أما المبطل فينظر إن كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصريف المقابل ، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير ، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فأما المصحح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصة لتصريف المقابل ، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصريف المقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة الخير ، صار الأخس خاصة الشر .

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة . فأما المبطل فينظر إن الذي حاله حال متشابهة ليس بخاصة لما حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال [ ١٢٩٤ ] البناء عند إحداث البيت وحال الطبيب عند إحداث الصحة متشابهة ، ولم تكن خاصة الطبيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة البناء إحداث البيت . — فأما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة — مثال ذلك أنه لما كان حال الطبيب عند أن يكون محدثا للصحة شبيهة



- ٥ بحال الرائض عند أن يكون محدثاً لخصب البدن ، وكانت خاصة الرائض  
أن يكون محدثاً لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثاً  
للصحة .

- وبعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحالٍ واحدة . أما المبطل فينظر  
إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحالٍ واحدة . فإن ما هو  
بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة . وإن كان ما هو بحالٍ  
واحدة خاصة لما هو بحالٍ واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذي وضع أن  
١٠ يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقيح  
حالة واحدة من قبيل أنه علم بكل واحدٍ منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن  
يكون علماً بالقيح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل . وإن  
١٥ كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علماً  
بالقيح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه خاصة لأشياء  
كثيرة . فأما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء ؛ لأن الواحد  
إذا كانت حاله عند كثيرين حالاً واحدة فليس ينقاس .  
٢٠

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما  
يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ؛ ولا  
ما يقال بالتكوّن يكون خاصة لما يقال بالتكوّن — مثال ذلك أنه لما كان

(١) شه : كان ينبغي أن يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحد بعينه .

(٢) ص : حال .



٢٥ ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تكون الإنسان أيضا أن يتكون حى ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكون على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكون كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكون والفساد . ٣٠

وأما المصحح<sup>(١)</sup> فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود ، فإن الصفة<sup>(٢)</sup> بالتكون تكون خاصة للموصوف بالتكون ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ<sup>(٣)</sup> صار تكون الإنسان أن يتكون امرؤ [ ٥٩٤ ب ] ، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ<sup>(٤)</sup> . وعلى هذا النحو بعينه ينبغى أن نعتبر بالتكون والفساد على الولاء<sup>(٥)</sup> ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

وبعد هذا فينظر فى صورة الموضوع : أما الثانى<sup>(٥)</sup> فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التى يقال إنها خاصة للشيء الذى وضعت خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة ، لم يكن السكون خاصة للإنسان . فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشيء الذى

(١) ف : المثبت . (٢) ف : الموصوف . (٣) ص : صارت .  
(٤) ف : الوجوه . ص : الولي ( يقصد التوالى ) . (٥) ف : المبطل .  
(٦) تحتها : وصفت .



- ١٠ قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذى قصد إلى أن تكون له خاصة  
تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحي نفسه أمر مركب من  
نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حي ، صارت  
خاصة الحي أنه مركب من نفس وبدن .

٨

< مواضع أخرى >

- وينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل . أما أولا : فالنأفى ينظر إن كان  
ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فليس ما يقال بالأقل خاصة  
لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ،  
١٥ ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على  
الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا :  
« أكثر تلونا » خاصة لـ « أكبر جسمية » لم يكن أيضا قولنا : « أقل تلونا »  
خاصة لما هو « أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة « الجسم » أصلا .  
٢٠ فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن  
ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما  
يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال  
على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا :  
« أكثر حسا » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حسا »  
٢٥



خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيرا ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

وينبغي أن ننظر في هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق [١٢٩٥] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر اجتهدا خاصة لأكثر إنسانية . — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع ، نخاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأخر .

وثانيا : فينظر النافي : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،



ولم يكن الإحساس<sup>(١)</sup> خاصة للحي ، فليس التعلم خاصة للإنسان<sup>(٢)</sup> . — فأما المثبت  
فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، فإن ما يقال بالأكثر  
خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا « آنس بالطبع »  
خاصة للإنسان أقل من أن قولنا : « يحيا » خاصة للحي ، وكان قولنا في الإنسان  
إنه « آنس بالطبع » خاصة له ، فقولنا في الحي إنه « يحيا » خاصة له .

وثالثا : فينظر النافي إن كان الشيء الذي الخاصة أخرى بأن تكون له ليس  
الخاصة له ، فالذي الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له . وإن كانت خاصة  
لذلك فليست خاصة لهذا . مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصة للسطح  
أخرى منه بأن يكون للجسم ، وليس التلون خاصة للسطح ، فليس هو خاصة  
للجسم ، وإن كان خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن  
ينتفع بهذا الموضع في شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد  
خاصة لأشياء كثيرة [ ٢٩٥ ب ] .

ورابعا : فإن النافي ينظر إن كان ما هو أخرى بأن يكون لشيء خاصة  
ليس بخاصة له ، فما ليس هو حريا بأن يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة  
له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس<sup>(٤)</sup> أخرى بأن يكون خاصة للحي من  
المتجزئ ، ولم يكن المحسوس خاصة للحي ، ولم يكن المتجزئ خاصة له . — فأما  
المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حريا بأن يكون لشيء خاصة هو خاصة له ، فما

(١) تحتها : حسا من . (٢) تحتها : العلم .  
(٣) ص : كانت . (٤) ف : أن يحس .



هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة . مثال ذلك أنه لما كان قولنا :  
« يحس » ليس هو أخرى بأن يكون خاصة للحي من قولنا « يحيا » ؛ وكان  
قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً :

فإن النافي ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك  
الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال  
واحد خاصة لهذا الذى هو له خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه

لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال ما لخاصة الجزء المفكر  
أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن

يفكر . — فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة للشيء<sup>(٢)</sup>

الذى هو له خاصة ، فإن الذى هو لشيء خاصة على مثال واحد هو له خاصة

على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من  
يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة  
الفكرى أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف .

وثانيا : ينظر النافي إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة

له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو  
خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

(٢) مشكولة فى الأصل .

(١) ف : هـ .

(٣) ف : هـ .



وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع . —  
 ١٠ فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له  
 [ ١٢٩٦ ] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له — مثال ذلك أنه  
 لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءاً شهوانياً على القصد  
 الأول ، ومنها جزءاً فكرياً على القصد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها  
 جزءاً شهوانياً على القصد الأول ، وخاصة النفس أن لها جزءاً فكرياً<sup>(١)</sup> على  
 ١٥ القصد الأول .

وثالثا : أن المبطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال  
 واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما، فليس هو للآخر خاصة . وإن كان لذلك  
 خاصة، لم يكن للآخر خاصة — مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد  
 ٢٠ الإحراق خاصة للهيبي والحمرة، ولم يكن الإحراق خاصة للهيبي، لم يكن  
 الإحراق أيضا خاصة للحمرة . وإن كان الإحراق خاصة للهيبي، فليس خاصة  
 الحمرة الإحراق . فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء .

والفرق بين المعنى الذي يكون من الأشياء التي بحال متشابهة وبين المعنى  
 ٢٥ الذي يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذلك يوجد بالمقايضة  
 من غير أن ينظر في أنه موجود شيئا من الأشياء ، وهذا من أنه موجود  
 شيئا من الأشياء يحكم عليه بالمقايضة .

(١) ف : منها .

(٢) ش : التي هي بحال متشابهة وبين المعنى الذي يكون .



< مواضع أخرى >

وبعد هذا ينظر النافي إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة  
خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوة أن تكون موجودة  
للا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال  
ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد وصف الخاصة  
بالقوة ، لأن هذه الخاصة — أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها  
ووضعها أيضاً بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحى ، وهو  
الذى من شأنه أن يتنفس ، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن  
الحى موجوداً ، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجوداً  
بالحال التى هو بها مستنشق فى الوقت الذى لا يكون الحى فيه بحال يتنفس  
فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان  
إذا وصف الخاصة بالقوة يصفها بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود ،  
إذا كان يمكن فى القوة أن يوجد اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوضع  
ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه  
الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل ، فقد وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقياس

(١) ف : ووصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضعها .



إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [ ٢٩٦ ب ] أن ينفعل شيئاً ويفعل . فخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن ينفعل شيئاً أو يفعل .

- وبعد هذا فللثاني<sup>(١)</sup> أن ينظر إن كان وضع الخاصة بالأغلب ، فليس بخاصة ما وضع ليكون خاصة ، لأنه قد يعرض للذين يصفون الخاصة بهذه الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بقى القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ خاصة لشيء من الأشياء — مثال ذلك أنه إن وصف واصفٌ خاصة النار بأنها أخف الأجسام، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفها، فليس خاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام . — فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضعت الخاصة في هذا المعنى — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان آنس<sup>٢</sup> بالطبع ، لم يضع الخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضع الخاصة في هذا المعنى .
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

[[ تمت المقالة الخامسة من كتاب طويقا ]]

[[ وقوبل به ]]

---

(١) ف : للبطل .



المقالة السادسة منه

< المواضع المشتركة للحد >

١

< تقسيم عام لمشاكل الحد >

[ ٢٩٦ ب ]

قال :

أما صناعة الحدود فأجزؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول  
أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغي أن يكون حد الإنسان يصدق على ٢٥  
كل إنسان ؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس ،  
أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه ، فإنه يجب على من يحد أن يجعل الشيء  
في جنسه ويضيف إليه الفصول ؛ وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود ٣٠  
من كل ما في الحد . وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء ( فإنه ينبغي أن  
يكون حد الشيء خاصاً به ، كما قلنا أيضاً ) (٢) وإما أن يكون إذا عمل جميع  
ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن  
كان قد وجد ولم يُصَبَّ في التحديد . ٣٥

فأما إن كان [ ١٢٩٧ ] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغي أن  
ننظر فيه من المواضع التي قيلت في العَرَض . وذلك أن النظر بأسره هناك

(١) ف : جميع . (٢) راجع قبل ١٢ ف ٤ ص ١٠١ ب س ١٩



- (١)  
هو أن : هل الشيء حق أو غير حق ؟ لأننا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فإنما  
تقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق . فأما  
إن كان لم يضعه في الجنس الخاص به ، أو إن كان القول الموفى غير خاص  
به ، فإنما ينبغي أن نبحث عنه من المواضع التي قيلت في الجنس وفي الخاصة .  
فأما إن كان لم يحد ، أو إن كان لم يصب في تحديده ، فإن عمل أى شيء  
كان أسهل من الإصابة في عمله . فمن البين أن الخطأ في هذا المعنى أكثر ،  
لأنه أصعب . فيجب أن يكون مرام هذا أسهل من مرام ذلك .  
وأجزاء ما يجرى على غير صواب جزآن : الواحد استعمال العبارة الغامضة :  
وذلك أنه ينبغي للذى يحد شيئاً أن يستعمل — ما أمكن — العبارة التي في غاية  
البيان ، لأن الحد إنما يوفى ليعرف به الشيء . والثاني أن يكون قد تجاوز  
بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزداد على الحد فإنما هو فضل . وأيضا  
فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

٢

< غموض الحد >

- فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من  
المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر ، وأن الصحة  
اعتدال الأشياء الحارة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها .  
فليس يتبين أيما يريد أن يقول من المعنى التي يدل عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .



وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة فذكره قبل أن يفصل جهاته ، لأنه لا يبين حد أيما منها وفي . وقد يمكن أن يعدل على أن القول لن يطابق جميع الأشياء التي وفي حدها . ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة إذا لم يشعر باتفاق الاسم . وقد يمكن أيضا إذا نُحِص ما يقال في الحد على كم جهة يقال أن يعمل قياساً : وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه الجهات قولاً كافياً ، فمن البين أنه لم يحد على ما ينبغي .

٢٥

٣٠

وموضع آخر وهو إن كان [ ٢٩٧ ب ] قال الشيء على جهة الاستعارة — مثال ذلك إن كان سَمِيَ العلم الذي لا ينتقل ، أو سَمِيَ الهوى خاصة أو سَمِيَ العفة اتفاقاً : وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير بين . وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على الحقيقة ، فإن الحد الموصوف لا يطابقه كالحال في العفة ؛ وذلك أن كل اتفاق إنما يكون في النعم . وإيضاً إن كان الاتفاق جنساً للعفة لكان شيء واحد بعينه يكون في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى الفضيلة ، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق .

٣٥

١١٤٠

وأيضاً إن كان يستعمل أسماء غير موضوعة كما فعل أفلاطون عند تسميته « العين » : « المظلمة بالحاجب » ، ويسمى « الرتيلاء » : « متعفنة للسعة » ، وتسميته « المخ » : « المتولد في العظام » . وذلك أن كل ما لم تجر فيه العادة فهو غير بين .



- و بعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة <sup>(١)</sup> — مثال ذلك القول
- بأن الناموس مقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع . وما جرى هذا المجرى <sup>(٢)</sup> شر من <sup>(٣)</sup>
- الاستعارة ، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوما بضرب من الضروب لمكان <sup>(٤)</sup>
- التشابه ، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما ؛
- فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً <sup>(٥)</sup> . وذلك أنه ليس يوجد
- التشابه الذى به الناموس قدر ومثال ، ولا جرت العادة بأن يقال . فلذلك
- متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال ، أن يكون قد كذب . وذلك أن
- المثال هو الذى كونه بتشبيهه ، وهذا شيء ليس هو موجوداً للناموس <sup>(٦)</sup> . ومتى
- قال إنه كذلك ليس على الحقيقة ، فمن البين أنه قال ذلك قولاً غامضاً وأردأ
- من أى شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة .

- وأيضاً إن لم يكن حد الضد بيناً أصلاً من الذى قد وصف . وذلك
- أن التى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها ،
- أو إن كان الموصوف فى نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو ، لكن
- بمنزلة أحوال الصور العتيقة إن لم يرسم أحدها عليها دلالتها لم يعلم ما كل
- واحد منها .

- |                      |                            |
|----------------------|----------------------------|
| (١) ف : بالاستعارة . | (٢) ف : الشريعة .          |
| (٣) ص : أشر .        | (٤) ف : معروف .            |
| (٥) ف : معروف .      | (٦) ش : باقتداء ، بحكاية . |



< إسماب الحد >

فإن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضاً .

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان

استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للوجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت

٢٥

نوع خاص ، فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [ ٢٩٨ ]

ذلك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخر ،

والفصل يفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود

٣٠

جميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فأما الموجود لجميع التي هي

تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنس واحد بعينه . فزيادة

ما يجري هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذي يزداد خاصاً ، وإذا رفع

كان الباقي خاصاً ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان :

٣٥

« قابل للعلم » كان ذلك باطلاً<sup>(١)</sup> ، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً

له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي

يدل على المحدود ما هو ، فهو باطل<sup>(٢)</sup> . وكذلك يجري أمر تحديد النفس إذا

١٤٠ ب

كان عدداً يحرك ذاته ، وذلك أن الذي يحرك ذاته هو نفس كما حده أفلاطون .

إلا أنا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع

(١) ف : فضلاً . (٢) ف : فضل .

(٣) ف : إن .



- العدد. وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغي  
 أن نستعمل في جميع ما يجرى هذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضاً فإن  
 ١٠ حدّ البلغم أنه أوّل رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا :  
 « أوّل » ، واحدٌ وليس بكثير . فزيادتنا إذن « منهضمة » <sup>(١)</sup> باطل ، لأن  
 هذا إذا رفع كان القول الباقي خاصة ، إلا أنا نقول : لا . وذلك أنه يمكن  
 أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء . فليس البلغم إذاً على الإطلاق  
 أوّل رطوبة من الغذاء ، لكن أوّل مما لم ينهضم ، فيجب كذلك أن يزداد  
 في الحد : « غير منهضمة » ، لأنه إذا قيل على جهة العموم لم يكن القول <sup>(٢)</sup>  
 ١٥ صدقاً ، إذ كان ليس هو أوّل جميعها .

- وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت  
 نوع واحد ، فإن تحديد مثل هذا قد حدّ من الذين يستعملون ما يوجد <sup>(٣)</sup>  
 بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصاً ،  
 فإن القول كله يكون خاصاً ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شيء —  
 ٢٠ أي شيء كان — صادقاً ، فإن القول بأسره يكون خاصاً . وإن كان  
 شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فليس يمكن  
 أن يكون القول بأسره خاصاً ، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ في الحمل — مثال  
 ذلك قولنا : حَيٌّ ، مَشَاءٌ ، ذو رجلين ، ذو أربع أذرع — فإن هذا القول

(١) ف : فضل . (٢) ف : أخرى . (٣) ف : خطأ (؟) .

(٤) ف : أكثر من خطأ (؟) . (٥) ف : موجود لجميع .



لا يرجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، من قبل أنه ليس يوجد ذو أربعة  
أذرع بجميع الأشياء التي تحت نوع واحد .

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مرارا كثيرة — مثال ذلك ٢٥

إذا قال [ ٢٩٨ ب ] إن الشهوة التوقان<sup>١</sup> إلى اللذيد ، فإن كل شهوة إنما هي  
للذيد ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيد ، فيكون  
التوقان إذن للذيد ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا :

« توقان للذيد »<sup>(١)</sup> ، فكل واحدٍ منهما إذن يوجد للذيد . ونقول إن هذا ٣٠

ليس بالمتكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذي هو واحد بعينه للإنسان يصير

ذا رجلين ، وقولنا : حي مشاء ذو رجلين شيء واحد بعينه للإنسان ،

فيصير الحى المشاء ذو الرجلين ذا رجلين . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمر<sup>(٢)</sup> ٣٥

منكر ، لأننا لم نحمل ذا الرجلين على حي مشاء ذي الرجلين ، وذلك أن بهذا الوجه<sup>(٣)</sup>

يكون ذو الرجلين قد حمل على شيء واحد بعينه مرتين ، لكن ذا الرجلين يقال ١١٤١

على الحى المشاء ذي الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حمل مرة واحدة فقط .

وكذلك يجرى الأمر في الشهوة ، لأن قولنا للذيد لم يحمل على التوقان ،

وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرة واحدة .

(١) ف : اللذيد .

(٢) ش : في السرياني : والإنسان والحى المشاء ذو الرجلين هو واحد بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعني أنت ذا الرجلين لم يحمل على كل واحد من الحى أو ذى

الرجلين أو المشاء على اتفراده ، بل على الجملة ، أعنى على قولنا : حي ، مشاء ، ذو الرجلين .



- ٥ وليس اللفظ باسم واحد بعينه مرتين من الأشياء المنكرة ؛ لكن المنكر هو أن يحمل شيء واحد بعينه على شيء <sup>١</sup> مل مراراً كثيرة ، بمنزلة ما عمل كسانو قراطس بالفهم حيث قال إنه <sup>(١)</sup> مُحدّد للوجودات وعالم بها . وذلك أن المحدّد عالم ما . فقد ذكرنا شيئاً واحداً بعينه مرتين بزيادتنا في القول : « عالم » . وكذلك الذين يقولون إن البرد هو عدم الحرارة بالطبع . وذلك أن كل عدم فإنما هو لما يوجد بالطبع . فالزيادة في هذا القول : « ما يوجد في الطبع » باطل ، لأنه قد كان يكتفى بأن يقول : عدم الحرارة ، لأن عدم نفسه يدل على أنه شيء بالطبع يقال .
- ١٥

- وأيضاً إن كان الشيء قيد كلياً فزيد عليه جزئياً ، بمنزلة ما نقول إن الدعة انتفاض الأشياء الموافقة والواجبة ، وذلك أن الواجب موافق ما ، فهو إذن محصور في الموافق ، فذكر الواجب ها هنا فضل . وذلك أنه ذكر كلياً ثم أضاف إليه جزئياً . أو إن قال قائل إن الطبّ العلم بالأموار المصححة للحي ، والإنسان ، أو قال إن <sup>(٣)</sup> الناموس <sup>(٤)</sup> صورة الأشياء الجميلة بالطبع والعادلة — وذلك أن العدل جميل ما — فقد ذكر قائل هذا القول شيئاً واحداً مراراً كثيرة .

(١) ف : المُجَرَّد .

(٢) ص : بزيادنا .

(٣) ف : الشريعة .

(٤) ف : مثال .



< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء وما يجري مجراها ينبغي أن نبطل هل حدّ الشيء على ما يجب أو على غير ما يجب . — فأما النظر في أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا — فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون .

٢٥

أما أولاً فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عمِل التحديد من أشياء هي أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحدّ إنما يوفى لمكان المعرفة بالأمر المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفق ، لكن من أشياء هي أقدم وأعرف ، كما هو في البراهين ، ( لأن بهذا الوجه يجري أمر كل تعليم وتعلّم ) ، كان من الظاهر أن ما لم يحدّ بما يجري [ ١٢٩٩ ] هذا المجرى لم يحدّ . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء واحد بعينه . فإنه من البين أن الذى يكون من أشياء هي أقدم وأعرف قد حدّ أيضاً بأفضل ما يكون ، فيصير لذلك الحدان كلاهما لشيء واحد بعينه . وهذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنما آتيته وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحد بعينه حدود كثيرة أن تكون آتية الحدود التي يستدل عليها من كل واحد من الحدّين واحدة بعينها ، وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه ، لأن الحدّين مختلفان . فبين إذن أن الذى لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدّ . فأما أن الحدّ لم يقل

٣٠

٣٥

١٤١ ب



- من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست  
 أعرف على الإطلاق . وإما من أشياء ليست أعرف عندنا ، فإنه قد يمكن  
 أن يكون بالضربين كليهما . فبالجملة ، المتقدم أعرف من المتأخر بمنزلة ما النقطة  
 أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المصمت ، وبمنزلة  
 ما أن الوحدة أيضاً أعرف من العدد ، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له .  
 وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فأما نحن فقد  
 يعرض لنا مراراً عكس ذلك . وذلك أن المصمت أحق بالوقوع تحت  
 الحس من البسيط ، والسطح أوقع تحت الحس من الخط ، والخط أوقع  
 من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك  
 أن هذه يقف عليها الفهم اليسير ، وتيك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالجملة  
 الأفضل أن يلتبس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب  
 أشبه بطريق العلم . والذين أيضاً لا يمكنهم التعرف بأمثال هذه ، فلعله  
 يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجري هذا  
 الجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط ، فإن  
 جميعها يدل على المتقدم فالأخير ، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط ، وهذا  
 طرف البسيط ، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا الجرى  
 لا يمكنهم أن يدلّوا في الحدود على الماهية ( إن لم يتفق أن يكون الشيء

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الجسم ؛ البسيط = السطح .

(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...



- ٢٥ الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق ) إذ كان يجب على الذى  
يحدُّ على الصواب أن يحدَّ بالجنس والفصول . وهذه هى من الأشياء التى  
هى أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضاً . وذلك أن النوع إذا عُرف  
فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل ، لأنَّ من عرف الإنسان  
فقد عرف الحيَّ والمشاء ؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً  
أن يعرف النوع أيضاً . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [ ٢٩٩ ب ] منهما .  
وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التى تجرى هذا المجرى تحديدات :  
٣٥ أعنى التى توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات  
كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التى هى أعرف مختلفه  
عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم . فالحدُّ لذلك عند كل واحدٍ  
١١٤٢ موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغى أن يعمل الحد من الأشياء  
التي هى أعرف عند كل واحد . وأيضاً تكون أشياء مختلفة فى أوقات مختلفة  
عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن فى أوّل الأمر تكون المحسوسات  
كذلك . فإذا صاروا متحرّكين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون  
٥ حدُّ واحدٍ بعينه أبداً موصوفاً لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدَّ ينبغى  
أن يكون موصوفاً بالأشياء التى هى أعرف عند كل واحدٍ . فمن البين أنه  
ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء ، لكن من الأشياء التى هى  
أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وحدّه يكون الحدُّ واحداً بعينه أبداً .  
ولعل الشئ المعروف على الإطلاق ليس هو الذى لا يعرف عند أحد ، لكن  
١٠



المعروف عند الحسنى الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيح على الإطلاق عند  
الحسنى الحال في أجسامهم . فينبغي أن نستقصى البحث عن كل واحد من  
أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا فيما ينفع . وقد يمكننا<sup>(١)</sup> بإجماع أن نرفع  
التحديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي  
١٥ التي هي أعرف عندنا .

وأحد مواضع ما لا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء  
المتقدمة بالتأخرة كما قلنا آنفا . وموضع آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو  
في السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعني محدود وما هو في السكون<sup>(٢)</sup> .  
وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود ومما هو في الحركة<sup>(٣)</sup> .  
وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثة : أما أولاً فإن كان  
المقابل قد حدّ بمقابله ، مثال ذلك إن كان الخير حدّ بالشر . وذلك أن المتقابلين  
معاً في الطبع . وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحد بعينه ؛ ولذلك لا يكون  
٢٥ أحدهما أعرف من صاحبه . وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها لعله  
ألا يمكن فيها أن يحدّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضعف لا يمكن أن يحدّ  
إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء . وذلك أن  
جميع ما يجري هذا المجرى فإن ما هيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيفما كان —  
فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب  
٣٠

(١) ص : يمكن . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : مما (بدلاً من : ومما) .



ضرورة أن نحصر أحدهما [ ١٣٠٠ ] في قول الآخر ، فيجب أن نعلم جميع مايجرى هذا المجرى وأن نستعملها في هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه ، وإنما يخفى ذلك إذا لم يستعمل اسم المحدود بعينه ، مثلما يحّد الشمس أنها كوكب يظهر نهاراً .

٣٥

وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا

١٤٢ ب

كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول — مثال ذلك : إن كان النهار

هو حركة الشمس فوق الأرض ، فمن البين أن من قال : حركة الشمس فوق

الأرض ، فقد قال : الشمس . فمن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار .

٥

وأيضا إذا كان حدّ القسم بقسيمه ، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم

من الزوج بواحد ، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس

واحد بعينه معاً في الطبع ، والزوج والفرد قسيما لأنهما جميعاً فصلا العدد .

١٠

وكذلك إن حدّ ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو

ما انقسم بنصفين ، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما

أحد من الاثنين اللذين هما زوج ، والخير فضيلة<sup>(٣)</sup> ما . فهذه إذن تحت تلك .

وأيضا تحت ضرورة على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضا . وذلك

١٥

أن الذي يستعمل "الفضيلة" قد يستعمل "الخير" ، لأن الفضيلة خير ما .

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : في نسخة : وفي نقل أئاناس : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .



وكذلك من استعمل "بنصفيين" فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفيين يدل على أنه قد انقسم <sup>(١)</sup> باثنين، والاثنان زوج .

٥

### < مواضع أخرى >

٢٠ فبالجملة نقول إن كان موضعاً يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف ، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموضع ثانٍ : أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوضع في جنس . وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يتقدم فيوضع : ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يُحْسِن أن يُحْسِب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، ويوضع أول الأشياء التي تقال في التحديد .

٣٠ وأيضاً إن كان المحدود يقال في أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها — <sup>(٣)</sup> مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلم بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال : وبالقراءة أيضاً، لأن بهذا الحد لم يحد، بذكره الخط، أكثر مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحد منهما حداً، لكن من قال هذين كليهما فقد حد، لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحد بعينه . وفي بعض الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا — مثال ذلك في الأشياء

(١) ف : انقسم (بدلاً من : قد انقسم) . (٢) ص : ثاني .

(٣) ف : يحسب . (٤) ف : يصفه .



التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال في الطب  
[ ٣٠٠ ب ] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ،  
ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطبيب .  
فالذى يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذى يصفه  
بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام  
أمكنه أن يحدث مرضاً .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن  
بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك  
أن كل علم وكل قوة وإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل .

وأيضاً ينبغى أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذى  
يخصه من الاسطقتسات التي في الجنس كما تقدم من قولنا .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك  
إن قال العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء ، فإن الذى  
حدّ هذا الحدّ يجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته ،  
وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو وألا يوضع  
الشيء في أقرب الأجناس منه سؤالاً . ومن وضع أقرب الأجناس فقد  
ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي  
تحت . فيجب إذاً : إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب ، وإما أن



يضم جميع الفصول التي بها يحدد الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن  
 بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئاً ، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل  
 ٢٥ بقول مكان اسم ، وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ،  
 وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦

< مواضع أخرى >

وفي الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك ، أعني إن كان ذكر فصول  
 الجنس فإنه إن كان لم يحد الأمر بفصله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يجري  
 مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء ، بمنزلة الحى أو الجوهر ،  
 ٣٠ فن البين أنه لم يحد ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء .  
 وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيء قسماً للفصل المذكور . وذلك أنه  
 إن لم يكن كذلك فيبين أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس  
 ٣٥ إنما ينقسم بالفصول التي يوازى في القسمة بعضها بعضاً ، بمنزلة ما ينقسم  
 الحى بالمشاء والطائر وذى الرجلين ، أو إن كان الفصل قسماً ، إلا أنه  
 لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بين أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن  
 جميع الفصول التي يوازى بعضها بعضاً في القسمة يصدق على الجنس الذى  
 ينحصرها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [ ١٣٠١ ] إلى  
 ٥ الجنس لم يحدث نوعاً ، فإنه من البين أن هذا ليس بفصل للجنس مُحْدَث  
 نوع ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً . وإذا كان هذا ليس



- ١٠ بفصل فليس الموصوف أيضًا فصلًا، لأنه قسيم لهذا . — وأيضا إن كان يقسم الجنس بالسلب تميز له < قول > الذين يحدون الخط ، بأنه طول بلا عرض ، فان هذا ليس يدل على شيء آخر غير أن ليس له عرض ؛ فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع . وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عرض ، وإما أن يكون ذا عرض . فإنه قد يصدق على كل شيء : إما الموجبة ، وإما السالبة ، فيصير لذلك جنس الخط الذي هو الطول إما بلا عرض ، وإما ذا عرض . وقلنا : طول بلا عرض ، قول للنوع ، وكذلك قلنا : طول له عرض ؛ وذلك أن قلنا : ” بلا عرض “ ، و” له عرض “ فصلان . وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس . فالجنس إذا يقبل قول النوع . وعلى ذلك المثال أيضًا يقبل قول الفصل ، لأن أحد الفصيلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس . وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجود الصور . وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجودًا ، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضًا أو لا عرض له ! وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول ، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس . وهذا شيء ليس بعرض ، لأنه قد توجد أطوال بلا عرض ، وأطوال لها عرض . فهذا الموضع إذا إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحد في العدد . ٢٥ ٣٠ وإنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجود الصور وحدهم ؛ وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه والحي <sup>(١)</sup> بعينه جنس <sup>(١)</sup> .
- (١) ش : يريد صورة الطول وصورة الحي .



وخلق أن يكون يجب ضرورةً على الذى يحته أن يستعمل فى بعض  
 الأمور السلب ، كالحال فى العدم . وذلك أن الأعمى هو الذى ليس له بصر  
 فى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم  
 الجنس بسلب أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه فى القسم سلب ، مثل  
 ٣٥ ١١٤٤ أن يكون قد حُدَّ طولٌ له عرض ، وذلك أن الذى لا عرض له يوازى  
 فى القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شئٌ آخر غيره ، فقد يقسم الجنس  
 بالسلب أيضاً .

• وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بمنزلة الذين يحدون  
 التعبير بأنه شتم ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوع  
 لا فصل .

وينظر أيضاً إن كان ذكر الجنس على أنه فصل ، مثل إن قال إن  
 ١٠ الفضيلة ملكة مجودة أو صالحة ، لأن المحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛  
 أو يكون المحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلاً ، إن كان حقاً [٣٠١ ب]  
 أنه لا يمكن أن يكون شئ واحد بعينه فى جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ،  
 وذلك أنه لا المحمود يحوى المائكة ، ولا الملكة تحوى المحمود ، إذ كان ليس  
 كل ملكة أمراً محموداً ، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً ؛ فليس كلاهما إذن جنسين .  
 ١٥ ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البين أن المحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : فى السريانى : استخفاف مع هزء (ص : هدر) .

(٢) ف : جيدة . (٣) ص : كليهما .



وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفضية، والمحمود لا يدل على ما هي، بل على أى شىء هي . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شىء ، لكن على شىء مشار إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شىء . ٢٠

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشىء المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التى توجد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون فى الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشىء ولا يوجد . ٢٥

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شىء من الأشياء التى تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس هو محدوداً ، لأن ليس يمكن أن يحمل شىء من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبر مما يقال عليه هذه . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التى يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحى يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل . ٣٥

وأيضاً تصير الفصول كلها إما نوعاً وإما شخصاً<sup>(٢)</sup> إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغى أن ننظر إن كان النوع أو شىء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

(١) ف : أنواعا . (٢) ف : أشخاصا .



- غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون  
 الفصل نوعاً ، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن  
 كان يحمل عليه فمن البين أن الإنسان فصل <sup>(١)</sup> .
- وينظر أيضاً ألا يكون الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن  
 يكون بعد الجنس وقبل النوع .
- وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لجنس آخر لا يحوى ولا يحوى ،  
 لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوى أحدهما  
 الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوع واحد بعينه في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ،  
 وذلك أن كل واحد من الفصول يردف بالجنس الذى يخصه ، كما أن المشاء  
 ذا الرجلين يردف بالحي . فما يحمل عليه إذاً الفصل يحمل عليه كل واحد  
 [١٣٠٢] من الجنسين . فمن البين أن النوع يصير في جنسين لا يحوى  
 أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس متمتعاً أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين  
 لا يحوى أحدهما الآخر ، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما <sup>(٣)</sup>  
 يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحي المشاء والحي الطائر جنسان ، وليس  
 يحوى أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغى أن يضيف إلى  
 ذلك أن يكون كلاهما تحت جنس واحد ، فإن هذين كليهما تحت الحي .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس . (٣) ص : كليهما يوجدان .

(٤) ص : كليهما .



وَيَبَيِّنُ أَيْضاً أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ ضَرُورَةً أَنْ يَكُونَ الْفَصْلُ يَرْدِفُ بِالْجَنْسِ  
الَّذِي يَخْصُهُ كُلُّهُ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَصْلٌ وَاحِدٌ بَعَيْنَهُ الْجَنْسَيْنِ لَا يَحْوِي  
أَحَدَهُمَا الْآخَرَ، لَكِنِ الْوَاجِبُ ضَرُورَةً هُوَ أَنْ يَرْدِفَ بِأَحَدِهِمَا فَقَطْ وَبِجَمِيعِ  
الْأَجْنَاسِ الَّتِي فَوْقَهُ، كَمَا يَرْدِفُ ذَوَا الرَّجُلَيْنِ بِالْحَيِّ الْمَشَاءِ أَوْ الطَّائِرِ. ٣٠

وَيَنْظُرُ أَيْضاً إِنْ كَانَ وَصَفُ فَصْلِ الْجَوْهَرِ بِمَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
يُظَنُّ أَنَّ جَوْهَرًا يَخَالِفُ جَوْهَرًا بِأَنَّهُ بِحَيْثُ مَا . وَكَذَلِكَ يَعْذِلُونَ مَنْ يَحْدِ  
الْحَيِّ بِالْمَائِ وَالْبَرِّ، إِذْ كَانَا يَدْلَانِ عَلَى حَيْثُ مَا . إِلَّا أَنَّا نَقُولُ إِنْ عَذَلَهُمُ  
فِي هَذَا الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى الصَّوَابِ، لِأَنَّنَا قَوْلُنَا : « بَرٌّ » لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ  
فِي شَيْءٍ، وَلَا عَلَى أَيْنَ، لَكِنِ عَلَى أَى شَيْءٍ . لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَاءِ، فَهُوَ  
بَرٌّ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ يَصِيرُ مَائِيًّا، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى حَالٍ إِنْ كَانَ الْفَصْلُ  
يَدُلُّ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ عَلَى أَنَّ شَيْئًا فِي شَيْءٍ . فَبَيَّنَّ أَنَّ مِنْ اسْتِعْمَلَهُ  
يَكُونُ مَخْطِئًا. ١١٤٥

وَيَنْظُرُ أَيْضاً إِنْ كَانَ وَصَفُ الْإِنْفِعَالِ فَصْلًا : وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ إِنْفِعَالٍ إِذَا  
يَزِيدُ أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنَ الْجَوْهَرِ . وَالْفَصْلُ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ كَانَ الْفَصْلُ  
يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ يَحْفَظُ الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ فَصْلٌ . وَبِالْجُمْلَةِ، فَغَيْرُ مُمَكِّنٍ أَنْ يَوْجَدَ  
كُلُّ وَاحِدٍ خَلْوًا مِنَ الْفَصْلِ الَّذِي يَخْصُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَوْجَدْ الْمَشَاءُ  
لَمْ يَوْجَدْ الْإِنْسَانُ . وَبِالْجُمْلَةِ أَقُولُ إِنْ كُلُّ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَسْتَحِيلُ بِهَا الشَّيْءُ  
الَّذِي يَوْجَدُ لَهُ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا يَكُونُ فَصْلًا لَذَلِكَ الشَّيْءِ، لِأَنَّ هَذِهِ كَالهَا إِذَا

(١) ص : كان . — والحِثُّ = المكان . (٢) ف : باعد .



- ١٠ تريدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً  
مثل هذا فصلاً قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل بالفصول .<sup>(١)</sup>

وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى  
آخر ، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف ، كالحال  
في العلم ، فإنه يقال : نظرى وعملى وفعلى . فإن كل واحدٍ من هذه قول على  
مضاف . وذلك أن النظرى نظرى لشيء ، والعملى عملى لشيء ، والفعلى  
فعلى لشيء .

- وينظر أيضاً إن كان لما حدَّ الشيء وصف كل واحدٍ من المضافات  
بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه [ ٣٠٢ ب ] . فإن بعضها إنما  
يمكن أن يستعمل الذى يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر فى أن ينظر<sup>(٢)</sup> ،  
وفى بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد مريد<sup>(٣)</sup>  
أن يغرف ماء ، ولكن على حال إن حدَّ الإنسان الطرجهارة بأنها آلة يغرف  
بها الماء — أخطأ ، لأنها ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحدَّ الذى  
من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذى نحوه ينحو فى الاستعمال الفهم والعلم  
بكل واحدٍ من الأشياء .

- وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال  
بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس ،<sup>(٤)</sup>

(١) ص : نستحيل لسنا . (٢) ف : يبصر .

(٣) ف : لأن . (٤) ف : مقال .



(١) لا للجزء الفكري ، وذلك أن الفهم إنما هو للجزء الفكري أولاً ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان .

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل الشيء الذي له قبل الانفعال  
أو الحال أو أى شيء آخر كان — فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل  
انفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال ،  
بمنزلة ما أن العلم في النفس ، إذ هو حال للنفس . وربما يخطئون في أمثال  
هذه الأشياء مثل الذين يقولون إن النوم هو ضعف الحس ، والشك هو  
مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرق الأجزاء المتحدة بعنف ؛ وذلك أن  
النوم ليس يوجد للحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضعف الحس .  
وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما  
لا نفس له قد يتوجع ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجري الأمر في حد  
الصحة إن كان اعتدال الحرارة والباردة ، لأنه واجد ضرورة أن تصح الحرارة  
والباردة ، لأن اعتدال كل واحد إنما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها  
اعتدال ، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضاً الذين يحدون بهذا  
الوجه أن يجعلوا المفعول في الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تفرق الأجزاء  
ليس هو الوجع ، لكنّه مُحْدِثُ الوجع ، ولا ضعف الحس هو النوم ،

٣٥

١٤٥ ب

٥

١٠

(١) ش : وجدت في نسخة : « أو » والذي في السرياني بنقل اسحق وأثناس : « لا » .

(٢) ف : قابلاً للتأثير . (٣) ص : يجمع . ف : يتألم . ش : في السرياني :

وإلازم أن يكون ما لا نفس له يتألم .



- ١٥ لكن أحدهما مُحدث الآخر . وذلك أنا إما بسبب الضعف نسام ، وإما بسبب النوم نضعف . وعلى هذا المثال أيضًا يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك ، لأننا إذا فكّرنا في الشيئين ، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شككنا ولم ندر أيهما نعمل .
- ٢٠ وينبغي أن ننظر أيضًا في جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما — مثال<sup>(١)</sup> ذلك إن كان حد ما لا يموت بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذى هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن نقول إنه في هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن ، مشكوك فيه ، إذ كان يدل : إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإما على الآن الذى يجرى مجرى ما لا يفسد فى وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن ، فليس إنما نقول إنه الآن بحال<sup>(٢)</sup> ليس يفسد بها فى وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن فليس إنما نقول إنه الآن بحال ليس يفسد بها فى وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : « غير مائت » — سواءً ، فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن ، ولكن على حال إن عرض فى موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك ، والذى بالاسم غير موجود لم يكونا شيئاً واحداً . — فقد ينبغي أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

(٢) ف : غير المائت .

(١) ف : فيها .

(٣) ص : بحال .



< مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول  
الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مقسمة بالسواء ، فإن ٣٥  
الذى يؤثر أن يقسم بالسواء عادل أكثر من الذى يقدر على ذلك . فيجب  
من ذلك ألا تكون العدالة قوة مقسمة بالسواء ، وإلا صار الذى يقدر أن ١١٤٦  
يقسم بالسواء عدلاً أكثر<sup>(١)</sup> .

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل الأكثر ، والذى وصف بالقول  
لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعنى أن يكون الذى وصف بالقول يقبل ،  
والأمر لا يقبل ، لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما يقبل<sup>(٢)</sup> ، وإما ألا يكون  
واحد منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحداً . ٥

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان الأكثر ، ولم يكونا جميعاً يقبلان  
الزيادة معاً — مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك  
أن من اشتد عشقه ليس تشتد شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة ١٠  
معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً .

وأيضاً ينظر إذا قُدم شيئان فوضعا : إن الشيء الذى يقال عليه الأمر  
أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن ينظر إن كانت

(١) ف : عادلاً . (٢) ص : كليهما يقبلان .



النار ألطف الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهيب يوصف بأنه نارٌ أكثر من  
الضياء ، واللهيب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون  
كلاهما يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً .

وينظر أيضاً إن كان هذا الشيء يوجد لكلا الأمرين المتقدمين على  
مثال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد  
لأحدهما أكثر .

وينظر أيضاً إن كان وصف الحد في كل واحدٍ منهما بحسب  
شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ  
عند السمع ، ووصف الموجود [ ٣٠٣ ب ] بأنه القوى على أن يفعل<sup>(٢)</sup>  
أو يفعل<sup>(٣)</sup> ، فإنه يصير شيء واحد بعينه حسناً ولا حسناً معاً ، وكذلك  
موجوداً ولا موجوداً . وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحس شيئاً  
واحداً : فما هو غيرهما ليس هو لذيداً عند السمع ، وما ليس هو حسناً  
شيء واحد ، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضاً شيء واحد  
بعينه ، والحسن يقابله : لالحسن ، واللذيذ في السمع يقابله : لا لذيد  
في السمع . فمن البين أن قولنا : « لا لذيد في السمع » ، وقولنا : « لا حسن »  
شيء واحد . فإن وجد شيء في البصر حسناً وفي السمع لا ، صار حسناً

(١) ص : كليهما يوجدان .

(٢) ف : يفعل .

(٣) ف : يفعل .



ولا حسناً . وكذلك تبيّن أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود »  
شئ واحد .

وأيضاً إذا وُصِفَت الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأخر التي  
في الحدود فينبغي أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف . ٣٥

## ٨

### < مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافاً إلى شئ إما بنفسه وإما بالجنس فينبغي أن ننظر  
إن كان لم يُقَلْ في الحد مضافاً إلى ذلك الشئ الذي يضاف إليه : إما بنفسه  
وإما بالجنس — مثال ذلك إن حد العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد  
الإرادة بأنها توقان لا < حزن > <sup>(١)</sup> معه . وذلك أن ذات كل مضاف إنما هي  
بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحد من المضاف واحدة بعينها ، وإنما  
يقال كل واحد منها بالقياس إلى شئ بضرب من الضروب . وكان يجب أن  
يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حد  
الكتابة بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف في الحد : إما الشئ  
الذي يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شئ ولم يوصف  
بالإضافة إلى الغاية ، والغاية في كل واحد من الأشياء هو الأفضل ، أو هو  
الذي سائر الأشياء من أجله . فينبغي أن نقول : إما الأفضل وإما الآخر

(١) ص : كلمة غير مقروءة كذا : إلى .

(٢) ف : نضيف إلى .



— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست للشيء اللذيذ، لكن للذة، لأننا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة.

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غايةً. وذلك أن قولنا: **فَعَلَ** أو **تَكُونُ** — أولى ١٥ بأن يكون غاية من قولنا: **يَتَكُونُ** أو **يفعل**. إلا أنا نقول إن ما يجرى هذا المجرى ليس هو حقاً في كل شيء، وذلك [ ١٣٠٤ ] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا. فيجب أن يكونوا يجعلون قولنا: « **يفعل** » غاية أكثر من قولنا: « **قد فعل** »<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء، وأى الأشياء ٢٠ هو، وأين هو، أو سائر الفصول الأخر — مثال ذلك قولنا: **مُحِبُّ الكرامة** هو الذي يشتهى كرامة كذا، ومقدار كذا منها. وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة. فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهى الكرامة، لكن ينبغي أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها. وعلى هذا المثال قولنا: **مُحِبُّ المال** هو الذي يشتهى من المال مقدار كذا، والمنهمك<sup>(٣)</sup> ٢٥ في اللذات هو الذي يشتهى من اللذات كذا، لأنه ليس من غلبت عليه أى لذة كانت يقال له: منهمك في اللذات، لكن الذي يغلب عليه لذات ما. أو كما يحدثون أيضاً الليل بأنه مُظِلُّ الأرض، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض، أو الغمام بأنه

(١) ص : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .



٣٠ متكاثف<sup>(١)</sup> الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغي أن يزداد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . لأنه إذا أغفل فصلاً من هذه الفصول — أى فصل كان — لم يصف ماهية ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بجذ الشيء الناقص<sup>(٢)</sup> ، لأنه ليس كيفما تحركت الأرض أو أى مقدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضاً الهواء ليس كيفما تحرك ، أو أى مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح . ٣٥

وأيضاً في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر<sup>(٣)</sup> وجميع الأسماء الأخر التي ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا : إن الإرادة [ و ] التوقان إلى الخير ، والشهوة التوقان إلى اللذيد ، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر ، أو اللذيد على ظاهر الأمر . وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أولذيد ، فليس من الاضطرار أن يكون خيراً أو لذيداً ، لكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن نجعل صفة كذلك . فإن وصفت<sup>(٥)</sup> ١١٤٧

[ ٣٠٤ ب ] المذكور فينبغي للعتقد للصُّور أن يسوقه إلى الأنواع ، ولذلك ليس توجد صورة لشيء ظاهر أصلاً . فأما النوع فقد يظنُّ به أنه يقال بحسب نوع — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيد نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . فأما الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيد

(١) ف : تكاثف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : < الأ > مور .  
(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .



- ١٠ على الظاهر ، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيد نفسه على ظاهر الأمر .

٩

< مواضع أخرى >

- وأيضاً إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة ؛ وإن كان لما له الملكة فينبغي أن ينظر في الملكة . وكذلك في سائر الأشياء التي تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذيد هو ما هو نافع ، فالممتد هو ما هو متففع . وبالجملة أقول فيما يجرى هذا المجرى من التحديدات إن الذى يحدُّ يلزمه بضرب من الضروب أن يحدَّ أشياء أكثر من واحد . وذلك أن الذى يحد العلم قد يحدُّ أيضاً — بضرب من الضروب — الجهل . وكذلك الذى يحدُّ العالم قد يحدُّ غير العالم ، لأن الأول إذا صار بيناً ، فإن الباقية — بضرب من الضروب — تكون بينة . فينبغي أن ننظر في جميع ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أنت استعملت أصول الأشياء التي من المتضادات ومن النظائر .
- ١٥
- ٢٠

- وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف بالقياس إلى الجنس ، فشيء ما من ذلك يوصف بالقياس إلى شيء ما من هذا — مثال ذلك أنه إن كان الظن بالقياس إلى المظنون ، فظن ما بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير
- ٢٥

(١) ف : أصولاً في .



الأجزاء ، فشيء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شيء ما كثير الأجزاء . وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه ، فمن البين أنه قد غلط فيه .

وينظر إن كان القول المقابل للشيء المقابل — مثال ذلك أن يكون

قول النصف مقابل الضعف . وذلك أن الضعف إن كان هو الفاضل ٣٠

بمساوٍ ، فالنصف هو المفضول بمساوٍ . وعلى هذا المثال يجري الأمر

في المتضادات . وذلك أن القول المقابل للمقابل بائتلاف ما بين المتضادات ،

مثال ذلك [ ١٢٠٥ ] أنه إن كان الفاعل للخير نافعاً ، فالفاعل للشر ضاراً<sup>(١)</sup>

والمفسد للخير . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون أحد هذين ضدّاً لما ٣٥

قيل منذ أول الأمر . فإنه إن لم يكن ولا واحد منهما ضدّاً لما قيل منذ ١٤٧ ب

أول الأمر ، فمن البين أنه ولا واحد من هذين اللذين قيلاً بأنّهما قول

الضدّ ؛ فيجب من ذلك ألا يكون الذي وُصف من أول الأمر وُصف على<sup>(٢)</sup>

الصحة . — ولأن بعض المتضادات إنما يقال أحد الاثنين بعدم الآخر — مثال

ذلك أن غير التساوى يُظنُّ به أنه عدم التساوى (إذ كانت الأنصاف يقال ٥

لها متساوية) ، فيبين أن الذي يقال بعدم يجب ضرورةً أن يحدّ بالآخر . فأما

الآخر فليس يجب أن يحدّ بالذي يقال بعدم ، إذ ليس يمكن أن يعرف كلُّ

واحدٍ منهما بصاحبه . فينبغي أن ينظر في المتضادات في مثل هذا الخطأ ، ١٠

مثال ذلك إن حدّ الإنسان التساوى بأنه ضدّ غير التساوى ، إذ كان إنما

(١) ش : في السرياني : إن كان النافع هو الفاعل للخير ، فالضار هو الفاعل للشر .

(٢) ف : للضدّ . (٣) ش : في السرياني : غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية .



- يُحَدُّ بما يقال بالعدم . وأيضاً فيجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبين هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم . وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى » ، وقولنا : « عدم التساوى » ، صار قولنا : « تساوى » ضدَّ قولنا : « عدم التساوى » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنى لم أحدِّ « غير التساوى » بأنه « ضدَّ التساوى » ، لكن بأنه غير اعتدال الأجسام أو غير اعتدال الكم . — وإن كان ولا واحد من الضدِّين يقال بالعدم ، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضدَّ الشر الخير<sup>(٢)</sup> ، إذ كان ضدَّ الخير شرّاً<sup>(٣)</sup> ، وذلك أن قول ما يجرى هذا المجرى من المتضادات موصوف على مثال واحد ، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه ؛ وذلك أن الخير موجود في قول الشر . فإن كان الخير هو ضدَّ الشر ، وقولنا : « شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدَّ الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدَّ الخير . فبين أنه استعمل الشيء نفسه .

وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذى [ ٣٠٥ ب ] يقال بالعدم لم يصف الذى له العدم ، مثل الملكة أو ضدها ، إن كان لهذين عدم . وإن لم يكن ، أضاف إليه الشيء الذى من شأنه أن يكون فيه : إما على

(١) ف : لا . (٢) ش : فى السريانى : الخير هو ما هو المضاد للشر ؛ فن البين

أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .



الإطلاق، أو الشيء الذي فيه، أولاً من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . وإن كان لم يصف إليه الشيء الذي فيه أولاً من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذي فيه ، أولاً من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس<sup>(١)</sup> ليست في الجزء الفكري ، لكن في الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر في العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء » كما ينبغي — أن يصف « عدم ما هو » أيضاً ، وما المعدوم<sup>(٢)</sup> .

٣٠

٣٥

١١٤٨

وينبغي أن ينظر إن كان لم يجد ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن في الجهل أيضاً يظن أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل على جهة السلب . وذلك أن من ليس له علم لا يظن به أنه يجهل ، بل إنما يظن به أنه غلط<sup>(٤)</sup> . ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون ، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ش : هذا الموضع قبيح ، وكذلك هو في السرياني . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذي يوجه فيه العلم كالإنسان . ولم يقل : في النفس ، وقال إنه في النفس ، ولم يذكر أنه في جزئها الفكري .
- (٢) ف : العادم .
- (٣) ف : يضعون .
- (٤) ف : أخطأ ، نسي .
- (٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .



< مواضع أخرى >

- ١٠ وينظر أيضا إن كانت تصارييف القول المتشابهة مطابقة لتصارييف الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث للصحة<sup>(١)</sup> ، فالذى قد يقع هو الذى قد أحدث الصحة<sup>(٢)</sup> .

- وينظر أيضا في الصورة إن كان الحد الموصوف يطابقها : فإنه في بعض الأشياء لا يلزم ذلك — مثل ما حد فلاطن عندما وصل المائت وزاده في تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة<sup>(٣)</sup> لا تكون مائتة بمنزلة ذات الإنسان . فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجمله ، فإن الأشياء التى يزداد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحد فيها مختلفاً في الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يعتقد أنها غير منفصلة<sup>(٤)</sup> ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجرى هذا المجرى من الأقاويل نافع .

وينظر أيضا إن كان وصف قولاً واحداً عاماً لجميع ما يقال باتفاق الاسم ، وذلك أن المتواطئة [ ١٣٠٦ ] هى التى القول بحسب الاسم لها

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : يعنى الصورة المفارقة .

(٥) ش : يعنى الصورة التى من شأن فلاطن وأرسطوطالس أن يعبرا عنها أنها هى الشئ الذى هو صورة له .



- ٢٥ واحد ، فذلك لا يكون القول الموصوف حدًا لشيء مما تحت الاسم ، لأنه  
(١)  
على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس  
(٢) عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغذٍّ لازمة بالغريزة — فإن هذا شيء  
ليس هو بأن يوجد للحيوانات أولى منه بأن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس  
يظن بها أنها تقال في نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات  
أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسان أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على  
أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد . وليس يمنع مانع  
إذا تعقد اشترك الاسم وأراد أن يصف حدًا أحد الأمرين من أن يصف  
وهو لا يشعر قولاً عاماً الأمرين كليهما ، لا خاصاً . إلا أنه أى الأمرين فعل  
نخطؤه في أحدهما ليس بدونه في الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماءها  
قد ينحفي حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل  
المتواطئة ، (وذلك أن حد أحدهما لا يطابق الآخر ، فيظن به لذلك أنه لم يحد  
(٤) على ما يجب ، إذ كان ينبغي أن يكون الحد يطابق كل متفق الاسم) . فأما  
إذا أنت أجبت ، فينبغي أن تفسر . — ولأن قوما ممن تجيب يقولون إن  
المتواطئ متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق
- ٣٠  
٣٥  
١٤٨ ب  
٥

(١) ديونوسس = Dionysius السوفسطائي .

(٢) ص : متغذى . ش : استحق : مغذى .

(٣) ف : لزوماً غريزياً .

(٤) لا : تأكلت حروفها (بكشط ؟) . (٥) ف : أن .



- في الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما ، فينبغي أن يُتقدم ويُعترف في أمثال<sup>(١)</sup>  
هذه ، أو يتقدم فينتج أفي أيهما كان منهما هو متفق في الاسم أو مواطئ ،  
فإنهم حريون بأن يسلّموا ذلك إذا لم يتفقوا ما يلزم من ذلك . فإن قال<sup>(٢)</sup>  
قائل من قبل أن يقع الإقرار بذلك إن المواطئ متفق في الاسم من قبل أنه<sup>(٣)</sup>  
ليس ينطبق على هذا القول الموصوف<sup>(٤)</sup> ، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا<sup>(٥)</sup>  
الشيء ينطبق على الأشياء الباقية . وذلك أنه بين أنه يكون مواطئاً للباقية ،  
وإلا صارت حدود الباقية كثيرة ، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق<sup>(٦)</sup>  
عليها القول الذي وصف أولاً والأخير .<sup>(٧)</sup>

- وأيضا إن حدّ إنسان شيئا من التي تقال على أنحاء شتى بالقول الذي لا ينطبق<sup>(٨)</sup>  
على جميعها فلم يقل إنه موافق [ ٣٠٦ ب ] في الاسم ولم يقل إن الاسم ينطبق<sup>(٩)</sup>  
على جميعها لأن القول أيضا لا ينطبق ، فينبغي أن يقول له إنه ينبغي أن<sup>(١٠)</sup>  
يستعمل التسمية التي تأدت إلينا ولا يحرك أمثال هذه الأشياء .

- (١) ف : فيقر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .  
(٤) ف : لا أنه . (٥) ف : الشيء . (٦) ف : الموفى ، المعطى .  
(٧) ص : ينطبقان . ف : عليهما . ش : وذلك أن .  
(٨) ف : المعطى .  
(٩) ف : وهذا القول الذي بآخرة . (١٠) ف : كثيرة .  
(١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .  
(١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضا ينطبق .  
(١٤) ف : في مقابلة مثل هذا .



< مواضع أخرى >

وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام الناس ؛ فإن  
وَصَفَ حَدَّ شَيْءٍ مِنَ الْمُؤْتَلَفَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ إِذَا أَنْتَ رَفَعْتَ قَوْلَ أَحَدِ  
المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أن  
ولا الكل أيضاً يوجد للكل — مثال ذلك أن أحداً إن حَدَّ الخَطَّ المستقيم  
المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتها . فإن كان قول  
الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم  
هو الباقي أعنى الذى وسطه يسير طرفيه . ولكن الخط غير المتناهي ليس له  
وسط ولا طرفان ، إلا أنه مستقيم . فليُسَمَّ الباقي إِذَا قَوْلًا للباقي .

وأيضاً يُنْظَرُ إِنْ كَانَ المحدود إذا كان مرجاً يكون القول قد وفى متساوى  
الأجزاء للمحدود . ويقال إن القول متساوى الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء  
والكلم التى فى القول بمقدار الأشياء المركبة ، فإنه واجب ضرورةً فى أمثال  
هذه الأشياء أن يكون فى الأسماء نفسها تغيير : إما كلها وإما بعضها ، لأن  
الأسماء لم تقل أصلاً فى هذا الوقت أكثر منها قبل . ويجب على من يحدد  
أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها .

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شئ شئ منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قبل قبل .



وذلك أن على هذا الوجه يجري الأمرُ في البسائط أيضا أن الذي يغير الاسم<sup>(١)</sup>  
قد حدّ الشيء — مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . — وأيضا  
فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف — مثال ذلك أن يجعل  
مكان حجر أبيض : جنبد بلّجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدّ  
وهو أقل بيانا .

وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء<sup>(٢)</sup>  
مثل الذي يقول إن العلم النظري ظنٌّ نظري . وذلك أن الظن والعلم ليسا  
شيئاً واحداً . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئاً واحداً بعينه .  
وذلك أن النظري عامٌّ في القولين جميعا ، والشيء الباقي مختلف .

وينظر أيضا إن كان بدّل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كالحال  
فما ذكرناه قبيل ، وذلك [٣٠٧] أن قولنا نظري أقرب إلى أن يعرف من  
العلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنسُ أعرفُ من كل شيء .  
فلذلك كان ينبغي أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب  
إلى أن لا يعرف . إلّا أنّنا نقول إن هذا الإنكار يستخر منه ، إذ كان ليس<sup>(٣)</sup>  
يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فأما ما الجنس ، فلا .  
وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البين أنه ينبغي أن يجعل التبديل في الاسم

(١) ف : يكون الذي يدل .

(٢) ف : في تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .



(١)  
للجنس لا للفصل . وإن لم يجعل اسماً مكان اسم ، بل جعل قولاً مكان اسم ،  
فمن البين أن الأولى أن نجعل للفصل جزءاً<sup>(٢)</sup> ، لا للجنس ، لأن الحد إنما يراد  
لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس في المعرفة .

٢٥

## ١٢

### < مواضع أخرى >

وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف  
عاماً لشيء آخر ، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدد له متوسط .  
وذلك أن قوله : « عدد » ، عام في القولين جميعاً ، وإنما بدل قول الفرد .  
وانحط والجسم أيضاً لهما متوسط ، وليس فردين . فليس هذا إذا تحديد  
الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن  
يلخص بأى نحوه متوسط ، فيصير الأمر في أنه لا يحّد إما إنكاراً<sup>(٤)</sup>  
وإما قياساً .

٣٠

٣٥

وينظر أيضاً إن كان الشيء الذى وصف قوله من الموجودات ، والشيء  
الذى تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حدّ الأبيض بأنه  
لون مخالط للنار فإنه من المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسمًا . فليس هو  
إذن لوناً مخالطاً للنار ، وهو أبيض .<sup>(٦)</sup>  
<sup>(٧)</sup>

ب ١٤٩

(١) ف : قول . (٢) ش : يعنى أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحدا  
بعينه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعينه . (٣) ف : حدا .  
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير الممكن .  
(٧) ف : فإذاً ليس لون مخالط ناراً ، والأبيض هو موجود — ص : لون .



وأيضاً الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه في أشياء كثيرة: إما بالكلية ،  
وإما أن يكذبوا في شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بوجوده ، فإن الطب إن لم يكن علماً بشيء من الموجودات فمن البين أن من قال هذا القول قد كذب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب في شيء . وذلك أنه ينبغي في كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذي بالقياس إليه وصف ، كالحال في سائر الأشياء الأخر الداخلة في باب المضاف ، فإن كل [ ٣٠٧ ب ] معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم . وكذلك يجري الأمر في الباقي ، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف يرجع بالتكافؤ .

وأيضاً إن كان الواصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعرض ، وصفه وصفاً صحيحاً ، فإن كل واحد من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ، بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً وأبيض وخبراً . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أي واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف — وأيضاً فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصاً للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،



(١)  
يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحدٍ منها علماً لموجود . فمن البين  
أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً ، لأن التحديد يجب أن يكون  
خاصاً ، لا عاماً .

وربما لم يحدثوا الأمر ، لكن الذي له الأمر ، على ما ينبغي ،  
أو الذي له الأمر كامل بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان ٢٥  
الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحد أن يعلم الإقناع ولا ينقصه  
في ذلك شيء ، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سراً . وذلك أنه بين أن  
كل واحدٍ من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيباً  
حاذقاً ، والآخر سارقاً حاذقاً . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سراً هو السارق ،  
لكن الذي يريد أن يأخذه سراً . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان وصف ما هو ماثور لنفسه على أنه محدث أو فاعل  
أو بأى حال كان مؤثراً من أجل غيره ، بمنزلة ما يصف العدل بأنه حافظ  
النواميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنما  
هما ماثوران من أجل غيرهما . إلا أننا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون ٣٥  
الماثور من أجل نفسه ماثوراً أيضاً من أجل غيره . إلا أن من حد الماثور  
من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطؤه بالدون . وذلك أن الأفضل لكل  
واحدٍ إنما هو في جوهره خاصة . والماثور من أجل نفسه أفضل من الماثور  
من أجل غيره . فعلى هذا كان يجب أن يدل الحد أكثر .

(١) ف : علم بموجود . (٢) ف : مؤثر . (٣) ف : الماثر .



< مواضع أخرى >

- ١١٥٠ فينظر أيضا إن كان عندما وصف [ ١٣٠٨ ] حدّ شيء من الأشياء حدّ هذه أو الشيء الذي ركب منها ، أو حدّ هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدّ هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما — مثل ما لو أن إنسانًا حدّ العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه صارا كلاهما عادلاً ولا يكون واحد منهما عادلاً ، لأن كليهما لهما عدل ، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل . وإن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحًا جدًا من قبيل أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أخرى ( إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما ) ، إلا أن وجود الضدين لهما يظن به أنه قبيح جدًا . وهذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن ، والآخره شجاعة وقَطْم ، لأن لكليهما يصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقَطْم — وبالجمله فكل < ما > يمكن أن يحتاج به في < أن > الأجزاء والكل ليست واحدا ، فهو نافع فيما وصفناه الآن . وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكل شيء واحد . والأقاول تكون خاصية في الأشياء التي تركيب الأجزاء منها ظاهر ، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء ، لأنه بين أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

(١) ص : كليهما عادلين . (٢) ف : لائقه .



لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً . — فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذى منهما ، فينبغى الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منهما شيء واحد ، مثل الخطّ والعدد .

٢٥

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون في واحدٍ أولاً . والأشياء التى قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون في واحدٍ أولاً ، لكن كل واحدٍ منهما يكون في كل واحدٍ منهما . وذلك أنه من البين أن الذى من هذين ليس هو ذاك . فإن الأشياء التى فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضاً . فيجب ألا يكون [ ٣٠٨ ب ] الكل في واحدٍ أولاً ، لكن في كثيرين . — وإن كانت الأجزاء والكل في شيء واحدٍ أولاً فينبغى أن ينظر إن لم تكن في شيء واحدٍ بعينه ، لكن يكون الكل في شيء ، والأجزاء في شيء غيره .

٣٠

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك ، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فسدت فسَدَ الكل ؛ وإذا فسَدَ الكل فليس واجباً ضرورةً أن تفسد الأجزاء . — أو إن كان الكل خيراً<sup>(٢)</sup> أورديةً ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أورديةً والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء جيد أوردى من أشياء ليست واحداً من هذين .

٣٥



ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ما ليس هو واحداً من هذين . — ١٥٠ ب  
أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً،  
والذى من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً —  
مثال ذلك أن القمحة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب، فإن الشجاعة  
أولى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً . فقد كان  
يجب أن يكون الذى منهما يلزم الأول حتى يكون إما على الإطلاق جيداً  
أو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً . إلا أننا نقول إن هذا ليس  
هو من الاضطراب إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته .  
وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد، فإذا<sup>(١)</sup>  
اختلطت صارت شيئاً جيداً، أو بعكس ذلك : أعنى أن كل واحدٍ منهما  
شئٌ جيد، وإذا اختلطت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من  
هذين . وما قلناه فى هذا الموضع يبينُ خاصةً فى الأمور الفاعلة للصحة  
والفاعلة للرض . فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد  
من اثنين منها على حدته جيداً، فإذا خلطا وتبودلا كانا شيئاً رديئاً .

وينظر أيضاً إن كان من شئٍ أجود وشئٍ أردأ، ولم يكن الكل أردأ  
من الأجود، وأجود من الأردأ . إلا أننا نقول : ولا هذا أيضاً من الاضطراب  
١٥ إن لم تكن الأشياء التى منها رُكِبَ جيدةً بذاتها، لأن الأشياء التى ليست جيدة

(١) ف : يحمدا .



بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه<sup>(١)</sup> [١٣٠٩] قَبِيلٌ .

وينظر أيضاً إن كان الكل موطناً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب،  
كما لا يجب في المقاطع : فإن المقطع ليس موطناً لشيء من الحروف التي  
منها ركب .

وينظر أيضاً إن كان لم يذكّر حال التركيب<sup>(٢)</sup>، إذ ليس يكتفى في التعريف<sup>(٣)</sup>  
بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحدٍ من الأشياء المركبة ليس إنما هو  
منها على جهة كذا، كالحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو  
منها كيفما ركب .

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أولاً  
إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو : هذا من هذه . لأن  
من قال : عَسَل مع ماء، فقد قال : إما عسلاً مع ماء، أو المركب مع العسل  
والماء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما  
كان — فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قيلت أولاً في كل واحدٍ من  
هذين متفقة . وأيضاً إذا فصلت قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال ،  
فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً ، مثل أن يقال واحد مع  
آخر : إما على أنه قابل واحدٍ بعينه (كالعدالة والشجاعة في النفس)، أو في مكان

(١) راجع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) تحتها : التعرف .



- واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البين أن  
التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً . وإن  
كان وجود كل واحد من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع  
آخر في زمان واحد بعينه حقاً ، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل  
واحد منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه — مثال ذلك إن هو حد الشجاعة  
بأنها جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن  
يحتفظ ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذي له هذا مع  
هذا في زمان واحد ليس هو بعد شجاعاً . — وأيضاً إن كانا جميعاً يقالان  
بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبية ،  
فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء  
الطبية، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعاً ، [ ٣٠٩ ب ] الذي له هذا مع هذا .  
وذلك أن كل واحد منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر، ولا أي  
واحد استقبلك منهما إلى واحد بعينه، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة،  
أعني إلى مجاهدة الحروب، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه . — وبعض  
ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت، مثل أن يكون  
الغضب غمّاً مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبين أن الغم إنما  
يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا  
في صنف المذكورة .

(١) ص : بعض . (٢) تحتها : الفيز . — ص : غم .



< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان قال إن الكل هو تركيب هذه ( مثل أن الحيوان  
تركيب النفس والبدن )، فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب،  
بمنزلة ما لو حدّ لهما أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء؛  
إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو،  
لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيفما كان، بل إنما يتكوّن  
اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات، ويتكوّن العظم عندما تتركب بجهة ما  
أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلاً هو والتركيب  
سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فأما هذان اللذان<sup>(١)</sup> وصفنا فليس  
لواحدٍ منهما ضدٌ أصلاً .

وأيضاً مما يُقنع به على مثال واحدٍ أن كل مركب فهو تركيب، أو ولا  
واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب، وليس  
هو تركيباً<sup>(٢)</sup>، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضاً إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على  
مثال واحد، وكان قد حدّ بواحد منهما، فمن البين أنه لم يحّد إلا ولزم أن<sup>(٣)</sup>  
يكون لشيء واحد بعينه حدود أكثر من واحد؛ وذلك أن تحديده بهذا ليس  
هو أولى به من تحديده بذلك، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص : هذين . (٢) ص : تركيب . (٣) ف : وإلا لزم .



واحد . وما يجرى هذا المجرى حد النفس إن كان جوهرًا قابلاً للعلم فإنه  
أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهيأ للإنسان أن [ ١٣١٠ ]  
يحتج على الحد كله من قبل أن ليس كله معروفاً ، فيجب أن يحتج على شيء  
من أجزائه إذا كان معروفاً ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك  
أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره .

فأما ما كان من الحدود غامضاً فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها  
أو نشكلها تشكيلاً<sup>(١)</sup> يدلُّك منها على شيء ويكسبك حجة . وذلك أنه واجب<sup>(٢)</sup>  
ضرورة على المحيب : إما أن يقبل ما يأخذه عن السائل ؛ وإما أن يبين  
المعنى الذى يستدل عليه من القول ما هو .

وأيضاً فكما أن من عادة الناس في المحافل التى تجتمع فيها لوضع الشرائع<sup>(٣)</sup>  
أن يأتوا بشرعية : فإن كانت الشريعة التى أتى بها أفضل من المتقدمة ،  
رفضوا المتقدمة — كذلك ينبغي أن يُفعل في الحدود أيضاً ، أعنى أن  
يؤتى بحجٍّ آخر ؛ فإن يبين أنه أجود من الأول وأدلى على المحدود ، فيبين<sup>(٤)</sup>  
أن الأول يصير مرفوضاً ، لأنه ليس يكون للشيء الواحد حدود كثيرة .  
وفي جميع الحدود ، ليس إصابتك في تحديد الشيء الذى قصد لتحديده  
من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقير .

(١) ص : تشكييل . (٢) ف : يجب .  
(٣) أن من : تأكلت حروفهما . (٤) ص : حدودا .



٢٠ فإنه واجبٌ عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصَبَ عينك وتنظر إليها كالمثال ، فتتفقد باستقصاءٍ نقصانَ ما كان يجب أن يكون في الحد وما زيد فيه فضلاً ، حتى يمكنك أن تستخرج المجهج استخراجاً سهلاً .  
فليكن هذا مبلغ ما نقوله في الحدود .

[ [ تمت المقالة السادسة من كتاب « طويقا » ] ]

[ [ قوبل به ] ]



استدراك ما وقع في الجزء الأول من نقص أو خطأ

| ص | س  | خطأ              | صواب                                                                                    |
|---|----|------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣ | ١  | كتاب             | [١٥٧] كتاب                                                                              |
| — | ٤  | المتفقة          | [١٥٧] المتفقة                                                                           |
| — | »  | يقال             | [١٥٨] يقال                                                                              |
| — | ٦  | لها              | لهما                                                                                    |
| — | ٨  | خاصا             | خاصياً                                                                                  |
| — | ١١ | حيوان ، وقول ... | حيوان ، فإن هذين — أعنى الإنسان والثور — يُلقَّبَان باسم عام ، أعنى : حيوانا ، وقول ... |
| — | ١٣ | والمشقة          | [١٥٨] والمشتقة                                                                          |
| — | ١٤ | مخالفة في ...    | مخالفة له في ...                                                                        |
| ٤ | ٦  | الموجودات        | [١٥٩] الموجودات                                                                         |
| — | ١١ | < وليس >         | وليس                                                                                    |
| — | ١٧ | على موضوع        | على موضوع ما                                                                            |
| ٥ | ١  | وبالجملة         | [١٥٩] وبالجملة                                                                          |
| — | ١٣ | الطير            | الطائر                                                                                  |
| — | »  | أشياء            | شيئاً                                                                                   |
| ٦ | ١١ | مسليح            | متسليح                                                                                  |
| — | ١٣ | مفرداً           | [١٦٠] مفرداً                                                                            |
| — | ١٥ | والسالبة وإن     | أو السالبة ، فإن                                                                        |



| ص  | س  | خطأ                        | صواب                                                                                                                                                  |
|----|----|----------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦  | ١٧ | يظفر                       | يطفر                                                                                                                                                  |
| ٧  | ٣  | أول                        | أولى                                                                                                                                                  |
| —  | ٥  | وفرس                       | أوفرس                                                                                                                                                 |
| —  | ١٢ | الإنسان يحمل               | الإنسان أيضاً يحمل                                                                                                                                    |
| —  | ١٤ | ولا حدها                   | [١٦٠ ب] ولا حدها                                                                                                                                      |
| —  | ١٥ | مثال ذلك                   | ومثال ذلك                                                                                                                                             |
| ٨  | ١٤ | النوع أشد ملائمة وأبين ... | النوع [١١٦٢] وإعطاؤه الجنس ملائمة في ذلك، إلا أن إعطاءه النوع أشد ملائمة وأبين ...                                                                    |
| —  | ١٦ | ذلك                        | ذاك                                                                                                                                                   |
| ٩  | ١٧ | أى شئ                      | [١٦٢ ب] أى شئ                                                                                                                                         |
| ١١ | ٤  | جواهر لأنه                 | جواهر ، [١٦٣ أ] لأنه                                                                                                                                  |
| —  | ٨  | الجواهر                    | الجوهر                                                                                                                                                |
| —  | ١٥ | بعينه أيضاً ؛ فيجب         | في النص الحالى ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » : « وقد كانت المتواطئة » ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نشرة زسكر |
| ١٢ | ١٢ | خاصا                       | خاصياً                                                                                                                                                |
| —  | ١٣ | ولا للعشرة                 | [١٦٣ ب] ولا للعشرة                                                                                                                                    |
| ١٣ | ٣  | كما                        | وكما                                                                                                                                                  |



| ص  | س      | خطأ                                         | صواب                                 |
|----|--------|---------------------------------------------|--------------------------------------|
| ١٣ | ١٢     | بالعدد هو بعينه                             | <بالعدد هو بعينه>                    |
| —  | ١٣     | والفعل الواحد                               | ولا الفعل الواحد                     |
| —  | ١٤     | نحو                                         | يجرى                                 |
| ١٤ | ٢      | صدق                                         | [١٦٥] صدق                            |
| —  | ٥      | الجهتين                                     | تحتها في الأصل : الجنسين             |
| —  | ٩      | بنفسه التغير                                | نفسه التغير                          |
| —  | ١٠     | يحدث المضاد                                 | تحدث المضادة                         |
| —  | ١٢     | فلتكن                                       | فتكون                                |
| —  | ١٣     | للمتضادات                                   | المتضادات                            |
| ١٥ | ١١     | في الكم                                     | [١٦٥] ب في الكم                      |
| ١٦ | ٧      | لا                                          | لن                                   |
| —  | ١٣     | العرض                                       | الآن                                 |
| —  | الأخير | تتصل                                        | قد تتصل                              |
| ١٧ | ١      | وأیضا منه                                   | وأیضا [١٦٤] منه                      |
| —  | ١٤     | بذلك                                        | لها بذلك                             |
| ١٨ | ١      | سواء                                        | سواها                                |
| —  | ٦      | لم                                          | كم                                   |
| —  | ٧      | وإن وفي                                     | [١٦٤] ب وإن وفي                      |
| —  | ١٧     | يوصف صغيرا أو يوصف صغيراً، والسسمية السسمية | يوصف صغيراً أو يوصف صغيراً، والسسمية |
| ١٩ | ٢      | وصف في حال ...                              | وصف الجبل في حال ...                 |



| ص  | خطأ     | صواب                                              |
|----|---------|---------------------------------------------------|
| ١٩ | ٤       | أثينية                                            |
| —  | »       | هؤلئك فنقول                                       |
| —  | ١٥      | غيره كبير                                         |
| —  | ١٦      | <وإذن> حتى                                        |
| —  | ١٨      | المتضادات                                         |
| ٢٠ | ٤       | لذاته، إلا أنه من المحال أن يكون شيء مضاداً لذاته |
| ٢٠ | ٦       | مضاد تضاد                                         |
| —  | ٨       | يعبرون                                            |
| —  | ١٨ و ١٣ | الأكثر (أو تقرأ : ) للاءكثر                       |
| ٢١ | ١       | خواص الكم                                         |
| —  | »       | ومثال                                             |
| —  | ٤       | مساوية                                            |
| ٢٢ | ١       | علم بشيء، والحس                                   |
| —  | ٢       | والأشياء                                          |
| —  | ١٤      | بالمضاف                                           |
| —  | ١٦      | المضاف فإن                                        |
| ٢٣ | ٤       | أنهما                                             |
| ٢٤ | ٣       | بالسكان وكذلك                                     |
| —  | ٦       | وكذلك وهكذا                                       |
| —  | ١١      | جزءاً                                             |
| —  | الأخير  | لذلك                                              |



| ص  | س      | خطأ               | صواب                                  |
|----|--------|-------------------|---------------------------------------|
| ٢٥ | ٣      | وقيل              | قيل                                   |
| —  | ١٠     | أنه ذو جناح       | [١٦٨] أنه ذو جناح                     |
| —  | ١٦     | <أن>              | أن                                    |
| —  | الأخير | تجرى الأمور       | يجرى الأمر                            |
| ٢٦ | ١٠     | أن يكون           | إن كان                                |
| —  | ١٦     | فقد الحس          | [١٦٨] فقد الحس                        |
| ٢٧ | ٤      | الحى              | الحس                                  |
| —  | ١٠     | يد ما لإنسان، ولا | يد ما للإنسان، لكن إنها يد لإنسان ولا |
| —  | ١٧     | خل الشكّ الواقع   | فخل الشكّ الواقع                      |
| ٢٨ | ٣      | معنى القول        | معنى [١٦٩] القول                      |
| —  | ١٢     | الذى هو           | الذى هذا                              |
| —  | الأخير | مما هى دونه       | مما هو دونه                           |
| ٢٩ | ١      | ظاهراً            | قد ظهر                                |
| —  | ٦      | وإن لم            | وإذ لم                                |
| —  | ٩      | الشك              | التشكك                                |
| —  | ١٢     | فى الكيف          | [١٦٩] فى الكيف                        |
| ٢٩ | ١٥     | مما               | ما                                    |
| ٣٠ | ٨      | الإنسان [أن]      | للإنسان أن                            |
| —  | ١٤     | الملسكات          | ملسكات                                |
| —  | ١٤     | وكان              | فإن                                   |
| —  | ١٨     | مصباحين           | مصباحين                               |



| ص  | س      | خطاً                        | صواب                                 |
|----|--------|-----------------------------|--------------------------------------|
| ٣١ | ١      | هذه                         | [١٧٠] هذه                            |
| —  | ٤      | مصباحون                     | مصباحون                              |
| —  | ٦      | بسمولة                      | تحذف                                 |
| —  | الأخير | واحد                        | واحدة                                |
| ٣٢ | ٨      | إن                          | [١٧٠] إن                             |
| —  | ١٤     | إن                          | إذ                                   |
| —  | ١٥     | أو كان                      | وإن كان                              |
| —  | الأخير | انفعالات                    | انفعالا                              |
| —  | »      | عن                          | لمن                                  |
| ٣٣ | ٣      | المثل                       | المثال                               |
| —  | ٥      | مجرها                       | مجرهما                               |
| —  | ١٠     | مثل ... غم                  | مثال ... اغتم                        |
| —  | ١١     | الانفعال                    | [١٧١] الانفعال                       |
| —  | ١٥     | وكل                         | وبكل                                 |
| ٣٤ | ١٤     | عن                          | من                                   |
| —  | ١٥     | هؤلاء                       | [١٧١] هؤلاء                          |
| —  | الأخير | ص : ملاكزين أو مناضليين ص : | ملاكزين أو مناضليين                  |
| ٣٥ | ١٤     | ذلك                         | وذاك                                 |
| —  | ١٥     | وإن الجور                   | فإن الجور                            |
| —  | ٦      | أشباه                       | [١٧٢] أشباه                          |
| ٣٦ | ٨      | لغيره                       | لغيره، ولهذا عدالة أقل مما لغيره ... |



| ص  | س  | خطأ                   | صواب                                                                                     |
|----|----|-----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٦ | ١١ | والأقل                | ولا الأقل                                                                                |
| —  | ١٢ | الأشكال               | الأشكال                                                                                  |
| —  | ١٣ | وما قبله              | وما لم يقبله                                                                             |
| —  | ١٥ | قول                   | حد                                                                                       |
| ٣٧ | ١٢ | فيجب ... ليس          | [١٧٢ ب] فيجب ... ليست                                                                    |
| —  | ١٦ | ألغى                  | ألغى                                                                                     |
| ٣٨ | ١١ | وأي                   | وفي أين                                                                                  |
| ٣٩ | ٣  | وأما على طريق المضادة | [١٧٣ أ] وأما على طريق المتضادة                                                           |
| —  | ٨  | إلى الذي              | الذي                                                                                     |
| —  | ١٦ | مضادة                 | مضاد                                                                                     |
| ٤٠ | ١٠ | البياض                | [١٧٣ ب] البياض                                                                           |
| ٤١ | ١  | بسبب                  | بسلب                                                                                     |
| ٤٢ | ١  | واحدة                 | [١٧٤ أ] واحدة                                                                            |
| —  | ٤  | موجب                  | موجب، والسالبة قول سالب . فأما<br>ما تقع عليه الموجبة والسالبة ، فليس<br>منها شيء هو قول |
| —  | ١٢ | العمى                 | للعمى                                                                                    |
| ٤٣ | ٥  | فإنه ليس              | [١٧٤ ب] فإنه ليس                                                                         |
| ٤٤ | ٣  | أحد                   | حد                                                                                       |
| —  | ١٠ | إن كان                | [١٧٥ أ] إن كان                                                                           |
| —  | ١٤ | الصالح                | الطالح                                                                                   |



| ص  | س  | خطأ               | صواب                   |
|----|----|-------------------|------------------------|
| ٤٤ | ١٦ | هذه               | هذا                    |
| ٤٥ | ١  | أخذ اليسير        | أخذًا يسيرًا           |
| ٤٥ | ٩  | أحدها             | أحدهما                 |
| —  | ١١ | واحدة             | واحد                   |
| —  | ١٣ | واحد منهما        | واحد [١٧٥ ب] منهما     |
| ٤٦ | ٤  | وأما العدم        | فأما في العدم          |
| —  | ١٦ | موجودا كان كاذبًا | موجودًا — كاذب،        |
| ٤٧ | ٧  | سائرهما فأما      | سائرهما . [١٧٦ أ] فأما |
| ٤٨ | ٦  | الحق              | البحر                  |
| —  | ١٢ | فبالزمان وهو      | فبالزمان [١٧٦ ب] وهو   |
| —  | ١٧ | وجود              | وجود                   |
| —  | ١٨ | التكافؤ           | بالتكافؤ               |
| ٤٩ | ١٤ | لزوم              | في لزوم                |
| ٥٠ | ٢  | صادقًا فإن        | صادقًا [١٧٧ أ] فإن     |
| ٥١ | ١٠ | الوجود وليس       | الوجود [١٧٧ ب] وليس    |
| ٥٢ | ١٣ | حاله              | أحاله                  |
| —  | ١٥ | مخالفة            | ( ص : ) مخالف          |
| ٥٣ | ٢  | فيضاده الفساد     | فيضاده [١٧٨ أ] الفساد  |
| ٥٤ | ٧  | فهذا              | فهذان                  |
| —  | ١١ | هذه المواضع       | هذا الموضع             |
| —  | ١٢ | المقاربة          | المقارنة               |





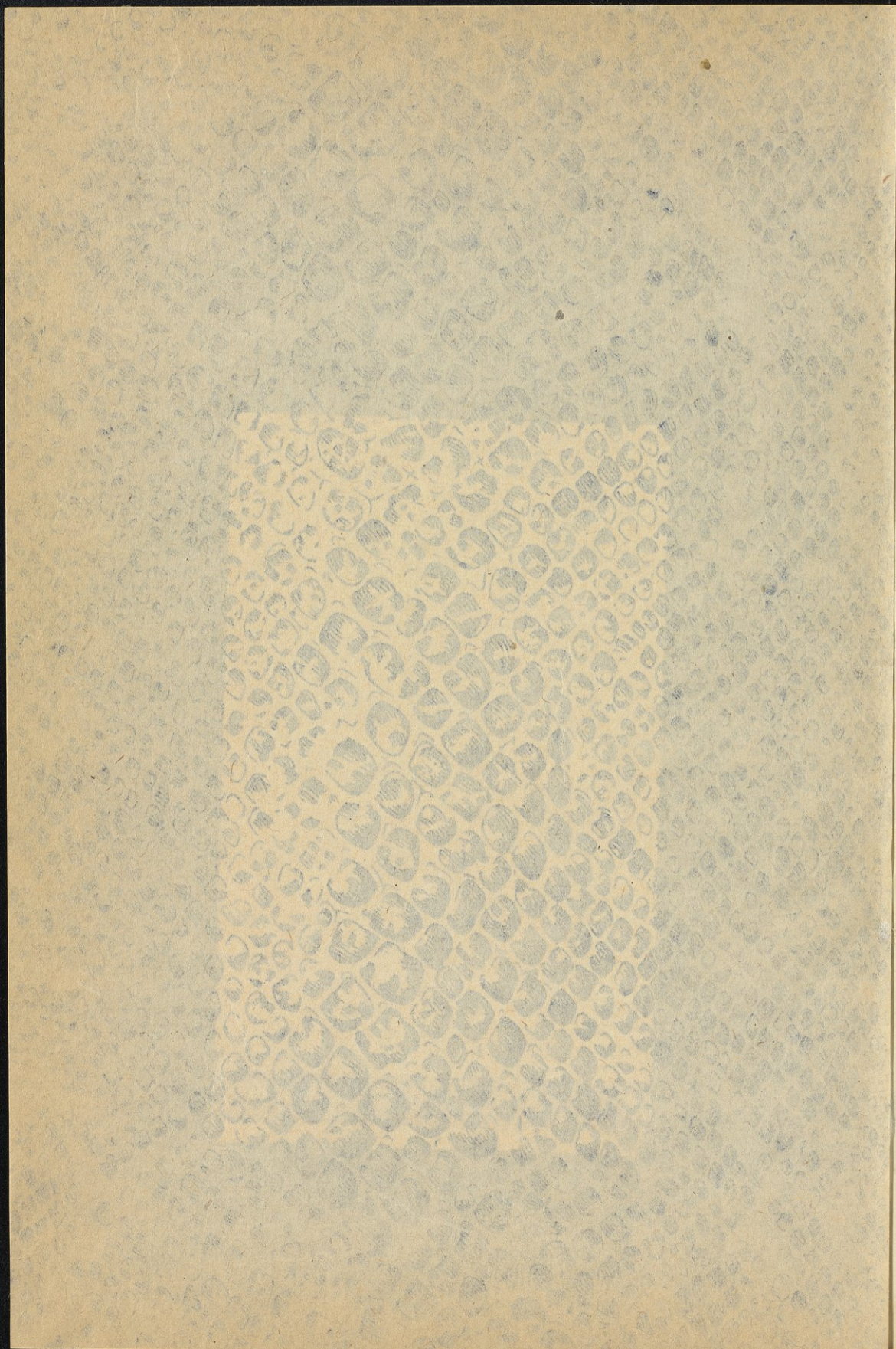
كَمَّلَ طبع الجزء الثاني من كتاب "منطق أرسطو" بمطبعة دار الكتب المصرية  
في يوم ٥ شوال سنة ١٣٦٨ (٣١ يولييه سنة ١٩٤٩) م

محمد نديم  
مدير المطبعة بدار الكتب  
المصرية



(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٨/١٩٤٨/١٠٠٠)







| DATE DUE |  | 201-6503    | Printed in USA |
|----------|--|-------------|----------------|
|          |  |             |                |
|          |  | JAN 26 1993 |                |
|          |  | JAN 26 1993 |                |
|          |  |             |                |
|          |  | DEC 20 1992 |                |
|          |  |             |                |
|          |  | DEC 20 1992 |                |
|          |  |             |                |
|          |  |             |                |
|          |  | JAN 13 1993 |                |
|          |  | AUG 7 1987  |                |
|          |  |             |                |
|          |  | AUG 9 1987  |                |
|          |  | JAN 22 1993 |                |
|          |  | NOV 7 1984  |                |



893.7991

Ar44

v. 2

JAN 9 1962

0111779055  
COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES  
\*0111779055\*  
BUTLER STACKS





